الأستاذ الدكتور
محمد صالح ربيع العجيلي

مثلث الرعب العالمي

الجهل

الجريمة الإرهاب

الجزء الثاني : الجريمة Crime

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَاتَّقُواْ يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ ﴾

صدق الله العظيم

البقرة:الآية 281

الإهداء

إلى كميله... زوجتي الغالية

رحمها الله

سَتبَقينَ على قَيدِ الحياةَ بأضلُعي
كما كُنتِ دَوماً في العيُونِ مُمَجَّدا
لِمثلكِ يدَّخِر الرجالُ دمُوعَهُم
لمثلكِ تَنساب المدامِع عَسْجَدُا
وقُوفاً يَمُوتونَ العِظام كَنَخلَةٍ
عَلى قمَةَ الدُنيَا فَيَنتَشر الندى
غَريباً بعدَكِ صِرتُ كميلتي
أُصارِعُ أمواج البِحار مُقَيَدا
غَلبَ السَوادُ فِي قَلبي وَهاجسي
وأَصبَحتُ أرى الأبيضَ أسوَدا
ولو أَمرَ الله السجُودَ لِمُسلمٍ
سَجَدتُ لَكِ وَجَعَلتُ بَيتي مَسجَّدا

محتويات الجزء الثاني

الفصل الثامن : جغرافية الجريمة 7

أولا– جغرافية الجريمة 9

ثانياً: مفهوم الجريمة 14

ثالثا –مفهوم الجريمة في علم الاجتماع

رابعا– تقسيم الجريمة

خامسا– الظاهرة الإجرامية

سادسا– النظريات العلمية في تفسير الظاهرة الإجرامية 24

سابعاً– خصوصية الإجرام المعاصر 32

ثامنا– ملامح أزمة السياسة الجنائية 34

تاسعا– الجريمة وفق أحكام الدين الإسلامي 37

عاشرا– توزيع الجرائم 37

الفصل التاسع : جرائم النساء 41

أولا– أهمية دراسة جرائم النساء 42

ثانيا– النوعية الخاصة لجرائم النساء 43

ثالثا– الإحصائيات الجنائية واختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل 44

رابعا– العوامل التي تدفع بالمرأة إلى الجريمة 45

خامسا– النظريات التقليدية في تفسير انخفاض نسبة إجرام المرأة عن نسبة إجرام الرجل 53

سادسا– النظريات الحديثة في تفسير انخفاض نسبة إجرام المرأة عن نسبة إجرام الرجل 57

الفصل العاشر: جرائم وهزائم الولايات المتحدة الأمريكية 62

أولا–جرائم أمريكا عبر التاريخ 64

ثانيا: هزائم أمريكا في العراق وأفغانستان 78

ثالثاً: أوهام الانتصار الأمريكي في أفغانستان 82

رابعاً: هزيمة أمريكا وخسائرها في العرق 85

الفصل الحادي عشر: جريمة إيقاف عجلة التنمية البشرية في العراق 97

أولا: مفهوم التنمية البشرية 100

ثانيا: معايير التنمية البشرية 101

ثالثا: السياسة التنموية في العراق 102

رابعاً :مؤشرات التنمية البشرية في العراق 106
خامسا– معوقات التنمية البشرية 123
سادسا– نحو برنامج متكامل لتنمية شاملة في العراق 125
سابعا– خلاصة الفصل
الفصل الثاني عشر: جرائم أمريكا البيئية في العراق 131
أولاً– مفهوم التلوث البيئي 133
ثانياً:– تلوث بيئة العراق بالمواد المشعة 133
ثالثاً– الأبعاد البيئية لتدمير المنشآت الصناعية العراقية 137
رابعاً– تدمير البنى الارتكازية(التحتية) للمدن وأبعادها البيئية139
خامساً – التلوث البيئي بالنفط ومشتقاته 139
سادساً– تلوث التربة 140
سابعاً– الأمطار الحمضية 141
ثامنا– تأثير الحرب على الكساء الخضري 142
تاسعاً– تأثر الثروة الحيوانية 142
عاشراً– الحرب والتلوث الضوضائي 143
إحدى عشر– تلوث الهواء في العراق 144
اثنتي عشر– آلية معالجة التلوث البيئي في العراق 149
خلاصة الفصل

الفصل الثالث عشر :جريمة الاتجار بالبشر 153
أولا – مدخل عام 154
ثانياً– تعريف المتاجرة بالبشر 155
ثالثا –تجاذبات دينية وسياسية حول ظاهرة الاتجار بالبشر 156
رابعا–سبل الحد من ظاهرة الاتجار بالبشر 164
خامسا– الاتجار بالبشر وآثارها الخطيرة على المجتمع 164
سادسا– الأسباب والعوامل المؤدية للاتجار بالأشخاص 168
سابعاً– أركان جريمة الاتجار بالبشر 169
الفصل الرابع عشر: جرائم المخدرات والخمور والتدخين 173
المبحث الأول: المخدرات 173
أولا– تعريف المخدرات 175

ثانيا– أنواع المخدرات 177
ثالثاً– أسباب تعاطي المخدرات 184
رابعا– ظاهرة تعاطي المخدرات في مجتمعات الخليج العربية 189
خامساً– طرق تعاطي المخدرات 197
سادسا– أضرار المخدرات 200
سابعا– طرق العلاج 203
ثامنا– الحكم الشرعي للمخدرات 205
تاسعا– مناطق إنتاج المخدرات في العالم 206
عاشراً-إستراتيجية السيطرة على المخدرات 208
إحدى عشر–الفرق بين الإدمان والتعود على المخدرات 212
اثنتي عشرة– المخدرات والجريمة 213
المبحث الثاني :الخمور 215
أولا– ما هي الخمر؟ 215
ثانيا–آثار شرب الخمر 216
ثالثا– الإدمان على الكحول 219
رابعا– موقف الأديان من الخمر 221
خامسا–ترتيب دول العالم من حيث كمية احتساء الخمر 226
المبحث الثالث :التدخين 227
أولا– المدخنين في العالم 227
ثانيا– المدخنين في الوطن العربي 228
ثالثا–أسباب التدخين 231
رابعا–أضرار التدخين 231
خامسا–موقف الدين من التدخين 233

مقدمة:

تتغير الأزمان وتغير معها الإنسان وتغيران معهما جميع مفردات الحضارة وجزئياتها من فنون وآداب وفلسفة وتشريع وقيم وعادات وأفكار ، فالزمن كفيل بتغيير كل شيء ، فانعدمت عندنا الأخلاق الحسنة وسادت محلها الرذيلة وسوء الخلق، وتغيرت عندنا عفة النساء والحياء إلى الخيانة والجهر بالسوء، وحل الجهل محل العلم رغم كثرة سبل الوصول إليه على عكس ما كان في الماضي،وترسخت الكراهية بدلا من المحبة التي أوصت بها جميع الأديان، وكثر القتل والهرج والمرج بدلا من التسامح والتعاون بين الناس، ومات العدل والعدول بين الخلق تماما وحل محله الفرقة والتعدي على أموال الآخرين، وساد الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف كما قال رسول الله ﷺ لأصحابه أفرأيتم أن تأتي أقواماً يرون المعروف منكراً والمنكر معروفا قالوا أهو كائن يارسول الله ؟ قال بل أكثر من ذلك! قالﷺ أرأيتم أن تأتي أقواما ينهون عن المعروف ويأمرون بالمنكر قالوا أهو كائن يارسول الله ؟ قال بل أكثر من ذلك! وهناك نوعان من التغير حدثا على مر التاريخ أولاهما:ايجابي رافق عصور الأنبياء وما يدعون إليه بإيعاز من رب العزة،وثانيهما سلبي رافق البشرية بعد أن انتقلت رسلهم إلى رفيقهم الأعلى،فانقلبوا إلى ما دعوا إليه ،وهكذا دواليك إلى إن جاء عصر النبي الخاتم ﷺفغير وجه التاريخ باتجاه الإصلاح والبناء إلى حين نزل قول الحق جلا وعلا : ﴿ **اليَومَ أَكمَلتُ لكُم دِينَكُم وَأَتمَمتُ عَلَيكُم نِعمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإسلَام دِينا**﴾ (المائدة :الآية 3)ولكن بعد ذلك ابتعد الناس رويداً رويدا ومنهم المسلمين ابتعدوا عن دينهم ،ووصل الابتعاد ذروته في عصرنا الحالي الذي يستحق تسمية عصر الجاهلية ،لأنه يفوق بهمجيته وبشاعته العصور السالفة التي كانت لديها الكثير من القيم والأعراف والتقاليد شكّلت في حينها ركيزة حضارية فذة رغم أنها عاشت قبل الإسلام.

ولا غرابة في ذلك بعد أن وصف رب العالمين الإنسان بقوله تعالى : ﴿ **إِنَّا عَرَضنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّماوَاتِ وَالأَرضِ وَالجِبَالِ فَأَبَينَ أَن يَحمِلنَهَا وَأَشفَقنَ مِنهَا وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولا**﴾ (الأحزاب : الآية 72)وهو وصف صريح بجهالة الإنسان وظلمه وتعسفه حتى على نفسه بعصيان ربه.

وإذا كان الغرب يتبجح بتقدمه وتطوره حضارياً فان ذلك هو تقدم مادي فقط، فما هو تعريفه لهذا التقدم المبني على دماء الشعوب وإقصاءهم وتهميشهم ،وكيف يسمى تطور وقد سرق مادته وأدواته من شعوب بائسة مقهورة!!وما شكل حضارته المضيئة وقد اطفات سراج البشرية ليعيشوا بظلام دامس!!حضارة قامت لتنتج لنا العولمة ذلك الفخ الذي أُسقطت فيه شعوب الأرض بقيمهم

وتقاليدهم ،حضارة أنتجت لنا القرية الكونية التي استباحت أخلاق الناس وحولتهم إلى قطيع يسير خلف الركب!بعد أن سُلب منهم كل شيء،حضارة أنتجت اليورانيوم المنضب والقنابل النووية،حضارة قائمة على حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي لنصرة الباطل على الحق، حضارة تشرع القوانين لتنظيم حياة المثليين وتشجيع اللواط والسحاق والدعارة وما يتولد منها من جرائم، حضارة تولد عنها تشرد الشعب الفلسطيني وشعب عراقي مشرد وأيتام وأرامل وجوع وحرمان ومرض!! وما يتولد عن ذلك من مطالبة بالحق تصل إلى حد حمل السلاح ليتوج بعدها بتهمة الإرهاب! إنها حقاً الجهالة! وليست الحضارة تلك التي عرفناها في بغداد إبان عزها ومجدها والتي أنارت العالم واحتضنت العلماء وأفشت السلام بين الناس ،فشتان بين حضارة الأمس وحضارة اليوم.

يعيش العالم اليوم في مخاض عسير غامض النتائج ،تلفه مصائب جمة حلولها مبهمة وتكاد أن تكون بلا حلول ،بعد أن اختلت الموازين وانعدمت العدالة سواء في توزيع الثروات أو احترام إرادة الشعوب ،وبعد أن احتكرت الدول الغاشمة لنفسها الحرية والديمقراطية ومنعتها عن الشعوب الأخرى،وكأن حال لسان الدول المتقدمة يقول لا غيرنا يستحق الحياة! وبالتالي سادت الفوضى التي نراها اليوم وانتشر الإرهاب وازدادت الجريمة،وهذه الظواهر إنما تبرز حينما يشعر مجتمع ما أو الفرد أن لا عدالة على سطح الأرض ،وحينما تُسلب الحقوق وتهان الكرامة وتسرق الثروات ويقتل كل من يطالب بهذه الحقوق.

ترى ما درجة الجهل الذي وصلنا إليه ؟وما سماته؟وما اختلافه عن عصور سابقة جاهلة؟وما انعكاساته على البشرية؟ والى أي درجة يشكل جريمة على الآخرين؟وما صفات الجرم لكل تصرف جاهل ينتج عنه؟ وما أنواع الجرائم ؟وما أنواع التخلف الذي يولد جرائم جديدة؟ وما العلاقة بين الجهل والجريمة والإرهاب ؟هذه التساؤلات وغيرها دفعتنا للخوض في هذا الموضوع المعقد والشائك محاولين أن نوضح ما غمض منه والكشف عن ما خبئ فيه من عادات وتقاليد وقيم مع إمكانية الإرشاد إلى إمكانية تجنب أضراره وسيئاته على البشرية وبخاصة من هم بعيدين عن صناعته، وبقدر ما نحصل عليه من معلومات وبيانات تساعدنا في ذلك محاولين جهد الإمكان سبر أغوار عوالق الجهل والجريمة والإرهاب وتوزيعها على مناطق العالم ومركزين بشكل كبير على البلدان العربية قدر تعلق الأمر بأمتنا طالبين من العزيز القوي أن يمدنا بعون منه ورحمة لخدمة جيل يكاد أن يضيع في زحمة الشعارات الزائفة .

والله من وراء القصد

المؤلف

2012

الفصل الثامن

جغرافية الجريمة

أثارت الجريمة Crime والظاهرة الإجرامية اهتمام الإنسان منذ القدم خاصة وان الحياة الإنسانية على البسيطة ابتدأت بجريمة عندما قام قابيل بقتل أخيه هابيل ، وبفعله هذا الذي ندم عليه فيما بعد ندماً شديداً ، يكون قد أعلن عن فتح باب الصراع الأزلي بين الخير والشر الذي ما برح مستمراً ليومنا هذا وسيستمر لا محالة مادام الإنسان موجوداً إلى جانب أخيه الإنسان الآخر . وقد نظمت القوانين القديمة قواعد الجريمة والعقاب ومنها ، قانون(أور– نمو) وقانون حمو رابي (حوالي القرن العشرين قبل الميلاد) وسارت على ذات النهج قوانين اليونان (قانون دراكون . 620 ق.م) والرومان القديمة (قانون الألواح الاثني عشر 450 ق.م) كما ونظمت بعض الأديان السماوية وغير السماوية قواعد الثواب والعقاب بالنسبة لأعمال المكلفين ، قال تعالى : ﴿ **وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا * قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا * وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا** ﴾ (الشمس: الآية 7–10)، أي أن الله تعالى قد خلق النفس البشرية وألهمها القدرة على التمييز بين الفجور والتقوى .

ولهذا فان الظاهرة الإجرامية ظاهرة تاريخية وواقعية وحقيقة إنسانية دائمة ،لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات في كل زمان ومكان ولا يمكن إنهائها مطلقاً إلا انه يمكن الحد منها إلى مستويات مقبولة .

وتثير الجريمة اهتمام وانتباه كل الناس على حد سواء ، بل إن أخبار الجرائم والروايات التي تتناول الظاهرة الإجرامية هي الأكثر انتشاراً وتوزيعاً في الأوساط العامة من بين ما عداها من أخبار وروايات .

إن السبب في ذلك حسب اعتقادنا هو الإحساس العام بان الجريمة تمس شعور كل فرد من أفراد المجتمع ولو لم تقع عليه الجريمة مباشرة ، فالجريمة ابتداء ،هي اعتداء على فكرة الحياة الاجتماعية التي تقوم على التضامن بين أبناء المجتمع فضلا عن انعكاساتها الخطيرة على توازن المصالح والقيم داخل المجتمع بما تمثله من اعتداء على تلك المصالح والقيم .

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات مختلفة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والسكانية منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبى ،والمجتمع العربي تأثر بكل هذه التحولات التي كان من نتائجها السلبية انتشار الجريمة وزيادة حجمها وتنوع أساليبها وظهور أنماط جديدة على المجتمع في شكلها وأسلوبها أصبحت تهدده في حاضره ومستقبله.

الجريمة ليست جديدة على المجتمعات الغربية لكنها دخلت مجتمعاتنا العربية مؤخراً والتي ازدادت في الآونة الأخيرة حتى أصبحت تقاس بالدقيقة والثانية بتنوع أشكالها من القتل العام إلى السرقة والتزوير والرشوة ...الخ.

إن الجريمة أصبحت ظاهرة مَرَضِية تهدد اى مجتمع و تهدد ثقافته وارثه الاجتماعي ،وامن سكانه ،ويعود السبب إلى أن هناك العديد من المشاكل تنامت بسبب وسائل الأعلام بشكل سريع

ويطلق عليها رجال التربية بالبيئة الملوثة، فضلا عن أهمية البعد الدينى المتمثل بضعف الوازع الدينى الذي قد يؤدى بصاحبه إلى ارتباك المعاصي.

وإذا كان الإعلام في بداية القرن العشرين ، هو إعلام الكلمة المسموعة بحدودها المغلقة لاعتبارات تقنية وجغرافية ، فإن الإعلام المعاصر يتفرد بمزايا العلم والتقنية ، وأضحى بمنطلقاته الفكرية يشكل أبرز ظاهرة حياتية تتداخل مع ميادين الحياة الأخرى ، وتعددت وتشعبت وظائفه في ظل التقدم العلمي والتقني ، فقد أصبح يتميز بالشمول وله أهداف متعددة ، فقد أستطاع أن يحطم الحدود ، ويلغي المسافات بين الدول ، وبقدر ما يقوم به الإعلام من خدمات كبري في تصوير الحياة ، وتنمية المجتمعات بالاتجاه الذي يؤدى إلي زيادة المعارف ، وتوسيعها وتعبئة الرأي العام وغيرها ، فإنه بسبب ارتباطه بالمصالح والاحتكارات ، وبقدرات الدول الكبرى تقنياً ، فقد أضحى أداة خطيرة للهيمنة والغزو الثقافي لاختراق العقل البشري وتدميره وذلك من خلال نقل سبل وأساليب الجريمة أو الدعوة المبطنة لها .

ويعتبر الإعلام أحد العمليات الاجتماعية التي تؤثر في المجتمع المعاصر ، من خلال وسائله المختلفة ، وقد ساعد ذلك سهولة انتقال مواده المختلفة ، وخاصة المرسلة من وسائل الاتصال الجماهيري ، ومن المؤسف له أن ترى التقنية الإعلامية ، بدلا من أن تسخر لخدمة الإنسان وتحقيق أهدافه الخيرة ، أخذت تستخدم لتدميره جسماً وعقلاً وروحاً وثقافياً ، رغم ما فيها من إيجابيات ، إلا إنها ستخلق المزيد من المشكلات والصعوبات ، من خلال التدفق الحر للإعلام والمعلومات ، ومن جانب واحد ، وما تقدمه من برامج مؤثرة تدمر الأسرة والمجتمع ككل ، وتغيرنا إلى الأسوأ لو كان هناك استقبال غير ملائم أو استخدام غير مناسب .

فالمشكلة باتت تتعلق بكيفية الاستخدام القنوات الفضائية ، فهي جماد لا تقودنا إلى ما نفعله ، وإنما نحن من يتحكم بها ويديرها . إذ أن الأمر مرهون بنا وبتصرفاتنا ، وأن الإنسان قادر على أن يصنع لنفسه حصانة ذاتية وفق منظومة قيم ومبادئ ومعايير يحكم على أساسها على ما يصلح وما لا يصلح ، وأن الإنسان كما هو معروف ، ليس كائنا يتقبل بتلقائية ساذجة كل ما يوجه إليه ، وهو مادام كذلك فإنه يستطيع أن يختار لنفسه ولأطفاله ما يصلح من الرسائل الإعلامية وما هو صالح من الرفقة والأصحاب كذلك.

أولا- جغرافية الجريمة

الجريمة ظاهرة جغرافية تقع ضمن مجالات الجغرافية الاجتماعية ولها اتصال مباشر بأمن المجتمع،فدراسة الجريمة في منطقة ما ولمدة محددة من الزمن تساعد على تحديد الأنماط المكانية والزمانية واتجاهات الجريمة في تلك المنطقة ،وبالتالي إمكانية تفسير أنواع الجرائم وارتباطاتها الاجتماعية والمكانية في تلك المنطقة.

وتدرس الجغرافية الجريمة من حيث توزيعها المكاني وأسباب وقوعها وارتباطاتها مع السكان من حيث الكثافة والبطالة والمستوى الثقافي والتعليمي، أو العامل الاقتصادي أو الاجتماعي من حيث سلوك المجرمين ،فضلا عن دور العوامل الطبيعية في الدفع نحو وقوعها.

إن الإسهام الجغرافي ودوره في علم الإجرام أحد الأبعاد التي أهمل تناولها رغم أهميتها في مجتمعاتنا، ورغم أن الجغرافيون لا يدعون أنهم سيجدون حلولا لمشكلة الجريمة من المنظور الجغرافي ، إلا أنهم سيقدمون بعدًا أو دورًا يساعد ويساند في التفاعل مع ظاهرة الجريمة في المجتمع .

ترتبط الاتجاهات الجغرافية الحديثة بالإطار العلمي الرئيس أو المحوري لعلم الجغرافية وفق منهجيته المؤطرة التي تتواءم فيها الموضوعات ضمن الوحدة المنهجية للعلم ، ومساهمة الجغرافي بطرق باب الجريمة ومعرفة أسبابها هو أحد هذه النماذج ،الذي يعطي الباحثين دفعة قوية للاعتراف الأكاديمي بتشعب فروع العلم مع الحفاظ على الصلة الوثيقة بمحوره الجغرافي

وفي هذا السياق فإن الظاهرة المدروسة في جغرافية الجريمة تعطي للدارس الموضوعي تميزه المنهجي ، لأن المناهج والأفكار المدروسة مرتكزة في الأساس على العلم الرئيس وهو الجغرافية ، ويبرز الإسهام الجغرافي عند تناولنا للمشكلات الاجتماعية ومنها دراسة جغرافية الجريمة لكي يبين لنا قدرات و إمكانيات الجغرافيين على تطوير مناهج ذات قابلية للتطبيق في موضوع حيوي كالجريمة .

إن الجريمة ظاهرة ملموسة في أي مجتمع بشرى ، لكن الأمر يتفاوت عند التصنيف فأي نظام تصنيفي للجريمة والمجرمين لن يحظى بالإجماع، ولكن الهدف هو استيفاء مبادئ رئيسة للعدالة في المجتمع.

ومع ازدياد الجرائم وانتشارها يتدنى الشعور بالأمان والرفاه الاجتماعي في المجتمع الحضري، ولذا فإن الجريمة تشكل للجغرافي حقول دراسية موضوعية جديرة بالبحث والاهتمام فيما يخص العدالة والشرطة والانحراف والمجرمين وضحاياهم وغير ذلك ، لأنها تطرح لنا أراء أكاديمية في سياق الدراسات التطبيقية للمشكلات الاجتماعية، التي نهدف من تطبيق نتائجها إبرازها للسكان في المدن التي تمثل الجريمة فيها مصدر خوف وقلق على حياتهم اليومية ،وطالما أن للبحث الجغرافي قيمته وفعاليته في هذا المجال الحيوي.

وللجريمة خمسة أبعاد مكانية ، ولكل بعد متغيراته الخاصة به ، وقد تتداخل الأبعاد فتشترك في المتغيرات ، وبوجود قاعدة معلومات مكانية تتوافر فرصة للتحليل و الاستنتاج بما يخدم دراسة الجريمة و تحليل عوامل البيئة المحلية المساعدة على حدوثها ، وقد اعتمدت دوائر الشرطة في العالم الخرائط في غرف العمليات ، أسقطت عليها البيانات ذات العلاقة ، فكانت

الخريطة مفتاحاً لتفسير الكثير من النقاط التي لم تكن بارزة للعيان في الوهلة الأولى وساعدت في كشف الجريمة و متابعة منفذيها .

لقد أصبحت الخريطة سمة ملازمة لغرفة العمليات ، فبدونها يصبح المكان قاعة اجتماعات اعتيادية ، وعند مناقشة سرقة السيارات تتعزز أهمية الخريطة في متابعة الجريمة و مطاردة مقترفيها ، وذلك لأن حركة الجناة واسعة و سريعة بين أرجاء المدينة المختلفة ، وبدون الخريطة يصبح الأمر صعبا أن لم يكن مستحيلا، والإبعاد المكانية للجريمة هي :-

البعد الأول – البعد القانوني

ولما كانت الشرطة هي رأس الحربة في تطبيق القوانين و حفظ الأمن ، لذا أصبح عملها و تقييم أدائها من صلب الموضوعات التي تتطلب قاعدة معلومات مكانية ، فمناطق عمل وحدات الشرطة ، (سواء أكانت محافظات ، أقضيه ، نواحي ، مدن ، أحياء سكنية) ، متباينة في العديد من المتغيرات ، مثل : المساحة ، حجم السكان و تركيباتهم العمرية و المهنية ، تكرار حدوث الجريمة ، حجم قوة الشرطة ، إمكاناتها البشرية والآلية ، لذا فان تطبيق القوانين ، وبالتالي حفظ الأمن ، سيتباين طبقا لقدرة قوة الشرطة في السيطرة على الرقعة الجغرافية المسؤولة عنها (إقليمها الوظيفي) [1] . وبما أن هناك تباينا في الأداء ، وله بعده المكاني ، لذلك توفرت فرصة لاعتماد نظم المعلومات الجغرافية لتحليل الوضع الأمني من خلال تقييم أداء مديريات الشرطة ، و تقييم الوضع الأمني على مستوى البلد ، الإقليم ، المحافظة ، المدينة لا يتم إلا بوجود قاعدة معلومات مكانية .

يرتبط هذا البعد بتقييم أداء مديريات الشرطة ، تحليل البعد المكاني للسيطرة الأمنية على الرقعة الجغرافية (الإقليم الوظيفي) . ولا يكون هذا إلا من خلال توفير قاعدة معلومات مكانية تضم الخلاصة الشهرية للبيانات التي تضمها استمارة مسح الجريمة في مرحلة التحقيق ، إضافة إلى معلومات عن الملاك الوظيفي المسؤول عن حفظ الأمن .

واستنادا على هذه البيانات يمكن :-

1-المقارنة الزمنية للجريمة في كل معاونيه أو مديرية ، (رسوم بيانية).

2-المقارنة المكانية للجريمة بين المعاونيات أو المديريات ، (خريطة).

3-تأشير مسار الجريمة زمانيا و حركتها المكانية ، (خريطة مع رسوم بيانية).

4-حساب نسب المؤشرات المعتمدة في التقويم نصف السنوي و السنوي.

5-تقييم حاجة المعاونيات أو المديريات إلى تعزيز (بشري أو آلي) .

البعد الثاني – التركيب الاجتماعي

يمثل التنظيم المكاني للتركيب الاجتماعي- الاقتصادي للمدينة الأرضية التي تفسر على أساسها جميع المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المدينة ، يضاف إلى ذلك أن معرفة هذا التنظيم يساعد في التخطيط العلمي ، وتكون عونا عند اتخاذ القرارات المناسبة لكل حالة و مشكلة [2].

لقد درس علما الاجتماع الجريمة و البيئة الاجتماعية المرتبطة بها ، واعتمدوا العينات ، أو حالة دراسية لمنطقة معينة ، و اختاروا مؤشرات للتحليل مثل : الكثافة الإسكانية ، حجم العائلة ، نسبة النوع (الجنس) ، الحالة الاقتصادية للعائلة ، دورة الفقر ، المناطق المتخلفة ، المستوى التعليمي لرب الأسرة ، تداخل استعمالات الأرض ضمن الحيز الحضري .

جميع هذه المتغيرات متباينة في توزيعها مكانيا داخل المدينة ، و تتداخل و تعزز بعضها ، ولهذا تشكل أنماطا مكانية ، نتجت هذه الأنماط عن طبيعة التركيب الاقتصادي الاجتماعي لسكان المدينة و تكتلهم مكانيا ، فدراسة التنظيم المكاني للتركيب الاجتماعي الاقتصادي للمدينة توسع المنظور وتحدد مكانيا المناطق التي يمكن أن تكون نواة للجريمة ، سواء مصدرة للمجرمين أم جاذبة لهم .

لمعرفة التركيب الاجتماعي- الاقتصادي المكاني دور فعال في رسم السياسة الإجرائية لمديريات الشرطة و المخططين الاجتماعيين، ولقادة الشرطة تمثل هذه المعرفة خلفية علمية تفسر التوزيع الجغرافي للجريمة ، و تؤشر مسار المجرمين بين مناطق المدينة المختلفة ، وعلى أساس ذلك تحدد مواقع الدوريات و نقاط المراقبة و المتابعة . إن توفير قاعدة معلومات مكانية عن التراكيب الاجتماعية و الاقتصادية يعني إيجاد أرضية صلبة لتحليل الجريمة و كل ما يطرأ على السطح من مشكلات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية . وعلى أساس قاعدة المعلومات المكانية هذه يمكن :-

1- رسم خريطة الإقليم الوظيفي طبقا للخصائص الاجتماعية –الاقتصادية .

2- تحديد مناطق المشاكل ، المصدرة للمجرمين ، والمناطق المستقطبة لهم ، و تفسيرها .

3- متابعة التبدلات التي تحصل في مواقع الجريمة وتحليل أسبابها .

4- التنسيق و التعاون بين المناطق المتشابهة في الخصائص الاجتماعية ، أو بين المناطق المصدرة والمستقطبة للمجرمين.

5- إعادة رسم حدود الأقاليم الوظيفية وفق أسس موضوعية .

البعد الثالث – المجال الإجرائي

يمثل تحديد الأنماط المكانية و الزمانية للجريمة حجر الزاوية في رسم السياسات العلاجية و الوقائية ، وبدونها تكون الإجراءات قاصرة عن المعالجة الحقيقية لأنها عبارة عن ردود أفعال

ليس إلا . أن استخدام نظم المعلومات الجغرافية في رسم خرائط الأنماط المكانية تعجل في السيطرة على الجريمة من خلال تحديد طبيعة العوامل المؤثرة على الأنماط و المكونة لها ، سواء أكانت هذه العوامل محلية أم خارجية ، طبيعية أم بشرية ، وهل أن الجريمة " متوطنة " أم ناتجة عن مستجدات يتطلب أخذها بالحسبان [3] .

الأنماط المكانية والزمانية للجريمة ، و الأنماط المكانية للتركيب الاجتماعي الاقتصادي تكمل بعضها البعض لتشكل صورة الوضع الأمني في المدينة أو منطقة الدراسة ، إنها تفسر بعض الحالات التي تتداخل في حدوث الجريمة ، ولا يستغني عن أي منها عند التخطيط الاجتماعي و الجنائي ، عند رسم السياسة الاجتماعية ، وعند تحويلها إلى برامج عمل، وبهذه المعرفة ، و على أساس الخرائط التي تنتج من خلال نظم المعلومات الجغرافية يمكن :-

1- تحديد المواقع المثلى للدوريات الثابتة و المتحركة .

2- متابعة الجريمة من خلال الحاسبة كفريق عمل ديناميكي .

3- تحديد المواقع المطلوب حمايتها بشكل مكثف،ومعرفة ما يحيط بها .

4- تحديد المسارات التي تسلك للوصول إلى الهدف بأقصر مسافة أو دون أن تكشف .

5- قياس درجة خطورة الجريمة في المنطقة و اتجاهها نحو التفاقم أم لا .

البعد الرابع – المجال السكاني

بمعرفة البعد المكاني للتركيب السكاني (الديموغرافي) للمدينة ، و بتحديد مناطق سكن المجرمين ومناطق حدوث الجريمة يصبح سهلا تأشير مسار المجرمين بين أرجاء المدينة ، و تحديد مكان ووقت المراقبة .

أشارت الكثير من الدراسات المعنية بالجريمة إلى أن المسافة التي يقطعها الجاني تختلف حسب الفئة العمرية ، فالمراهقون و الشباب تكون جنحتم قريبة من السكن في الغالب ، ويركزون على ما سهل حمله و غلى ثمنه ، في وقت تكون المسافة التي يقطعها الجاني أطول في المراحل العمرية اللاحقة ، وتتباين الأهداف (المجني عليها) أيضا تبعا لذلك ، وتكون مناطق سكنى المسنين و العوائل الأحادية المعيل أكثر تعرضا للجرائم من العوائل الكبيرة ، والكبيرة نسبيا ، بعبارة أخرى ، يمكن تحديد نوعية الجريمة ، و الجاني و المجني عليه من خلال معرفة التركيب العمري و النوعي للساكنين ، فالجرائم التي تحدث في الأماكن التي يكثر فيها الأطفال هي ليست تلك التي تحدث حيث يكثر المسنون ، وهي ليست التي تنتشر في المناطق التي تسود فيها فئة الشباب[4] .

إن معرفة التركيب العمري و النوعي و تنظيمهما المكاني يساعد في اتخاذ القرارات الخاصة بتقديم الخدمات المجتمعية ، بما فيها خدمات الطوارئ والجانب الأمني .

البعد الخامس – مسرح الجريمة

يقوم الجاني ، في العادة ، بجمع المعلومات و مراقبة الضحية ومعرفة تفاصيل عنها وعن نمط سلوكها وتحركها، كذلك يدرس بعناية طبيعة المكان الذي يسهل عليه قيامه بجرمه فيه ، وهذا المكان ليس فقط الموضع (النقطة التي تحدث فيها الجريمة) ، بل الموقع من حيث البيئة المحيطة به . انه يدرس بعناية المجني عليه ويتفحص موضع و موقع الجريمة ، انه يختار المكان و الزمان ، بعد أن اختار الضحية ، وقد أكدت الدراسات وجود أماكن واهنة يمكن أن يستغلها ضعاف النفوس للقيام بأعمالهم الدنيئة [5].

عقدت مديرية الشرطة العامة في بغداد ندوة علمية متخصصة تحت عنوان (دور التخطيط العمراني في الحد من الجريمة) ، وخلصت الندوة إلى أن الجريمة تزداد حيث تختلط استعمالات الأرض مع بعضها ، وفي المناطق التي يمر بها أكثر من شارع رئيسي نافذ . إضافة إلى ذلك أشرت دور التصاميم العمرانية في نشر الجريمة أو الحد منها ،وعلى أساس نتائج هذه الندوة ، والدراسات الأخرى ، أمكن تحديد الأماكن و المناطق الواهنة التي تحتاج إلى حماية أمنية أكثر من غيرها ، وإسقاط المواقع الواهنة هذه على خريطة عمل وحدات الشرطة يسهل عملية المراقبة[6] .

لقد استخدمت مديريات الشرطة العامة الحاسبات منذ زمن غير قصير في مجال الإحصاء الجنائي ، وأسست مركزا للحاسبة ، وهذا شيء يفتخر به ، بقي عليها أن تُكمل المسيرة بتحويل قواعد المعلومات من حالتها الراهنة إلى الصيغة المكانية كي تتم الاستفادة منها بشكل أفضل.

ثانياً: مفهوم الجريمة

يعرف الجرم من الناحية اللغوية بأنه الذنب، نقول: جرم فلان، أي أذنب، ومثلها أجرم واجترم فهو مجرم وجريم، ونقول أجرم عليه وجرم إليهم جريمة: جنى جناية، كأجرام المجرم، الذنب كالجريمة وجمعها جرائم.

والجريمة في اصطلاح العلماء هي: "السلوك الذي تحرمه الدولة لضرورة بها، والذي تتدخل بعقاب مرتكبيه". والجريمة طبقاً للتشريع الإسلامي هي: "عمل محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزيز.

تناولت الأساطير القديمة اهتمام الإنسان بالجريمة والظاهرة الإجرامية وفسرتها بطريقتها السحرية الميتافيزيقية ، وفي القرون الوسطى ساد الاعتقاد بان سبب الجريمة هو الأرواح أو الشياطين التي تتلبس الإنسان فيتحول بالنتيجة إلى مجرم، وفي العصور الحديثة

كانت الجريمة والظاهرة الإجرامية محل دراسة علوم مختلفة، فقد اهتم الفلاسفة وعلماء الاجتماع والنفس والقانون بدراسة وتحليل الظاهرة الإجرامية مما أدى إلى نشوء علم مستقل هو علم الأجرام الذي تفرع بدوره إلى ثلاثة فروع علمية تدرس الظاهرة الإجرامية هي :علم الانثروبولوجيا الجنائية، وعلم النفس الجنائي، وعلم الاجتماع الجنائي ،كما اهتم العلماء في مختلف الاختصاصات العلمية بإيجاد الوسائل العلمية والتكنولوجية اللازمة لرصد الجريمة وتتبع آثارها وصولاً إلى الكشف عنها .

إن اعتماد المنهج العلمي التجريبي في علم الأجرام يقتضي تحديد أوجه الظاهرة الإجرامية ، والحال إن للظاهرة الإجرامية وجهين ، وجه اجتماعي تبدو فيه الجريمة ظاهرة اجتماعية ،ووجه فردي تبدو فيه الجريمة ظاهرة فردية تتمثل بالإنسان المجرم ، كما إن للعلم الحديث دوره في رصد الجريمة والظاهرة الإجرامية.

إن أولى الابتكارات البشرية لمواجهة الجريمة بشكل واقعي هو القانون ، فقد أولت التشريعات القديمة أهمية قصوى لتحديد الجرائم والعقوبات التي تناظرها ، وكانت العقوبات في تلك القوانين بدائية وقاسية جداً ، ويذهب عالم الاجتماع أميل دوركهايم إلى إن دراسة التاريخ تؤكد انه كلما اقترب المجتمع من التحضر كانت العقوبة اقرب إلى الرحمة ، وكلما كان المجتمع متخلفاً برزت العقوبات البدائية التي تتميز بالعنف والقسوة ،كما إن العقوبات تكون مشددة وقاسية كلما كانت السلطة مركزية أقوى ، ومن ذلك إن العقوبات في النظم الدكتاتورية تكون ذات طبيعة انتقامية لدرجة الوحشية .

إن تطور النظم القانونية والعلمية التي تواجه الجريمة قد قابله في ذات الوقت تطور على ذات المستوى في الأساليب الإجرامية ، فقد دخل العلم والتكنولوجيا والتنظيم المؤسسي الحديث عالم الإجرام وأصبحت للجريمة منظمات دولية تمارس العمليات الإجرامية عبر القارات .

ثالثا – مفهوم الجريمة في علم الاجتماع

اختلفت مدارس علم الاجتماع وكذلك علماؤه في تعريف الجريمة، وقد أدى هذا الاختلاف إلى ظهور عدد من التعاريف ذات الاتجاه الاجتماعي، ومن أشهرها تعريف (سالن Sallin) حيث يقول : الجريمة هي انتهاك للمعايير الاجتماعية ، وتأتي شهرة هذا التعريف من كونه جمع كثيرا من الاعتبارات الاجتماعية في عبارة قصيرة، فالعادات والتقاليد والأعراف والقانون كلها معايير اجتماعية، ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذا التعريف أن المعايير الاجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر، ولعل ذلك هو ما دفع العالم (Rafaele Garofalo) إلى تصنيف الجرائم إلى جرائم طبيعية وجرائم مصطنعة، الأمر الذي أظهر تعريف (Sallin) وكأنه تعريف يخص مجتمعا واحدا، فقد قسم جاروفا لو الجريمة إلى نوعين: جريمة طبيعية، وجريمة مصطنعة.

فالجريمة الطبيعية هي ذلك الفعل الذي لا يختلف شعور الناس تجاهه بأنه جريمة مهما اختلفت المجتمعات والأزمنة، كالاعتداء المادي أو المعنوي على الأفراد، والاعتداء على الأموال والممتلكات، أما الجريمة المصطنعة فهي الأفعال المنتهكة لمكونات ثقافية مصطنعة، أو ما يسمى بالعواطف غير الثابتة كالديانات والعادات والتقاليد، ولعل نظرية جاروفا لو هذه من أكثر النظريات انسجاما مع الواقع الثقافي المعاصر، ذلك أنه لا يمكن بحكم هذا الواقع، أن يتم الحصول على تعريف اجتماعي واحد يكون مقبولا تماما في كل المجتمعات، أو على الأقل عند كل علماء الاجتماع، وعلى هذا الأساس فإن النقد الموجه لهذه النظرية من زاوية عدم تشابه عاطفتي الشفقة والأمانة لدى كل المجتمعات، وهو نقد جاء به العالم (Durkheim) نقد ضعيف لأنه لم يأخذ في الاعتبار أن الشعوب والثقافات قد لا تتفق على تعريف آخر أكثر من اتفاقها على هذا التعريف في هذا العصر بالذات، ثم انه يؤخذ على هذا النقد أن العواطف تتشابه لدى كل المجتمعات لكنها لا تتطابق تماما، والأخذ بمسألة واحدة تتشابه عواطف كل الشعوب تجاهها، خير من تركها حتى يتحقق التطابق العاطفي التام.

1-التعريف الاجتماعي القانوني للجريمة

يأخذ التعريف الاجتماعي القانوني للجريمة بمسألة الخروج على المعايير الاجتماعية وانتهاك القانون في آن واحد، ومن هذا المنطلق عرفت الجريمة بأنها: كل سلوك مؤذٍ وضار اجتماعيا، ويتعرض صاحبه للعقاب من الدولة ، وهي أيضا : كل فعل انتهك القيم الاجتماعية التي حددتها الغالبية العظمى من الهيئة التي وضعت القانون الذي يجسد هذه القيم .

2-التعريف النفسي للجريمة

شهد هذا الجانب، مثله مثل الجوانب السابقة، اختلافات أخرى، غير أن الاختلافات في مجال علم النفس تبدو أقل بسبب أنه ركز على جانبين في تعريفه للجريمة:

الأول :إن الجريمة غريزية.

الثاني: إن الجريمة فعل لا إرادي ناتج عن صراعات نفسية تحدثها مكبوتات اللاشعور.

ففي الجانب الأول عرفت الجريمة بأنها: فعل يهدف إلى إشباع غريزة إنسانية ، وصادف هذا الإشباع خلل كمي أو شذوذ كيفي في هذه الغريزة انهارت معه الغرائز السامية والخشية من القانون .

وفي الجانب الثاني عرفت الجريمة بأنها:انعكاس لما تحتويه شخصية الفرد من مرض نفسي يعبر عن صراعات انفعالية لا شعورية ولا يعرف الفرد صلتها بالأعراض التي يعاني منها .

بعض تعاريف علم النفس تمزج بين المفهوم النفسي والقانوني والاجتماعي للجريمة ومن قبيل ذلك تعريف يقول :الجريمة فعل إنساني يسأل عنه الفرد ويتحمل عواقبه إذا توافرت الإرادة والحرية والاختيار ، ومما يلاحظ على التعاريف النفسية للجريمة أنها تركز على الحالة الصحية للنفس والعقل لدى الشخص وقت ارتكابه للفعل، وهي أمور تتطلب فحصا علميا متخصصا في الطب والعلاج النفسي، والطب العقلي، لإثبات اعتلال الصحة النفسية من عدمه قبل المحاكمة، وهناك من السلطات القضائية بل الدينية بشكل عام في بعض المجتمعات من لا تزال تنظر إلى علم النفس على أنه ضرب من الكفر.

إن علم الجريمة والعقاب علم واسع ومعقد، ويدخل في تراكيب وتفاعلات مفاهيمه كل مكونات المعرفة الإنسانية، وما أوردناه من تعاريف ليس إلا اختصارا لعدد كبير وموسع من التعاريف التي احتوتها معظم الدراسات العربية والأجنبية في مجال علم الجريمة والعقاب، وهي في صياغتها ومواضعها الأساسية، وفي صورها المختصرة هذه تدل بوضوح على أنه قد أصبح لدى العلماء والباحثين والمفكرين اقتناع بوجود عوامل موضوعية وراء الإجرام، تشرك المجتمع ومؤسساته في المسؤولية عن السلوك الإجرامي، أو تخفف من العقاب على الجاني، أو تدرأ العقوبة بإخراج الجاني من نطاق المسؤولية الأخلاقية عن فعله، وهي العوامل نفسها التي دعت المشرعين إلى تصنيف الجرائم حسب شدتها إلى :**جناية ،وجنحة، ومخالفة**، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى ثلاثة محاور، كل محور يحتوي على عدد من التفريعات على النحو الآتي:

المحور الأول البيئة الأساسية للمجتمع وتشمل:

البيئة الجغرافية ،والبيئة الثقافية ،والبيئة الدينية القيمية ،والبيئة العائلية،و البيئة السياسية،و البيئة الاقتصادية ،والبيئة التعليمية، البيئة السكانية،وبيئة التغير الاجتماعي.

المحور الثاني المعايير الأخلاقية والمثالية السائدة وتشمل:

الضوابط الاجتماعية التقليدية والرسمية، ونظام التدرج الاجتماعي ،والدخل والثروة ،والمنافسة والصراع .

المحور الثالث العوامل الشخصية وتشمل:

الوراثة ،والتكوين النفسي، والتكوين العضوي.

من المؤكد أن هذا التحول لم يكن سريعا أو سهلا، فقد بدأت بوادر التفكير في الأسباب الموضوعية للسلوك الإجرامي منذ عام 1586م على يد العالم (ديلابورطا Della Borta) حين تحدث عن وجود علاقة بين الجريمة والعيوب الجسمية الظاهرة على الفرد، إلا أن بعض الموروثات الثقافية السيئة عن العصور القديمة والوسطى استمرت تتناقلها الأجيال كحجر لم يتبدل حتى العصر الحديث في بعض المجتمعات، من ذلك أن الاتجاه الكنسي بالتخلي عن فكرة أن المجرم شيطان يجب استئصاله من المجتمع لم يظهر إلا في القرن الثامن عشر، وعلى الرغم

من البطء الشديد للتغير الاجتماعي بعامة ووجود عوائق تلقائية وأخرى مصطنعة اعترضت سبيل هذا التغير فإن من الواضح أن التطورات الفكرية في مجال تفسير السلوك الإجرامي كانت سببا في تطور أهداف العقاب وتحولها من الرغبة في الانتقام من الجناة إلى الرغبة في إصلاحهم وإعادة تأهيلهم، والتحول من العقوبات الاستئصالية والبدنية إلى العقوبات السالبة للحرية ومنها السجن، ولكون المجتمعات الغربية حديثة عهد بعقوبات القرون القديمة والوسطى، فقد ظهرت عقوبة السجن على أنها اتجاه إنساني، ويبدو أيضا، أنه بازدياد التطور الفكري، بدأ النقد يطال هذه العقوبة، وازدادت القناعة بضرورة الإصلاح من نظم السجون، وتحويلها من مؤسسات عقابية بحتة، إلى مؤسسات إصلاحية، إلى جانب كونها تنضوي على إجراء عقابي كما هو الحال عندما بدأ إصلاح نظم السجون في أمريكا بعد الحرب الأهلية، ثم تحول هذا الاتجاه إلى برنامج رسمي في الولايات المتحدة الأميركية لتحسين أساليب التعامل مع المذنبين، وتطبيق بدائل الإجراءات الجنائية والعقابية وبرامج الخدمة الاجتماعية في جميع مراحل الدعوى الجنائية، وذلك في عام 1968.

رابعا- تقسيم الجريمة

حاول الباحثون أن يقسموا الجرائم حسب نوع الباعث إليها فقسموها إلى أربع أنواع :

- جرائم اقتصادية
- جرائم جنسية
- جرائم سياسية
- جرائم الانتقام

وهناك تقسيم أخر للجرائم يلجأ إليه عادة في الإحصائيات الرسمية للجرائم وهو تقسيمها إلى :

- جرائم ضد الأشخاص
- جرائم ضد الملكية
- جرائم ضد الآداب

ولكن وجد الباحثون أنه من الأفضل تقسيم المجرمين أنفسهم بدلا من تقسيم الجرائم، لأن كل طائفة من المجرمين لها طريقتها في تنفيذ الجرائم وتم تقسيم المجرمين حسب درجة احترافهم للجريمة إلى أربعة أقسام وهي:

- مجرمون محترفون
- مجرمون عرضيون
- مجرمون عصابيون
- مجرمون ذهانيون

خامسا- الظاهرة الإجرامية

تعرف الظاهرة الإجرامية بأنها، مشروع إجرامي احترافي يقوم على تكرار وقوع نوع معين من الجرائم، بأسلوب أجرامي واحد ، في منطقة جغرافية معينة ، وفي مدد زمنية متعاقبة ، وسواء قامت بها جماعة إجرامية واحدة أو مختلفة[7] .

أما الجريمة العادية فيمكن تعريفها مقارنة بالظاهرة الإجرامية بأنها مشروع أجرامي يبدأ وينتهي باكتمال الوقائع المكونة له ولا يحمل معنى التكرار في الغالب وان تضمن معنى الاستمرار ، فهي جريمة تقع من فاعل أو عدد من الفاعلين على ضحية أو عدد من الضحايا في وقت واحد أو أوقات متقاربة ومكان واحد أو أمكنة قريبة وتنهي الجريمة باكتمال عناصرها ،مثل قيام فاعل أو عدد من الفاعلين بقتل شخص أو مجموعة من الأشخاص[8] .

وتأسيسا على ما تقدم فان مجرد تعدد النشاط الإجرامي لا يشكل بحد ذاته ظاهرة إجرامية ، ولا تعتبر الجريمة المستمرة ظاهرة إجرامية مثل استعمال الشخص لجواز سفر مزور لعدد من السنوات ، ولا الجرائم المركبة مثل جريمة القتل تمهيداً للسرقة ، والتعدد المادي للجرائم كما لو قتل المجرم عدة أشخاص في وقت واحد أو أوقات متقاربة جداً ووقف عند حده ، وكذلك حالة التعدد الصوري للجريمة كانطباق أكثر من نص على جريمة واحدة ، فهذه الصور من الجرائم لا تمثل ظاهرة إجرامية بالمعنى المقصود في تعريف الظاهرة الإجرامية المتقدم ذكره .

كما أن الجريمة العادية تقع على ضحية واحدة أو عدد محدد من الضحايا، في حين إن الظاهرة الإجرامية تقع على عدد كبير من الضحايا وغير محدد سلفاً في الغالب . والجريمة الاعتيادية تقع عادة في زمان واحد ومكان واحد أو قريب من الفعل الإجرامي الأول ومع ذلك لا يغير من طبيعتها بعد المكان واختلاف الزمان مادام أن المشروع الإجرامي ينتهي بانتهاء الأفعال المكونة له ، كما لو قام شخص بقتل شخص في بغداد وسافر للبصرة وقتل شخص آخر ، ووقف مشروعه الإجرامي عند هذا الحد .

في حين أن الظاهرة الإجرامية لا يحدها زمان أو مكان أي إنها تتم في أوقات زمنية مختلفة أو متعاقبة وتقع في منطقة جغرافية أوسع . الجريمة العادية مشروع فردي في الغالب لا يتسم بالديمومة في حين إن الظاهرة الإجرامية قد تكون مشروعاً فردياً وهذا أمر نادر أو مشروعاً جماعياً وهو الغالب وتتضمن معنى الديمومة والاحتراف المنظم حتماً .

1- خصائص الظاهرة الإجرامية

إن تحديد خصائص الظاهرة الإجرامية ودراستها بأسلوب علمي من أهم الوسائل للقضاء عليها أو الحد منها [9] ومن تحليل التعريف المتقدم ذكره للظاهرة الإجرامية يتضح إنها تتميز بالخصائص الآتية :

أ- إنها مشروع اجرامي احترافي

تقوم الظاهرة الإجرامية على أساس احتراف جاني أو عدد من الجناة ، القيام بنوع معين من الجرائم ، كاحتراف السطو على المصارف أو سرقة السيارات ، أو إرهاب الناس .

ب- إنها مشروع منظم

تقوم الظاهرة الإجرامية على أساس تنظيم إداري ومالي وتخطيط مسبق للجريمة ، سواء كان هذا التنظيم بدائياً أو متطوراً ، فيتم قبل مباشرة المشروع الإجرامي توزيع الأدوار المناطة بكل فرد من أفراد العصابة ، ويكون لذلك التنظيم مظاهر متنوعة فقد يتم تخصيص بعض أفراد العصابة لجمع المعلومات الأولية عن الضحية والبعض الآخر للمراقبة بينما تتولى مجموعة أخرى مباشرة المشروع الإجرامي وقد تتولى مجموعة أخرى استلام محل الجريمة من المجموعة المنفذة ، وقد يتطلب الأمر مجموعة أخرى لتسويق محل الجريمة أو التفاوض عليه .

وفي مجال الظاهرة الإجرامية المؤدلجة كما في التنظيمات الإرهابية التي تتسربل بسربال الدين فأنها تقوم على أساس تنظيم مؤسسي لا يفترق عن تنظيم أية مؤسسة أخرى من أشخاص القانون الخاص . وقد يقوم التنظيم الإجرامي على أساس دولي من خلال شبكات موزعة على مختلف بقاع الأرض مرتبطة فيما بينها بروابط إدارية أو مصلحية ، ومن ذلك ارتباط المنظمات الإرهابية مع شبكات المخدرات وشبكات غسيل الأموال القذرة .

وعرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 الجماعة الإجرامية المنظمة بقولها (يقصد بتعبير "جماعة إجرامية منظمة" جماعة محددة البنية، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لمدة من الزمن وتقوم معا بفعل مدبر بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الجرائم المقررة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى ...)

ج- إنها مشروع يقوم على توظيف القابليات الخاصة

يتمتع الجناة في إطار الظاهرة الإجرامية عادة بقدر من البراعة والذكاء والخبرة المهنية أو العلمية ، فأسلوب ارتكاب الجريمة في هذا الإطار عادة ما يتميز بالابتكار الذي يثير حيرة الناس ورجال الشرطة والمحققين ، كما أن تنفيذها يتطلب عادة اشخصا ذوي خبرة ، ففي ظاهرة سرقة المصارف يتولى المشروع الإجرامي أشخاص ذوي خبرة في فتح الخزائن المالية وفي حالة ظاهرة سرقة العجلات يتولى أشخاص ذوي خبرة في تصريف السيارات المسروقة سواء بتفكيكها وبيعها كأدوات احتياطية أو ذوي خبرة في عمليات بيعها أو تصديرها، ويمكن إيجادهم دائماً قرب معارض بيع العجلات، وفي مجال ظاهرة التزوير يقوم بالعملية أشخاص على قدر من الدراية الفنية ، بينما تتطلب الجرائم الإرهابية المؤدلجة دينياً متخصصين في

الأمور الشرعية وخبراء في الاتصالات والأعلام والحاسوب والمتفجرات والتدريب العسكري وغسيل الأموال وخبراء في الاستثمار المالي والمصرفي والتجاري .

وفي جرائم الانترنيت يقوم بالعمليات الإجرامية أشخاص ذوي تدريب عالي في مجال تكنولوجيا الاتصالات ، وتهدف الجريمة الالكترونية كظاهرة إجرامية عالمية إلى الاستفادة من تقنية المعلومات والاستيلاء على المعلومات المتوفرة على الشبكة الدولية بصورة غير قانونية ومن ثم ابتزاز الجهات المستفيدة من تلك الشبكة كالمصارف والمؤسسات الرسمية والخاصة لتحقيق مكاسب مالية أو سياسية أو لدعم النشاط الإرهابي . وتعد هذه الجرائم من أكثر الجرائم المعاصرة خطورة لما تلحقه من خسائر اقتصادية ومادية على الدول والمؤسسات ، فضلا عن صعوبة اكتشاف الجاني ، ففي بلغاريا مثلا ضبطت الشرطة حوالي 600 ألف ورقة يورو مزيفة قام بتزييفها بدقة متناهية متخصصين في مجال علوم الحاسوب .

د- إنها ظاهرة تتعلق بجانب من جوانب الحياة الاجتماعية

الظاهرة الإجرامية قد تكون ذات طابع اقتصادي تدخل في دورة الاقتصاد العام وتكون جزءاً منه كما في الجرائم المصرفية والتجارية عموماً مثل جرائم تزييف العملة وجرائم الاتجار بالمخدرات ،وحسب التقارير الأمنية الروسية فان حجم الأموال التي تدار من العصابات المنظمة تصل إلى 28 مليار دولار أي ما يشكل حوالي 45% من الاقتصاد الروسي . وتحترف هذه العصابات السرقة وتجارة الأسلحة والمخدرات وغسيل الأموال والدعارة .

أو أن تكون ذات طابع سياسي كما في ظاهرة اغتيال رجال الدولة أو ذات طابع مؤدلج كما في المنظمات الإرهابية التي تتستر بستار ديني ، أو ذات طابع جنسي كما في ظاهرة الاغتصاب ، أو تتخذ طابع المؤامرة والتخريب الاجتماعي وهدم البنية الثقافية الاجتماعية مثل ظاهرة اغتيال العلماء والمثقفين عامة مثل أساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين والشعراء ورجال الأعلام.

هـ -الظهور المباغت

تتصف الظاهرة الإجرامية بأنها تبرز للسطح فجأة مما يلفت انتباه الناس جميعاً إليها .

و- الوضوح

أي وضوح الظاهرة الإجرامية التام بمعنى إنها يمكن تمييزها كظاهرة إجرامية من قبل الناس العاديين ورجال الأمن من دون عناء، حيث تبدو بصورة ارتفاع واضح للعيان في نسبة ارتكاب جرائم معينة ، كظاهرة جرائم الإرهاب باسم الدين ،أو ظاهرة جرائم التسليب في الطرق الخارجية . وتثير شكوى ومخاوف الناس من هذه الظاهرة .

ز- تحديد الهدف

لكل ظاهرة إجرامية هدفا محدداً، فقد يكون الهدف منها اختلاس الأموال العامة أو تقاضي الرشوة ، أو سرقة المنازل ، أو اغتصاب الفتيات أو أن يكون هدفها سياسياً أو دينياً مؤدلجاً

ح- ارتفاع عدد المجني عليهم

من البديهي أن يكون تكرار الجريمة سبباً في ارتفاع عدد ضحايا الظاهرة الإجرامية.

ط- الخطورة الإجرامية

الظاهرة الإجرامية أكثر خطراً على المجتمع من الجريمة العادية ، لان الظاهرة الإجرامية تشكل تحدياً سافراً لسيادة الدولة وللأمن العام وتؤدي إلى زعزعة استقرار المجتمع وقد تؤدي الظواهر الإجرامية الكبرى إلى زعزعة الاقتصاد الوطني وربما انهياره .

ي- القابلية على الانتشار والامتداد جغرافياً

تتصف الظاهرة الإجرامية بصفة خطيرة تتمثل في قابليتها على الامتداد والانتشار في مناطق جغرافية واسعة وقد تتحول من ظاهرة محلية إلى ظاهرة دولية كما في حالة الإرهاب الدولي مما ينبغي التصدي لمواجهتها بسرعة وحزم وخنقها في مهدها قبل استفحال أمرها ، وإذا استفحلت أصبح أمر مكافحتها معقداً ولكنه ممكناً .

2-عناصر الظاهرة الإجرامية

تتحقق الظاهرة الإجرامية باجتماع عدد من العناصر هي :

أ- تكرار الأفعال الإجرامية

التكرار عنصر جوهري حيث لا تقوم الظاهرة الإجرامية على أساس واقعة إجرامية واحدة وإنما على أساس تكرار الواقعة الإجرامية بشكل ملفت للنظر[10] .

ب- أن ينصب التكرار على نوع معين من الجرائم أي أن تتطابق الجرائم المتكررة من حيث النوع ، بحيث يمكن القول إنها تكاد تكون واحدة، من شدة تماثلها، ولكي يتحقق ذلك التماثل، لا بد من توافر حالتين ، أولاهما وحدة محل الجريمة وثانيهما وحدة المشروع الإجرامي؛ حيث يجب أن يكون محل الجرائم المتكررة واحدا، كان يكون محل الجريمة دائماً هو الإنسان بصفة عامة أو الفتيات أو العجلات أو المصارف أو بنات الهوى، وان يكون المشروع الإجرامي واحداً ، كقتل إنسان أو مجموعة من الناس أو خطفهم ،أو اغتصاب الفتيات،أو سرقة العجلات أو سرقة النقود من المصارف ، أو تهريب بنات الليل إلى خارج البلد .

ج- وحدة الأسلوب الإجرامي

للمجرم في إطار الظاهرة الإجرامية أسلوبه الخاص في كل جريمة يرتكبها، أو كما يقول المختصين في العلوم الجنائية أن له (ماركة تجارية) أو بصمة نفسية خاصة به تميزه عن غيره من المجرمين ، فيكون أسلوبه واحدا في كل مرة يقترف فيها الجريمة .

ويمكن تحديد وحدة أسلوب الجريمة من خلال المعايير الآتية :

1- موضوع الجريمة

مثل ظاهرة جرائم السرقة المقترنة بالقتل أو السرقة غير المقترنة بالقتل كهروب الفاعل عند اكتشافه ، أو ظاهرة جرائم السطو على المصارف أو ظاهرة جرائم الرشوة ، وهذه لا تجتمع كلها عادة في ظاهرة إجرامية واحدة[11] .

2- وقت الجريمة

أسلوب المجرم يقترن عادة بوقت معين لارتكاب جريمته مثل منتصف الليل أو منتصف النهار أو المساء .

3- مكان الجريمة

يرتبط الأسلوب الإجرامي عادة بمكان محدد أيضا مثل المنازل أو النوادي الليلية أو الأماكن المزدحمة أو الطرق الخارجية أو الأماكن النائية أو البحار .

4- أدوات الجريمة

لكل مجرم أدواته الخاصة التي تيسر له ارتكاب جريمته كالسلاح الناري أو السكين أو الحبال في جريمة القتل أو العجلات أو المراكب النهرية أو الحيوانات في جريمة التهريب

5- مظهر الجاني

قد يظهر الجاني بمظهر رجل الأعمال دائما بينما يظهر آخر بمظهر الشحاذ بينما يعمد آخرون إلى الظهور بمظهر رجال الدين .

6- قصة الجاني

لكل مجرم قصته الخاصة التي يمهد بها للجريمة أو لدخول مسرح الجريمة[12] ، ففي ظاهرة جريمة النصب والاحتيال قد يدعي الفاعل انه فقد ماله وانه بحاجة لاستدانة بعض المال ، أو انه وهو بصدد تصريف العملة الوطنية المزيفة يدعي انه يبيعها بأقل من قيمتها لأنه بصدد الهجرة للخارج أو يدعي انه مريض وبحاجة لأجراء عملية جراحية عاجلة كما في ظاهرة جريمة التسول ، أو يدعي انه من رجال الأمن وبصدد البحث عن مجرم داخل المنزل ، وهذه القصة هي ذاتها لكل مجرم في كل جريمة يرتكبها ، وقصة المجرم من أهم عوامل تشخيصه والاهتداء إليه .

7- شركاء الجاني

الظاهرة الإجرامية تقوم عادة على اشتراك عدد من المجرمين في مشروع اجرامي واحد ، سواء كانوا مساهمين أصليين أو تبعيين ، يتم توزيع الأدوار الإجرامية فيما بينهم

8- طريقة دخول مسرح الجريمة والهروب منه

لكل مجرم طريقته الخاصة في دخول مسرح الجريمة ، فبالنسبة لسرقة المنازل فقد يتم عن طريق استعمال مفاتيح مصطنعة أو كسر الأبواب أو النوافذ أو استعمال الحبال ، وبالنسبة لظاهرة جرائم تهريب الأشخاص أو البضائع فقد يستخدم الجاني المنافذ البرية أو البحرية .

9- وجود علاقة بين الظاهرة الإجرامية والمنطقة الجغرافية محل ارتكابها

عادة ما يختار المجرم أو المجرمون في إطار الظاهرة الإجرامية منطقة جغرافية محددة لارتكاب جرائمهم ، لوجود علاقة ما تربطهم بمسرح الجريمة، فقد يكون المكان مرتبطا بمحل الظاهرة أو هدفها أو محل إقامة مرتكبيها ، فقد يكون الجناة مقيمين بالقرب من مسرح الجريمة أو أن احدهم مقيما به أو بالقرب منه ، أو أنهم يترددون عليه بشكل مستمر ،أو أن يكون المكان ذو طبيعة خاصة كمنطقة تجارية أو سكنية أو ميناء بحري أو غيره.

10- الفاصل الزمني بين جريمة وأخرى

عادة ما يكون الفاصل الزمني بين جريمة وأخرى قصيراً [13]، فالظاهرة الإجرامية ما هي إلا احتراف لنشاط اجرامي ومصدر للدخل غير المشروع في حقيقتها ومعناها ، والاحتراف يقتضي الاستمرارية.

سادسا- النظريات العلمية في تفسير الظاهرة الإجرامية

تعددت النظريات التي طرحت بشأن تفسير الظاهرة الإجرامية ، فهي ظاهرة فردية وظاهرة اجتماعية في آن واحد ، وبالنظر إليها كظاهرة فردية اتخذ بحثها طابعاً بيولوجياً ونفسياً ، وبالنظر إليها كظاهرة اجتماعية اتخذ بحثها طابعاً اجتماعياً .

أ- نظرية لومبروزو ونموذج الإنسان المجرم بالولادة

عمل الأستاذ سيزاري لومبروزو (1835ـ1909) في بداية حياته طبيباً في الجيش الايطالي ثم عين بعدها أستاذا للطب الشرعي والعقلي في جامعة بافيا ثم في جامعة تورينو وبحكم امتلاك لومبروزو الروح التأملية وعمله في الجيش ومراقبته للسلوك الإجرامي للجنود قام بوضع أساس فكرته عن السلوك الإجرامي من خلال دراسته للظاهرة العضوية للمجرمين، ووضع خلاصة بحوثه العلميه في مؤلفه الشهير (الإنسان المجرم)[14] .

حيث ابتدأ رحلته العلمية بالتأمل في سلوك الجنود المنحرفين عن طريق فحصهم ودراسة تكوينهم الجسماني ، وكان لومبوزرو يهدف من وراء ذلك إيجاد الخصائص المشتركة بين الجنود المنحرفين ومن ثم مقارنتها مع الخصائص المشتركة للجنود الأسوياء .

وقد لاحظ لومبروزو إن الجنود المنحرفين يتميزون بعدة مميزات جسدية لم تكن موجودة في الجنود الأسوياء، حيث لاحظ ابتداءً ومن الناحية الظاهرية أن الجنود المنحرفين يميلون إلى أحداث الوشم والرسوم القبيحة على أجسادهم كما وتبين له عند تشريحه لجثث عدد من المجرمين الذين ارتكبوا جرائم تتسم بالعنف والقسوة وجود عيوب خلقية في تكوينهم الجسماني وشذوذ في الجمجمة ، واثباتاً لدور الصفات العضوية قام لومبروزو بتشريح ما يقرب من 383 جمجمة لمجرمين متوفين كما فحص حوالي 5907 من المجرمين الأحياء ، ومن ابرز الحالات التي درسها حالة لص وقاطع طريق خطر يدعى فيللا ، حيث فحصه أثناء حياته وشرح جثته بعد وفاته ، وقد وجد تجويفاً في قاع جمجمته مشابهاً لما هو موجود لدى بعض الحيوانات الدنيا كالقرود والطيور ، كما وتوصل إلى نتائج مشابهة عند دراسته حالة مجرم خطر آخر يدعى فرسيني الذي اعترف بقتل عشرين امرأة بطريقة وحشية وشرب دمائهن ، حيث تبين له اتصاف هذا المجرم ببعض الخصائص الجثمانية والتشريحية ، وقد وَلَّدَ ذلك القناعة لدى لومبروزو بوجود نموذج للإنسان المجرم بطبيعته ، وهو الشخص الذي ترشحه منذ ولادته خصائص بيولوجية معينة لان يصبح مجرماً .

وحسب لومبروزو فأن المجرم نمط من البشر يتميز بخصائص عضوية ومظاهر جسمانية شاذة تنتقل بالوراثة ، أطلق عليها وصف علامات الرجعة ، يرتد بها المجرم إلى عصور ما قبل التاريخ حيث تتطابق الخصائص البيولوجية للإنسان المجرم مع خصائص الإنسان البدائي الأول، بمعنى آخر إن الإنسان المجرم بنظر لومبروزو ما هو إلا إنسان بدائي يحتفظ عن طريق الوراثة بالصفات البيولوجية والخصائص الخلقية الخاصة بإنسان ما قبل التاريخ . وبالنظر لتعرض نظرية لومبروزو للنقد فقد قام بتعديل بعض آرائه في هذا الشأن ، فذهب بشأن الطبيعة الوراثية للأجرام إلى أن العلامات الارتدادية لا تحدث لوحدها السلوك الإجرامي، وإنما يجب أن تتفاعل مع شخصية من يحملها إذا تهيأت الظروف لإنتاج السلوك الإجرامي ، وانتهى إلى القول إلى أن العلامات الارتدادية تكون موجودة لدى اغلب المجرمين ولكن ليس كلهم ، كما أنها يمكن أن توجد لدى غير المجرمين . كما لا يمكن لعامل الوراثة بمفرده أن يرشح السلوك الإجرامي وإنما ينبغي أن تتضافر معه عوامل أخرى يكتسبها الفرد بعد الميلاد . وفي نهاية الأمر توصل لومبروزو إلى تقسيم المجرمين إلى خمس فئات هي :

المجرم بالولادة ، المجرم المجنون ، المجرم بالعاطفة ، المجرم بالصدفة والمجرم بالعادة .

وبالنسبة للإنسان المجرم بالولادة ، وهو محور نظرية لومبروزو ، فانه يتميز عن الإنسان العادي بخصائص ومظاهر شذوذ جسمانية من أهمها[15] :

صغر حجم الجمجمة وعدم انتظامها، وبروز عظام الوجنتين وضخامة أبعاد الفك والشذوذ في تركيب الأسنان ، شذوذ في حجم الأذنين ، وكثرة غضون الوجه ، عدم انتظام وتشابه نصفي

الوجه ، ضخامة الشفتين وبروزهما ، غزارة شعر الرأس والجسم ،والطول المفرط للذراعين، ، واستعمال اليد اليسرى وضخامة الكفين .

كما يتميز المجرم بصفات نفسية مختلفة عما هو موجود لدى الإنسان لعادي ومنها : القسوة البالغة وعنف المزاج وحب الشر ، انعدام الإحساس بالألم والميل إلى الوشم ، اللامبالاة وعدم الشعور بتأنيب الضمير وعدم الحياء .

وبالإضافة إلى تلك الصفات العامة وقف لومبروزو على بعض الملامح العضوية التي تميز بين المجرمين. فالمجرم القاتل يتميز بضيق الجبهة، وبالنظرة العابسة الباردة، وطول الفكين وبروز الوجنتين، بينما يتميز المجرم السارق بحركة غير عادية لعينيه ، وصغر غير عادي لحجمهما مع انخفاض الحاجبين وكثافة شعرهما وضخامة الأنف وغالباً ما يكون أشولاً . ومع الانتقادات الكثيرة التي وجهت لنظرية لومبروزو فانه سيبقى المؤسس والرائد الأول لعلم الانتروبولوجيا الجنائية .

ب- ارنست هوتون والانحطاط الجسماني

اعتمد الأستاذ هوتون على علم الإحصاء لدراسة الأجرام ،وكان موضوع الدراسة طيف واسع من المجرمين وغير المجرمين موزعين على ثمان ولايات أمريكية ، وراعى في اختيارهم التماثل نسبياً من حيث الظروف ،وكانت العينة محل الدراسة مكونة من (13873) من السجناء ، أما الجماعة الضابطة (معيار المقارنة) فتكونت من (3230) انتقاهم هوتون من بين طلبة الجامعات ورجال الإطفاء والشرطة والمرضى الراقدين في المستشفيات ، من البيض والسود ، واستمرت الدراسة حوالي تسع سنوات[16] .

وخلاصة ما توصل إليه ، إن المجرمين يختلفون عن الناس الطبيعيين اختلافاً واضحاً في مقاسات أعضائهم الجسمانية ، وان مظاهر الشذوذ الجسماني هذه تشابه علامات الرجعة التي قال بها لومبروزو ، كما أنهم يختلفون في الملامح الخارجية ، مثل شكل الأنف والأذن والشفة والجبهة ولون العين .

فضلاً عن اتصاف المجرمين بانحطاط جسماني حدده هوتون بـ (107) صفات ترجع أساسا إلى العوامل الوراثية. وقرر هوتون ، إن لهذا الانحطاط والشذوذ البدني أهميته البالغة في تبرير السلوك الإجرامي لأنه علامة الانحطاط العقلي .

وأعطى هوتون أهمية خاصة للمقارنة بين طوائف المجرمين حسب نوع الجريمة المرتكبة، وانتهى إلى أن كل طائفة تتميز بنوع من الشذوذ البدني تمثل الميل إلى ارتكاب نوع معين من الجرائم وهكذا فان الشذوذ والانحطاط الجسماني لدى القاتل هو غيره لدى السارق وعلى النحو الآتي :

– إن طوال القامة ضعاف الجسم يميلون إلى ارتكاب جرائم القتل وجرائم النهب .
– إن طوال القامة ضخام الجسم يميلون إلى ارتكاب جرائم الغش والخداع .
–قصار القامة ضخام الجسم يميلون إلى ارتكاب الجرائم الجنسية .

ج– فرويد والذات الدنيا

سيكموند فرويد ، عالم وطبيب نمساوي (1856-1939) اهتم بدراسة علم الأعصاب ، اتصف بالذكاء الشديد الذي دلت عليه براعته الفائقة في عرض أفكاره واستنتاجاته. وأثرت أفكاره وما برحت تؤثر في نفوس عدد كبير جداً من العلماء والباحثين في نطاق المعمورة ودافعوا عنها بكل قوة كلما تعرضت للنقد والتجريح ، ومن أهم مؤلفاته (مدخل إلى التحليل النفسي ، و نظرية الأحلام ، وأفكار لأزمنة الحرب والموت ، والاضطراب النفسي في الحياة اليومية) .

يذهب فرويد إلى أن الكيان النفسي للإنسان يتكون من ثلاث أقسام هي الذات الدنيا والذات والذات العليا[17] .

–الذات الدنيا

وتمثل الجانب الشهواني من النفس الذي يضم الغرائز والأحاسيس والنزعات الفطرية الموروثة من الإنسان البدائي الأول ، وهذه الذات ، بما تتضمنه من ميول ورغبات كالرغبة في الانتقام وتعذيب الخصوم والاعتداء والأفعال الجنسية المحرمة، لا تتوافق مع النظام الاجتماعي المتطور وقيمه في الحياة المدنية المعاصرة ،لذلك فان الإنسان المعاصر يبقيها مكبوتة في أعماق نفسه بحكم عوامل التربية الأخلاقية التي تتطلب منه الخضوع لقيم ومعايير المجتمع السائدة .

غير أن هذه الغرائز المكبوتة تظهر للسطح كلما تهيأت لها ظروف وأحوال ملائمة ، فيكون ظهورها أما ظهوراً صريحاً أو ظهوراً مقنعاً ، بحثاً عن فرصة ذاتية للإشباع .

ويذهب فرويد إلى أن الأحلام تجسد الظهور بشكله المقنع للميول البدائية ، وتعبر عن الرغبات المكبوتة في أعماق النفس ، كالحب أو الكراهية .

وعلى هذا التصور فان حالة النوم الطبيعي تقدم لنا مثلاً رائعاً عن مرونة الحياة العقلية وعن طريقها يمكن أن نفسر الارتداد في حياتنا الانفعالية إلى إحدى المراحل السابقة للتطور فيكون الحلم ممثلاً للحياة النفسية أثناء النوم ومن ثم يكون موضوعا للتحليل النفسي . ووفقاً لتصور فرويد فان الذات الدنيا هي العالم الذاتي الحقيقي الذي يحرص على بلوغ اللذة والابتعاد عن الألم

–الذات (النفس)

وتجسد الجانب الواعي الذي ينسجم مع الواقع والعقل، وتتصل الذات بالجانب الاجتماعي فتكون وظيفتها القيام بدور وسيط مهمته تحقيق التكييف أو التوافق بين الميول والنزعات الغرائزية ولاسيما الجنسية منها من جهة وبين القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية والقانونية من جهة أخرى . وفشل الذات في وظيفتها هذه قد يؤدي إلى انفلات شهوات النفس البدائية من مكامنها بما يتعارض تماما مع تلك القيم ، أو يؤدي إلى التسامي بالنشاط الغريزي عن طريق الإبقاء عليه مكبوتاً فيما وراء الشعور . ويُشبه فرويد الذات بالفارس ، ويُشبه الذات الدنيا بالفرس الجامح ، فمهمة الفارس كبح جماح الفرس والسيطرة عليها ، وإلا انساق معها نحو الأخطار والأهوال .

-الذات العليا

وتمثل ضمير الإنسان والجانب المثالي من الحياة النفسية ، وفيه تكمن المبادئ العليا والقيم السامية التي اكتسبها الإنسان أثناء طفولته من والديه ومعلميه ورجال الدين ومن اعتبرهم مثالا يحتذي به أثناء مراحل حياته ومن القيم الأخلاقية والدينية . والضمير مصدر ردع قوي للشهوات ومنه يستمد العقل القوة اللازمة لضبط الميول والنزعات والغرائز البدائية . فوظيفة الضمير مراقبة العقل ومحاسبته عن أي توجه نحو إشباع النزعات بطريقة بدائية ويرشده إلى الطريق المتزن لإشباع هذه الرغبات بطريقة مشروعة تتفق مع القيم السائدة .

وتأسيسا على ما تقدم يرى فرويد أن تآلف وتفاعل الذات الدنيا والذات والذات العليا يحقق الاتزان الداخلي الذي يكون من سمات الشخص الاعتيادي . إلا أن هذا التفاعل لا يتحقق بسهولة فقد ينجم عن تفاعلهما حالة من الصراع وعدم الانسجام مما يؤدي بالفرد إلى ارتكاب سلوك مخالف لنظام المجتمع وقيمه السائدة يتمثل في السلوك الإجرامي . فالسلوك الإجرامي هو أما نتيجة عجز الجانب العقلاني (الذات) عن أداء وظيفته ، وإما نتيجة انعدام الجانب المثالي ، ومن ثم تقع الجرائم أما عن طريق انفلات الغرائز والميول الشهوانية ، وإما عن طريق العقد النفسية التي تُكبت في الجانب اللاشعوري من العقل وتقوم بتوجيه سلوك الإنسان وجهة إجرامية دون وعي أو إدراك منه ،وقد تجرف الذات الدنيا بتيارها الذات وتسخرها لتنفيذ رغباتها ونزعاتها الطائشة .

ويعطي فرويد أمثلة عن الخلل والاضطراب الذي يصيب الكيان النفسي نتيجة عجز الضمير والعقل عن أداء وظيفتهما ، ومن هذه الأمثلة عقدة اوديب وعقدة الذنب .

-عقدة اوديب

تتسم العلاقات العاطفية لدى جميع الأفراد بنظر فرويد بالازدواج ، أي مشاعر الحب والكراهية تجاه الشيء الواحد في نفس الوقت، وحينما يبلغ الطفل مرحلة السادسة من العمر مجتازاً مرحلته الجنسية الذاتية تتجه ميوله نحو أول كائن يؤثر فيه وهو أمه ويحرص على أن لا يشاركه احد

في حبها وان تبقى خالصة له إلا أن أمنيته هذه تصطدم بعقبة كبيرة تنافسه في حب أمه هي الأب ، فيتولد لديه نوع من الغيرة والأنانية فيبدأ بكراهيته وعدم الشعور بالراحة عند وجوده مع رغبة شديدة في التخلص منه . إلا أن هذه الرغبة تصطدم بنزعة معاكسة لها وهي شعور الطفل بحب أبيه وعطفه وحنانه ورعايته فينشأ في نفس الطفل نوعين متناقضين من الرغبات تجاه الأب هي مشاعر الكراهية والحب ، وان لم تقم الذات (العقل) في تكييف هذا الازدواج مع القيم الاجتماعية وذلك بتغليب شعور الحب نحو الأب فان عقدة نفسية خطيرة ستستقر في جانب اللاشعور من عقل الطفل تسمى عقدة اوديب .

ولهذه العقدة آثار سيئة منها ، انعدام القدرة على تكوين التوازن النفسي والتكييف الاجتماعي وبالتالي الإتيان بسلوك شاذ . كما أن البغض اللاشعوري تجاه الأب يولد في نفس الابن شعور بالكراهية تجاه ممثل كل سلطة كالمعلم والمدير ورئيس الدولة وكل جهة سلطوية أو رقابية ، ويميل إلى انتهاك القوانين والأنظمة المرعية رسمية كانت أم غير رسمية . ومن مظاهر عقدة اوديب أن المصاب بها يتعرض لصدمة عنيفة قد تتطور إلى انهيار نفسي عند وفاة أمه . ويرى بعض علماء الطب النفسي المعاصرين ، انه ينبغي على الوالدين ألا يظهرا مشاعر الحب المتبادل أمام الأطفال ، وانه إذا كان لابد من ذلك ، فيجب أن يشركا الأطفال في هذا الوجدان .

-عقدة الذنب

تتحقق عقدة الذنب عندما يطغى على الإنسان شعور بالذنب والتقصير ، بسبب مغالاة الضمير في تأنيب الذات نتيجة سيطرة استبدادية ، فإذا ما غالى الوالدان في توبيخ الطفل ومعاقبته بقسوة فان من شان هذا التصرف الخاطئ من جانب الوالدين أن يسبب خللا كبيراً في الجانب المثالي للطفل فيكون هذا الجانب قاسياً وصارماً في رقابته وتوجيهه للطفل بحيث انه يجعل من ابسط الهفوات والأخطاء في نظر الطفل خطايا كبيرة يستحق من اجلها العقاب الشديد وبالتالي يستأثر هذا الشعور المرضي بعقل الصغير ويسيطر على ملكاته ويرى فرويد أن شدة الشعور بالخطيئة قد يكون من أقوى البواعث على الإجرام لا نتيجة ارتكاب الجرم ذاته .

ومن جانب آخر فان هذه العقدة تصيب الإنسان فتظهر عليه علامات الاضطراب النفسي نتيجة غياب الذات العليا فيرتكب سلوكاً شاذاً غير مألوف وان لم يصل إلى حد الجريمة ، ثم يستعيد بعد ذلك الضمير قدرته على التوجيه والمحاسبة وهنا تنشأ عقدة الشعور بالذنب والخطيئة لديه إن هذا الشعور يضغط على صاحبه بالتأنيب المستمر ولا يستطيع منه فكاكاً ولا يتمكن من التخلص من هذا الشعور إلا إذا عرض نفسه للمتاعب وقد يرتكب الجريمة ليثير نقمة المجتمع عليه ولا تهدأ نفسه إلا إذا نال الجزاء المناسب.

د- بونجيه والعامل الاقتصادي

يذهب الأستاذ والعالم الهولندي وليم أدريان بونجيه (1876- 1940) أستاذ علم الاجتماع في جامعة أمستردام إلى إن الجريمة هي نتاج العوامل الاقتصادية السائدة في المجتمع الرأسمالي، ويبدو تأثر بونجيه واضحاً بأفكار كارل ماركس وسذرلاند ، حيث يرى ماركس أن كل الظواهر السلبية التي تظهر في المجتمع ومنها ظاهرة الجريمة ترجع أساسا إلى الخلل الذي يصيب النظام الاقتصادي السائد ، ذلك أن نظام الإنتاج الاقتصادي يتحكم في نواحي الحياة كافة ومنها النشاط الإنساني المكون للسلوك الإجرامي ، وان مظاهر الخلل تصيب المجتمع الرأسمالي بسبب طبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة وان إصلاح المجتمع كله يتأتي من إصلاح هذا النظام [18] بينما يرجع الأستاذ سذلارند السلوك الإجرامي إلى الانقلاب الحاصل في القيم والمفاهيم بعد الثورة الصناعة حيث انصب الاهتمام على جمع المال وتكنيزه بأية وسيلة وبدون مشقة لتحقيق الرفاهية والسعادة ، بحيث أن المال والثروة أصبح يعني القيمة الاجتماعية العالية والادخار فضيلة من الفضائل في حين أن الفقر يعني المذلة والمهانة وقد أدى هذا الانقلاب في المفاهيم والقيم إلى زيادة الظاهرة الإجرامية إذ انصب الاهتمام على جمع المال وكنزه أكثر من الاهتمام بطريقة كسبه . فالتاجر في النظام الرأسمالي يسعى لبيع سلعته بأعلى ربح ممكن حتى لو حصل عليها بابخس الإثمان ويتبع في سبيل ذلك كل الوسائل غير المشروعة كالغش والتزوير والاحتيال والبلاغ الكاذب للصمود أمام منافسيه بل وتشويه سمعتهم لإزاحتهم عن طريقه لتخلو له الساحة ، والأفعال المتقدمة ما هي إلا جرائم .

وتأسيسا على ذلك يذهب بونجيه إلى أن ضغط النظام الاقتصادي الرأسمالي على سلوك أفراد المجتمع يرتب آثارا سيئة على ذلك السلوك ومنها الأنانية والشعور بالحقد مما يدفع البعض إلى ارتكاب الجريمة .

فكل فرد حسب بونجية يكتسب غرائز اجتماعية ، إن لاقت ظروفاً اجتماعية صالحة ترسخت في الفرد الغرائز الجيدة مما يعني استبعاد الغرائز الفردية المتسمة بالأنانية مما يجعل من سلوكه متسماً بالمحبة والسعي لفعل الخير ، بينما إذا لاقت ظروفاً سيئة تأكدت لدى الفرد مشاعر الحقد والأنانية ومن ثم تجرف صاحبها نحو الشر والجريمة .

ويقرر بونجيه في النهاية بان الظروف الاقتصادية غير الملائمة للنظام الرأسمالي بما تفرزه من فروق اجتماعية واسعة من شأنها أن تثير الحقد والأنانية لدى الطبقة العاملة ضد طبقة الرأسماليين ومن ثم يندفع بعض أفراد الطبقة العاملة ، تعبيراً عن هذه الغرائز الفردية، نحو طريق الشر والجريمة .

هـ- دي توليو والاستعداد الإجرامي

يـرى الأسـتاذ والعـالم الايطـالي دي توليـو (Tullio.B di) أن السـلوك الإجرامـي لا يمكـن تفسـيره بإرجاعـه إلـى سـبب واحـد ، كـالتكوين البيولـوجي أو النفسـي أو العامـل الاجتمـاعي أو الاقتصادي كلا على انفراد ، بل أن اتحاد هذه العوامل هو الذي يفسر السلوك الإجرامي[19] .

وأسـاس نظريتـه فـي تفسـير السـلوك الإجرامـي قـائم علـى فكـرة التكـوين الإجرامـي أي الاسـتعداد الفطري لارتكـاب الجريمـة وهـو . حسـب وجهـة نظـره . مـا يميـز المجـرم عـن غيـره مـن النـاس الأسوياء، فقد ذهب دي توليو إلى تصنيف المجرمين على أساس أن الجريمة هي نتيجة تفاعل مجموعـة مـن العوامـل الداخليـة(البيولوجيـة) مـع مجموعـة مـن العوامـل الخارجيـة (العوامـل الاجتماعيـة) ، ولـذلك يـذهب دي توليـو إلـى أن هنـاك أفـراد لـديهم ميـل أو اسـتعداد جرمـي لا يتوافر لدى الآخرين، ويستدل توليو على ذلك بالقول أن محفزاً أو مؤثرا خارجيا واحدا قد يواجه شخصين إلا إن ردة فعل كل منهما تختلف عن الآخر فقد يكون وقعه على احدهما شديداً مما يدفعه إلى ارتكاب الجريمة، بينما يتصرف الآخر باتزان ويحجم عن ارتكاب الجريمة . فهذه المؤثرات تكون بمثابة محفزات للنزعة الإجرامية الموجودة أصلا ، وترتبط هذه النزعة لديهم بتكـوينهم الجسـمي والنفسـي الخـاص ممـا يميـزهم عـن الإنسـان العـادي . وتأسيسا على هذا التصور قسم دي توليو الاستعداد الإجرامي من حيث مدى تأثير الأسباب التي تدفع إلى ارتكاب الجريمة إلى نوعين[20]:

أولاهما– الاستعداد الإجرامي

وثانيهما– العارض والاستعداد الإجرامي الأصيل

النوع الأول منهما يرجعه إلى عوامل اجتماعية وشخصية تكون أقوى من قدرة الجاني على ضـبط تـوازن مشـاعره فيخلـق لديـه اسـتعداد عـارض أو فجـائي يحـرك عوامـل الجريمـة لديـه وأطلق عليه دي توليو اسم (المجرم بالصدفة أو العاطفي) وهو ذلك الشخص الذي يقع في الجريمة تحت تأثير ضغط ظرف استثنائي خارجي مع توفر بعض العوامل الداخلية الخاصة ، إذ يصدر الفعل الجرمي عنه عرضا نتيجة لظرف خارجي كالبطالة والأزمات الاقتصادية والهجرة أو حالة نفسية طارئة كالاستفزاز الخطير أو الانفعال الشديد كاليأس والحقد والشعور بالحيف الاجتماعي ، مما يخل بتوازن المانع من الجريمة مع الدافع إليها، ويؤدي ذلك إلى تغليب الـدافع علـى قـوة المـانع لديـه فيترتـب علـى ذلـك احتمـال ارتكابـه للجريمـة . وعلـى هذا فان الأجرام بالصدفة يرجع أساسا إلى ظروف خارجية تحيط بالمجرم فضلا عن ظروف شخصية ، على أن العوامل الخارجية أو النفسية الطارئة هذه لا تقلل من أهمية العوامل الداخلية لدى المجرم، إذ ليس كل من يتعرض لظروف اجتماعية قاسية أو ظروف نفسية طارئة يرتكب جريمة .

أما النوع الثاني فيرجعه إلى التكوين الفطري للإنسان من الناحيتين الجسمانية والنفسية ، وهذا هو الاستعداد الإجرامي الأصيل الذي يدفع إلى ارتكاب الجرائم الخطرة واحتراف الأجرام . وأطلق عليه دي توليو اسم (المجرم بالعادة أو بالتكوين) ، وهو الشخص الذي يعاني من نقص في تكوينه ، كالنقص الجسماني أو الخلل في الجهاز العصبي فان تأثير الحالة التكوينية على سلوكه يكون أكثر تأثيرا من الظروف الاجتماعية ، ذلك أن المجرم بالعادة يتميز بتوافر ميل داخلي أو تكويني في شخصيته يدفعه إلى الأجرام، ففي هذه الحالة تتضاءل المقاومة أو قوة المانع تضاؤلا جسيما أمام قوة الدافع مما يخلق لديه ميلاً دائما إلى ارتكاب الجريمة. ويبدو واضحاً أن المجرم بالعادة أو بالأصالة يكون اشد خطراً من المجرم بالصدفة ، لان المجرمين بالأصالة يتسمون بالعود إلى ارتكاب الجريمة واحتراف الإجرام ولا يردعهم عقاب من ارتكاب الجريمة والعود إليها بالنظر لاتصاف استعدادهم الإجرامي بالثبات والاستمرار .

سابعا- خصوصية الإجرام المعاصر

يأتي الاعتداء في عالم الجريمة التقليدي على الحقوق والممتلكات عادة من أفراد على هامش المجتمع أو عصابات معزولة، ولتحقيق الكفاية غالبا. أما اليوم فإن الإجرام الذي يمثل التهديد الأكبر لاستتباب أمن المجتمعات والأمم والتحدي الأبرز لتشريعاتها ومؤسساتها هو ما يسميه فيراجولي "إجرام السلطة"، وهو صنف من الجريمة غير هامشي ولا استثنائي لأنه، خلافا للجريمة التقليدية، متجذر في مركز المجتمعات المعاصرة ويتحكم في مفاصلها[21].

وتنتمي إلى عالم الجريمة المنظمة التي تمارس من موقع السلطة، أو بالقرب منها، ثلاث فئات متميزة من حيث طبيعتها رغم أنها تكرس، في حالات كثيرة، تداخل المصالح وتواطؤ المواقف بين سلطان الجريمة المنظمة ونفوذها وبين انحرافات وجرائم السلطة سياسية كانت أو اقتصادية وهذه الفئات هي:

-الأولى قوى الجريمة المنظمة

وفي مقدمتها الجماعات الإرهابية وكبريات منظمات المافيا، صحيح أن مثل هذه المنظمات وجدت دائما، لكنها اليوم حققت تطورا مذهلا على مستوى الانتشار والتأثير كما أصبح لها وزن مالي هائل جعل أنشطتها ضمن طليعة قطاعات الاقتصاد العالمي الأكثر مردودية.

ولا ينطوي هذا التأكيد على أية مبالغة، فقد قدر الباحث الفرنسي جان دو مايار قبل سنوات أن حجم الأعمال المرتبطة بغسيل الأموال يبلغ سنويا ما بين 800 إلى 2000 بليون دولار، إنما المفارقة أن هذه الأرباح الضخمة تتحقق نتيجة لاستغلال أكثر الأوضاع بؤسا، وهو ما يتجلى في سيطرة عصابات المافيا على سوق المخدرات واستخدامها البشع لجيوش من صغار

الموزعين فضلا عن استغلالها للبؤس المعنوي للمدمنين. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن متاجرة مافيا الهجرة السرية بأحلام العاطلين، وتلاعب جماعات الإرهاب العابر للأوطان بعواطف الشباب المتمرد.

والملاحظ في أغلب هذه الحالات أن هناك فرزا طبقيا تستغل "النخب" الإجرامية بمقتضاه بؤس وخصاصة وهامشية عالم الجريمة الصغيرة وتقوم بتوظيفه لتعظيم أرباحها.

-الثانية النفوذ الاقتصادي العابر للحدود

ويتجسد هذا النوع من الجريمة -الذي يمثل بامتياز أثرا مباشرا لظاهرة العولمة بما تعنيه من فراغ في القانون العام- عبر صيغ مختلفة من الفساد والعدوان على الحقوق الاجتماعية واغتصاب الموارد الطبيعية وتدمير البيئة، ولأن هذا النفوذ يتوسع اطرادا مع تقلص المجالات التي يغطيها التشريع فهو عمليا على خصومة مع القانون.

ولذلك تتضاءل تدريجيا الفوارق بينه وبين القوى الإجرامية ذات الطبيعة المافيوزية الصريحة، والتي يشترك معها في استغلال أوضاع الفقر التي نتجت عن ظاهرة العولمة أو تفاقمت بسببها في غياب تشريعات ومؤسسات فاعلة ترسم حدودا وتحدد ضوابط النشاط الاقتصادي انقلبت طبيعة العلاقة بين الدولة والسوق، فلم تعد الدول تقر شروط المنافسة في إطار السوق وإنما أصبحت السوق تفرض على الدول أن تتنافس على اجتذاب الاستثمارات التي غالبا ما تحظى بها البلدان الأكثر استعدادا -بدافع الفساد أو تحت ضغط الحاجة- لغض الطرف عن التجاوزات.

-الثالثة إجرام السلطات العمومية

وهو أكثر هذه الفئات تعقيدا وتنوعا فهناك الارتباط الوثيق بين هذه السلطات وقوى الجريمة الاقتصادية السابق ذكرها، وللجماعات الإرهابية دائما تحالفاتها المعروفة أو الخفية مع الأنظمة السياسية وأجهزة الاستخبارات، بل إن أنشطتها تخدم في حالات كثيرة الأجندة السياسية للأنظمة التي تدعي مواجهتها، وهناك الظهور المتواتر لأشكال قديمة متجددة من الفساد واستغلال السلطة.

وقبل هذا وذاك تأتي الجرائم الأكثر لصوقا بطبيعة السلطات العمومية، كالجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها الأجهزة السرية وقوى الأمن والجيش، ومنها أيضا الحروب وجرائمها، وأخيرا تسخير أجهزة الدولة لخدمة الأغراض الإجرامية لجماعات ضغط ومراكز نفوذ خفية، في تحريف صريح للوظائف الأصلية للدولة وانحراف واضح عن قوانينها.

والذي يدعو لمزيد من القلق أن هذه الأشكال الجديدة من الجريمة تتميز بكونها ذات طبيعة منظمة وأنها تمارس –أو تلقى الدعم والحماية– من طرف سلطات قوية وخفية تحتل مواقع النفوذ والتحكم، ويعني ذلك حصول تحول في الخلفية الاجتماعية للظاهرة الإجرامية، على الأقل في مستوياتها "العليا"، حيث لم تعد "الطبقات الخطيرة" هي تلك الأكثر فقرا وهامشية، وإنما "النخب" المتحكمة سياسيا واقتصاديا، وغدت الأولى خاضعة للثانية التي ترعى كل نزوع إجرامي وتستغله لحسابها[22].

كما أن الصيغ الجديدة للجريمة أضحت تمثل عدوانا جديا على مصالح أساسية فردية وجماعية لأن الأمر تحول من انحراف أفراد معزولين وعاجزين إلى إجرام واسع النفوذ يتمتع بمستوى غير مسبوق من الحصانة ضد العقوبة وقدرة فائقة على الابتزاز تتناسب مع تزايد قوة المنظمات الإجرامية وتوثق صلاتها بالسلطات العمومية.

ثامنا– ملامح أزمة السياسة الجنائية

لم يكن تطور الجريمة وتمكن تأثيرها في المجتمعات المعاصرة والعجز عن التصدي لها ليكون على النحو الذي هو عليه الآن لولا الخلل في أدوات حماية المجتمع من الجريمة، وفي مقدمتها القانون الجنائي الذي بات يعاني من التضخم التشريعي وترهل الأجهزة القضائية وشيوع الحلول الظرفية ذات المنحى الديماغوجي.

ولا شك أن مثل هذه الحلول حرفت مفهوم الأمن واختزلته في مطلب الحفاظ على النظام العام اعتمادا على مقاربات أمنية وجنائية طبقية وقاصرة، مما أدى إلى استنزاف طاقات الجهاز القضائي في ملاحقة الجريمة الصغيرة والهامشية وصرفه عن الاهتمام بتعقب الإجرام الأكثر خطورة والذي يتصرف من مواقع السلطة والسطوة والنفوذ. وهذا بدوره يمثل إخلالا مكشوفا بالترتيب المنطقي للأولويات وتجاهلا غير مقبول لحقيقة أن مقاربة الجريمة الصغيرة من المنظور الجنائي حصرا إنما تؤدي إلى تغذية الأوهام حول الفعالية المطلقة للردع العقابي، في الوقت الذي تعفي فيه الدولة وسلطاتها والمجتمع ومؤسساته من أعباء البحث عن حلول بنيوية للأزمات الاجتماعية التي تنتج هذا الصنف من الجريمة.

لقد أسفر الإسراف في الإنتاج التشريعي ذي الأثر الجنائي عن تمييع الوظيفة التنظيمية للقانون عموما وابتذال القدرة الردعية لقواعد القانون الجنائي خاصة والحد من فعاليتها بفعل التوسع غير المحدود لمجالات تطبيقها، كما أدى ذلك الإسراف إلى فوضى كبيرة بسبب تعدد المصادر وتداخل الصلاحيات على نحو يتنافى مع التحديد والوضوح المطلوبين في القاعدة القانونية لاسيما الجنائية.

وأدى التضخم إلى تعطيل فعالية الجهاز القضائي المثقل كاهله بقضايا مكلفة وتافهة، في مجهود نتيجته الوحيدة إضاعة الوقت وتبذير موارد كان ينبغي أن توجه لملاحقة الجرائم الكبرى والخطيرة التي أصبح مرتكبوها يستفيدون في معظم الحالات من نوع من العفو الضمني تحت مسمى التقادم، كما تسبب في إضعاف هيبة القانون وقدرته التنظيمية وأخل بأهم الوظائف المنوط به تحقيقها في دولة القانون.

تمثل أزمة القانون الجنائي مظهرا ونتيجة لحلول ظرفية قاصرة عن مواجهة الأسباب البنيوية للجريمة ومقتصرة على تغذية –حتى لا نقول صناعة– المزاج القمعي والمخاوف السائدة في المجتمعات المعاصرة، وتتجلى أخطاء هذه السياسات ومخاطرها بوضوح فيما يتعلق بالمسألة الأمنية، التي يمكن رصد الانحرافات المتصلة بها على مستويين[23]:

الأول منهما عناية السلطات العمومية عادة بترسيخ فكرة أن الجريمة التي تمثل خطرا على أمن المجتمع وسكينته هي الجريمة الصغيرة الشائعة والمبتذلة، وفحوى هذا الخطاب، المتناغم بوضوح مع مصالح الإجرام المتنفذ، أن الطبقات الهامشية كالفقراء والأقليات العرقية والمهاجرين هي مصدر الخطر وأن الاختلاف الاجتماعي والانحراف مترابطان بالضرورة، في محاولة لصرف انتباه الرأي العام عن جرائم السلطة والجريمة المنظمة وتصويب اهتمامه نحو الجريمة الهامشية دون غيرها.

أما الثاني منهما فهو أن هناك رسالة سياسية أخرى لا تقل خطورة، وتتعلق بتحريف مفهوم الأمن واختزال مدلوله عبر تجاهل المحتوى الواسع لمفهوم الأمن الاجتماعي، وحصر دلالته في فكرة الأمن العمومي مختزلة، بدورها، في مهام حفظ النظام العام. تحاول هذه السياسات المماهاة بين الأمن وبين التدخل الجنائي كما لو كان يمثل حلا سحريا لمشكلةٍ الواقع، أن مواجهتها لا تحتاج إجراءات جنائية بقدر ما تتطلب سياسات اجتماعية لأن حلها يمر عبر خطط للدمج لا من خلال إستراتيجيات للإقصاء.

يتبين من كل ما سبق أن ثمة حاجة ملحة لتعبئة سياسية وثقافية حول متطلبات إصلاح القانون الجنائي لتخليصه من عيوبه الراهنة واستعادة طبيعته المتميزة نظاما للضمانات ووظيفته الأصلية أداة للحد من العنف ولحماية المصالح الأساسية للمجتمع وأفراده، وينبغي أن يتقدم هذا الإصلاح المنشود في اتجاهين رئيسين:

الأول: الترابط الحاصل على الصعيد الكوني الذي يستلزم تطوير فضاء عمومي عالمي واستحداث قانون جنائي دولي قادر على مواجهة الظواهر الإجرامية المعاصرة.

وفي هذا السياق يمثل تشكيل المحكمة الجنائية الدولية إنجازا تاريخيا يجب تعزيزه بتمكين المحكمة من الوسائل الضرورية للاضطلاع بمهامها وتوسيع صلاحياتها لتشمل جرائم كالإرهاب

والاتجار بالمخدرات والسلاح وأنشطة الجريمة المنظمة متعددة القوميات، وكذلك الجرائم ضد البيئة والصحة العمومية، فضلا عن الانقلابات والمحاولات الانقلابية.

الثاني: أنه تتعين عقلنة المدونات الجنائية التقليدية بتعزيز نظام الضمانات ومراجعة الأولويات تركيزا على الأهم فالمهم، باعتبار ذلك شرطا لا غنى عنه لضمان فعالية القانون الجنائي.

ومن المطلوب في هذا الإطار إعادة الاعتبار إلى مبدأ الشرعية وتقليص كتلة القانون الجنائي المتضخمة من خلال مراجعة صياغته على أساس إقرار مبدأ دستوري يمنع وضع أي قاعدة قانونية متعلقة بالجرائم أو العقوبات أو الإجراءات الجنائية إلا في إطار تعديلات تشريعية يتم اعتمادها بأغلبية غير عادية.

كما أنه من المطلوب أيضا محاربة السياسة التجريمية الصارمة بخصوص المتاجرة بالمخدرات التي أدت إلى سيطرة عصابات المافيا على سوق المخدرات وأتاحت لها أرباحها المتضخمة بفعل الاحتكار فرصا لتوسيع مجالات نفوذها وتغذية ظواهر إجرامية تخدم أهدافها.

رغم ذلك يبقى هذا المسلك التجريمي مفهوما بل ومطلوبا، حتى لو كان البعض يرى أن تشريع المخدرات، بشروط وضوابط، سيجرد الجريمة المنظمة من أحد أبرز مقومات استمرارها.

لكن ما هو مطلوب أكثر هو وضع حد للتسامح المطلق اتجاه سوق لا تقل خطورة وضررا هي سوق السلاح، فالسلاح موجه بطبيعته للقتل ووفرته تمثل أبرز أسباب الجريمة والحروب، وليس مفهوما أن لا يتم منع المتاجرة به، بل وحظر إنتاج جميع أنواعه إلا في حدود ما يتطلبه حفظ النظام العام وتحقيق مقتضيات احتكار الدولة للإكراه الشرعي. هذا الاقتراح الذي قد يبدو موغلا في المثالية ليس كذلك في الواقع إلا بالنسبة لمن يقدسون مصالح لوبيات صناعة السلاح والمتاجرة به أو من تعجبهم السياسات العدوانية للقوى العظمى والنزعات العدمية لأمراء الحرب في بلدان العالم الثالث.

وليس من قبيل المصادفة أن تكون نسبة عالية من نزلاء السجون تنتمي دائما إلى فئات معينة هي السود في الولايات المتحدة، والمهاجرون في أوروبا، والفقراء في جميع بلدان العالم!.

فهذه العدالة الانتقائية هي ثمرة الخطاب الخاطئ لبعض السياسيين ووسائل الإعلام ومظهر للنزعة البيروقراطية التي تدفع أجهزة الأمن والقضاء إلى البحث عن إنجازات وهمية في مواجهة الجريمة.

ومن ثم فإنه من المهم إدراج الوعي بوجود هذا التمييز المنهجي المخل بمبدأ المساواة ضمن أخلاق المهنة القضائية، بما يسهم في إعادة التوازن إلى السياسة الجنائية وإرهاف إحساس القضاة بواجب مراعاة مقتضيات الكرامة الإنسانية واحترام الضمانات الإجرائية في كل الحالات، مع التركيز على ملاحقة فئات المجرمين الأكثر خطورة.

واضح أن الآفاق المفتوحة أمام هذه الإصلاحات لا تدعو إلى التفاؤل، لا فيما يتعلق بإرساء نظام جنائي دولي قادر على مواجهة التحديات الراهنة، ولا في ما يخص إقرار سياسات جنائية عقلانية بديلة عن السياسات الديماغوجية السائدة حاليا. لكن هذه الإصلاحات حتى وإن كانت، موضوعيا غير محتملة الآن فإن ذلك لا يعني بالضرورة أنها مستحيلة التحقيق، لأنها ليست كذلك إلا بالنسبة لمن يسمون التقصير واقعية، ويصمون بالطوباوية وعدم الواقعية كل ما لا يستطيعون، أو لا يريدون إنجازه.

تاسعا- الجريمة وفق أحكام الدين الإسلامي

الجريمة في الإسلام هي بفعل شيء نهى الإسلام عنه كالقتل والزنا والقذف والسرقة والحرابة وشرب الخمر، وتنقسم الجريمة في الشريعة الإسلامية إلى ثلاثة أقسام:

1-جريمة معاقب عليها بالقصاص

وهي التي حصل الاعتداء بها عمدًا على شخص بالقتل أو بالجرح، وهذا القسم عند بعض العلماء يسمى جناية وللمجني عليه أو وارثه حق العفو لأن المغلّب فيه حق الآدمي، والقصاص يعني أن يفعل بالجاني مثل ما فعل بالمجني، فمن قتل نفسًا يُقتل، ومن قطع عضوًا أو طرفًا لآخر يقطع عضو أو طرف الجاني، وهكذا .

2-جريمة معاقب عليها بالحدود

وهي التي يكون الاعتداء بها على حق إنسان وحق المجتمع بجانب الاعتداء على حق الله تعالى كالزنا والسرقة والحرابة وشرب الخمر، وهذا القسم لا يقبل فيه العفو بعد الوصول إلى الحاكم لأن المغلَّب فيه حق الأمة كلها .

3-جريمة معاقب عليها بالتعزير

وهي الجرائم التي لا حد فيها ولا قصاص، وذلك كالاستمتاع فيما دون الوطء والقذف بغير الزنا وسرقة ما دون النصاب أو من غير حرز وكذا ما كان من صفع ووكز وشهادة زور وأخذ رشوة وغير ذلك مما لا حد فيه ولا قصاص .

عاشرا- توزيع الجرائم

ترتيب أول 10 دول على مستوى العالم في أعلى معدلات للجريمة بصفة عامة خريطة (5):

1- الولايات المتحدة الأمريكية.

2- بريطانيا

3- ألمانيا

4- فرنسا

5- روسيا

6- اليابان

7- جنوب أفريقيا

8- كندا

9- ايطاليا

10-الهند

خريطة(٥) : توزيع الجرائم في العالم

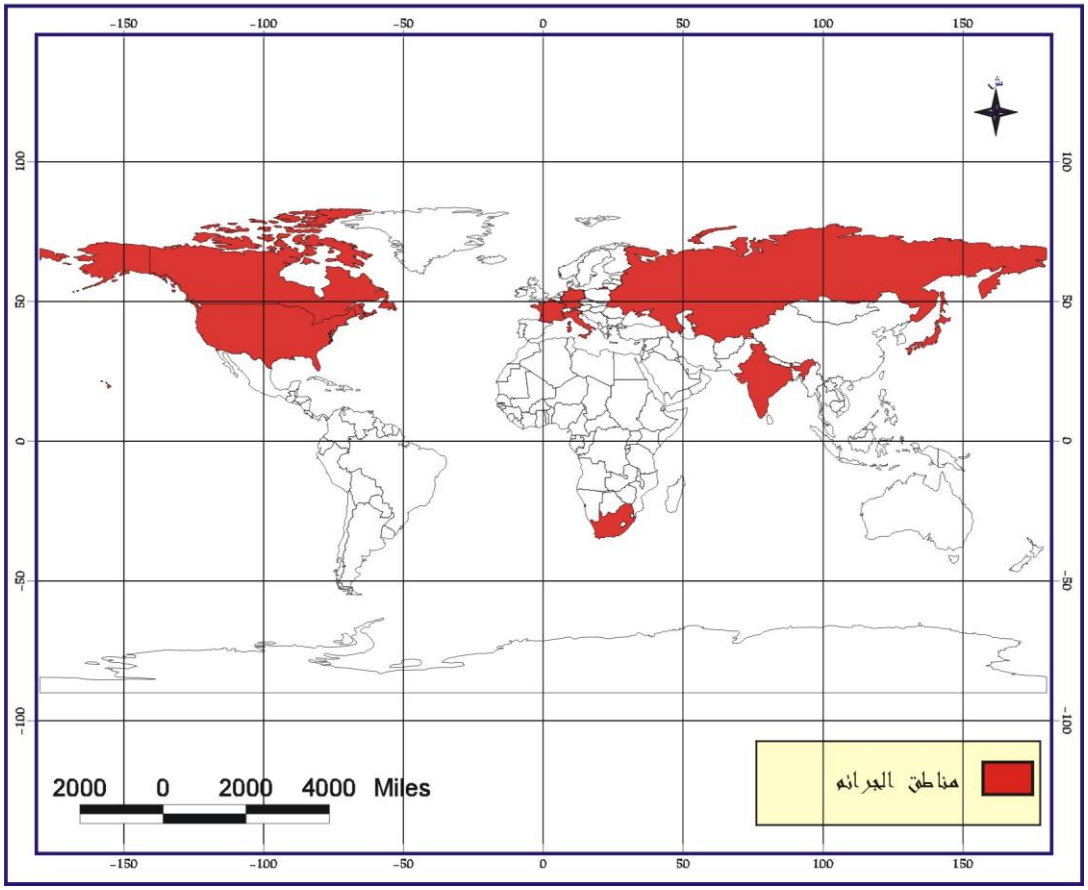

المصدر: جمعية بلاد ، الجمعية العربية لعلم الإدمان،احمد محمود عياش ،الشر والجريمة،بيروت مكتبة الفقيه ،2010.

أما أعلى 10 دول في العالم ذات أعلى معدلات في جرائم القتل هي خريطة(6):

1-هندوراس

2- جنوب أفريقيا

3-سيويزيلندا

4-كولومبيا

5-ليسوتو

6-رواندا

7-جامايكا

8-السلفادور

9-فنزويلا

11-بوليفيا

خريطة(٦) : توزيع جرائم القتل في العالم

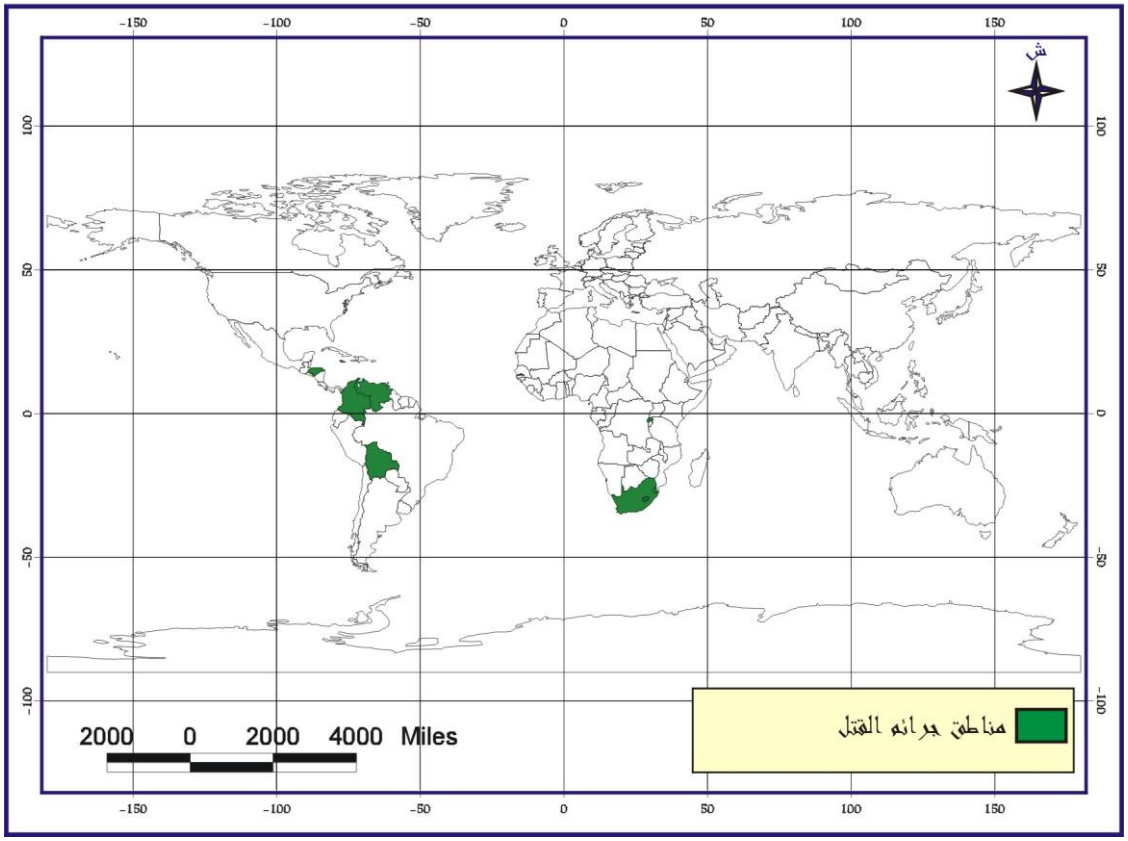

المصدر: جمعية بلاد ، الجمعية العربية لعلم الإدمان،احمد محمود عياش ،الشر والجريمة،بيروت مكتبة الفقيه ،2010.

مصادر و مراجع الفصل الثامن

1- مضر خليل العمر و أكرم عبد الرزاق المشهداني ، تقويم موضوعي لأداء مديريات شرطة المحافظات في مجال مكافحة الجريمة لعام 1999 ، مركز البحوث و الدراسات ، مديرية الشرطة العامة ، بغداد. 2000،ص34.

2- مضر خليل العمر و محمد عقلة المومني ،التركيب الاجتماعي للمدينة و الجريمة ، دار الكندي ، اربد ، الأردن. 2000،ص86.

3- مضر خليل العمر ، قياس توطن الجريمة و تحليل عوامله المحلية، مركز البحوث و الدراسات ، مديرية الشرطة العامة ، بغداد. 2001،ص71.

4- محمد الخزامي عزيز ، نظم المعلومات الجغرافية : أسس و تطبيقات جغرافية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية. 2000،ص101.

5- دلال حسن كاظم الدلو ،"إعداد نظام معلومات جغرافي لإنتاج محاصيل الحبوب في محافظة النجف" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، 2001،ص87.

6- محمد علي محمد عبد الجواد، 2001 ، نظم المعلومات الجغرافية : الجغرافيا العربية و عصر المعلومات ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان،2001،ص47.

7- فارس حامد عبد الكريم العجرش،ظاهرة الأجرام، صوت العروبة ، مقالات قانونية في 2008/2/25،بغداد ،العراق.

8- المصدر نفسه ،صوت العروبة.

9- احمد عوض بلال ، علم الأجرام ، ط1 ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، 1985،ص115.

10- أكرم نشأت إبراهيم ، علم النفس الجنائي ، ط4، مطبعة المعارف ، 1968،ص98.

11-جلال ثروت ، الظاهرة الإجرامية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ،1982،ص71.

12- محمد شلال حبيب ، الخطورة الإجرامية ،أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون والسياسة . جامعة بغداد ط1،دار الرسالة للطباعة ، بغداد،1980،ص112.

13- محمد شلال حبيب ، أصول علم الأجرام ، ط2 ، مطبعة دار الحكمة ، بغداد ، 1990،ص19.

14- عبد الواحد إمام مرسي ، الظاهرة الإجرامية . أساليب الرصد والمواجهة ، بحث منشور في مجلة الأمن والقانون ، العدد (1) سنة 2003 ، دبي . الإمارات العربية المتحدة ،ص121.

15- عبد الفتاح الصيفي و زكي أبو عامر ، علم الأجرام والعقاب ،دار المطبوعات ، الإسكندرية،ص.83

16- عبد الجبار عريم ، نظريات علم الأجرام ،ط6، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1960 ،ص44.

17- سيكموند فرويد ، مدخل إلى التحليل النفسي، ترجمة جورج طرابيشي، ط2، دار الطليعة، بيروت ، 1980،ص.111

19- مأمون محمد سلامة ، أصول علم الأجرام والعقاب ، القاهرة ، 1979،ص43.

20- رؤوف عبيد ، أصول علمي الأجرام والعقاب ، ط5، دار الجيل للطباعة ، القاهرة ، 1988،ص29.

21 - فوزية عبد الستار ، مبادئ علم الأجرام والعقاب ، بيروت ، 1978،ص23.

22- Lapatra ، J.W. Urban Protective Services , in : Applying the Community System Approach to Urban Development Development Series

23- I.B.I.D.

الفصل التاسع : جرائم النساء

تزلزل الجريمة الأركان الأساسية للمجتمع و تجرح مشاعر الأمان و الطمأنينة التي يجب أن يشعر بها الإنسان حتى يتمكن من الاستمرار في الحياة و أعمار الأرض ، و باعتبار الجريمة ظاهرة اجتماعية ، حيث أن المجرم هو فرد من أفراد المجتمع ، من هنا نجد أن السلوك الإجرامي هو سلوك بشري يصدر من إنسان أقل ما يقال عنه بأنه لا اجتماعي لأنه يناقض في سلوكه الإجرامي فطرة الله التي فطرَ الناس عليها من القيم و المثل العليا التي لا يقوم المجتمع الإنساني إلا بها .

وباعتبار الإنسان ابن بيئته ، وهو كائن اجتماعي بطبعه يتأثر بالمحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه ،ويتلقى من بيئته الأعراف والقيم ، وليست الجريمة سوى منتج اجتماعي لمقدمات سلوكية يكتسبها الفرد من الواقع السيئ الذي يعيش فيه ، ولم تخل المجتمعات المختلفة في جميع مراحلها من وجود الجريمة ، إلا أنها ارتبطت تاريخياً في أذهان الناس بالذكور ، لشيوع ارتكابهم لمختلف أنواع الجرائم ، ولقلة الدور الاجتماعي للمرأة في المجتمعات القديمة ، متناسين بذلك تلك الجرائم التي ترتكبها النساء خفية ، أو أنها تبقى رهينة السجلات والوقائع الأمنية دونما الإشارة إليها أو التوثيق لها .

أما في عصرنا الحاضر، نجد أن المرأة دخلت مختلف ميادين الحياة ونافست الرجل فيها ،بما في ذلك ميدان الجريمة، فلم يعد الإجرام ظاهرة ذكورية ولم يعد الحبس للرجال فقط كما يقال على ألسنة العامّة وإنما وللأسف الشديد دخلت المرأة المجرمة السجون ، وذلك بفعل تضافر عوامل مختلفة أدّخلت المرأة في أتون الإجرام وأوقعت بها في حبائل الجريمة، وقد نشأ عن هذا الواقع المؤلم مصطلح جرائم النساء ،الذي هو من مصطلحات علم الإجرام ، وكانت الغاية منه البحث في ظاهرة إجرام المرأة ، لمعرفة أي الجنسين أكثر إجرام من الآخر وذلك توصلاً لمعرفة أسباب تلك الظاهرة ، وتشخيص طرق علاجها .

أولا– أهمية دراسة جرائم النساء

تأتي أهمية دراسة جرائم النساء من خطورة هذه الجرائم على الأسرة من ناحية ، وأثرها على المجتمع من ناحية أخرى ،حيث يعتبر إجرام النساء من أخطر الظواهر الاجتماعية لأن المرأة عضواً فعّالاً في المجتمع ، وإن أي انحراف في سلوكها من الممكن أن يترك آثاره على المجتمع ، و إن عدم الاهتمام بظاهرة إجرام النساء يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة بشكل كبير في المجتمع ، فالمرأة نصف المجتمع وإن لم تكن المجتمع بأكمله ، فكما يقال حينما تربي رجلا فأنت تربي فردا وحينما تربي امرأة فإنك تربي أسرة بأكملها ،بعبارة أخرى فان المرأة هي نصف المجتمع وتربي نصفه الآخر، و المجتمع الذي يُحسن تربية فتياته يُقدم لمستقبله أمهات صالحات ينجبن أجيال من الأبناء والبنات الأسوياء بعيدا عن الوقوع في مستنقعات الجريمة و

الإجرام وكما يقول الشاعر: (الأم مدرسة إذا أعددتها أعددتَ شعب طيّب الأعراق) . فالمجتمع الذي تتمكن الجريمة من نساءه يسير نحو الهاوية و تسقط القيم والمثل العليا فيه ، والجريمة فعل شائن أيا كان مقترفها و مهما كانت ثقافته أو درجته الاجتماعية ، وبرغم أن القانون لا ينظر إلى الاختلافات بين الجنسين عند تحديد العقوبة للفعل المجرَّم إلا أن المجتمع يحمِّل المرأة مسؤوليةً أكبر من الرجل عند اقتراف جرائم معينة ،كجريمة الزنا فالمرأة التي تقترف هذه الجريمة تفقد مستقبلها وكذلك يعتبر أطفال الزاني من النتائج المباشرة لهذه الجريمة ، فلا شكَّ إن هناك نتائج خطيرة لا تحل على المرأة فقط وإنما على المجتمع ككُل ،فالأضرار التي تَلحق بالمجتمع نتيجة هذه الجريمة كبيرة ، فالضرر لن يكون فردياً بحتاً، كما أن المرأة التي تزني تظل تدفع ثمن هذه الجريمة طوال عمرها ، وهي في الغالب تكون منبوذة من الرجال ، ولا تجد من يقدرها أو يحترمها . قال الله تعالى : ﴿ **الزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أو مُشرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لاَ ينكِحُهَا إِلاَّ زانٍ أو مُشرِكٌ و حُرِّمَ ذَلِكَ على المُؤمِنِينَ**﴾ (النور: الآية 3) ، وكذلك لا تجد من يتقدم لها خاطبا أو يرضى بالزواج منها ، بالإضافة إلى انعدام الثقة بين أفراد المجتمع فتظل هذه المرأة في نظرهم ليست أهلا للثقة أو حتى الاحترام ، وكذلك الأمر بالنسبة للمرأة المتزوجة فالثمن يدفعه أبناؤها معها لأن خيانة المرأة واقترافها هذه الجريمة تجعل من الزوج يتشكك في نسب أبنائه إليه فتضعف تلك الرابطة الأبوية والعاطفة الإنسانية بينهم ، لأنه لم يعد قادرا على التعامل معهم بصفته الأبوية فكلما يراهم أو ينظر إليهم يتذكر ما فعلته أمهم ، ويظل السؤال حائرا معه هل هم أبناؤه حقا أم أبناء رجل آخر .

وهنا تظهر لنا حقيقة الفرق بين خيانة الرجل وخيانة المرأة رغم تساويها في درجة الإثم والفعل الشائن ،ولكن جريمة الرجل يدفع ثمنها بمفرده وربما ينال عقوبتها بمفرده أيضا ، ولكن المرأة يشاركها أعضاء كثيرون في المجتمع بدفع هذا الثمن سواء كان الأبناء أو الأسرة التي تنتمي إليها ،بالإضافة إلى أنه غالبا ما يُطلِّق الرجل زوجته في حالة ثبوت خيانتها له ، والطلاق أيضا له آثاره السلبية على الأسرة بأكملها غير الضرر المباشر الذي يلحق بالمرأة من ذلك وقد يؤدي ذلك إلى سيرها في الطريق ذاته لفقدانها كل شيء في تلك اللحظة ، كما أن المرأة التي تدخل السجن ولا يقبل زوجها أو أهلها رعاية أطفالها الذين هم في سن الحضانة تجد نفسها مضطرة لإدخال أطفالها معها إلى السجن وما يترتب على ذلك من عقبات.

ثانيا- النوعية الخاصة لجرائم النساء

إن نوعية الجرائم التي يمكن أن نطلق عليها جرائم النساء هي تلك الجرائم المتميزة التي تختص بها المرأة ، أو هي تلك الأنواع من الجرائم التي يزداد ارتكابها من قبل النساء[1] ، أو هي بمعنى آخر جرائمهن الرئيسة أو جرائمهن الشائعة أو جرائمهن الغالبة، ويتفق معظم

المتخصصين في جرائم النساء على أن النساء يستخدمن الخداع و المكر في اقتراف الجرائم أكثر مما يستخدمه الرجال فيرى (بيرث ثمث) : أنه برغم أن النساء يؤدين دور ثانوي في جرائم النصب و الاحتيال مقارنة بالدور الرئيسي الذي يؤديه الرجال إلا أنهن يستخدمن الدهاء والحيلة في هذه الجرائم ،وذلك في صورتين :

-الصورة الأولى: هي القيام بإغراء الرجل حتى يجد نفسه منغمس معهن في وضع مخل بالشرف فيظهر شريكها وهو عادة الزوج أو الأخ المزعوم فيهدده بالقتل أو بالتشهير به بين الناس إذا لم يدفع مبلغ من المال يتناسب مع درجة ثرائه .

- الصورة الثانية :نجد المرأة تقوم بدور الزوجة المهذبة أو الأخت الرقيقة اللطيفة التي تقتصر مهمتها على إضفاء جو من الثقة على الموقف الذي يتم به الاحتيال على المجني عليه ، كما يرى بعض المتخصصين بجرائم النساء أن القتل بالسم هو الوسيلة المفضلة للقتل بالنسبة للمرأة، كما أن الجرائم التي تقترفها النساء تعد من الجرائم الخفية مما يتفق مع الطبيعة المقنعة لجرائمهن .

وتتميز جرائم القتل التي تقوم بها النساء بالكراهية الشديدة للمجني عليه ،فقد لا تكتفي المرأة بقتل زوجها الخائن بل تقوم بتشويه جثته وذلك بصب ماء النار فوقها ، ولقد بحث العالم (بولاك) مسألة وجود نوعية معينة أو أنماط شبه ثابتة لجرائم النساء ، فتوصَّل إلى أن جرائم النساء تقع غالبا في مخالفة الأخلاق الجنسية أو في نطاق الجرائم الواقعة على الأشخاص أو في نطاق الجرائم الواقعة على الأموال ، كما توصل إلى أن أنماط الإجرام الأنثوي ليست واضحة بالصورة الكافية[2] .

ثالثا- الإحصائيات الجنائية واختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل

هل النساء أكثر إجرام من الرجال أم العكس ؟ وهل يختلف إجرام المرأة عن إجرام الرجل ؟ لاحظ العلماء أن المرأة أقل إجرام من الرجل من حيث الكم و النوع والوسيلة المستخدمة في اقتراف الجريمة والخطورة الإجرامية[3] وقد أثبتت الإحصائيات الجنائية في مختلف دول العالم هذه الملاحظة على مدى أجيال متعاقبة دون اتفاق على تفسير واحد لهذه الظاهرة، لكن من حيث الكم تشير الإحصائيات الجنائية أن الرجل يتفوق على المرأة في معدل الإجرام بنسبة تزيد عن خمس أمثال ، وفي بعض الدول الإسكندنافية تشكل نسبة إجرام المرأة نسبة صغيرة جدا إلى درجة لا يمكن معها المقارنة مع نسبة إجرام الرجل ، و في الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ نسبة الرجال المقبوض عليهم عشر أمثال المقبوض عليهن من النساء ، أما الذين أودعوا سجون الولايات والسجون الفيدرالية والإصلاحيات فتفوق نسبة الرجال نسبة النساء عشرين مثل ، وفي بلجيكا فاقت نسبة جرائم الرجال نسبة جرائم النساء 242 مثل ، أما في الدول العربية

فقد ارتكبت المرأة جريمة واحدة مقابل 2744 جريمة ارتكبها الرجل وفي مصر تبلغ نسبة الجرائم التي تقترفها المرأة 5% من نسبة الجرائم التي يقترفها الرجل [4] .

ومن حيث النوع هناك بعض الجرائم يكثر ارتكابها من النساء وتتفوق المرأة على الرجل فيها،مثل جرائم الإجهاض وقتل الأولاد و هجرهم و تعريضهم للخطر وشهادة الزور و البلاغ الكاذب ، وهناك جرائم يكون حظ المرأة في اقترافها أكثر من الرجل مثل جرائم القتل بالسم و السرقات البسيطة وإخفاء الأشياء المسروقة وتحريض الصبيان على الفجور[5] . وفي المقابل هناك جرائم يقلُّ وقوعها من النساء و يتفوق فيها الرجال ، مثل جرائم العنف والسرقة بالإكراه والاعتداء على العرض و جرائم الحريق و الجرائم المضرة بالمصلحة العامّة و الجرائم الواقعة على أمن الدولة .

ومن حيث وسيلة اقتراف الجريمة و خطورتها دلَّت الإحصاءات أن المرأة أقل خطورة إجرامية من الرجل و يؤكد ذلك الحقائق الآتية :

- يغلب على الجرائم التي يقترفها الرجل استخدام العنف والقوّة العضلية ، في حين تستخدم المرأة الحيلة و المكر في اقتراف جريمتها وكثيرا ما تلجئ المرأة إلى السم للقتل ، في حين يندر استخدام هذه الوسيلة من قبل الرجل .
- قلّة جسامة الجرائم التي تقترفها المرأة : المرأة أقل خطورة إجرامية من الرجل فجرائم السرقة التي تقترفها النساء هي في الغالب من جرائم السرقات البسيطة يدفعها إليها الفقر و الحاجة و قلمّا تقترف المرأة جرائم السرقات الموصوفة.
- أكثر جرائم النساء من الجنح .
- المرأة أقل عودةً على الإجرام من الرجل كما تأكد ذلك الإحصاءات الجنائية في مختلف دول العالم.

رابعا– العوامل التي تدفع بالمرأة إلى الجريمة

إن عوامل إجرام المرأة هي تلك الأسباب التي تقف وراء ارتكابها للجريمة، وبمعنى آخر هي مجموعة من الحالات والوقائع التي تؤثر على المرأة على نحو ما بحيث تدفعها إلى طريق الجريمة ، وهذا يعني أنه لا يمكن إرجاع إجرام المرأة إلى سبب معين أو إلى عامل وحيد ، فإجرامها يعود إلى تضافر مجموعة من العوامل، سواءً كانت عوامل داخلية مرتبطة بشخص المرأة ، أي بتكوينها العضوي أو النفسي أو كانت عوامل خارجية متعلقة بالبيئة الاجتماعية التي تعيش فيها، فالجريمة هي نتاج لتفاعل عدة عوامل، ولذا فإننا سنوضَّح أهم هذه العوامل وأثرها في سلوك المرأة الإجرامي وكالآتي:

أ – العوامل الذاتية لإجرام المرأة

وتعني مجموعة من الصفات والخصائص المرتبطة بشخص المرأة، أي بتكوينها العضوي والنفسي والعقلي والتي يؤدي تفاعلها مع العوامل الخارجية المحيطة بها إلى وقوع الجريمة، ومن أهم هذه العوامل الداخلية ما يأتي:

1- العوامل الوراثية

إن المقصود بالوراثة في هذا الموضوع هو انتقال خصائص وصفات معينة ، سواءً كانت عضوية أو نفسية ، كالعاهات الجسمية أو الأمراض العضوية والنفسية أو الإعاقات العقلية...الخ من الأصل إلى الفرع فتلك الصفات والخصائص الوراثية قد تدفع حاملها إلى ارتكاب الجريمة. وهذا يعني أن الوراثة ليس عامل حتمي في خلق السلوك الإجرامي، وإنما تعتبر عامل احتمالي، فهذه الصفات أو الخصائص لا تعني أن من يحملها يكون بالضرورة مجرماً إذا كان سلفه مجرماً، فهي عبارة عن إمكانات لا تولِّد الجريمة نفسها وإنما تولِّد نسبة استعداد إجرامي يهيئ الشخص إذا صادف ظروف بيئية واجتماعية معينة إلى سلوك طريق الجريمة. إلاَّ أن هذه النتيجة لا تعني وجود صلة قطعية للوراثة بارتكاب هؤلاء النساء للجرائم، فالأمر قد يعود إلى البيئة السيئة والظروف المعيشية الصعبة التي نشأ وعاش فيها أفراد تلك الأسر. ولمعرفة صلة الوراثة بالجريمة، فقد أجريت كثير من الدراسات والأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية على بعض الأسر المجرمة، أي تلك الأسر التي أشتهر أفرادها بالإجرام، وذلك لمعرفة مدى انتشار الإجرام بين أفرادها، وخاصة انتقاله من الآباء إلى الأبناء والأحفاد خلال أجيال متعاقبة[6] ، حيث توصلت تلك الدراسات إلى أن الاستعداد الإجرامي هو الذي ينتقل عن طريق الوراثة، فيظل كامناً في نفس حامله إلى أن يصادف الفرد ظروفا بيئية اجتماعية مهيأة، فيتفاعل عندئذ ذلك الاستعداد الإجرامي مع هذه الظروف فيدفع بصاحبه إلى ارتكاب الجريمة، ويتضح من ذلك أن للاستعداد الإجرامي الذي ينتقل بالوراثة دور كبير في دفع الأشخاص، ومنهم المرأة نحو السلوك الإجرامي متى ما حصل على ظروف اجتماعية مهيأة، قد تكون هذه الظروف مشاكل أسرية أو مستوى معيشي متدني، صعوبات مادية، جهل، بطالة، عادات وتقاليد...الخ.

2- التكوين البيولوجي

ونقصد به التكوين العضوي للمرأة والذي يحتوي على الصفات الخلقية المتعلقة بشكل أعضاء جسمها الخارجية ووظيفة أجهزة الجسم الداخلية، إن النضوج البدني المبكر للمرأة وما يصاحب ذلك من ظهور علامات الأنوثة عليها وبروز مفاتنها قد يدفع أصحاب النوايا السيئة من المحيطين بها، إما إلى التحرش بها جنسياً وهتك عرضها أو اغتصابها أو استخدامها في مرحلة مبكرة من عمرها في أفعال لا أخلاقية مما تنتج عنها جرائم الزنا والبغاء والدعارة، خاصة وأنها

تعاني من قصور في القدرات الذهنية لعدم اكتمال نضوجها النفسي والعقلي في هذه المرحلة وقلة خبرتها في أمور الحياة ، كما قد تقع نتيجة لذلك فريسة سهلة في جرائم هتك العرض والزنا، بحيث تصبح بعدها، وفي فترات لاحقة من عمرها معتادة على ارتكاب الجرائم الأخلاقية كالبغاء والدعارة خاصة في ظل نشأتها وعيشها في ظروف بيئية اجتماعية سيئة. فضلا عن ذلك، فإن المرأة تتعرض بحكم تكوينها البيولوجي إلى تغيرات فسيولوجية تؤدي إلى اضطرابات تؤثر على حالتها النفسية والعصبية كحالة الحيض وانقطاعها عند بلوغها (سن اليأس) وحالة الحمل، وحالة الوضع ، وحالة الرضاعة، فهي في هذه المراحل التي تمر بها تكون أكثر انفعالية ومزاجية مما يجعلها أكثر قابلية للإثارة وسهلة الاستجابة للمؤثرات الخارجية، وبالتالي قد تندفع في ظروف معينة إلى ارتكاب الجرائم، مثل السب والقذف والضرب والجرح والسرقات الخفيفة والبلاغ الكاذب.

وبالرغم من قلة الدراسات في الوطن العربي بشكل عام حول ذلك لكن يمكن القول بأن هناك صلة بين التكوين الفسيولوجي للمرأة وبين الجريمة، إلاَّ أنه يمكن التأكيد على هذه الصلة بصورة غير مباشرة من خلال تلك الدراسات التي أجريت على مرتكبات الجرائم في بعض الدول الأوروبية، لكون التكوين الفسيولوجي للمرأة العربية لا يختلف عن مثيلاتها في تلك الدول. فقد أشارت الدراسات العلمية إلى أن 41% من جرائم النساء في إنجلترا قد ارتكبت وهن في حالة حيض ، وأن 63% من النساء اللواتي ارتكبن سرقات من المحلات التجارية في فرنسا كن في حالات حيض[7]. كما أن الخلل أو الاضطرابات التي تصيب إفرازات الغدد عند المرأة ، من حيث زيادتها أو نقصانها عن المعدل المألوف قد يدفعها إلى الوقوع في الجريمة ، خاصة الغدة الدرقية ، إذ عند زيادة إفرازاتها تؤدي إلى الإصابة بالأمراض النفسية والعصبية، والتي تعتبر عاملاً مؤدياً إلى ارتكاب الجريمة، كما أن زيادة إفرازات الغدة الكظرية يؤدي إلى تكوَّن شخصية ذات مزاج عنفواني، تميل إلى الشراسة والحدة في الطبع وإلى العدوان والتهور، ونتيجة لذلك قد تقع المرأة في هاوية الجريمة بارتكابها جرائم الإيذاء الجسماني أو القذف والسب.

وإلى جانب ذلك، فإن الاضطرابات أو الخلل الذي قد يصاحب إفرازات الغدة التناسلية عند المرأة يؤثر إلى حد كبير في غريزتها الجنسية، فزيادة إفرازاتها، وخاصة في مرحلة المراهقة والشباب قد يدفع المرأة إلى تلبية رغباتها الجنسية بطرق غير مشروعة ، وذلك تحت تأثير قوة غريزتها الجنسية، وفي ظل وجود عوامل اجتماعية مهيأة مثل البيئة الأسرية السيئة و العنوسة ، والعادات والتقاليد التي تكرس دونية النساء ، وبالتالي تنشأ عن ذلك الجرائم الأخلاقية كالزنا والبغاء والدعارة ، وهذه الجرائم يلاحظ ارتكابها بكثرة بين أوساط السجينات المراهقات والشابات منهن في السجون.

3- التكوين النفسي

تتميز المرأة عن الرجل بتكوينها النفسي الخاص،فهي تحمل صفات معينة كالرقة والحنان والعاطفة والأمومة...الخ وإن كانت هذه الصفات وحدها لا تؤدي مباشرة إلى ارتكاب الجرائم ، إلاَّ أن تميز المرأة بها قد يؤدي إلى سرعة استجابتها وتأثرها بالمؤثرات المختلفة المحيطة بها، بحيث يؤثر ذلك على شدة انفعالاتها وعواطفها، مما يؤدي بدوره إلى فقدان توازنها النفسي والعصبي والذي قد يدفعها إلى ارتكاب الجريمة.

فالمرأة أكثر عاطفية من الرجل، ولذا فإن وقوعها في عاطفة الحب الشديد قد يؤدي بها إلى الشعور بالغيرة الجارفة ، والتي بدورها قد تؤدي بها تحت ظروف معينة إلى الانتقام عن طريق ارتكاب الجريمة ، كما أن عاطفتها الشديدة قد تجعلها تحمل الكراهية الزائدة لشخص ما أثر فيها أو أساء إليها، وبالتالي قد يدفعها ذلك إلى إيذاء ذلك الشخص بارتكابها أخطر الأفعال الإجرامية مثل القتل والإيذاء البدني الجسيم ، إضافة إلى ذلك، فأن تميُّز المرأة بعاطفة الأمومة قد يجعلها تخاف على كيان أسرتها وأطفالها بشكل غير طبيعي ، وبالتالي قد تندفع نتيجة لذلك للدفاع عن أسرتها وأطفالها ضد أي محاولة للاعتداء عليهم ، عن طريق ارتكاب الأفعال الإجرامية كالسب والقذف والضرب والجرح.

4- السن

ونقصد به المرحلة العمرية التي تمر بها المرأة المرتكبة للجريمة ، سواءً كانت مرحلة الطفولة أو المراهقة أو الشباب أو مرحلة النضوج ، فالسن عامل مساعد في دفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة، حيث يؤثر على حجم ونوعية جرائمها ، ويتضح ذلك من حيث أن لكل مرحلة عمرية تمر بها المرأة لها خصائصها ومميزاتها ، سواءً تعلق الأمر بتكوينها العضوي (البدني) والنفسي والعقلي أو اتصل بالبيئة الاجتماعية المحيطة بها.

وقد ظهر أن أكثر الجرائم، وخاصةً الزنا والقتل الخطأ والسرقة ترتكب في مرحلة المراهقة والشباب (15- 25 سنة) ، ويرجع ذلك إلى ما تتميز به المرأة في هذه المرحلة العمرية من صفات وخصائص بدنية ونفسية معينة، وذلك من حيث ظهور علامات الأنوثة لديها وبروزها ، وزيادة غريزتها الجنسية ، مما يجعلها عرضة للإغراءات المختلفة والتحرش الجنسي من قبل الرجال، فهذه الظروف قد توقعها في حالات كثيرة في جرائم الزنا ومن ثم البغاء والدعارة، وخاصةً في ظل عدم نضوجها النفسي والعقلي، كما أن تهورها وعدم مبالاتها وحب المغامرة فيها وتقلب مزاجها وعدوانيتها وقلة خبرتها في الحياة في هذه المرحلة العمرية، إضافة إلى سوء ظروفها المعيشية قد تدفعها في حالات عديدة إلى ارتكاب جرائم القتل الخطأ، والإيذاء الجسماني، والسرقة .

أما المراحل العمرية الأخرى كمرحلة النضوج والشيخوخة التي تمر بها المرأة فتقل فيها الجرائم مقارنة بمرحلة المراهقة والشباب، إلا أنه يلاحظ أن جرائم القتل عند النساء تزداد في مرحلة

النضوج (36 سنة وأكثر)، وهذا يعود غالباً إلى محاولة الدفاع عن النفس نتيجة المشاكل الأسرية التي تعانيها المرأة وما يمارس من عنف ضدها، وخاصةً المتزوجة ، إضافة إلى النزاع داخل الأسرة حول الإرث (خاصة الأراضي الزراعية)، وما يترتب عنه من ظلم يقع عليها، بحيث تلجأ المرأة، وخاصة في الأرياف إلى السلاح ومن ثم ارتكاب جرائم القتل أو الشروع فيها .

ب – العوامل الخارجية لإجرام المرأة

قصد بالعوامل الخارجية لإجرام المرأة مجموعة الظروف أو الوقائع التي لا تتصل بشخص المرأة، أي بتكوينها العضوي أو النفسي وإنما ترجع إلى الوسط الذي تعيش فيه أو البيئة الاجتماعية التي تحيط بها– بحيث تدفعها إلى ارتكاب الجريمة– وهذه العوامل مختلفة ومتنوعة منها العوامل الطبيعية كتأثير المناخ أو المكان، ومنها العوامل الاجتماعية كالبيئة الأسرية وبيئة الأصدقاء والعادات والتقاليد ، ومنها العوامل الاقتصادية وأهمها الفقر والبطالة، فضلا عن العوامل الثقافية كمستوى التعليم (الأمية)، وتأثير وسائل الأعلام. وبما إن هذه العوامل متعددة ومختلفة، إلاَّ أننا سنستعرض أهمها، وذلك لتأثيرها الكبير على إجرام المرأة ، وأهم هذه العوامل ما يأتي:

1 – العوامل الاجتماعية

وهي عبارة عن مجموعة من العلاقات والروابط والصلات التي تنشأ بين المرأة وبين غيرها من الناس في البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها، فالمرأة منذ ولادتها تمر بمجتمعات صغيرة في نطاق مجتمعها الكبير، وذلك خلال مراحل عمرها المختلفة، حيث تختلط بهذه المجتمعات الصغيرة اختلاطاً وثيقاً وتتفاعل مع أفرادها عبر علاقات اجتماعية وطيدة ، فيتأثر سلوكها بها إيجاباً وسلباً. ومن أهم هذه المجتمعات البيئية التي قد يكون لها تأثير سلبي على سلوك المرأة بوجه عام، ومنه السلوك الإجرامي، بيئة الأسرة، وبيئة المدرسة، وبيئة الصديقات، فالبيئة هي التربة التي تنمّي الأفراد وتكسبهم خصائصها والإنسان هو ابن بيئته .

2– العوامل الاقتصادية

للعوامل الاقتصادية دوراً كبيراً في الدفع نحو ارتكاب الجريمة وبأي شكل من الأشكال، وأهم هذه العوامل التي لها أثر واضح في دفع المرأة نحو السلوك الإجرامي عامل الفقر وعامل البطالة.

أ– الفقر : يقصد بالفقر قلة الموارد المادية التي تمكن المرء من الاستمرار في الحياة أو عدم وجود هذه الموارد أصلا ،والفقر يخلق عند المرأة شعور بانعدام العدالة الاجتماعية فتندفع في السلوك الإجرامي غير آبهةٍ بالقيم الاجتماعية، فقد تلجئ إلى السرقة أو إلى ممارسة البِغاء للحصول على المال .

ب- البطالة : نعني بالبطالة هنا فقدان المرأة العاملة لعملها لأي سبب كان أو عدم حصولها على عمل رغم قدرتها على العمل بما تملكه من معارف علمية أو خبرة عملية، فالبطالة لها أثر كبير في الزج بالمرأة في متاهات الجريمة .

3- العوامل الثقافية

قصد بالعوامل الثقافية مجموعة القيم والمبادئ والعقائد والتقاليد والعادات والمعارف السائدة في المجتمع، والتي يمتلكها الفرد أو يتأثر بها، وبالرغم من إيجابيات العوامل الثقافية كالدين والتعليم ووسائل الإعلام والعادات والتقاليد ، كونها وسيلة فعالة ضد الإجرام ، حيث تعمل على تهذيب الغرائز وضبطها وتزيد من حسن التعامل بين الناس وتساعد على إرشادهم بالأنظمة والقوانين، إلاَّ أن لها تأثير سيئ في حالات معينة، بحيث تدفع بعض الأشخاص ومنهم المرأة إلى ارتكاب الجريمة. وأهم هذه العوامل ما يأتي:

أ-ضعف الوازع الديني

يشمل الدين على مجموعة من القيم والمبادئ السامية التي تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر وتستمد قوتها من مصدر غيبي هو الله سبحانه وتعالى. وعليه، فإن ضعف الوازع الديني عند المرأة يعني غياب أو ضعف قيَمِها الدينية والأخلاقية ومبادئها السامية. فتمَسُّك المرأة بتعاليم دينها يعتبر مانعاً حصيناً يبعدها عن ارتكاب الجريمة، حيث أن الدين يمثل جزءً من المقاومة النفسية التي تعترض الدوافع الإجرامية لدى الشخص فتحد من تأثيرها .

ب- التعليم

يسهم التعليم في بناء شخصية المرأة وفي توجيه سلوكها في المجتمع على النحو المطلوب، فالتعليم يهذب المرأة ويغرس في نفسها حب النظام والطاعة وتقدير الأمور وقيمة الحياة الاجتماعية، وهذه العوامل تساعد كثيراً المرأة على الابتعاد عن طريق الجريمة وحل مشاكلها المختلفة بوسائل عقلانية وبطرق مشروعة.

ولذلك سنحاول توضيح العلاقة بين المستوى التعليمي للمرأة (أمية، متعلمة) وبين سلوكها الإجرامي، وذلك على النحو الآتي:

الصلة بين أمية المرأة وإجرامها

تشير الإحصائيات الجنائية أن نسبة الأمية ترتفع بين النساء السجينات بشكل واضح، حيث أن عدد الأميات يفوق كثيراً عدد المتعلمات من السجينات حيث تبلغ نسبتهن 63% من إجمالي السجينات وهذه الزيادة ربما ترجع إلى الأسباب الآتية[8]:

- أن المرأة الأمية تكون قليلة المعرفة لا تدرك عواقب الأمور بالشكل المطلوب، مما يجعلها سهلة الانحراف والوقوع في الجريمة أو سريعة التأثر بالمؤثرات الخارجية والاستجابة لتحريض معين يمارس عليها، مما قد يدفع بها إلى ارتكاب الجريمة.

– أن المرأة الأمية تكون إمكانياتها وخبراتها ومواهبها قليلة، فتكون اقل حظاً في الحياة الاجتماعية، إذ قد لا تجد فرصاً للعمل والكسب الشريف والذي قد يعينها على إشباع حاجاتها الضرورية في الحياة، مما قد يدفعها ذلك إلى ارتكاب الجريمة للحصول على المال.

إن المرأة المتعلمة ليست معصومة من ارتكاب الجريمة فقد يعينها تعليمها العالي أو التخصصي على ارتكاب أنواع معينة من الجرائم تحتاج إلى قدر من الحيلة والدهاء أو معرفة وخبرة معينة مثل جرائم النصب والغش واختلاس المال العام وجرائم التزوير والتزييف والرشوة. فهذه الجرائم إن ارتكبت من قبل النساء فإنها أما أن تقع من موظفة عامة متعلمة أو من امرأة عندها مستوى تعليمي وتخصص علمي معين، إلاَّ أنه يلاحظ ضآلة عدد هذه الجرائم، والمرتكبة من قبل النساء مقارنة بالجرائم الأخرى وفقاً للإحصائيات الجنائية الرسمية بالجرائم السالفة الذكر وإلى ارتفاع مستوى الوعي بمخاطر الجريمة عند النساء الموظفات والمتعلمات.

ج– وسائل الأعلام

تؤثر وسائل الأعلام المختلفة بشكل معين على إجرام المرأة فهي تلقن الأفراد أو تنقل لهم عن طريق ما يقدم في وسائلها، وخاصةً المرئية من خلال الأفلام والتمثيليات التي تظهر الأساليب والحيل التي يلجأ إليها المجرمون في ارتكاب الجريمة والفرار بعد تنفيذها وكيفية تضليل العدالة. وهذا يشجع بعض النساء، وخاصة القاصرات منهن ومن لديهن ضعف عقلي أو استعداد إجرامي على تقليد المجرمين أو المجرمات وارتكاب الجرائم المختلفة. كما أن وسائل الإعلام، وخاصة القنوات الفضائية في ظل انتشارها وعدم وجود رقابة توعويَّة ونقدية وتثقيفية عليها تعمل على تحريك وإثارة الغريزة الجنسية عند بعض النساء ، وخاصة المراهقات والشابات منهن عن طريق ما يعرض من قصص رومانسية وأفلام غرامية فاضحة ، مما يكرس لدى البعض بأنها سلوكيات مقبولة ويدفع بهن إلى إرضاء غرائزهن الجنسية بطرق غير مشروعة تنشأ عنها الجرائم الأخلاقية كالزنا وهتك العرض والسحاق، وخاصةً في ظل ضعف تبني التربية ونشر القيم والأخلاق في تلك الوسائل .

د– العادات والتقاليد

تدفع بعض العادات والتقاليد الاجتماعية المرأة إلى ارتكاب الجريمة، وهذا يبدو واضحاً من خلال جرائم معينة مثل الإجهاض وقتل المولود حديثاً، وذلك حفاظاً على العار والشرف وسمعة الأسرة أو العشيرة أو مثل تحريض المرأة لأحد أقربائها للأخذ بالثأر عن طريق القتل أو قيامها بذلك ، أو من خلال ممارسة بعض النساء، وخاصةً الكبيرات في السن لعمليات ختان الإناث، ، والتي تسبب أضراراً صحية ونفسية مختلفة بالفتيات التي يجري لهن الختان.

كما يتضح ذلك أيضاً من الضغط الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية التي تذهب بعيداً في مراقبة سلوك وتحرك المرأة مما يشعرها بدونيتها وعدم أهليتها ، وبالتالي اللجوء إلى طرق متعددة ومتنوعة لإثبات الذات ومنها ارتكاب الجريمة .

4 – العوامل الجغرافية

يرجع الفضل إلى ابن خلدون في الكشف عن أثر البيئة سواء كانت ريفيةً أو حضريةً أم بدويةً في سلوك الأفراد سوياً كان أم منحرفاً ، ويرى العالم (كتليه) : إنه لكي ترتكب المرأة الجريمة يجب أن تكون لديها إرادة لارتكابها تنشأ من ظروف معينة تساعد على وضعها موضع التنفيذ سواء من حيث القيم السائدة التي لا تستهجن الجريمة ،أو على الأقل تقف موقف اللامبالاة من وقوعها، أو من حيث الظروف التي ترتكب فيها الجريمة وتجعل ارتكابها يتميز بالسهولة والبساطة أو يتيح الفرصة لإخفائها أو التستر عليها ، وهي أمور لا تتوافر في الريف حيث تبدو المرأة أشد حماساً بالخجل،وأكثر حياءً ،و أكثر ضعفاً مما عليه المرأة في الحضر حيث يمنحها استقلالها النسبي إحساساً بالقوة يجعلها أكثر إقداماً على إتيان السلوك المخالف للقانون ، فالظروف الاجتماعية التي تعيش فيها المرأة في الريف تحول دون ارتكابها الجريمة بنفس القدر الذي ترتكب فيه المرأة في الحضر ، فضلاً عن عدم ارتكابها جرائم معينة .إلا أنه يمكن القول :إن المناطق الحضرية تتميز عن المناطق الريفية في نوع الجرائم التي ترتكب فيها ، فبينما يسود الجرائم التي ترتكب في الريف طابع العنف و الدموية ، نجد الجرائم التي ترتكب في الحضر يغلب عليها التكسب و الاستغلال و الرغبة في الإثراء كذلك تكثر في الحضر الجرائم الخلقية –كالدعارة والفسق– نظراً لتعقّد العلاقات و انعدام الروابط بين الناس الذين جاؤوا من مناطق مختلفة، في حين أن وجود أي شبهة لممارسة خلقي غير قويم يترتب عليها في الريف انتشار الشائعات و تفشي الأقاويل و بالتالي ارتكاب جريمة يكون وقوعها لازماً لحسم الموقف، وربما توجد صور من السلوك الجنسي الذي لا يتفق مع الأخلاق في الريف إلا أنها تمارس في السر، و إذا كُشِفت كان معنى هذا انتهاء حياة طرفيها ،أو على الأقل أحدهما و يغلب أن يكون الأنثى. أما في الحضر فقد لوحظ اتجاه النساء إلى ارتكاب صور جديدة من الجريمة كجريمة التهريب وهو نوع من الجرائم لا تعرفه المرأة الريفية ، فقد تبين في السنوات الأخيرة أن نسبة النساء اللاتي يرتكبن جرائم تهريب العملة والذهب قد ارتفعت وأوضحت إحدى الدراسات[9] أن نسبة الإجرام النسائي تتفاوت من مدينة إلى أخرى فتصل إلى أكثر من 10% في بعض المدن الواقعة على ساحل البحر الأحمر على سبيل المثال أو القريبة منه مثل خيبر والوجه وينبع وجازان وفي المنطقة الغربية على وجه الخصوص مثل المدينة المنورة ومكة المكرمة.

خامسا– النظريات التقليدية في تفسير انخفاض نسبة إجرام المرأة عن نسبة إجرام الرجل

أ – العوامل البيولوجية في تفسير جرائم النساء

يفسر لومبروزو انخفاض نسبة جرائم النساء بعوامل بيولوجية و فسيولوجية ترجع إلى وظائف الأعضاء، حيث يرى أن السلوك الإجرامي يرجع إلى الحتمية البيولوجية كما أنه حصر السبب الرئيسي للسلوك الجنائي بما سماه بالاندفاع الخلقي الذي يولد عند المجرمين وهو متأصل في تكوينهم لذلك هم يستعصون على التغير مما هم عليه، إنه قدرهم الذي ليس لهم من مهرب و يرى لومبروزو أن مرادف الجنوح عند الرجال هو البغي عند النساء ويشرح ذلك فيما يأتي[10] :

- التكوين البيولوجي للأنثى يجعلها هدفا للذكر، لذلك فإنها تترقب وتنتظر بعكس الرجل الذي يسعى ويتحرك نحوها.
- الدور الجالس للأنثى يرتبط بتكوينها البيولوجي الذي يفرض عليها كثرة الجلوس وملازمة البيت وتوجيه اهتمامها لأولادها.

– عامل الاختيار والانتقاء حيث يبحث الذكر عن المرأة الجميلة السليمة للزواج بها.

– النشاط الأقل لقشرة دماغ المرأة بالمقارنة مع قشرة دماغ الرجل حيث إنه من المعروف أن التهاب القشرة الدماغية يؤدي إلى تلف النسيج الدماغي مما يسبب اضطرابات جنسية واندفاع نحو الجريمة ،كذلك لاحظ لومبروزو أن التطور الفيزيولوجي للمرأة أي تطور وظائف أعضائها يؤثر دون شك في نسبة الجرائم التي تقترفها فالبلوغ و الحيض و الطمث و انقطاع الطمث في سن اليأس يؤثر في إجرامها .

وكشف عن حقيقة أن إجرام النساء يبلغ أقصى نسبته في سن الطفولة وفي المراحل العمرية المتقدمة ، حيث تكون الخصائص الجنسية في مرحلة الطفولة غير واضحة و تكون في سن الشيخوخة في مرحلة ذبول ، وقد لاحظ لومبروزو تأخر ظهور الطمث لدى السارقات و البلوغ المبكر لدى البغايا و النشاط الإجرامي يحدث في مرحلة الطمث .

ويبدو أن ما فعله " لومبروزو " كان بمثابة إشارة البدء لغيره من الأطباء و منهم البيولوجيون و الفسيولوجيون و الأنثروبولوجيون للإدلاء بدلوهم في هذا الموضوع ، فتعددت البحوث و الدراسات التي أجروها للوصول إلى تفسير للتباين في السلوك العدواني بين الرجل والمرأة .

وقد انتهى بعضهم إلى القول بأن الشواهد غير المباشرة تدل على عمق خصائص الإنسان المميزة تحدد وراثيا و فسيولوجيا ، و نفوا تماما دور العوامل الاجتماعية أو نسبوا إليها دورا

ضـــئيلا و بالـــذات فيمـــا يخـــص وجـــود الســـلوك العـــدواني لـــدى الـــذكور . و يدلل هذا الفريق على طغيان تأثير العوامل الفطرية على ما عداها بما لوحظ من النتائج التي أسفر عنها تطبيق منهج التنشئة الموحد للأولاد و البنات في بعض الدول كالسويد ، حيث تبين أنه بالرغم من أن الأولاد و البنات أتيحت لهم تنشئة أكثر تجانسا مما أتيح لغيرهم في كثير من الدول الأخرى ، حيث قام النظام المدرسي كله على أساس التعليم المختلط ، كما أن فرص التعليم واحدة أمام الأولاد و البنات و كلهم سواء بالنسبة لممارسة الألعاب البدنية في المناهج الدراسية ، كما أنهم في الغالب يقضون إجازاتهم معا ، إلا انه لوحظ حدوث تباعد في الأنماط السلوكية بين الجنسين في هذه المدة و هي المرحلة من العمر دون الخامسة عشرة ، و تظهر الأذواق المختلفة إزاء الألعاب و النشاط الرياضي بصفة عامة .

كذلك رجحوا أن يكون ارتفاع نسبة الضحايا من الأولاد في إحصاءات الحوادث راجعا لأسباب بيولوجية أساسا ، بعد أن لاحظوا وجود هذه الظاهرة في جميع الثقافات فضلا عن إمكانية ملاحظتها في سلوك الحيوانات العليا . و ينفون ما يقوله علماء الاجتماع من أن تفسير هذه الاتجاهات يكمن في أنها نتيجة محضة للتثقيف المبكر من قبل الوالدين و الزملاء الأكبر سنا ، بل إنهم رجحوا أن يكون إدمان الخمر راجعا إلى عنصر الوراثة أكثر مما هو راجع إلى تأثير البيئة الاجتماعية .

و بناء على التفسير البيولوجي – الفسيولوجي للاختلاف بين الذكور و الإناث في معدل الجرائم ، يمكن التوصل إلى تفسير للاختلافات بينهما في نوع الجرائم يستند بدوره على الاختلاف في التكوين الجسمي و في وظائف الأعضاء .

ب – العوامل الاجتماعية في تفسير جرائم النساء

الإجرام سلوك اجتماعي من ناحية و الخارجون على القانون بعض أفراد المجتمع من ناحية أخرى،والقانون الذي يخرجون عليه هو من وضع مشرعيه ، ويرى أنصار المدرسة الاجتماعية أن العامل الرئيسي في تفسير انخفاض إجرام المرأة عن إجرام الرجل هو الأوضاع الاجتماعية للمرأة و مقارنتها بالأوضاع الاجتماعية للرجل ،فالبنات يخضعن لإشراف أكثر دقة من الإشراف الذي يخضع له الأولاد ويسلكن أنماط سلوكية تنفر من الجريمة يتم تعليمها لهن،تؤدي دورا في تشكيل الصورة النمطية للمرأة في المجتمع ، كما أن التنشئة الخاصة بها والعادات والتقاليد السائدة اتجاه المرأة، كتوليد الشعور أن القوة والغلبة مقياس للأولاد وصبغة الضعف مقياس للنساء/ البنات ، وتقول الأديبة الفرنسية سيمون دفرفار : الرجال لا يولدون رجال وكذلك النساء لا يولدن نساء إنما يصرون كذلك أثناء عملية التنشئة الاجتماعية وهي التي تحدد الأوضاع النفسية للجنسين كما أنها ترسم

الأنماط السلوكية لكل منهما فإن كانت هناك نقيصة بالنساء فالمجتمع هو المسؤول عنها وليس التكوين البيولوجي للإناث.

و يؤيد ذلك الدراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية في قرية (طهواي مركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية) على طائفة الغجر أن جرائم الإناث تفوق جرائم الذكور من حيث العدد بل إن النساء هن اللاتي يرتكبن جرائم السرقة و النشل في الأسواق و الأماكن المزدحمة ، بينما الرجال يبقون في البيت و يقومون بشؤون الأسرة إلى حين عودة الزوجات، و قد تبين أن ذلك الوضع يرجع على التنشئة الاجتماعية و ليس على الوراثة فهم يتوارثون قيم الجريمة و يورثونها لأبنائهم .

أما فيما لاحظه " لومبروزو " و غيره من العلماء من وجود ارتباط بين بعض الخصائص البيولوجية أو الفسيولوجية و الجريمة لدى الإناث ، تبين من الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة الفرنسية " جالي " حدوث انخفاض في جرائم القتل التي ارتكبتها نساء تتراوح أعمارهن بين الأربعين و الخامسة و الأربعين ، مما يدل على أنه ليس شرطا أن يترتب على بلوغ المرأة ما يسمى بسن اليأس و ما يصاحب ذلك من انقطاع الطمث ارتكابها لهذا النوع من الجرائم .

ج – العوامل النفسية في تفسير جرائم النساء

يذهب أنصار الاتجاه النفسي عدة مذاهب ، كل منها يعزو الإجرام إلى عامل نفسي رئيسي يجعله مسئولا عن ظاهرة إجرام النساء ، و معنى كون العامل نفسيا هو أن يكون من فعل النفس التي تختل أو تتأثر بذاتها من ذاتها و ليس باختلال وظائف بعض أعضاء الجسم كالمخ أو الغدد الصماء أو بعاهات يولد بعض الناس بها أو تكون مكتسبة نتيجة حوادث تترك آثارها فيها ، والمعروف أن النفس و إن كانت مفهوما غامضا ذات مظاهر تتبدى في عمليات شعورية يمكن ملاحظتها أو التعرف عليها بوسائل سهلة معينة .

و يعد " جبراييل تارد " الفقيه الفرنسي رائد الاتجاه النفسي الاجتماعي لتفسير الأحلام ، فقد عاصر " لومبروزو " وعارض آرائه أشد معارضة ، وكان يعتقد أن إجرام النساء ظاهرة نفسية اجتماعية ، و يعزو السلوك الخارج على القانون إلى عامل نفسي اجتماعي رئيسي هو المحاكاة ، و أكد ذلك في كتابه " الفلسفة العقابية " الذي شرح فيه نظريته التي حاول بها تفسير أسباب الإجرام و التي يذهب فيها إلى أن السلوك الإجرامي خُلق يتطبع الفرد عليه اجتماعيا منذ الصغر ، و يسري هذا الخُلق بين بعض أفراد المجتمع متبعا قانون المحاكاة نفسه الذي سبق أن استقراه من بحوثه ، و انتهى إلى انه يقوم عليه انتشار البدع في

المجتمع . فالجريمة في رأي " تارد " كأية حقيقة اجتماعية أخرى ، نشاط اجتماعي كالبدعة من قليلة عليا إلى فئات كبيرة كثيرا دونها .

و ينفي " السلوكيون " دور العوامل البيولوجية في انخفاض معدل جرائم المرأة ، تبعا لنفيهم كل دور لما يسمى بالغرائز ،ونبذهم كل محاولة للاستبطان و كل رجوع إلى الشعور ،و يركزون اهتمامهم فقط في التعليم ،فالكائن الحي يتعلم بالمحاولة و الخطأ و كلما تكررت المحاولات قلت الأخطاء .

وتؤدي العوامل النفسية دوراً في حين أن بعض العلماء يرون أن إجرام النساء ظاهرة نفسية اجتماعية وأن العامل البيولوجي ليس وحده هو المسؤول وبالتالي وجب فهم العامل النفسي في ضوء سياق وجودي اقتصادي– نفسي– اجتماعي– أي الرجوع إلى التربية والبيئة متفاعلين مع التكوين البيولوجي المختلف لكل من المرأة والرجل.

د– الاتجاه التكاملي في تفسير جرائم النساء

فات أصحاب الآراء السابقة أن يدركوا أنهم في محاولتهم تفسير انخفاض إجرام الإناث اهتموا بجانب واحد أو أكثر من الجوانب أو العناصر التي يتكون منها الإنسان ، فالذين اهتموا بالجوانب البيولوجية و الفسيولوجية نسوا أن الإنسان ليس جسما يتكون من أعضاء تقوم بوظائف معينة فقط ،كما أنه ليس مجرد كائن اجتماعي يخضع في كل خلجاته و حركاته للمجتمع الذي ينقل إليه قيمه و عاداته و تقاليده و أعرافه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية كما اعتبره كذلك علماء المجتمع .

كذلك فإن الإنسان ليس نفسا تعمل بمعزل عن الجسد الذي يحتويها و في استقلال عن البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها صاحبها ،إنما هو كل هذه مجتمعة ، فهو جسد يحتوي على أعضاء و أجهزة تقوم بعمليات و تؤدي وظائف معينة ، و في داخل الجسد نفس تتأثر بمؤثرات عديدة بعضها مصدره أعضاء الجسم و أجهزته و البعض الأخر مصدره المجتمع الذي يعيش فيه الشخص .

وهكذا يأخذ هذا الاتجاه في تفسيره لانخفاض معدل جرائم المرأة بتلك العوامل مجتمعة ، ففي رأي أنصاره أن العلوم المختلفة التي تستخدم في تفسير السلوك الإنساني لا تنفصل عن بعضها ، وإنما الأصح أنها تتصل ببعضها أو بالأحرى يكمل بعضها بعضا بشأن تفسير هذا السلوك ،فعلم الاجتماع لا ينفصل عن علم النفس ، كذلك لا ينفصل هذان العلمان عن علم البيولوجي أو علم الفسيولوجي أو علم الأنثروبولوجي ، و إنما نجد دائما مناطق مشتركة بين هذه العلوم ، مما جعل البعض يحاول فصلها أحيانا أو إطلاق أسماء

جديدة عليها باعتبارها علوما مستقلة كعلم النفس الفسيولوجي ، و علم النفس الاجتماعي ،و علم النفس الجنائي و غيرها من العلوم التي لا تعدو أن تكون تلفيقا أو توفيقا علميا متقنا.

سادسا- النظريات الحديثة في تفسير انخفاض نسبة إجرام المرأة عن نسبة إجرام الرجل

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تطور كبير على مختلف الأصعدة العلمية ، ولم يكن علم الإجرام بمنأى عن هذه التطورات ،فقد ظهرت خلال العقود الثلاث الأخيرة نظريات جديدة تحاول تفسير ظاهرة إجرام النساء بعيدا عن النظريات البيولوجية ،والنفسية ،والاجتماعية التي أصبحت معروفة ، أما الاتجاهات الحديثة في تفسير جرائم النساء فقد اعتمدت على وجهة نظر الحركات النسائية التي اعتمدت في تفسيراتها مفهوم النوع(الجندر) Gender وظهرت في سبعينيات القرن الماضي بفعل حركات الحقوق المدنية والتعليم وعمل المرأة و تغير الأدوار الاجتماعية،وظهور نظريات اجتماعية مستندة إلى تفسيرات ماركسية. ومن هذه المحاولات الحديثة ما قامت به الباحثة (ريتا سيمون) التي طرحت في كتابها(المرأة المعاصرة والجريمة 1975)[11] تفسيراً قائماً على نظرية (أدلر)التي ترى أن جرائم النساء تمثل نوعاً من الاحتجاج على مجتمع يحكمه ويتحكم به الرجال ، لاسيما في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وبناءً على دراسة جرائم الإناث للأعوام 1953و 1963 و1972، وجدت سيمون زيادة ملحوظة في جرائم النساء لاسيما الجرائم ذات الطابع الاقتصادي فيما لم تتغير جرائمهن ذات الطبيعة العدوانية، وفسرت ذلك بقولها:إن هنالك فرصاً اقتصادية و حقوقاً أكثر من قبل؛أي أن المرأة أصبحت تتمتع باستقلال أكثر من قبل،وهذا يعود إلى حركة تحرر المرأة.

وتبدو أهمية هذه الفرصة وعلاقتها بانحراف المرأة مشجعة في ضوء الأبحاث الميدانية، فقد تبين أن النساء أخذن يرتكبن جرائم اقتصادية مشابهة لتلك التي يرتكبها الرجال.

وأما الاتجاه الثاني هو ما قامت به الباحثتان (فينمان) و (نافين) طرحت هاتان الباحثتان نظرية (التهميش الاقتصادي)بعد دراسات ميدانية امتدت من عام 1980 إلى عام 1994،وطرحتا تفسيراً يضاف إلى مدخل (الفرصة)الذي جاءت به (سيمون) . وتوصلتا إلى أنه لا توجد فرص حقيقية ودافعة أمام المرأة ،إلا أمام النساء اللواتي يعانين التهميش الاقتصادي والبطالة وتدني الأجور،لاسيما في الطبقات الفقيرة والأحياء السكنية التي تعاني التهميش، وتعتقد الباحثتان أن الجرائم الاقتصادية التي ترتكبها النساء هي رد عقلاني على الفقر والبطالة وتدني الأجور.

الاتجاه الثالث ويتمثل بالنظريات الجندرية

مع ظهور مفهوم (الجندر)Gender ظهرت مجموعة من النظريات التي تفسر جرائم النساء وجرائم الرجال أيضاً،من بينها نظرية (ضبط القوة) التي تنطلق من فرضية أساسية مفادها أنه كلما زادت الأسرة أبوية اتسعت الفجوة الجندرية في ارتكاب الجرائم والسلوك المنحرف بين الذكور والإناث، وان الأسرة البطريركية التسلطية تمارس عكس الأسرة الديمقراطية،ضبطاً قوياً من قبل الآباء،وتفضيلاً للذكور على الإناث،مما يدفعهم إلى الانحراف وارتكاب الجريمة. وان مسألة القوة والصراع في العلاقات الأسرية تكون فيما بعد (مرحلتي الطفولة والمراهقة) انعكاساً لبيئة العمل، وبما أن مساهمة المرأة في سوق العمل تتزايد في معظم المجتمعات فإن تورطها في الانحراف وارتكاب الجريمة يكون أكثر.

وفي عام 1997 طرح (شمدت) نظرية (توجه القوة) ، ونظر إلى الجريمة بوصفها فعلاً بنيوياً،وقال إن توجه القوة،والعِرق،والطبقة،هي من نتائج وضاعة البناء الاجتماعي ، أي أن الجنس يحدده البناء الاجتماعي،وهو الذي يحدد إدراكنا وتعريفنا هذه المفاهيم الثلاثة في المجتمع. وبعد أن تتم عملية التعريف هذه،يأتي دور هؤلاء الناس في كيفية قيامهم بأدوارهم المعرّفة اجتماعياً. فالطبقة القائمة على المنافسة ، في المجتمعات الرأسمالية،هي التي تحدد الأدوار الاقتصادية،وتضمن تفوق الرجال الذين يرتكبون ما يسمى جرائم ذوي الياقات البيض والجرائم الجنسية ، فيما تضطر النساء إلى ارتكاب جرائم السرقة والإيذاء.

في العقدين الأخيرين من القرن العشرين،ظهرت ثلاث حركات نسوية ، قامت الأولى على مفاهيم مثل الجندر والعِرق والطبقة ، والثانية جندرية خالصة ، والثالثة تقوم على الجسم والجنس . ولعل من أبرزها (الاتجاه الماركسي النسوي) الذي يرى أن النظام الرأسمالي قائم على استغلال النساء والفقراء بشكل خاص،وتقسيم العمل على أساس الجنس ، حيث تحتل النساء مسؤوليات غير رفيعة ومواقع متدنية في العمل ، أدى إلى أن يكون مصدر الجريمة عند المرأة في هذه المجتمعات ثنائي المصدر:

الأول: توزيع الثروة وتقسيم العمل القائم على الجنس،الذي يدفع بالمرأة إلى ارتكاب جرائم ذات طبيعة اقتصادية أو خاصة بالملكية.

والثاني: مكانة المرأة في سوق العمل،التي تصل إلى مستوى التهميش الذي يجعلها مضطرة إلى أن تكون تابعة للرجل،مما يفضي إلى شعورها بالغضب والإحباط الذي يؤدي بالنتيجة إلى ارتكابها جرائم تلحق الأذى والضرر بالرجل.

أما الاتجاه الاشتراكي الأنثوي،فيرى أن اضطهاد المرأة هو أحد الصفات المركزية للنظام الأبوي الرأسمالي،وأن الجريمة نتيجة حتمية للوضع الطبقي،ولهذا تكون جرائم النساء ذات طبيعة اقتصادية،لأنها هي الضحية في هذا النوع من المجتمعات. وبتفسير مشابه ، يرى الاتجاه الليبرالي الأنثوي أن هنالك عدم مساواة في التعامل مع

النساء،لاسيما في نظام العدالة الجنائية،وان مفاهيم الشهامة والنخوة هي من مخلفات الماضي،وانه لا بد من إعادة النظر في مساواة المرأة مع الرجل،وأن لا تقتصر قوة المرأة في بيتها،إنما في سوق العمل والوظائف العامة أيضاً،وانه كلما زادت عمليات دمج المرأة في سوق العمل قلت ممارسات التمييز ضدها.

ويلخص لنا (ويليامز) و(مكشين) سنة 1999 التفسيرات المتنوعة التي طرحتها الحركات النسائية بالآتي:

-إن مفهوم الجندر Gender ليس مسألة طبيعية بل نتيجة لعوامل اجتماعية وتاريخية وثقافية،وليس مشتقاً من الفروق البيولوجية الجنسية.

-إن الجندر وعلاقاته الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية هي طرائق سلوكية أساسية.

-إن العلاقات الجندرية ومفاهيم الرجولة والأنوثة منظمة من حيث المبدأ على تفوق الرجال ودونية النساء،لاسيما في البناء الاقتصادي والسياسي.

-إن المعرفة والأنظمة المعرفية هي نتيجة جندرية ، أي أنها تعكس وجهة نظر الرجال في الأمور الاجتماعية والطبيعية.

لقد تطور علم الجريمة الخاص بالمرأة بفعل عدة عوامل أهمها ظهور حركات الحقوق المدنية والحركات النسائية بالرغم من انقسامها على نفسها إيديولوجيا وعرقياً، ولعل الميزة الأساسية للتوجهات الحديثة في هذا الميدان أنها حولت الانتباه من الفروق البيولوجية بين الرجال والنساء إلى متغيرات أخرى لها دورها،فالحركات النسوية الماركسية ترى أن المصدر الرئيس للتمييز بين الذكور والإناث هو النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يقوم على ثنائية استغلال المرأة في البيت وخضوعها للرجل بسبب عدم الاستقلال الاقتصادي.

أما النظريات الراديكالية فترى أن العامل الاقتصادي،وإن كان صحيحاً،فإنه ليس تفسيراً نهائياً،فركزت على الجندر والأبوية حيث الرجال يتخذون من النساء موضوعات جنسية مصحوبة بالعنف والاغتصاب؛فيما تطرح نظريات أخرى تفسيرات أخرى،تجعلنا نخلص إلى القول أنه لا يوجد عامل أو سبب أو متغير واحد يفسر جرائم النساء،الأمر الذي أدى ليس فقط إلى تغيير في مناهج البحث الخاصة بالجريمة وجرائم النساء بشكل خاص،بل إلى إعادة النظر في المفاهيم والمعتقدات التي اعتاد تفكيرنا قبولها كما لو كانت مسلمات.

نخلص مما تقدم أن جرائم النساء كأحد فروع علم الإجرام يهتم بدراسة الظاهرة الإجرامية للمرأة من حيث اختلافها عن إجرام الرجل ، والبحث في العوامل المؤثرة فيها وتفسير هذه الظاهرة بغية الوصول إلى حلول مناسبة لها تكفل القضاء عليها أو التخفيف منها ما أمكن ذلك ، وبرغم أن جرائم النساء أقل في نسبتها من جرائم الرجال من حيث الكم والنوع ، كما أن المرأة أقل خطورة إجرامية من الرجل في الغالب بالنظر إلى الوسيلة المستخدمة في

اقتراف الجرائم ، وذلك بفعل عوامل مختلفة سبق شرحها ، أسهمت في تدني نسبة جرائم النساء بالمقارنة مع نسبة جرائم الرجال .

وللتقليل من جرائم النساء لابد من التأكيد على دور الأسرة في الاهتمام بأبنائها ، ولاسيما البنات ، لحمايتهن من الوقوع في براثن الجريمة ،و تدعيم قوانين الضمان الاجتماعي التي تدعم حقوق المرأة وتحميها من الاستغلال ومن الوقوع في الجريمة ، مع ضرورة منح مساعدات مادية للأسر الفقيرة لضمان عدم ارتكاب النساء الجريمة ، و نشر الوعي الديني ووضع رقابة على وسائل الإعلام المختلفة ، فضلا عن توفير قاعدة بيانات عن الجريمة يمكن أن يلجأ إليها الباحثون والدارسون في مجال الإجرام ، وإجرام النساء خاصة ، وذلك بغية تشجيع البحث العلمي ،مع أهمية التأكيد على تعليم المرأة وتثقيفها .

و ضرورة تركيز أجهزة العدالة الجنائية على تبصير المرأة بحقوقها التي ضمنها لها المجتمع ، والضمانات التي وفرها لها ، ذلك أن الكثير من الجرائم التي تقدم على ارتكابها المرأة تكون بسبب جهلها بتلك الحقوق والضمانات.

مصادر ومراجع الفصل التاسع

1-علي عبد الله حمادة، إجرام النساء-دراسة قانونية اجتماعية، منتدى القانون العماني.

2-المصدر نفسه.

3- المصدر نفسه.

4- WW W. Batrsoon..Ae ..General U. S. A

5-I.B.I.D.

6- ويكيبيديا ،الموسوعة الحرة.

7- المصدر نفسه.

8- الموسوعة العربية.

9- رشود الخريف ، الجريمة في المدن السعودية، دراسة في جغرافية الجريمة، مركز أبحاث الجريمة بوزارة الداخلية السعودية ،2002،ص71.

10- عبد الواحد إمام مرسي،مصدر سابق،ص130.

11- ديفيد هربرت، جغرافية الجريمة الحضرية ،ترجمة ليلى بنت صالح محمد زعزوع،دار المفتي ،2003،ص121.

الفصل العاشر

جرائم وهزائم الولايات المتحدة الأمريكية

شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربها العالمية الثالثة اثر هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 والتي أسمتها الحرب على الإرهاب؟ لكن المؤكد أن العكس تماماً هو الذي حصل، فان الأرواح التي أزهقت والأموال التي صرفت لا تستحق هذه الحرب ؟ ويمكن طرح عدة تساؤلات هي: هل أصبح العالم اليوم بفضل حرب أمريكا ؟أفضل أمناً مما كان عليه قبل هجمات سبتمبر؟ بالتأكيد الجواب هو: لا ؟ فقد أظهرت دراسة نشرتها جامعة براون الأميركية أن الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة اثر هجمات 11 سبتمبر 2001 أسفرت عن ما لا يقل عن 225 ألف قتيل أثناء العمليات العسكرية ،وبلغت كلفتها المادية 3700 مليار دولار على الأقل، هذه الدراسة التي أنجزها باحثون في الجامعة، بأشراف البروفسور بيتا كراو فورد وكاثرين لوتز، تضمنت أرقام حربي أمريكا على أفغانستان والعراق إضافة إلى حملة مكافحة الإرهاب التي تشنها الولايات المتحدة في باكستان ولا سيما بواسطة الطائرات من دون طيار، وجاء في الدراسة أن "حصيلة الضحايا المباشرين لهذه الحروب تقدر في هذه المرحلة، بمنتهى الحذر، ب255 ألف قتيل وحوالي 365 ألف جريح". أما عن توزيع هؤلاء القتلى فأظهرت الدراسة أن بينهم حوالي 6000 جندي أمريكي، و1200 من القوات الحليفة، و10000 جندي عراقي، و8800 جندي أفغاني، و3500 جندي باكستاني، و2300 من موظفي الشركات الأمنية الخاصة (المرتزقة). ولكن الفاتورة الأكبر دفعها المدنيون خلال تلك الحروب حيث أزهقت الحروب الأمريكية أرواح 125 ألف قتيل عراقي جراء العمليات الحربية، و35 ألف قتيل باكستاني و12 ألف قتيل أفغاني! وبالمقابل فإن عدد (المتمردين أو الإرهابيين) حسب وصف الإدارة الأمريكية الذين قُتلوا في الحرب الأمريكية على الإرهاب المزعوم يتراوح حسب تقديرات الباحثين بين 20 و 51 ألفاً.

ويبدو أن الباحثين ركزوا على الخسائر العسكرية والمدنية خلال الأعمال الحربية، ولم يشملوا بها الخسائر بالأرواح في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان والتي تجاوزت المليونين ضحية من القتلى وأربعة ملايين من الجرحى والمعاقين، وتخريب البنية التحتية للبلدين، ليس هذا فحسب – حسب الدراسة المشار إليها_ بل إن الحرب الأمريكية أودت بحياة 186 صحافيا و 266 موظف إغاثة إنسانية في العراق وأفغانستان وباكستان.

وأما المهاجرون من اللاجئين والنازحين هرباً من أتون الحرب الأمريكية على العراق وأفغانستان فقد بلغ عدد هؤلاء النازحين أكثر من 8 ملايين شخص غالبيتهم من العراق وأفغانستان.أما الكلفة المالية لهذه الحروب فكانت خيالية ومفجعة بحسب الدراسة، فقد بلغت الخسائر 3700 مليار دولار أي حوالي ربع الدين العام الأمريكي، وتتضمن الميزانيات التي رصدها البنتاغون للعمليات والنفقات الإضافية لإدارة الأمن الداخلي والناجمة عن مكافحة الإرهاب،ترى أليس من حق كل البشرية أن تتساءل :

ماذا لو تم إنفاق هذه المليارات من الدولارات لمساعدة الفقراء والدول الفقيرة في العالم؟ هل كان سيبقى فقيرا في العالم؟ ولو قدمت هذه الأموال ابتداء لمشاريع لاحتواء العاطلين هل كان هناك بطالة تبقى في العالم؟والأدهى من كل ذلك أن الإرهاب باعتراف أمريكا والدول الحليفة لها لم يتم القضاء عليه، بل قويت شوكته وانتشر إلى مواقع وساحات لم يكن يصلها من قبل! لقد شن جورج بوش حروبه على العراق وأفغانستان للانتقام لهجمات 11 سبتمبر بإدعاء أن للنظام العراقي صلات بالقاعدة ثبت بما لا يقبل الشك للحظة واحدة كذب هذه الإدعاءات.. كما أدعى بوش بأنه شن الحرب على العراق لكون النظام العراقي يشكل تهديدا للأمن القومي الأمريكي وهي أكذوبة مضحكة ! كما أدعى بوش وإدارته أنها للخلاص من أسلحة العراق للدمار الشامل وثبت عدم وجود هذه الأسلحة ولا أي أثر لها، وثبت كذب التهم والأسانيد التي ساقتها الإدارة الأمريكية لشن الحرب على العراق،بعد 10 أعوام من شن الولايات المتحدة لحروبها على الإرهاب انتقاما وثأراً من أحداث سبتمبر 2001 المشبوهة، أو تلبية لنداء رباني تلقاه جورج بوش حسب إدعاءه في إحدى خطبه من أن الرب أمره بغزو أفغانستان والعراق ..!!!وبعد كل هذه الخسائر في الأموال والأرواح وتخريب المدن وإنهاك الاقتصاد العالمي، وإنعاش تجارة السلاح، وتجارة المخدرات التي انتعشت بفضل الحروب الأمريكية، هل ستبقى الإدارة الأمريكية بعيدة عن منال العدالة الجنائية الدولية؟

لقد افتضحت مزاعم الحرب على الإرهاب التي لم تقض على الإرهاب ولم تجعل العالم أكثر أماناً ولم تحقق رفاها ولا عدلا ولا ديمقراطية، ولا أمناً ولا سلاماً بل إنها أنهكت الاقتصاد وأضاعت المليارات هباء بين حروب فاشلة وصفقات فاسدة وأعمال فساد منظم مارسه المحتلون ضد الناس الآمنين.

أولا–جرائم أمريكا عبر التاريخ

يظن كثير من الناس بسبب الإعلام المزيف ولسنوات عديدة بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي فعلاً دولة الديمقراطية، ودولة الحرية، وأنها راعية السلام، فتبين في ليلة من ليالي سنة 1946 في الحرب العالمية الثانية، دمّرت 334 طائرة أمريكية ما مساحته 16 ميلاً مربعًا من طوكيو، بإسقاط القنابل الحارقة، وقتلت مائة ألف شخص في يوم واحد، وشرّدت مليون نسمة، ولاحَظَ أحدُ كبار الجنرالات بارتياح، أن الرجال والنساء والأطفال اليابانيين قد أُحرقوا، وتم غليهم بالنيران حتى الموت، وكانت الحرارة شديدة جدًا، حتى إن الماء قد وصل في القنوات درجة الغليان، وذابت الهياكل المعدنية، وتفجر الناس في ألسنة من اللهب، وتعرضت أثناء الحرب حوالي 64 مدينة يابانية للقنابل، لا تزال اليابان حتى اليوم تعاني من آثارها. واستعملوا ضدهم

الأسلحة النووية ،فقد ألقت قنبلتين نوويتين فوق مدينتي هيروشيما وناكازاكي، وقال بعدها الرئيس الأمريكي هاري ترومان، وهو يكنّ في ضميره الثقافة الأمريكية: "العالم الآن في متناول أيدينا"[1].

وما بين سنة1951 وسنة 1972 ذبحت الولايات المتحدة في تقدير معتدل زهاء عشرة ملايين صيني وكوري وفيتنامي وكمبودي، وتشير أحد التقديرات إلى مقتل مليوني كوري شمالي في الحرب الكورية، وكثير منهم قتلوا في الحرائق العاصفة في "بيونغ يانغ" ومدن رئيسة أخرى .

وفي منتصف سنة 1962 سببت حرب فيتنام مقتل 160 ألف شخص، وتعذيب وتشويه 700 ألف شخص، واغتصاب 31 ألف امرأة، ونُزعت أحشاء 3.000 شخص وهم أحياء، وأحرق 4.000 حتى الموت، وهوجمت 46 قرية بالمواد الكيماوية السامة .

هذه هي أمريكا، وهذه بعض أفعالها لمن يجهلها، وأدى القصف الأمريكي "لهانوي" في مدة أعياد الميلاد سنة 1971 إلى إصابة أكثر من 30 ألف طفل بالصمم الدائم، وقتل الجيش الأمريكي المدرب في" غواتيمالا" أكثر من 150 ألف فلاح، ما بين عام 1965 و سنة 1985.

وقاموا بإبادة ملايين الهنود الحمر، يصل عددهم في بعض الإحصائيات إلى أكثر من مائة مليون، وهم السكان الأصليون لأمريكا، وبعدها أصدرت قرارًا بتقديم مكافأة مقدارها 40 جنيهًا، مقابل كل فروة مسلوخة من رأس هندي أحمر، و40 جنيهًا مقابل أسر كل واحد منهم، وبعد خمسة عشر عامًا، ارتفعت المكافأة إلى100 جنيه، و50 جنيه مقابل فروة رأس إمرأه أو فروة رأس طفل، وهذا هو التعبير الحقيقي للحضارة الأمريكية.

وأصدرت بعد ذلك قانونًا بإزاحة الهنود من أماكنهم إلى غربي الولايات المتحدة؛ وذلك لإعطاء أراضيهم للمهاجرين، وكان ذلك سنة 1825، وهُجّر إلى المناطق الجديدة أكثر من 70.000 ألف هندي، فمات كثير منهم في الطريق الشاق الطويل، وعرفت هذه الرحلة تاريخيًا: برحلة الدموع!!!.

وفي سنة 1763 أمر قائد أمريكي برمي بطانيات كانت تستخدم في مصحات علاج الجدري إلى الهنود الحمر؛ بهدف نشر المرض بينهم، مما أدى إلى انتشار الوباء الذي نتج عنه موت الملايين، ونتج عن ذلك شبه فناء للسكان الأصليين في القارة الأمريكية. إنها حرب جرثومية بكل ما في الكلمة من معنى، فكانت هذه الحادثة هي أول وأكبر استخدام لأسلحة الدمار الشامل ضد الهنود الحمر .

وفي إحدى المعارك قتلت أمريكا فيها خلال ثلاثة أيام فقط 45.000 ألف من الأفريقيين السود، ما بين قتيل وجريح ومفقود وأسير، وأمريكا أكثر من استخدم أسلحة الدمار الشامل، فقد استخدمت الأسلحة الكيماوية في الحرب الفيتنامية، وقتل مئات الآلاف من الفيتناميين، وأمريكا أول من استخدم الأسلحة النووية في تاريخ البشرية.

هذه جرائم أمريكا في حق غير المسلمين فهي لا تراعي لذي حَرم حرمته، ولا لحر حريته، ولا للإنسان إنسانيته .وأما جرائمهم في دماء المسلمين ، فملفاتهم سوداء من دماء المسلمين، ودم المسلم دم وحشي في قاموس أمريكا، ليس له حرمة البتة، وقد ثبت أنهم يقولون عن الرسول أنه رجل شاذ !، وتزوج عدة مرات للوصول إلى السلطة، ومثل هذه الادعاءات الملعونة، تدرّس لديهم في مناهجهم الدراسية، وقد أنتجوا أكثر من 700 فيلم يسيء للإسلام والمسلمين. ويرى الرئيس الأسبق نكسون أن ليس هناك من شعب . حتى ولا الصين الشعبية . له صورة سلبية في ضمير الأمريكيين، بالقدر الذي للعالم الإسلامي .

لقد قُتل أكثر من مليون طفل عراقي، بسبب قصف الطائرات الأمريكية للعراق، وحصارها الظالم له خلال أكثر من عشر سنوات، وأصيب الآلاف من الأطفال الرضع في العراق بالعمى لقلة الأنسولين، وهبط متوسط عمر العراقيين 49 سنة للرجال، و51 سنة للنساء، بسبب الحصار والقصف الأمريكي بعد أن كان 70 سنة للرجال و73 سنة للنساء عام 1990، وأكثر من نصف مليون حالة وفاة بالقتل الإشعاعي. وقد رفع أحد المحامين النصارى الأمريكيين دعوى على الرئيس الأمريكي جورج بوش . الأب . يطالب فيها بمحاكمته على أنه مجرم حرب، بسبب ما أحدثه في العراق من قتل وتدمير .

وارتكب الأمريكان المجازر البشعة، في حرب الخليج الثانية ضد العراق، فقد استخدمت أمريكا متفجرات الضغط الحراري، وهو سلاح زنته 1500 رطل. وكان مقدار ما ألقي على العراق من اليورانيوم المنضب أربعين طنًا، وألقي من القنابل الحارقة ما بين 60 إلى80 ألف قنبلة، قتل بسببها 28 ألف عراقي. وقتل الآلاف من الشيوخ والنساء والأطفال الفلسطينيين بالسلاح الأمريكي. وقتل الآلاف من اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين في المجازر التي قامت بها إسرائيل بحماية ومباركة أمريكية.

وما بين تاريخ 1991و1993 قتل الجيش الأمريكي الآلاف من الصوماليين أثناء غزوهم للصومال، وفي سنة 1998 شنت أمريكا هجومًا عنيفًا بصواريخ كروز على السودان وأفغانستان ،وحتى هذه الساعة، لا يوجد سبب واحد ومعلن للفجوة بين أمريكا والسودان غير الإسلام، بصفته كيانًا عربيًا أفريقيًا إسلاميًا موحدًا، ولأجل ذلك كثفت أمريكا جهودها، وسعت للالتقاء بجميع المعارضين "الميرغني والصادق المهدي وقارنق" وألّبت جميع جيرانها ضدها، ودعمت حركة التمرد، وبعض الدول المحيطة بها ،وبالتالي حققت هدفها بانفصال الجنوب عن الشمال .

والعجيب أن أمريكا تسعى بكل طاقاتها، للضغط على العرب من أجل السلام مع إسرائيل، وفي نفس الوقت تقف بكل إمكانياتها في عرقلة السلام في السودان، من خلال توظيف النصارى في الجنوب، والذي تصل نسبتهم إلى 5% من السكان فقط، ويأتي القرار الأمريكي المشؤوم يدين السودان، ثم تأتي الصواريخ الأمريكية لتقصف مصنع الشفاء للأدوية، وهي لا تملك أدلة تستدل

بها، وهل يقبل المنطق أن هذا المصنع يهدد الأمن الأمريكي؟ إن الهدف الحقيقي لضرب السودان هو العنجهية الأمريكية، وإضعاف السودان اقتصاديًا والضغط عليها سياسيًا.

وقتل في أفغانستان خلال ثلاثة أشهر فقط، نتيجة القصف الأمريكي ما لا يقل عن 50.000 أفغاني، جُلّهم إن لم يكونوا كلهم من المدنيين، وتسبب حصارهم لأفغانستان في قتل أكثر من 15.000 طفل أفغاني.

لقد حرص الأمريكيون على إظهار التشفي من الأسرى في "غونتناموا" في كل مناسبة، حتى بلغ بهم الحال أن يتركوا هؤلاء الأسرى في مقاعدهم، لأكثر من يوم ونصف بلا أي حراك، ومن دون تمكينهم من استخدام دورات المياه، ثم يعلنون ذلك لمجرد التشفي والتهكم والسخرية من هؤلاء الأسرى .

كما توضح الصور، أن الأمريكيين حرصوا على تعطيل كافة الحواس: السمع والبصر بل وحتى الفم والأنف، وضع عليها أغطية كثيفة، والمتأمل للصور يشعر بأن الأسرى يفتقدون حتى الإحساس بالمكان، وربما الزمان، ومن الواضح خلال تصريحات المسؤولين الأمريكيين، أنهم لن يترددوا في استخدام أي وسيلة يتم من خلالها إهانة وتحطيم هؤلاء الأسرى. فهم بذلك خالفوا كل الأديان والشرائع، وخالفوا . أيضًا ـ القوانين الوهمية؛ فإن من الاتفاقات القانونية أن إجبار أسير الحرب على الإدلاء باعترافاته هو عمل إرهابي.

إن أمريكا لا تلتزم لا بقانون ولا بأعراف ولا بمواثيق، وإنما تسعى لمصالحها الذاتية، وهيمنتها الشخصية، دون مراعاة لروابط دولية، فهي كانت تنادي بالديمقراطية، ولما وقعت عليها الهجمات في الحادي عشر من سبتمبر، تلاشت الديمقراطية المزعومة.

إن أمريكا تدعي مكافحة الإرهاب! وقد سبق القوائم في أعمالها ومشاريعها الإرهابية، وقد اتخذت أمريكا من هذا المصطلح وهو ما تسميه هي مكافحة الإرهاب غطاء لها في ضرب المسلمين، ومنشآتهم تحت هذا المسمى. ولذلك فإن قانون الإرهاب، وضع على المسلمين، وبالتالي امتد إلى الإسلام .

إن أمريكا تتسم بالأحادية، والطمع والهمجية، والتدخل السافر في شؤون الدول الداخلية، دون احترام لدينهم بل وقوانينهم، فهي تُشرّع بالغداة وتنسخ بالعشي، ليس لديها قانون منضبط، فهي تنتهك القوانين والاتفاقيات، فلسان حالها يقول: لا نُسأل عما نفعل وهم يسألون! ونأخذ ما نشاء وندع ما نشاء، وننتهك حقوق من نشاء، ولا معقب لحكمنا .

يقول ممثل إحدى الولايات في مجلس الشيوخ الأمريكي، وهو يلقي خطابه قال فيه" :إن الله لم يهيئ الشعوب الناطقة بالإنجليزية لكي تتأمل نفسها بكسل ودون طائل، لقد جعل الله منا أساتذة العالم! كي نتمكن من نشر النظام حيث تكون الفوضى، وجعلنا جديرين بالحكم، لكي نتمكن من إدارة الشعوب البربرية الهرمة، وبدون هذه القوة، سيعم العالم مرة أخرى البربرية والظلام، وقد

اختار الله الشعب الأمريكي . دون سائر الأجناس . كشعب مختار، يقود العالم أخيرًا إلى تجديد ذاته ."

ولما كانت سنة الله تعالى لا تتغير بتغير الزمن، ولا باختلاف الأحوال والأجواء، ابتلى الله هذه الأمة الظالمة بآلام عديدة، تخص كثيرًا من الشؤون الحياتية الاجتماعية والاقتصادية، يقول الله تعالى: ﴿ **وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ وَاللَّـهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ.وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ** ﴾ (آل عمران: الآية 140-141).

ودمار أمريكا قريب لأن سنة الله تعالى الكونية التي لا محيص عنها ولا محيد، جرت في أن الأمة إذا طغت وبغت، وعاثت في الأرض فسادًا، أنه يهلكها، كما هي حال الأمم الغابرة، قال الله تعالى: ﴿ **وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ.وَلَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْهُمْ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ وَهُمْ ظَالِمُونَ**﴾(النحل: الآية 112-113).

وقال تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّـهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلاَ مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ**﴾الرعد: الآية 11).

وهؤلاء ثمود لما طغوا وتكبروا على نبي الله صالح، وقالوا له :﴿ **وَقَالُواْ يَا صَالِحُ ائْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ** ﴾ (الأعراف: الآية 77)، عاقبهم الله تعالى بقوله: ﴿**فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ** ﴾(الأعراف: الآية 78)، أي: صرعى لا أرواح فيهم، ولم يفلت أحد منهم لا صغير ولا كبير، لا ذكر ولا أنثى.

وهذا قارون لما تكبر وطغى، وقال مقولته النكراء ﴿ **إِنَّمَآ أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِندِي**﴾ (القصص: الآية 78)، رد الله سبحانه عليه بقوله: ﴿ **فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُ مِن فِئَةٍ يَنصُرُونَهُ مِن دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنتَصِرِينَ** ﴾(القصص: الآية81) . وقال رسول الله ﷺ" **إن الله ليملي للظالم، حتى إذا أخذه لم يفلته** " ثم قرأ رسول الله ﷺ﴿**وَكَذلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ** ﴾ (هود: الآية 102)، متفق عليه .

فجانب الظلم لا تسلك مسالكه.....عواقب الظلم تُخشى وهي تَنتظر
وكل نفس ستجزى بالذي عملت.....وليس للخلق من دنياهم وطر

وفيما يأتي إدراج الجرائم الأمريكية عبر مائة سنة بحق الشعوب وكالاتي[2]:

1-في أبريل سنة 1916: مشاة البحرية الأمريكية تقمع انتفاضة في الدومينكان ثم تحتل البلاد بالكامل في بداية مايو ويستمر الاحتلال ثمان سنوات.

2- في مايو 1945: قصف الطيران الأمريكي مدينة (درسدن) الألمانية رغم أن الزحف الروسي كان قد تجاوزها ولم تعد لهذا السبب تشكل هدفاً عسكرياً، وقد أدى القصف إلى قتل 150 ألف شخص مدني، وخربت 60 %من أبنيتها.

3-أوائل ديسمبر سنة 1943: البحرية الألمانية تغرق الباخرة الأمريكية (S/S John Harvey)في عرض البحر وتبين أنها كانت محملة بمائة وخمسين طناً من غاز الخردل. فهلك من جراء انتشار هذا الغاز في جو المنطقة ومياهها خمسة وسبعون بحاراً، إضافة إلى خمسة وأربعين طناً من الأسماك طفت على وجه المياه.

4- في 5-6 أغسطس 1945: أمر الرئيس الأمريكي (ترومان) بإلقاء قنبلة ذرية على مدينة هيروشيما اليابانية التي أودت بحياة (78150) شخصاً، فضلا عن العشرات من المشوهين.

5- في 6- 9 أغسطس 1945: أمر الرئيس الأمريكي (ترومان) بالفاء القنبلة الذرية الثانية على مدينة (ناكازاكي) اليابانية فحصدت (73884) قتيلاً، و(60.000) جريح مع إبادة كاملة لكل حيوان وحشرة ونبات.

6- في 7سبتمبر 1945: صادق الرئيس الأمريكي الأسبق ترومان على قرار إنشاء قاعدة جوية للقوات الأمريكية في الظهران لتكون أول تواجد عسكري أمريكي في الجزيرة.

7- استولى الأمريكيون سنة 1946 على مائتين وخمسين ألف طن من غاز (التابون) الفتاك في منطقة (جيورجيان) في النمسا وبدل أتلافها تم نقلها سراً إلى الولايات المتحدة.

8-سنة 1949 الولايات المتحدة تشعل حرباً أهلية في اليونان ذهب ضحيتها 154 ألف شخص، وأودع حوالي 40 ألف إنسان في السجون، و6 آلاف اعدموا بموجب أحكام عسكرية. وقد اعترف السفير الأمريكي الأسبق في اليونان (ماكويغ) بأن جميع الإعمال التكنيكية والتأديبية الكبيرة التي قامت بها الحكومة العسكرية في اليونان في المدة ما بين عام 1947 ¯ 1949 كانت مصدّقة ومهيأة من واشنطن مباشرة.

9- 3مارس 1949: وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تنفذ انقلاباً عسكرياً في سوريا بقيادة حسني الزعيم وقد تم التخطيط للانقلاب في السفارة الأمريكية في دمشق.

10- 14أغسطس 1949: قامت مجموعة من الضباط السوريين بتوجيه من السفارة الأمريكية في دمشق بمحاصرة بيت حسني زعيم وقتله بعد أن تمرد على أوامرهم.

11- 26يونيو 1950: تدخلت الولايات المتحدة عسكريا ضد كوريا الشمالية لصالح كوريا الجنوبية.

12-10مارس 1952: الولايات المتحدة تدعم الجنرال (باتيستا) للقيام بانقلاب ضد الحكم الجمهوري في كوبا، وبعد استيلائه على السلطة فرض على البلاد حكماً دكتاتورياً متخلفاً ومرتبطاً بالولايات المتحدة.

13- 9 أغسطس 1953: تنفذ وكالة المخابرات المركزية انقلاباً ضد حكومة مصدق الوطنية في إيران، قام بالتخطيط والتنفيذ (كيم روزفلت) حفيد (تيودور روزفلت) رئيس الولايات المتحدة في سنوات 1901 ـ 1909.

14- 27يونيو 1954: نفذت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية انقلابا عسكرياً في غواتيمالا بعد أن قامت طائراتها بقصف العاصمة وبعض المناطق بطائرات (ب ـ 26).

15- 25يوليو 1958: تم احتلال لبنان عسكرياً من قبل الأسطول السادس الأمريكي لتأييد حكومة كميل شمعون على اثر قيام الانقلاب العراقي في اليوم السابق.

16- 16أبريل 1961: الولايات المتحدة تحاول غزو كوبا بواسطة بعض المنفيين الكوبيين بمساندة الطائرات الأمريكية وبدعم مباشر، والعملية سميت (معركة خليج الخنازير) والتي فشلت فشلاً ذريعاً.

17- 1نوفمبر 1963: قتلت المخابرات الأمريكية(نيجو دين ديم) رئيس وزراء فيتنام الجنوبية عميلها السابق.

18- 19 نيسان 1964: قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالأعمال العدوانية المسلحة ضد لاوس بهدف دعم الحكومة الموالية لها، شارك في هذا العدوان 50 ألف جندي وضابط من الجيش الأمريكي و1500 طائرة و 40 سفينة حربية، واستخدمت أمريكا أيضاً السلاح الكيماوي بصورة كبيرة.

19- 30يوليو1964 : قامت المخابرات المركزية الأمريكية بعملية في خليج (تونكين) الفيتنامي ضمن الخطة (34أ) لإيجاد مبرر للتدخل في فيتنام، وضمن هذه الخطة شنت الولايات المتحدة 64 غارة جوية على 4 قواعد بحرية لزوارق الطوربيد الفيتنامية ومستودعات للوقود، وعلى أثر ذلك أعطى الكونغرس الأمريكي صلاحيات للرئيس الأمريكي (جونسون) باستخدام القوة المسلحة في جنوب شرق آسيا إذا اقتضت الضرورة ذلك. وبموجب هذا بدأت الولايات المتحدة حربها الجوية والبحرية والبرية ضد فيتنام.

20- 28أبريل 1965: الولايات المتحدة تتدخل عسكرياً في (الدومينكان) على اثر قيام حركة ثورية في البلاد.

21- 1مايو 1965: نقلت السفن والطائرات الأمريكية 1700 من مشاة الأسطول و2500 من الجنود إلى الدومينيكان.

22- 4مايو 1965: أمر جونسون بإرسال 14 ألف جندي لاحتلال سان دو منجو إلى اجل غير مسمى.

23- 12أبريل1966 : رفضت الولايات المتحدة الموعد النهائي (أول أبريل 1967) الذي حدده الجنرال ديجول لسحب القوات الأمريكية وعددها 26 ألف جندي من فرنسا.

24- 24ديسمبر 1966 : القوات الأمريكية تقتل 125 من المدنيين الفيتناميين رغم أنها أعلنت عن وقف القتال لمدة 48 ساعة بمناسبة أعياد الميلاد.

25-سنة 1968: دبرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية(CIA) انقلاباً عسكرياً يقوده (سوهارتو ضد رئيس إندونيسيا (سوكارنو) الذي قاد البلاد نحو التحرير من اليابانيين ومن ثم الهولنديين .وقد تبع هذا الانقلاب حفلات إعدام راح ضحيتها مليون شخص.

26-4أبريل 1968 :المخابرات المركزية الأمريكية تقتل الثائر مارتن لوثر كنج المناضل من أجل حقوق المظلومين.

27- سنة1969: قتل (كولبي) كبير ممثلي وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في فيتنام شخصياً وفق برنامج فينيكس (أي التصفية الجسدية) 1800 شخص شهرياً في فيتنام الجنوبية،وبلغ مجموع ما قتله 40 ألف شخص.

28- 20أبريل1970 : هاجم (32) ألف جندي من القوات الأمريكية مدعمة ب¯ (500) طائرة أمريكية و 40 سفينة حربية تابعة للأسطول السابع الأمريكي الأراضي الكمبودية.

29-5سبتمبر 1973 : وجه الرئيس الأمريكي (نيكسون) تحذيراً إلى الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط من أن (سياسة الربط بين زيادة أسعار البترول ومحاولتهم استخدام البترول لأغراض سياسية قد تؤدي إلى فقدهم أسواقهم.

30- 11سبتمبر 1973: المخابرات المركزية الأمريكية تنفذ انقلاباً ضد (سلفادور اليندي) في تشيلي، وكانت نتيجة الانقلاب مقتل (سلفادور اليندي) وإعدام 30 ألفا واعتقال 100 ألف.

31-8 سبتمبر1974: كشف وليام كولب مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الدور الذي أدته المخابرات الأمريكية للتخلص من الرئيس الليندي، وذكر أن حكومة نيكسون سمحت بأنفاق أكثر من 8 ملايين دولار على أوجه نشاط المخابرات الأمريكية في شيلي في المدة من عام 1970 إلى 1973 وذلك لعرقلة أعمال حكومة الليندي.

32-منتصف عام 1975: الكونغرس الأمريكي يعد خطة لاحتلال آبار النفط في منطقة الخليج، وقد تمثلت الخطة على خمس نقاط هي: أ- الاستيلاء على المنشآت النفطية. ب - حماية هذه المنشآت بضعة أسابيع أو شهور أو سنوات. ج - ترميم الموجودات والمعدات المتضررة بسرعة. د - تشغيل جميع المنشآت النفطية بدون مساعدة المالك.

33 - 23يونيو 1977: رفضت لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ الأمريكي وقف إنتاج قنبلة (النيترون) وهي قنبلة خطيرة تقتل البشر دون أن تلحق أضرارا بالمنشآت أو المباني.

34- 14يوليو 1977: وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على إنتاج قنابل النيترون التي أكد الرئيس الأمريكي كارتر أن تطوير إنتاجها سيكلف الخزانة الأمريكية 46 مليون دولار من الآن وحتى عام 1980.

35- 20 أكتوبر 1977: أعلن جيمي شليزنجر وزير الطاقة الأمريكي أن الولايات المتحدة ربما يتعين عليها اللجوء يوماً ما إلى حماية مصادر البترول في منطقة الشرق الأوسط وان على الشعب الأمريكي أن يقدر الحاجة بضمان نوع من الأمن الفعلي لهذه المصادر وهي الحاجة التي يمكن وصفها بأنها ضرورة عسكرية.

36- 2أكتوبر 1978: اعترف الرئيس الأمريكي لأول مرة باستخدام الولايات المتحدة للأقمار الصناعية في التجسس على الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الأخرى.

37- سنة 1978: وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تقتل (911) شخصاً في غايانا من جماعة (معبد الشمس) في مذبحة مروعة ادعت وكالة المخابرات الأمريكية أنها حادث انتحار جماعي.

38- 20يناير 1979: طلبت الحكومة الأمريكية من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أعداد دراسة شاملة حول الحركات الإسلامية في جميع أنحاء العالم.

39- 9أغسطس 1979: صرح بريجنسكي مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي أن الولايات المتحدة بدأت منذ عامين في تشكيل قوة التدخل السريع بهدف حماية مصالحها ومصالح حلفائها بصورة فعالة في المناطق التي تنشب فيها الاضطرابات.

40- في أكتوبر عام 1979: قتلت المخابرات المركزية الأمريكية(باك جون في) رئيس جمهورية كوريا الجنوبية.

41- 5ديسمبر 1979: أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن حاملة الطائرات الأمريكية(كويتي هوك) ترافقها 5 سفن حربية للحراسة قد وصلت إلى منطقة الخليج التي توجد فيها من قبل حاملة الطائرات الأمريكية(ميسواي) على رأس قوة طوارئ ويوجد على ظهر الحاملتين 133 طائرة تستطيع الوصول إلى مدخل الخليج.

42- 12ديسمبر 1979: تتجمع في بحر عُمان أضخم قوة بحرية أمريكية منذ الحرب العالمية الثانية وقالت وزارة الدفاع الأمريكية أن سفينة إصلاح تابعة للبحرية الأمريكية قد انضمت للأسطول الأمريكي في بحر عُمان.

43- 13ديسمبر 1979: اتخذت الإدارة الأمريكي قرارا بأبعاد الدبلوماسيين الإيرانيين من الولايات المتحدة.

44- نهاية آذار 1980: زاد عدد السفن العسكرية الأمريكية عند سواحل إيران على الثلاثين.

45- 30مارس 1980: اغتالت المخابرات المركزية الأمريكية(المونسينور روميرو) رئيس أساقفة السلفادور بينما كان يرعى قداساً كنسياً.

46- 25أبريل 1980: قامت مجموعة (دلتا) الأمريكية المكونة من القوات الخاصة بعملية اعتداء على الأراضي الإيرانية بحجة تحرير الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية في طهران، ولكن حسب الكثير من المعطيات كانت هذه العملية هي إشارة لتنفيذ انقلاب يقوم به العملاء الذين أرسلوا مسبقاً إلى إيران بما في ذلك أنصار الشاه الذين هربوا أثناء الثورة الإسلامية إلى الخارج وقد فشلت هذه العملية.

47- 28أبريل 1980: أعلن جودي باول المتحدث باسم البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي كارتر يدرس إمكانية القيام بعمليات عسكرية أخرى لإنقاذ الرهائن الخمسين في المدن الإيرانية.

48- 12يونيو 1981: وافقت الحكومة الأمريكية على إستراتيجية عسكرية جديدة تقضي بضرورة أن تكون القوات الأمريكية على استعداد لشن حربين كبيرتين في آن واحد إحداهما في أوروبا والثانية في الشرق الأوسط مثلاً.

49- في آب 1981: قامت طائرات الأسطول السادس الأمريكي في خليج سرت باعتداء على طائرتي حراسة ليبيتين فأسقطتهما.

50- في أب 1981 :قام عميل المخابرات المركزية الأمريكية الجنرال (ب. أرياني) الرئيس السابق لأركان الجيش الإيراني في عهد الشاه بسرقة سفينة الحراسة التي بنيت في فرنسا.

51- 26نوفمبر 1981: وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تجند المرتزقة بالاشتراك مع المخابرات الأفريقية الجنوبية (EA) الذين تمولهم أمريكا وترسلهم تحت غطاء فريق لعبة الركبي للقيام بانقلاب عسكري في جزر سيشل.

52- ديسمبر 1981: قامت كتيبة (أتلاك اتل) المتوحشة، والمرتبطة بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية بحفلة قتل 1000 شخص مع عمليات اغتصاب وحرق في السلفادور.

53- 25فبراير 1982: قررت الإدارة الأمريكية اتخاذ خطوات لمقاطعة البترول الليبي وفرض حظر على بيع المعدات البترولية والإلكترونية لليبيا.

54- 7يونيو 1982: تتمكن الولايات المتحدة من إيصال دميتها حسين حبري إلى الحكم بعد أن أنفقت أكثر من 10 مليارات دولار، وعلى اثر ذلك تعرض الناس في تشاد إلى تنكيلات دامية.

55- 8يوليو 1982: وصلت قطع الأسطول السادس الأمريكية إلى مسافة اقل من 50 كيلو متر من السواحل اللبنانية لإسناد القوات الصهيونية التي غزت لبنان يوم 5 يونيو 1982.

56-أثناء التدريبات الواسعة النطاق لقوات الانتشار السريع الأمريكية(برايت ستار) في عام 1982 – 1983 قامت الطائرات الإستراتيجية القاذفة للقنابل ب – 52 بالقصف (الإرهابي) على مقربة من الحدود الليبية.

57- 27أكتوبر 1983: قامت القوات الأمريكية بهجوم على غرينادا إحدى اصغر دول العالم، فقد انتهكت سيادتها بوحشية حاملة الدمار والموت للسكان الآمنين الذين نهضوا للدفاع عن وطنهم واحتلت الجزيرة، وقد أطلقت الإدارة الأمريكية كذبة تقول أن الطلاب الأمريكيين تعرضوا للخطر وذلك لتبرير عدوانها على الجزيرة.

58- 6أبريل 1984: رفض مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قانون يلزم الحكومة الأمريكية بوقف العمل في إقامة قواعد حربية ومنشآت عسكرية في هندوراس لاستخدامها ضد الثوار في السلفادور وضد حكومة نيكاراجوا التي تعترف بها الحكومة الأمريكية.

59- 22مايو 1984: ابلغ الرئيس الأمريكي ريغان (فهد بن عبد العزيز) أن الولايات المتحدة تبحث القيام بعمل عسكري إذا دعت الضرورة لحماية ناقلات البترول في الخليج.

60- 24يوليو 1984: أعلن البنتاغون أن طائرات أمريكية مقاتلة قامت بمناورات جوية فوق خليج سرت قرب الساحل الليبي دون أي اعتراض من القوات الليبية!!

61- 13يونيو 1985: أكد تقرير للجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة أن الولايات المتحدة ودولاً غربية أخرى تساعد جنوب أفريقيا في برنامجها الخاص بإنتاج أسلحة نووية.

62- 13 يونيو 1985: وافق مجلس النواب الأمريكي على تقديم مساعدات للمتمردين في نيكاراجوا تقدر بحوالي 27 مليون دولار.

63- 20يونيو 1985: وافق مجلس النواب الأمريكي على استئناف إنتاج الأسلحة الكيماوية بعد حظر 16 عاماً.

64- 28يونيو 1985: وافق مجلس النواب الأمريكي على قانون يخول الرئيس ريغان الحق في التدخل عسكرياً ضد نيكاراجوا.

65- 11 أكتوبر 1985: اعترضت طائرة مقاتلة أمريكية طائرة مدنية مصرية تحمل مختطفي السفينة الإيطالية اشيلي لاورو وأجبرتها على الهبوط بقاعدة عسكرية بجزيرة صقلية.

66- 7يناير 1986: فرضت أمريكا مجموعة من العقوبات الاقتصادية ضد ليبيا وإنهاء العلاقات الاقتصادية معها.

67- 24يناير 1976 :أجرى الأسطول السادس الأمريكي مناورات استفزازية جوية وبحرية بالبحر المتوسط قبالة الساحل الليبي.

68- 21مارس 1986: أجرت الولايات المتحدة خامس جولة من مناوراتها الاستفزازية العسكرية أمام السواحل الليبية، أعلنت عن إغراق سفينة حراسة ليبية وقصف قاعدة صواريخ سام 5 ليبية قرب مدينة سرت الليبية ودمرت سفينتين أخريين.

69- 28 مـارس 1986: وافـق مجلـس الشـيوخ الأمريكـي علـى تقـديم 100 مليـون دولار مساعدات للمتمردين في نيكاراجوا.

70- 22أبريل 1986: استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا حق (الفيتو) في مجلس الأمن ضد مشروع قرار لحركة عدم الانحياز يدين الغارة الأمريكية على ليبيا.

71- 23أبريل 1986: هدد ريغان بضرب سوريا وإيران إذا ثبت تورطهما في (الأعمال الإرهابية).

72- 6مايو 1986: أكد متحدث باسم البيت الأبيض احتمال قيام الولايات المتحدة بعملية عسكرية جديدة ضد ليبيا.

73- 10يوليو 1986: كشفت وزارة الدفاع الأمريكية عن اعتزامها إقامة منشآت جديدة لتخزين الأسلحة النووية في 26 قاعدة جوية في أوروبا والشرق الأقصى.

74- 29سبتمبر 1986: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو في مجلس الأمن ضد مشروع قرار يطالبها بإنهاء مساعدتها للمتمردين في نيكاراجوا.

75- 14نوفمبر 1986 : فرض الرئيس ريغان مجموعة من العقوبات الاقتصادية ضد سوريا بسبب ما وصفه باستيائه من تأييدها (للإرهاب)

76- 7أبريل 1987: أعلن مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الأمن الدولي أن القوات الأمريكية في هندوراس ستبقى هناك إلى اجل غير مسمى.

77- 6 يونيو 1987: انضمت حاملة الطائرات الأمريكية(سارا توجا) و1714 سفينة حربية إلى الأسطول الأمريكي في الخليج.

78-في يونيو 1987: قررت الولايات المتحدة تعزيز وجودها العسكري في الخليج بست سفن حربية أخرى تقودها بارجة ضخمة.

79- 11مارس 1988: اصدر الرئيس الأمريكي ريغان قرارا بوقف المدفوعات الشهرية الأمريكية لبنما مقابل استخدام واشنطن لقناة بنما إلى جانب عقوبات تجارية أخرى بهدف حرمان حكومة بنما من الأموال السائلة.

80- 15مارس 1988: أرسلت الولايات المتحدة وحدة عسكرية من قوات البحرية الأمريكية لحماية المؤسسات الأمريكية وأكثر من 50 ألف أمريكي في بنما.

81- 17مارس 1988: أرسلت الولايات المتحدة أربع كتائب عسكرية قوامها 3200 جندي إلى هندوراس بعد ساعات من إعلان واشنطن عن تعرض هندوراس لغزو من قبل نيكاراجوا.

82- 2أبريل 1988: قررت وزارة الدفاع الأمريكية إرسال تعزيزات عسكرية إضافية إلى بنما لتوفير الأمن اللازم للقوات الأمريكية في منطقة قناة بنما ولحماية الرعايا المدنيين والمصالح الأمريكية.

83- 18أبريل 1988: دمرت السفن الحربية الأمريكية رصيفين للبترول عائمين تابعين لإيران في جنوب الخليج وأغرقت للإيرانيين 3 سفن حربية وأصابت فرقاطتين أخريين.

84- 26أبريل 1988: مدد الرئيس ريغان الحظر التجاري الذي فرضته الولايات المتحدة على نيكاراجوا لمدة عام رابع.

85- 3يوليو 1988: أسقطت وحدات الأسطول الأمريكي في الخليج طائرة ركاب مدنية إيرانية لقي ركابها البالغ عددهم (298) راكبا مصرعهم.

86- 11يوليو 1988: عارض مشروع البرنامج السياسي للحزب الجمهوري قيام وطن قومي للفلسطينيين.

87- 14سبتمبر 1988: اتهمت الخارجية الأمريكية ليبيا بإنشاء مصنع لإنتاج الأسلحة الكيماوية وغازات قاتلة للأعصاب وغاز الخردل السام.

88- 20ديسمبر 1989: قامت القوات الأمريكية بغزو بنما بأمر من الرئيس الأمريكي جورج بوش لاعتقال الجنرال مانويل نوريجا لمحاكمته في الولايات المتحدة.

89- 7مارس 1990: اتهمت الولايات المتحدة ليبيا بإنتاج وتصنيع أسلحة كيماوية في مصنع الرابطة.

90- سنة 1990: الولايات المتحدة توقف المساعدات العسكرية والاقتصادية عن الباكستان للاشتباه في أن إسلام آباد تطور أسلحة نووية.

91- 17يناير – 28 فبراير 1991: دمرت القوات الأمريكية في العراق أكثر من 8437 داراً سكنية، و 157 جسراً وسكة حديد،و 130 محطة كهرباء رئيسة وفرعية و249 داراً لرياض الأطفال. و139 داراً للرعاية الاجتماعية، و100 مستشفى ومركزاً صحياً،و 1708 مدرسة ابتدائية.

92- سنة 1991: الطائرات الأمريكية تقصف ملجأ العامرية في بغداد مما أدى إلى قتل العشرات من الأطفال والنساء والشيوخ.

93- 17فبراير 1993: كشفت صحيفة (نيويورك تايمز) النقاب عن استخدام الطيران الأمريكي لقذائف تحوي اليورانيوم ضد الشعب العراقي وقد قتل الكثير من أطفال العراق بسببها. وكتبت الصحيفة أن الأطفال كانوا أكثر تأثراً بهذه القذائف لأن اليورانيوم الموجود فيها يترك آثاره بسرعة في الخلايا والهياكل العظمية للأطفال ويقضي على الأجنة في أرحام الأمهات أيضاً.

94- 29يونيو 1993: قصف صاروخي أمريكي وغارات جوية على العراق.

95- 3سبتمبر 1996: قامت القوات الأمريكية بقصف صاروخي على بغداد وقد استخدمت صواريخ من نوع (كروز) الموجهة.

96- في أغسطس سنة 1996: وقع الرئيس الأمريكي (بل كلينتون) القانون الذي صدقه الكونغرس الأمريكي حول العقوبات ضد إيران وليبيا، والذي عرف بقانون (دماتو)، ويهدف هذا القانون إلى فرض عقوبات على الشركات النفطية الأجنبية التي تستثمر في إيران أو ليبيا أكثر من أربعين مليون دولار سنوياً.

97- سنة 1996: الولايات المتحدة تنشئ صندوقاً ب- (20) مليون دولار لزعزعة النظام الإسلامي في إيران.

98- 28سبتمبر 1997: أعلن العراق أن أكثر من 1.2 مليون شخص توفوا بسبب نقص الإمدادات الطبية منذ أن فرض الحصار على العراق.

99- 11 أكتوبر 1997 : قال تقرير لبعثة وكالات غذاء دولية بعد زيارة للعراق انه: وجدت البعثة دلائل واضحة على انتشار سوء التغذية وعلى نقص عام في الغذاء وسوء وضع التغذية في البلاد نتيجة لنقص الإمدادات المستمرة على مدى الأعوام السابقة الأخيرة.

100- 2نوفمبر 2000 : تقرير يكشف عن استخدام الولايات المتحدة في عام 1991 قذائف حاوية على اليورانيوم المنضب في قصفها للعراق والذي أدى إلى تلوث إشعاعي بيئي باليورانيوم في العراق.

101- بين سنتي 2004-2009 كشف موقع ويكيليكس المختص بتسريب الوثائق العسكرية أن مئات المدنيين قتلوا على الحواجز الأمريكية في العراق، جاء ذلك في وثائق سرية نشرت على موقعه في الشبكة العنكبوتية. وأوضحت الوثائق أن "عدد القتلى المدنيين في العراق أكثر بكثير مما هو معلن". وان الوثائق المسربة من صفوف المؤسسة العسكرية الأمريكية تبرهن على أن وزارة الدفاع الأمريكية (بنتاجون) كانت طيلة الوقت تخفي الأرقام الفعلية لعدد الضحايا المدنيين من الشعب العراقي، فقد ظل المدنيون بينهم النساء الحوامل والعجائز والأطفال وحتى المرضى النفسيون يقتلون طيلة سنوات الحرب على نقاط التفتيش العسكرية وبنيران الطائرات الأميركية المقاتلة [3] .

وتفصح الملفات السرية –التي حصل عليها موقع ويكيليكس– من أن القوات الأمريكية كانت تحتفظ بتوثيق للقتلى والجرحى العراقيين، رغم إنكارها علنيا لكل ذلك. وتؤكد هذه الوثائق عن وجود 285 ألف ضحية عموما. وتثبت تحليلاتها أن معدلات القتلى كانت في ارتفاع مطرد، وأن شهر ديسمبر 2006 كان الأكثر دموية حيث قتل 5183 في ذلك الشهر وحده، وصنف 4000 منهم بأنهم مدنيون. وتؤكد وثائق ويكيليكس أن "الولايات المتحدة كانت على علم بأعمال التعذيب التي يقوم بها جنودها ضد المدنيين العراقيين ".

ثانيا: هزائم أمريكا في العراق وأفغانستان

هزمت الولايات المتحدة في العراق شر هزيمة وهي في طريقها إلى هزيمة محققة في أفغانستان ، وأعلنت موعدا لانتهاء الدور الحربي لقواتها المقاتلة ولسحب هذه القوات بنهاية 2014 في أفغانستان، بِيْع هذا الإعلان للرأي العام الأمريكي المعارض للحربين باعتباره وفاء بوعود أوباما الانتخابية بإنهاء الحربين، وبيعهُ للرأي العام العربي والإسلامي وبخاصة في البلدين المحتلين باعتباره نهاية للاحتلال وبداية لاسترداد البلدين لسيادتهما.

لكن مجموعة من الحقائق تدحض مثل هذه الادعاءات وتؤكد بأن الولايات المتحدة إنما تغير تكتيكات احتلالها فحسب بينما إستراتيجيتها باقية لإبقاء سيادة البلدين مرتهنة لدولة الاحتلال الأمريكي ووصايتها وهيمنتها على القرار الوطني فيهما، لأن "انحسار الوجود الأمريكي من البلدين في المدى القصير أو حتى المتوسط أمر غير واقعي، لحسابات إستراتيجية" تتعلق بـ"تنامي الدور الصيني في الشأن الدولي" وخشية الولايات المتحدة من انحسار دورها في منطقة الشرق الأوسط.

في حزيران من سنة 2011تجاوزت أفغانستان فيتنام كأطول حرب في تاريخ الولايات المتحدة بعد أن تجاوز المأزق الأمريكي فيها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010مدة السنوات التسع لمأزق الاتحاد السوفيتي السابق في أفغانستان. وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية، ومعارضة أكثر من "70%" من الأمريكيين للحرب على أفغانستان حسب أحدث استطلاعات الرأي، رأى أوباما أن "الوقت قد حان للتركيز على بناء الدولة هنا في الوطن" كما قال في خطاب الإعلان عن بدء سحب قوات الاحتلال الأمريكي من أفغانستان.

لكن إنفاق أكثر من تريليون دولار أمريكي في الحرب على العراق وأفغانستان هو استثمار أضخم من أن يسمح لأي إدارة أمريكية بالتخلي عن الأهداف الإستراتيجية للحربين على البلدين، لذا كان من المتوقع أن تغير واشنطن تكتيكات احتلالها لا إستراتيجيته، إلا إذا أرغمت على ذلك بهزيمة ساحقة كهزيمتها في فيتنام.

ففي كلا البلدين تربط الولايات المتحدة انسحابها بإبرام اتفاق للشراكة الإستراتيجية طويل الأمد يرتهن البلدين للإستراتيجية الأمريكية لمدة طويلة مقبلة، وليس سرا أن المفاوضات جارية حول ذلك بين إدارة أوباما وبين كل من البلدين ،وفي كلا البلدين يجري التخطيط لأفغنة الحرب وعرقنتها بتأهيل قوات قادرة للحلول محل قوات الاحتلال الأمريكي "التي انسحبت" في مواصلة القتال ضد المقاومة الوطنية للاحتلال ، فتكلفة الجندي الأمريكي سنويا في أفغانستان تبلغ حوالي مليون دولار سنويا بينما تكلفة الجندي الأفغاني تقدر بحوالي "12" ألف دولار في السنة، ولا تختلف تكلفة الجندي العراقي كثيرا عن ذلك، بمعدل ملياري دولار في الأسبوع و"100" مليار دولار في السنة "120 مليار دولار لسنة 2011"، مع أن فتنمة(للإشارة إلى حربها ضد فيتنام) الحرب على أفغانستان لم تنقذ الولايات المتحدة من هزيمتها الساحقة فيها.

وفي تكرار لسيناريو "فَتْنَمَة" الحرب الأمريكية على فيتنام، تلجأ قوة الاحتلال الأمريكي الآن في كلا البلدين إلى أفغنة وعرقنة الحرب بين حكومة البلدين وبين المقاومة الوطنية له، لتصورها كحرب أهلية، سوف يظل أحد طرفيها بالتأكيد بحاجة لا غنى عنها لدعم الوجود العسكري الأمريكي في مواجهة شعبه، في تكتيك لم يعد ينطلي على الشعوب لكنه اثبت جدواه في خدمة الإستراتيجية الأمريكية،لكنه لا ينطلي على الشعب العراقي الذي أدرك بالملموس أن مصالحه الحيوية تكمن بوحدته وتكاتف جميع أطيافه.

وفي البلدين، وبحجة عدم جاهزية القوات المسلحة لصد أي عدوان خارجي، لم يعد سرا أن قوة الاحتلال الأمريكي تخطط لإبقاء جزء من قواتها الحربية فيهما، بعد تغيير مسماها إلى بعثة خبراء ومدربين. وقد استخدمت قوة الاحتلال الأمريكي العراق حقل تجارب تطبق الناجح منه في أفغانستان، فأوباما على سبيل المثال لجأ في أفغانستان إلى ما لجأ إليه سلفه جورج بوش من زيادة عديد القوات الأمريكية في العراق لاحتواء المقاومة المتصاعدة لقوات الاحتلال عندما أعاد انتشار جزء من القوات الأمريكية في العراق إلى أفغانستان، ولذلك فإن السيناريو الأمريكي للبقاء عسكريا في العراق بعد عام 2011 سوف يحتذي به على الأرجح في أفغانستان بعد عام 2014، ولذلك أيضا يجدر التوقف عند عملية إخراج مثل هذا السيناريو في العراق الآن.

وقد بدأ العد التنازلي لإبرام اتفاقية جديدة فعلا، وكان السفير الأمريكي جيمس جيفري آخر أيار/ مايو 2011 قد أكد بأن هذه المفاوضات "لم تبدأ بعد" لكن وزير الدفاع "السابق" روبرت غيتس صرح لوكالة المخابرات الأمريكية في العشرين من شهر حزيران سنة 2011 بأن بلاده "كانت قد بدأت" الحديث مع العراق عن إبقاء "عدد محدود" من القوات الأمريكية فيه بعد موعد نهاية العام 2011، بينما قال خلف غيتس ورئيس وكالة المخابرات المركزية السابق ليون بانيتا في التاسع من شهر حزيران 2011 ان "الولايات المتحدة يجب أن تبقي قواتها في العراق بعد.. نهاية عام 2011".

وفي كلا البلدين، حسب محللين أمريكان، تنقل إدارة أوباما الآن الحرب إلى مرحلة ثالثة، وكانت المرحلة الأولى هي الحرب النظامية التي انتهت بالانتصار العسكري الذي أعقب الغزو وإسقاط النظام الحاكم في كل من البلدين، وقاد الاحتلال العسكري مع حكومات يرأسها أبناء البلدين إلى ظهور المقاومة الوطنية مما قاد إلى المرحلة الثانية من الحرب ضد ما أسماه الاحتلال الأمريكي بـ"التمرد" الذي أطال أمد الحرب حتى الآن.

إن عجز قوة الاحتلال الأمريكي عن تحقيق أي حسم عسكري في المدى المنظور في حربها على المقاومة، وتكبدها خسائر مادية وفي الأرواح تفوق كثيرا ما تكبدته في المرحلة الأولى، قاد إدارة أوباما الآن إلى الانتقال لمرحلة ثالثة من الحرب تنقلها من حرب على "التمرد" إلى حصر الدور الأمريكي فيها عسكريا في "الحرب على الإرهاب" بهدف خفض التكلفة المالية وتقليص الخسائر في الأرواح، باعتبار قصر الدور الأمريكي في الحرب على المقاومة على "تكتيكات محاربة الإرهاب" يمثل "استراتيجة خروج" مناسبة لمعظم القوات الأمريكية من البلدين تمكن أوباما من القول انه "بعد عقد صعب من الزمن، فان مد الحرب ينحسر الآن! لتصل هاتان الحربان الطويلتان إلى نهاية مسؤولة" كما أعلن إبان دعاياته الانتخابية.

وفي هذا السياق يصبح مفهوما اختيار رئيس وكالة المخابرات المركزية "سي آي ايه" ليون بانيتا وزيرا جديدا للدفاع وإحالة سلفه روبرت غيتس إلى التقاعد، وكان غيتس هو صاحب فكرة زيادة عديد القوات الأمريكية للقضاء على المقاومة العراقية في عهد الرئيس السابق جورج بوش وهو نفسه صاحب فكرة الزيادة المماثلة للقضاء على المقاومة الأفغانية في عهد أوباما، وقد فشل غيتس في الحالتين، واعتبر محللون أمريكيون قرار أوباما بالانتقال إلى المرحلة الثالثة في الحرب على البلدين اعترافا صريحا بهذا الفشل و"انتصارا" لنائبه جو بايدن الذي عارض زيادة عديد القوات وحبذ تكتيكات "محاربة الإرهاب" على تكتيكات "محاربة التمرد" منذ البداية.

لكن الحرب مستمرة بغض النظر عن مراحلها التكتيكية، ففي العراق "ترث الخارجية الأمريكية دور البنتاغون" بعد نهاية العام2011، وفي شباط/ فبراير من العام نفسه فوض الكونغرس الوزارة بزيادة عدد موظفيها في العراق إلى "17" ألفا، وبتزويدها بـ"24" طائرة هليوكبتر و"19" طائرة، سوف يتم تعزيزها لاحقا الى ما مجموعه "46" طائرة، وفقا لتقرير المفتش العام لوزارة الخارجية الذي نشر أوائل شهر حزيران، ومن المؤكد بالتالي أن بعضا من "357" قاعدة عسكرية كانت القوات الأمريكية تحتلها سنة 2009 سوف يخصص لهذا السلاح الجوي التابع لوزارة الخارجية، ولحوالي عشرين ألفا من القوات سوف تظل في العراق لحماية السفارة وموظفيها بمعدل جندي لكل موظف تقريبا، فضلا عن "المتعاقدين الأمنيين" بحيث لا يقل عديد القوات الأمريكية التابعة لوزارة الخارجية عن خمسين ألفا، أي ما يعادل تقريبا عديد جيوش العديد من الدول العربية.

ووفقا لتقرير المفتش العام للوزارة، طلبت إدارة أوباما من الكونغرس المصادقة على ميزانية للوزارة في العراق قدرها "6.3" مليار دولار للسنة المالية 2012، أي ما يزيد على ثلث إجمالي الميزانية التشغيلية لوزارة الخارجية للسنة المالية 2011 البالغة "14" مليار دولار.

وفي أفغانستان، أعلن أوباما أنه سيسحب عشرة آلاف من قواته قبل نهاية العام 2011، وما لا يقل عن "23" ألفا قبل نهاية سنة 2012، ليظل "70" ألفا "فقط" في أفغانستان بعد ذلك، ضمن حوالي "150" ألفا من القوات المتحالفة في "الناتو" الموجودة لغاية 2012.

لقد كان "إنهاء العقلية التي تقود الى الحرب" من أهم وعود باراك أوباما خلال حملته الانتخابية، لكن تكتيكاته الحربية بعد توليه مقاليد الحكم تثبت فقط أنه لا يزال أسير إستراتيجية لا تضعها إلا عقلية كهذه، صحيح أنه لم يبدأ الحرب على أفغانستان، غير أنه أيدها عندما كان مرشحا للرئاسة، وصَّعدَها وَوَسَعها إلى باكستان المجاورة بعد أن أصبح رئيسا، وكان قد انتقد سلفه بوش لأنه لم يزد عديد القوات زيادة تكفي لكسب الحرب، وبعد أن أصبح رئيسا زاد هو عديدها بحوالي أربعين ألفا يريد الآن سحبهم خلال العامين 2012–2013 دون ان يحقق الفوز الذي كان يأمل فيه.

لكن أوباما وإدارته لا يستطيعون لا إعلان الانتصار ولا إعلان الهزيمة لا في العراق ولا في أفغانستان، مع أن التغيير في تكتيكات الحرب ليس إلا محاولة لتأجيل هزيمة محققة وحتمية طال الزمن أم قصر، لأن الحرب على كلا البلدين هي حرب غير عادلة على الإطلاق، ولأنه بعد عشر سنوات من الحرب على أفغانستان وتسعة سنوات من الحرب على العراق ما زالت القوة العسكرية الأعظم في التاريخ الإنساني عاجزة عن إخضاع إرادة شعبين مصممين على التحرر الوطني وتقرير مصيرهما واستعادة سيادتهما، وما زالت عاجزة عن القضاء على المقاومة الوطنية فيهما، وعاجزة كذلك عن إقامة نظام تابع وموال لها في كليهما.

فقد كتب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر في الواشنطن بوست أوائل شهر حزيران 2011 يقول إن إنشاء حكومة وأجهزة أمن تتولى مسؤولية الدفاع عن أفغانستان بحلول العام 2014 أصبح على نطاق واسع "أمرا غير قابل للتحقيق".

فالفشل في القضاء على طالبان في أفغانستان لم يكن أقل من الفشل الأمريكي على المقاومة في العراق لأن طالبان جزء لا يتجزأ من التراب والنسيج الوطني الأفغاني كما كتبت ليندا هيرد في "أراب نيوز" السعودية في أول سبت من حزيران 2011، ومثلها المقاومة في العراق، وسقطت في كلا البلدين المناورة الأمريكية للخلط بين المقاومة الوطنية وبين القاعدة لتنحسر القاعدة وتتصاعد المقاومة دون أي شائبة "إرهاب" تشوبها. فنائب قائد قوات الاحتلال الأمريكي في العراق، الجنرال فرانك هيلمك، اعترف للـ"واشنطن بوست" بأن المقاومة العراقية تشن نحو مائة وخمسة وثلاثين هجوما كل أسبوع وبأن الشهور الثلاثة (نيسان–أيار–

حزيران من سنة 2011) بخاصة قد شهدت ارتفاعا ملحوظا في هذه الهجمات.

وفي أفغانستان تسعى قوة الاحتلال الأمريكي الآن الى مفاوضات سلام مع طالبان، واعترف غيتس للـ"سي ان أن" في التاسع عشر من شهر أيار 2011 بأن بلاده بدأت "محادثات تمهيدية" مع طالبان، وفي اليوم السابق أكد رئيس النظام المنبثق عن الاحتلال حامد كرزاي أن الولايات المتحدة تجري "محادثات مباشرة" مع الحركة وأن ما لا يقل عن ثلاث اجتماعات قد عقدت لهذا الغرض. لكن طالبان مثلها مثل المقاومة العراقية تصر على الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال حتى آخر جندي ومعهم النظام السياسي الذي أقاموه بكل ارثه كشرط مسبق لأي مفاوضات جادة لإنهاء الحرب.

إن إعلان أوباما عن سحب القوات الأمريكية على مراحل ممتدة حتى نهاية عام 2014 كان له تأثير انفراط العقد على حلفاء الناتو في أفغانستان، فخلال ساعات كان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي يعلن عن خطة مماثلة لسحب القوات الفرنسية، وعبرت ألمانيا عن ترحيب حار بقرار أوباما لأنه يسوغ قرارا سابقا لها بخفض مماثل لقواتها دون الخمسة آلاف جندي خلال العام 2011 ، كما إن "الانسحاب الأمريكي يزيل أي سبب عسكري متبق لبقاء أستراليا" في أفغانستان، ومن الواضح أن الولايات المتحدة في طريقها الى هزيمة محققة والمقاومة في طريقها إلى انتصار حتمي في أفغانستان والعراق على حد سواء.

ثالثاً: أوهام الانتصار الأمريكي في أفغانستان

بدأ الصراع في العصر الحديث بين بريطانيا وروسيا في القرن التاسع عشر على آسيا الوسطى، وخلال ثمانين عاماً حاول الانكليز السيطرة على أفغانستان، ولكنهم لم يتمكنوا من احتلالها لمدد طويلة ، فما بين المدة (1838–1843) أباد الأفغان جيوش الإمبراطورية البريطانية بالكامل ، ففي فورد كابل تم القضاء على عشرين ألف جندي مجهزين بالأسلحة الحديثة، ومابين المدة (1878–1881)تمكن البريطانيون من احتلال أفغانستان، ولكن لم يدوم الحال طويلا فقد أباد المقاتلون الأفغان جيشاً انكليزياً يتألف من 7 ألاف جندي[4].

والسوفييت حاولوا مساعدة الحكومة الشيوعية بناء على طلبها، ودخلوا إلى أفغانستان، ولكنهم وخلال عشر سنوات لم يهدأ لهم بال وخسروا آلاف الجنود واضطروا أخيراً لمغادرة أفغانستان، واليوم فإن الولايات المتحدة تحشر نفسها في الحرب في أفغانستان رغم عدم اعترافها بذلك، فهي تخسر جنودها وأموالها وهيبتها،ويتوحد الأفغان اليوم لمحاربة آخر الغزاة ولطردهم من البلاد، كما كانوا يفعلون دائما، فالأفغان يوحدهم الخطر الخارجي، وهم يمجدون البطولة والشجاعة ويمارسونها في حياتهم اليومية.

أثبت الوضع في أفغانستان على مر العصور أنه بلد عصي على الغزاة،بل إن هذه البلاد شكلت مقبرة للأعداء الأجانب الذين تعاقبوا عليها " هذا ما قاله المؤلف والمختص في الشؤون التاريخية–بن ماسينتر– في مقال نشرنه صحيفة التايمز البريطانية" وأضاف ماسينتر، " إن أفغانستان لم تُهزم بشكل دائم أو تُستعمر ولم تتمكن أية قوة أجنبية من إحكام السيطرة عليها لمدة طويلة" في حين أكد مسؤول أفغاني سابق في مقابلة بثتها محطة ال (سي بي أس الأميركية)«إن تاريخ أفغانستان يثبت أننا لا ننهزم أمام الغزاة الأجانب، ومن المستحيل أن تكون بلادنا أرض نصر لأمريكا،إن الولايات المتحدة يمكنها أن تلقي بالمزيد من جنودها في أفغانستان كما تشاء، ولكن مصير أمريكا في أفغانستان لن يختلف عن مصير كل الغزاة السابقين « هذا في وقت صرح فيه قائد القوات الأميركية السابق في أفغانستان الجنرال –ستانلي ماك كريستال– "إن التورط العسكري الأميركي في أفغانستان لن ينتهي في وقت قريب ولن يؤدي إلى –انتصار–بالمعنى الذي ألفه الأميركيون منذ الحرب العالمية الثانية ،حيث إن الإستراتيجية الأميركية في أفغانستان غير ناجحة ولم تؤد إستراتيجية الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى تقليص الخسائر البشرية للقوات الأميركية أو تحقيق تقدم ملموس على الأرض"

ورغم مرور نحو تسع سنوات على الحرب الأمريكية على أفغانستان إلا أن الولايات المتحدة لم تستطع إلى اليوم أن تضع قدمها على الأرض الأفغانية وبات الفشل ومعالم الهزيمة لأمريكا هما المحددان الرئيسيان للمشهد الأفغاني الذي استطاع طوال هذه السنوات أن يكبد الاحتلال الأميركي خسائر فاقت المتوقع والممكن، فبينما سقط 12جندياً أمريكياً عام 2001 سقط 317 قتيلاً أميركياً عام 2009 وفي هذا السياق أكدت تقارير رسمية أن معدل القتلى الأمريكيين من عام 2001 وحتى 2006 لم يبلغ 100 قتيل في أي عام غير أن المؤشر أخذ في الارتفاع منذ عام 2007 إلى أن وصل إلى أكثر من 317 قتيلاً عام 2009 ،فضلا عن ذلك فإن أكثر من 430 جندياً أمريكياً لقوا حتفهم في أفغانستان منذ تولي/ أوباما /لمنصبه هذا في حين أشار موقع «آي كاجوليتيز»إلى أن عدد جرحى جيش الاحتلال الأمريكي في أفغانستان ارتفع بشكل كبير من 85 مصاباً في أول شهرين من العام 2010 إلى 381 جريحاً سنة 2011 بزيادة نسبتها 350%، وبحسب صحيفة التايمز البريطانية فإنه من المتوقع أن يتكبد جيش الاحتلال الأمريكي في أفغانستان خسائر في الأرواح خلال الاشتباكات الجارية مع الأفغان خلال العام الحالي2012 قد تصل إلى 500 قتيل شهريًا بينما يمكن أن يصل عدد الجنود الأميركيين المصابين إلى 3 آلاف جندي،وطبقاً لإحصاءات استقتها وكالة «أسوشيتد برس» من وزارة الدفاع الأمريكية فقد قتل 1631 جندياً أمريكياً فيما جرح قرابة 5725 آخرين منذ بداية الغزو الأميركي على أفغانستان،وتشير إحصائيات نشرتها شبكة ال سي إن إن إلى أن نسبة القتلى الأميركيين تصل

إلى واحد من كل 7 جنود في العمليات العسكرية، ويرى مراقبون أنه في حال استمرار المعدلات عند وضعها الراهن فإن العام 2012 يمكن اعتباره الأكثر دموية منذ اندلاع غزو أفغانستان التي تعرف تاريخيًّا ب «حفار قبور الإمبراطوريات» مشيرين إلى أن وصول30 ألف جندي أميركي آخرين من شأنه أن يزيد من تدهور الأوضاع التي تعيشها القوات الأميركية.

ومن جهة أخرى أظهر تقرير للجيش الأمريكي أن تزايد العمليات العسكرية في أفغانستان تسبَّب في تدني معنويات قوات الاحتلال وتزايد معدلات الانتحار في صفوفها، وأوضح التقرير الذي نشرته وكالة(ال سي إن إن) أن الجنود الذين تكرر نشرهم 3 أو 4 مرات لأداء الخدمة في أفغانستان تدنَّت معنوياتهم بشكل ملحوظ كما ارتفعت نسبة معاناتهم من الأمراض النفسية عن سواهم ممن تمَّ نشرهم هناك مرة واحدة أو اثنين ،كما أظهر المسح أن معدلات الاكتئاب والإجهاد ما بعد الصدمة ارتفعت إلى 23.4% عام 2007 مقارنةً ب 10.4% عام 2005 ويمتدُّ تأثير ذلك عند عودة الجنود إلى بلادهم وصعوبة التأقلم في الحياة العائلية ما رفع حالات الطلاق بين الجنود المتزوجين إلى معدلات غير مسبوقة،ووفق التقرير أيضاً فقد شهد العام 2010 ،150 حالة انتحار في صفوف القوات الأميركية وهي أعلى نسبة مسجَّلة حتى اللحظة في تاريخ الجيش الأمريكي بينما فر أكثر من 200 جندي أميركي من الخدمة العسكرية إلى كندا خوفاً من الاشتباكات الضارية في أفغانستان.

والجدير ذكره أن آخر استطلاع نشرته شبكة (سي إن إن) أشار إلى أن نسبة 68% من الأميركيين تعارض الحرب في أفغانستان فيما أظهر استطلاع آخر أجرته شبكة(إي بي سي) أن 53 % من الأميركيين يعتقدون أن ثمن الحرب غير مبرر.

ويشار إلى أن الحرب الأميركية على أفغانستان(وهي أطول حرب في التاريخ الأميركي منذ حرب فيتنام التي استمرت مئة وثلاثة أشهر)تكلف الولايات المتحدة أربعة مليارات دولار في الشهر ،فقد ذكرت دراسة أعدتها لجنة ديمقراطية تابعة للكونغرس الأمريكي أن التكاليف الاقتصادية التي تكبدتها الولايات المتحدة حتى الآن في حربها على أفغانستان قد بلغت واحد ونصف تريليون دولار وأنه في حال استمر التواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان حتى عام 2018 فستبلغ التكلفة ما بين 1.3و 1.7 تريليون دولار إلى جانب 600 مليار دولار أخرى على شكل فوائد لسندات الخزينة، ولتوضيح الأمر فقد أشارت الدراسة إلى أن الحرب الأفغانية تكلف كل عائلة أمريكية تتكون من أربعة أفراد أكثر من عشرين ألف دولار وبذلك فإنها ستكلف دافعي الضرائب في الولايات المتحدة 2.4 تريليون دولار وذلك بحلول العام2017.

ويؤكد محللون أنه يوجد داخل الولايات المتحدة اليوم تياران رئيسيان حول الإستراتيجية المثلى لتعامل الإدارة الأميركية مع الحرب على أفغانستان، يدعو التيار الأول (والذي أضحى أكثر

رواجاً في واشنطن) لسحب القوات الأميركية من هذا البلد وترك إدارة شؤونه لأهله مستندين إلى الخبرة التاريخية في أنه عبر التاريخ لم تتمكن قوة غازية من السيطرة عليه بينما يدعو التيار الثاني (وهو التيار الذي يدعمه أوباما) لضرورة وجود القوات الأميركية في أفغانستان ويبررون ذلك بأن احتلال أفغانستان من شأنه تطويق روسيا والصين وإيران وكذلك إحكام القبضة الأميركية على باكستان فضلاً عن السيطرة على منطقة بحر قزوين التي تعج بمشاريع النفط وخطوط نقله ، يُضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة تتطلع إلى استثمار الثروات الباطنية الهائلة في أفغانستان التي تملك أكبر مخزون في العالم من النحاس الأصفر والحديد كما تُعدّ ثالث أكبر دولة في العالم تملك احتياطياً من النفط والغاز الطبيعي غير المستثمر، كما أن شركات السلاح الأمريكية ترى أن مصلحتها تقتضي استمرار الحروب سواء في أفغانستان أم في غيرها من البلدان لضمان استمرار تجارة السلاح.

إن تخبط الإدارة الأميركية وفشلها الذريع داخل المسرح الأفغاني يعود لحزمة من الأسباب أهمها:

1- شراسة المقاومة الأفغانية التي تأبى الرضوخ للاحتلال.

2- وعورة التضاريس الأفغانية وطبيعتها الجبلية.

3- استهداف الغارات الأميركية للمدنيين الأفغان حيث أدت إلى مقتل 1325 مدنياً أفغانياً منذ بداية العام 2010 وكان موقع ويكيليكس الإلكتروني قد نشر مؤخراً أكثر من 92 ألف وثيقة سرية لوزارة الدفاع الأمريكية تخص العمليات العسكرية والمجازر التي قامت بها القوات الأميركية ضد الأفغان وركزت هذه الوثائق على وحدات المهام الخاصة ومنها الفرقة 373 والتي تقتصر مهمتها على اعتقال وإعدام الأفغان دون محاكمة .

4-اكتشاف زيف الشعارات الأميركية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان.

5- التكلفة الاقتصادية الكبيرة التي تتكبدها الميزانية الأميركية جراء الحرب.

6- تراجع الدعم الشعبي للحرب في أفغانستان.

7- افتقاد الولايات المتحدة لإستراتيجية واضحة للتعامل مع المشهد الأفغاني.

رابعاً: هزيمة أمريكا وخسائرها في العرق

يرى بعض الباحثين أن التهديدات الأمريكية أو احتمال غزوها لدولة إسلامية كاليمن أو باكستان أو السودان أو إيران كلام غير واقعي، فالجيش الأمريكي بعد حربي العراق وأفغانستان أضحى غير قادر علي اجتياح دولة ثالثة برياً،وتؤكد الأرقام والوثائق أن الحرب في العراق

وأفغانستان تعد من أشد النيران ضراوة في حرق المعدات وجنود الجيش الأمريكي منذ نشأة الولايات المتحدة وحتى الآن، فلقد خسرت أمريكا ما يزيد عن 600 ألف قطعة من العتاد، ما بين دبابة وعربة قتال ومدرعة وهمفي ومروحية، وسقط مئات الآلاف من الجنود ما بين قتيل وجريح ومعاق ومصاب بالأمراض النفسية وأمراض الدماغ.

وتعد هذه الأرقام مذهلة للبعض، لكن بعد عملية بحث دقيقة ومتأنية من مصادر أمريكية سياسية وإدارية ذات قيمة معلوماتية عالية (بنظر الكثير) كالبنتاجون والكونجرس وغيرها. سنجد الكثير مما يؤيد هذا الكلام.

أ- الخسائر في المعدات وأنظمة التسليح

1- المعدات المدمرة والمعطوبة

دراسة مكتب ميزانية الكونجرس الأمريكي في سبتمبر 2007 قدر عدد القطع التي فقدها الجيش وتحتاج إلي تعويض على وجه السرعة بنحو 300 ألف معدة من كل الأنظمة الأساسية، خاصة المروحيات ودبابات أبرامز وبرادلي والمدرعات والهمفي والمدافع. وأشارت الدراسة المتعلقة بعملية الإصلاح والإحلال والتجديد للمعدات المدمرة والمعطوبة التي تم استقدامها من ساحات الحرب أن عمليات إصلاح وتعويض هذه الأسلحة ستأخذ وقتا طويلا.

وأكد الجنرال روبرت رادين رئيس قيادة العتاد في الجيش الأميركي ونائب رئيس الأركان للعمليات اللوجستية والعمليات، أن عدد المعدات التي دمرتها الحرب وخضعت للإصلاح مثل عربات القتال برادلي ودبابات ابرامز وقطع المدفعية والعربات ذات العجلات في سنة 2005 بلغت 20000 قطعة، وفي 2006 بلغت 33000 قطعة، و في 2007 بلغت حوالي 47000 قطعة من المعدات خضعت للإصلاح[5].

أما بيتر شوميكر رئيس أركان الجيش الأمريكي أكد في سبتمبر 2006 أمام مجموعة متخصصة في الكونجرس أن 1500 من عربات هامفي و الدبابات أم 2 والمركبات القتالية برادلي وغيرها تنتظر الإصلاح في مركز الصيانة في "رد ريفر آرمي"، وتنتظر 500 دبابة أم 1 في مركز انيستون في الاباما. وقال إن مراكز الصيانة الخمس الكبرى التابعة للجيش لا تعمل بنصف طاقتها بسبب نقص الاعتمادات.

ساهمت الظروف البيئية في العراق في محاربة الجيش الأمريكي، فالمعدات التي لم تصبها العبوات الناسفة على الطرق وقذائف الموتر في القواعد العسكرية، تعطلت بسبب عواصف الرمال والغبار التي أفسدت محركات الطائرات والأنظمة الإلكترونية والفلاتر، وأتلفت محركات الدبابات، ويصعب إصلاح ما أتلفته الرمال والغبار في الميدان ويحتاج إلى ورش تم التوسع في بنائها في الولايات المتحدة خصيصا لإنقاذ معدات الجيش. فقد أعلن الجيش أن كل الدبابات أبرامز وبرادلي

العائدة من العراق تم إرسالها إلي المستودعات لإصلاحها بسبب الرمال التي سدت المحركات والفلاتر، ويكلف إصلاح الدبابة الواحدة وتخليصها من الرمال 800 ألف دولار، ويكلف ذلك للبرادلي 500 ألف دولار.

مع استنزاف كل الترسانة الأمريكية وإرسالها إلي العراق وأفغانستان والمناطق المحيطة بهما في أول خمس سنوات للحرب أكد الخبراء في وزارة الدفاع الأمريكية عدم توفر معدات للقوات المتوجهة إلى المعركة.

وقد أدت العبوات الناسفة، هذا الاختراع البسيط جدا، دورا متميزا في تعجيز الجيش الأمريكي وتدمير معداته وقتل جنوده، ووقف الجيش الغازي المسلح بأحدث التقنيات حائرا لا يدري ماذا يفعل أمام هذا السلاح البدائي، لقد رصدوا الميزانيات ووضعوا الخطط ولكنها باءت كلها بالفشل.

في دراسة لخدمة أبحاث الكونجرس صدرت في 25 سبتمبر 2006 حول العبوات الناسفة في العراق فإن ما تم إنفاقه منذ 2004 إلى 2006 لتمويل جهود يائسة لمكافحة العبوات الناسفة بلغ 6.1 مليار دولار، حيث تم تمويل عدة هيئات متخصصة في البحث عن التقانة التي تساهم في الكشف عنها بما فيها الطائرات، وعندما عجزوا قرروا تخصيص طرق مؤمنة خاصة لتحرك المعدات، وللتدليل على خطورة العبوات حجما وتأثيرا، ففي حادثة وقعت عام 2004 فوجئ الأمريكيون بالمركبة القتالية برادلي التي تزن 22 طنا طارت في الهواء جراء مرورها على عبوة ناسفة واستقرت قاعدة المركبة المدرعة على مسافة 60 ياردة (54 متراً) من مكان الانفجار[6].

2- حجم وتكلفة المعدات المدمرة والمعطوبة

أن الجيش الأمريكي خسر معظم ترسانته العسكرية في الحرب، وأنه أنفق المليارات من الدولارات لتعويضها وإصلاح ما يمكن إصلاحه، فقد أعدت وزارة الدفاع الأمريكية تقريرا للكونجرس في 2006 قالت فيه إن 20% من أسلحة ومعدات الجيش تم إرسالها في بداية الحرب إلي العراق، وقدر مكتب المحاسبة بالكونجرس قيمة المعدات في العراق وأفغانستان والمنطقة المحيطة بساحة المعارك بـ 30 مليار دولار.

ويتم الحفاظ على هذه النسبة لأسباب عسكرية، إذ توجد معادلة توازن بين تعداد القوات والألوية وبين عدد المعدات، وما يتم إعطابه أو تدميره يتم إصلاحه أو استبداله لاستعادة القدرات القتالية، وحسب الوزارة فإن عدد المعدات التي تم إرسالها إلي العراق بلغت 570 ألف قطعة وهي كالآتي:

- من 15% إلى 20 % من أسطول المروحيات موجود في العراق وأفغانستان في أي وقت.
- 550 دبابة ابرامز في العراق تمثل 9% من مجموع الترسانة للجيش الأمريكي.
- تم نشر أكثر من 20 %من ترسانة العربة المقاتلة ستراي كر.

– 57.400 ألف شاحنة من مجموع 300 ألف أي20.% منها موجودة في العراق وأفغانستان.

– تم نشر 23.800 من الهمفي في البداية، ثم إرسال معظم ترسانة الجيش الأمريكي فيما بعد منها.

ومنذ العام الأول للحرب في العراق يتم شحن ثلثي المعدات إلي الولايات المتحدة بسبب ما أصابها من تدمير وإعطاب مع عملية تبديل القوات وتذهب القوات الجديدة بأسلحة جديدة، أي إن معظم أسلحة الجيش الأمريكي تم شحنها إلي مناطق الحرب لتذوق التدمير أو الإعطاب فتبقي هناك المدمرة أو تعود معطوبة للإصلاح، وجدير بالذكر أن تبديل و تدوير القوات يتم كل 12 أو 15 شهراً.

وبسبب الخسائر في المعدات واتساع دائرة المواجهة مع المقاومة في البلدين تضاعف الإنفاق العسكري الأمريكي خلال العقد الأخير من القرن العشرين، ففي عام 2000 أي قبل شن الحرب كان الإنفاق العسكري يمثل 2.9% من إجمالي الناتج المحلي، ارتفع إلي 4.5% في 2009، ثم إلي 4.7% في ميزانية 2010 وثبت على 4.7% في ميزانية 2011.

وأظهرت دراسة لـ (Congressional Research Service)عن تكلفة الحربين صدرت في 2 سبتمبر 2010 أن الكونجرس وافق مع حلول عام 2010 على تخصيص 1.291 تريليون دولار منذ هجوم 11 سبتمبر لتمويل الحربين؛ منها 802 مليار للعمليات في العراق و 455.4 مليار للعمليات في أفغانستان، و28.6 مليار لتعزيز الأمن، و8.6 مليار للرعاية الصحية للمحاربين القدماء المصابين في الحربين[7].

ويعد الإنفاق العسكري وما ترتب عليه كان العامل الأساسي وراء الأزمة الاقتصادية التي ضربت أمريكا، لقد كتب جوزيف ستيجلتس الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2000 وليندا بالمز الأستاذة بجامعة هارفارد مقالا في واشنطن بوست يوم 5 سبتمبر 2010 قالا فيه: أن تقديراتهم السابقة للحرب والتي وصلت إلى 3 تريليون دولار تقل عن الحقيقة بعد إضافة بنود أخرى كانت غائبة وقد تزيد عن 6 تريليونان[8].

وما يهم هو معرفة حجم العتاد المدمر من خلال أرقام المخصصات السنوية التي أقرها الكونجرس والخاصة ببند استبدال وتجديد المعدات المدمرة والمعطوبة، وعند استعراض الميزانيات السنوية على القيمة المالية لاستبدال وتجديد المعدات التي خسرها الجيش الأمريكي في الحربين في جدول (8) .

ولوحظ زيادة كبيرة في الإنفاق خلال السنوات 2006 و2007 و2008 بسبب زيادة وصول عمليات المقاومة في العراق إلى ذروتها في تدمير المعدات العسكرية.

جدول 8: القيم المالية لاستبدال المعدات أو تجديدها بسبب تدميرها من قبل المقاومة في العراق.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة المالية لتبديل وتجديد المعدات/مليار	7.2	18	22.9	45.4	61.5	32	28	21.4

المصدر :أبحاث الكونكرس Congressional Research Serviceعن تكلفة الحربين صدرت في 2 سبتمبر 2010.

وبجمع هذه المبالغ يصل إجمالي ما تم أنفاقه على عمليات الاستبدال والإصلاح يبلغ 236.4 مليار دولار .فإذا كانت تكلفة 20% من المعدات تساوي 30 مليار فإن هذا يعني إن الجيش الأمريكي جدد معداته التي خسرها في العراق وفي أفغانستان ست مرات تقريبا، أي استنفد ترسانته العسكرية بنسبة 120% تقريبا.

يضاف إلى ما سبق أن إجمالي التمويل الإضافي الذي طلبته وزارة الدفاع لنقل المعدات المعطوبة من الميدان إلى الولايات المتحدة بلغ 151 مليار دولار. ولتوضيح الصورة أكثر، فان تقرير لمكتب الميزانية بالكونجرس ولمواجهة تدمير وإعطاب المعدات أشار إلى انه تم شراء المعدات الآتية خلال المدة من 2005 إلى 2007الجدول(9) .

في فبراير 2006 طلب الجيش 9 مليارات دولار لاستبدال وإصلاح منظومات الأسلحة من الدبابات والمروحيات والمدرعات التي دمرتها الحرب، وبعدها بخمسة شهور فقط قال الجنرال بيتر شوميكر قائد أركان القوات الأميركية أن الجيش يحتاج إلى 17.1 مليار في ميزانية عام 2007 لتعويض المعدات المدمرة، وفي عام 2009 أعلن الجيش أنه يعاني من عجز قدره 10 آلاف وحدة من الآليات من جميع الأنواع رغم أنه اشتري 21 ألف وحدة وأرسلها إلى منطقة القتال.

جدول9 : المعدات التي اشترتها الإدارة الأمريكية لمواجهة خسائرها في حربها ضد العرق.

نوع الآلية	الترسانة الأمريكية	ما تم شراؤه
مدرعة سترايكر	1400	1300
همفي	107700	27300
عربة تكتيكية	25500	21300
شاحنة تكتيكية	4000	3100
نظام Palletized Loading	14400	1000
Line-Haul Truks	8900	1500

المصدر: أبحاث الكونكرس Congressional Research Serviceعن تكلفة الحربين صدرت في 2 سبتمبر 2010.

وفي أبلغ تعبير عن حجم الخسائر في المعدات، ما حدث في يوليو 2006 عندما أرسل النواب الديمقراطيون خطابا إلى الرئيس بوش قالوا فيه إن ثلثي الألوية المقاتلة في الجيش غير مستعدة للقتال بسبب النقص في المعدات.

ب- الخسائر البشرية في القوات المقاتلة

1- القتلى

وفقا للإحصاءات الرسمية للبنتاجون فان عدد القتلى العسكريين الأمريكيين حتى 8 نوفمبر 2010 بلغ 5798 قتيلا منهم 4409 قتلى في العراق و 1389 قتلى في أفغانستان، وكانت وزارة شؤون المحاربين القدماء قد ذكرت أن عدد القتلى من الجنود الأمريكيين منذ حرب الخليج وحتى 2007 بلغ 73 ألف قتيل، وقالت إن عدد المصابين في العمليات الحربية 1.6مليون مصاب. وقد قامت الوزارة بحذف هذه الإحصاءات فيما بعد لإخفاء حجم الخسارة البشرية، ولكن الإعلام الأمريكي المعارض للحرب اهتم بهذه الأرقام بالتعليق والتحليل.

وإذا علمنا أن عدد الجنود القتلى في حرب الخليج رسميا (1990 – 1991) كان 383 وعدد المصابين 467 حسب إحصاءات وزارة الدفاع، وإذا أضفنا لهم المصابين بما سمي مرض حرب الخليج بسبب التطعيم ضد الجمرة الخبيثة والمصابين بأمراض ما بعد الحرب، ثم بإجراء عملية طرح بين الأرقام فإن عدد العسكريين الأمريكيين القتلى في العراق وفي أفغانستان يبلغ 72.617

ألف قتيلا، وعدد المصابين يزيد عن مليون مصاب أي نصف قوات الجيش الأمريكي التي تم نشرها في البلدين.

2- المصابون

أ- عدد المصابون جراء العمليات القتالية

وفقا للإحصاءات الرسمية للبنتاجون في 8 نوفمبر 2010 فإن عدد المصابين في الحربين 41,030 ألف مصاب، منهم 31,935 ألف في العراق، و 9,095 آلاف في أفغانستان،وفي تقديرات أخرى فان عدد المصابين بلغ في العمليات العسكرية 100 ألف جندي وضابط أمريكي[9].

أما عدد المصابين من المحاربين القدماء في العراق وأفغانستان، الذين تلقوا علاجا على نفقة وزارة المحاربين القدماء بلغ 600 ألف شخص، وهذا الرقم يختلف عن المصابين في الخدمة الذين تلقوا العلاج في المستشفيات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع،في حين أن عدد الجنود الذين خرجوا من الخدمة وأصيبوا بالعجز والإعاقة وتقاضوا إعانة بسبب العجز من وزارة المحاربين القدماء بلغ 500 ألف جندي وضابط مصاب.

وأكد تقرير لوزارة شؤون المحاربين القدامى أن أكثر من 58 ألفا من الجنود الذين خدموا في العراق وأفغانستان فقدوا السمع تماما، وأن ما يقرب من سبعين ألفا من الجنود مصابون بطنين في الأذن يترتب عليه متاعب عصبية وفقدان السمع تدريجيا.

ب- إصابات الدماغ

عدد الجنود الذين أنهوا خدمتهم في العراق وفي أفغانستان وأصيبوا بالاكتئاب وضغوط ما بعد الصدمة وإصابات المخ الإرتجاجية بلغ 630 ألف جندي حتى سنة 2007 ، وذلك بناء على دراسة لمؤسسة راند بعنوان "الجراح غير المنظورة للحرب" أو " Invisible Wounds of War"حول الإصابات غير المنظورة للجنود والتي لا تكتشفها أجهزة الأشعة رغم خطورتها، والناتجة عن تفجير المركبات على الطرق بالعبوات الناسفة والقذائف، أكدت الدراسة أن من بين 1.64مليون عسكري تم نشرهم في العراق وأفغانستان منذ بداية الحرب وحتى أكتوبر 2007 أصيب 300 ألف عسكري بما يسمى ضغوط ما بعد الصدمة والاكتئاب الشديد، وأصيب 320 ألف عسكري بإصابات المخ الإرتجاجية[10] ومن الناحية الطبية والنفسية فانه يترتب على هذه الإصابات فقدان الذاكرة والانتحار وسلوكيات عدوانية وممارسات غير طبيعية تجاه أسرهم وأطفالهم ومجتمعاتهم.

وإذا أخذنا هذه النسبة وعممت على عدد القوات التي تم نشرها حتى سنة 2010 والتي بلغت 2.4 مليون عسكري أمريكي فان نسبة المصابين بأمراض الدماغ ستصل إلى 830 ألفاً تقريبا.

أجريت دراسات عديدة حول إصابات الدماغ، منها واحدة بجهد مشترك بين منظمتي (Republican and NPR)وتوصلت إلى أن إصابات الدماغ أكبر خطر يواجه المجتمع الأمريكي، حيث أنها تصيب الجنود بفقدان الذاكرة، وعدم القدرة على قيادة السيارة والعجز عن قراءة فقرة في كتاب أو جريدة ويفقدون القدرة على التركيز[11] .

وقالت الدراسة التي صدرت بعنوان " Brain Injuries Remain Undiagnosed in Thousands of Soldiers "أن الطابع الغالب على هؤلاء الجنود أنهم يشكلون خطرا على المجتمع، حيث أن كثيرين منهم يسيرون في الشوارع الأمريكية يكلمون أنفسهم، ولذلك أطلق عليهم معدو الدراسة مصطلحاً غريباً حيث أسموهم"walkie talkies" [12].

ج- الانتحار

من الظواهر التي لفتت الانتباه انتشار الانتحار وسط الجنود الأمريكيين أثناء الخدمة وبعد الخروج منها، فقد أكدت فصلية الكونجرس Congressional Quarterly أن أفراد الجيش الأمريكي الذين انتحروا في عام 2009 زاد على عدد الجنود الذين قتلوا نتيجة العمليات الحربية في كل من أفغانستان والعراق[13].

وفي جلسة خصصت لمناقشة الموضوع اعترف الجنرال بيتر شياريلي، نائب رئيس هيئة الأركان أمام قادة الجيش في البنتاجون بزيادة حالات الانتحار وقال: "نحن نشهد زيادة مزعجة حقا في زيادة الانتحار ولكن لا نفهم سببها ونبذل أقصى جهد لدراستها والسيطرة عليها.

وقالت السناتور باتي موراي إن عدد محاولات الانتحار للمحاربين المتقاعدين من حربي العراق وأفغانستان نحو 12 ألف حالة سنويا، وانتقدت موراي وزارة شؤون المحاربين القدماء واتهمتها بإخفاء الأرقام الحقيقية، وقالت إن هؤلاء المرضى قنابل موقوتة تمشي في الشوارع لعقود قادمة، واعترف غوردون مانسفيلد نائب وزير شؤون المحاربين القدامى خلال جلسة استماع في مجلس الشيوخ وقال إن الوزارة عينت 17 ألف موظفاً في قطاع الصحة العقلية لمواجهة تضخم عدد المحاربين المرضي.

ولم يقتصر الانتحار على من ذهبوا إلى العراق وأفغانستان، بل امتد إلى القواعد العسكرية في الولايات المتحدة، فقد شهدت قاعدة فورت هود في وسط تكساس وهي أكبر قاعدة أمريكية في العالم ومنها يتم إرسال الجنود إلي العراق وأفغانستان انتحار 11 عسكريا خلال عام 2009.

وهي ذات القاعدة التي شهدت قيام الضابط الأمريكي من أصل عربي نضال مالك حسن بفتح النار على الجنود الأمريكيين وقتل 13وإصابة 31 عسكريا أمريكيا آخرين.

وكشفت دراسات ميدانية ارتفاع نسب وفاة الجنود الذين حاربوا في العراق وأفغانستان نتيجة ارتكاب حوادث السيارات والدراجات النارية جراء الأمراض النفسية والاكتئاب، وكمثال: قالت وزارة الصحة العامة أن أكثر من 1000 محارب من كاليفورنيا تحت سن 35 عاما قتلوا في الحوادث بسبب سلوكياتهم العدوانية وميولهم الانتحارية، خلال المدة من 2005 إلى 2008، وعلق السيناتور الديمقراطي بوب فيلنر رئيس لجنة شؤون المحاربين القدامى في مجلس النواب بقوله إن هذه الأرقام مفزعة حقا وتهدد البلاد كلها.

وتعددت الدراسات الميدانية عن الخطر الذي يشكله الجنود المرضي نفسيا في المجتمع الأمريكي، والتركيز على السلوكيات العدوانية للمحاربين القدماء تجاه أنفسهم وأسرهم وفي الشارع، منها دراسة لمنظمتين غير حزبيتين هما باي سيتزن و نيوز أمريكا ميديا كشفت عن قنابل بشرية تسير في الشوارع الأمريكية[14].

هذه الظاهرة تجعلنا نتساءل :لماذا ينهار البنيان النفسي لهؤلاء الجنود ويتقوض بالهزيمة؟

ذلك لأن ممارساتهم مع المدنيين، مفزعة مخالفة للفطرة الإنسانية، ونشوة النصر تقوي تماسك المرء قليلا، أما مع طول المدة ومع الهزيمة والعار فتقصم القشة ظهر البعير وينتهي التحمل وكبت التأنيب.

د- إدمان تعاطي الخمور والمخدرات

أكدت دراسة أجرتها مجلة "الطب العسكري" العدد السابع في 2007 سقوط ثلث القوات العائدة من العراق وأفغانستان في مستنقع إدمان الخمور، فيما توصلت دراسة للإدارة الصحية للمحاربين القدماء أجريت في 2009 أن 27 ألفا من المحاربين العائدين من العراق وأفغانستان يعالجون من الإفراط في تعاطي المخدرات، و 16,200 يعالجون من إدمان الخمر حيث يترددون على مستشفيات المحاربين القدماء[15].

وأشار تقرير لجنة منع الانتحار التي شكلها الجيش ولجنة تعزيز الصحة والحد من المخاطر لعام 2010 إلى أن 16,997 جريمة ارتكبت داخل الجيش بسبب المخدرات والكحول خلال عام 2009، وأكد التقرير أن التحقيقات في 64,022 ألف جريمة قتل داخل الجيش خلال المدة من 2001 إلى 2009 أكدت أنها مرتبطة بالمخدرات[16].

هـ- الهروب من الخدمة

هرب آلاف الجنود من الجيش إلى كندا بسبب الرعب الذي شاهدوه أو سمعوا عنه في العراق وفي أفغانستان، في إحصاءات البنتاجون بلغ عدد الهاربين 40 ألف هارب من كل أفرع الجيش، وجاء حصر الرقم من خلال القضايا التي أقيمت على الجنود الهاربين،وطلب هؤلاء الفارون في كندا اللجوء السياسي، وانضموا إلي المجموعات الرافضة للحرب، لكن الحكومة الكندية الحالية تعارض منحهم اللجوء بسبب تحالفها مع أمريكا في الحرب.

و – الخسائر البشرية في المتعاقدين

وفقا للأرقام المعلنة بلغ عدد القتلى المدنيين الأمريكيين من مقاولين ومهندسين خلال المدة من 2001إلى 2010 في العراق وأفغانستان نحو 2008 قتلى ، منهم 1487 في العراق، و 521 في أفغانستان ، يضاف إليهم 44 قتلوا في الكويت، ومصدر الأرقام وزارة العمل الأمريكية التي استقتها من واقع سجلات وزارة الدفاع بشأن عدد الأسر التي طلبت التأمين. وهناك تشكيك وانتقادات من قبل المنظمات الأمريكية تجاه الأرقام المعلنة وتأكيدات بأن العدد أكبر من ذلك بكثير. ووفقا لدراسة متخصصة فإن عدد المصابين من الأمريكيين المتعاقدين في العراق بلغ 44152 شخصا منهم 16 ألفا إصاباتهم خطيرة، بواقع 36023 في العراق، و8129 في أفغانستان.

ومن المعروف أن وزارة الدفاع وحدها توظف 250 ألفا من هؤلاء في منطقة العمليات وفقا لتقرير صدر في يوليو 2010 من خدمة أبحاث الكونجرس[17]. وبسبب هذا العدد الضخم للمتعاقدين والمرتزقة الذي يفوق عدد القوات المقاتلة بمقدار الضعف أشارت الإحصاءات إلى أن عدد القتلى منهم تفوق على عدد القتلى العسكريين منذ بداية العام 2010.

وموضوع المرتزقة وما ارتكبوه من جرائم يحتاج إلى الكثير من البحث والتقصي للغموض الذي يكتنفه، فلم يصدر الجيش الأمريكي إحصاءات كاملة عن الإصابات في أفراد شركات الأمن الخاصة ولا عدد الهجمات التي تتعرض لها القوافل التي يحرسونها، تقول فيكتوريا واين التي كانت مساعدة رئيس إدارة إعادة البناء بقوات سلاح المهندسين الأمريكي "أن الجيش كان يحذف الأرقام التي كانت تكتبها، وأضافت فيكتوريا واين التي عملت في العراق عامين ونصف أنها عندما احتجت على إخفاء أرقام القتلى والمصابين بأعداد كبيرة قيل لها إنها أخبار سيئة يفضل عدم نشرها!! ووفقا لبيانات " إدارة إعادة البناء" أن شركة "آرمور جروب" البريطانية نظمت 1184 قافلة في 2006 ، وبلغ مجموع ما ضرب منها450 قافلة معظمها بعبوات ناسفة على الطرق فضلا عن الموتر والأسلحة الخفيفة، وتعرضت قوافل الشركة إلي 293 هجوما في الشهور الأربعة الأولي من عام 2007.

ومع تفاقم الخسائر وعجز الجيش الأمريكي عن فتح جبهة قتال ثالثة رفض العسكريون الاستجابة للقيادة السياسية بالنزول على الأرض في باكستان وقرروا التخلي عن العمليات القتالية لإدارة المخابرات المركزية الأمريكية لتحارب وحدها.

ز – الطائرات بدون طيار وتخلي الجيش عن القتال

في بداية تشرين أول/ أكتوبر 2010 حدث تحول استراتيجي كبير حظي بتعليقات واسعة من وسائل الإعلام الأمريكية ولم يعره الإعلام العربي اهتماما؛ إذ تخلى الجيش عن أسطول الطائرات بدون طيار في أفغانستان وسلمه إلى المخابرات المركزية الأمريكية، وترك لها العمليات العسكرية ضد القاعدة ومجموعات قبلية تراها أمريكا معادية، الأمر الذي اعتبرته الصحف الأمريكية تحولا خطيرا وتخليا من الجيش عن دوره القتالي لجهاز مدني وتوريط أمريكا في توسيع دائرة القتل الالكتروني، وتحول الـ CIA من مكافحة الإرهاب إلى مكافحة" المتمردين."

حظي هذا التحول العسكري بموافقة قادة الجيش وفي مقدمتهم وزير الدفاع روبرت غيتس الذي كان المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية كما أيده رئيس هيئة الأركان المشتركة، الأدميرال مايك مولين، والقائد الجديد لقوات التحالف في أفغانستان ، الجنرال ديفيد بتريوس. وقال مدير وكالة الاستخبارات المركزية ليون بانيتا في كلمة له في مؤسسة أبحاث في لوس أنجليس أن برنامج الطائرات بدون طيار الأسلوب الوحيد المتاح أمامنا.

ويقول بيتر سينغر مدير دراسات الدفاع في معهد بروكينغز ومؤلف كتاب Wired for War ":إننا وصلنا إلى نقطة تحول في تاريخ الحرب ، وربما في تاريخ الإنسانية، لم يكن هناك سوى حفنة من الطائرات بدون طيار عندما غزت الولايات المتحدة العراق في 2003 ، واليوم هناك أكثر من 7000 طائرة من هذا النوع وفي القريب سيقومون بإنتاج عشرات الآلاف منها[18].

وهذه الطائرات المبرمجة لا يستطيع الأمريكيون استخدامها إلا بموافقة بعض الحكومات الضعيفة؛ لذا يضغطون ويرهبون بعض الحكام لإجبارهم على قبول قواعد لإدارة هذه الطائرات التي تقتل الأبرياء وتنشر الإرهاب وتتسبب في القلاقل الداخلية.

مصادر ومراجع الفصل العاشر:

1-ناصر بن محمد الأحمد ،صحيفة الأهالي في 7 حزيران .2006

2-مفكرة الإسلام في موقعها على الشبكة العالمية.

3-www.wekelex.com

4-ريم صالح في مقال لها بتاريخ 12-8-2010 على موقعها الالكتروني وللمزيد على عنوانها الآتي: "Reemsaleh81@gmail.com

5-جاء ذلك في الدراسة الآتية: " Replacing and Repairing Equipment Used in Iraq and Afghanistan "

6- في دراسة لخدمة أبحاث الكونجرس صدرت في 25 سبتمبر 2006. Congressional Research. www

7- وأظهرت دراسة صدرت عن خدمة أبحاث الكونكرس لـ www.Congressional Research Serviceعن تكلفة الحربين صدرت في 2 سبتمبر .2010

8- انظر مقالا لجوزيف ستيجلتس وليندا بالمز الأستاذان بجامعة هارفارد في الواشنطن بوست في يوم 5 سبتمبر .2010

9- انظر الموقع الآتي: www. antiwar.com

10-دراسة لمؤسسة راند بعنوان "الجِراح غير المنظورة للحرب" أو على موقعها:
www. Invisible Wounds of War .

11- دراسة بجهد مشترك بين منظمتي Republican and NPR نشرت على الموقع الآتي:.www. Republican and NPR

12- دراسة صدرت بعنوان " Brain Injuries Remain Undiagnosed in Thousands of Soldiers "،في الواشنطن بوست بتاريخ 11 تموز .2011

13-مجلة الكونجرس الفصلية على موقعها: www. Congressional Quarterly.

14- انظر موقع المنظمتين غير الحزبيتين الأمريكيتين: باي سيتزن و نيو أمريكا ميديا www. Cetesian & New American Media

15- مجلة "الطب العسكري الأمريكية" العدد السابع في 2007.

16- المصدر نفسه.

17 - خدمة أبحاث الكونكرس . www. Congressional Research

18- Peter .Singer."Wired for War :" join wiely and son,Waisonton , 2006 p.273.

الفصل الحادي عشر
جريمة إيقاف عجلة التنمية البشرية في العرق

يسود العالم اليوم سياسة القوة،ولكن ليس بمفهوم القوة العسكرية فحسب وإنما من حيث القوة الاقتصادية ،ورغم أهمية القوة العسكرية للدول لكي تحمي بها سيادتها وبخاصة إن الولايات المتحدة الأمريكية لا زالت تستخدم القوة العسكرية لتخويف الشعوب،إلا أن القوة الاقتصادية أصبحت ضرورة أيضا ،تحمي بها قرارها ،فالدولة التي تعتمد في مأكلها ،وصناعاتها ،وتجارتها على الغير تفقد الكثير من عناصر التحكم في قراراتها –إن كان بيدها قرار في الأصل–وقديما قالوا "من أكل من فاسه قراره في رأسه"وهذا لا يتعارض مع التبادل التجاري والتقني والزراعي بين الدول القائم على أساس المشاركة لا لتبعية ،فالدولة الحرة لا تكون عالة على غيرها ،سواء كانت دولة أو اقتصاداً عالميا.

ولم يعد خافيا على احد أن مقياس تقدم الدول هو فيما تنتجه وتقدمه لشعبها أولا،ثم لشعوب الأرض الأخرى،ونلاحظ اليوم ما يسمى بالعالم المتقدم (7+1) لم يوسم بالتقدم إلا من خلال ما قدمه للعالم اجمع من تكنولوجيا صناعية متقدمة ،أنتج بواسطتها منتجات متقدمة ومتنوعة .

واعتمدت الدول المتقدمة في نهضتها العلمية والعملية على ما تملكه من ثروة بشرية ،فوجهت جّل استثمارها نحو تنمية الثروة البشرية وتمكينها ،من أدوات ووسائل العلم النظري ،والتطبيق العملي المتقدم ،وهدفت من وراء ذلك رفع الكفاءة الإنتاجية ،وتمّيز هذه الثروة البشرية وقد حققت هدفها ،والواقع خير دليل على ذلك[1] .

وإذا كان تقدم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ،وهم الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية ،طبيعيا فانه من غير الطبيعي أن نجد من بين الدول المتقدمة (ألمانيا واليابان) وهما الدولتان الخاسرتان في الحرب ،وهما خير نموذج للاهتمام بالاستثمار في تنمية الموارد البشرية ،وخاصة اليابان التي لديها ندرة شديدة في الموارد الطبيعية ،وبالرغم من ذلك ،فقد استطاعت بما تملكه من ثروة بشرية أن تبني اقتصادا قويا ،تقف من خلاله بين مصاف الدول الثمان الكبار اليوم .

ويرجع الاهتمام العالمي بتنمية الموارد البشرية إلى أن البشر هم الثروة الحقيقية لأية دولة ،ولأي امة، وكلما تمكنت الأمة من الحفاظ على ثروتها البشرية ،وعملت على تنمية قدراتها عن طريق التأهيل والتدريب المستمر ،لإكسابها القدرة على التعامل مع الجديد الذي يظهر على الساحة بين الحين والأخر ،كلما تقدمت الأمة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا بين الأمم الأخرى

فالتنمية البشرية تهدف إلى توسيع قدرات الفرد ،وإيجاد المزيد من الخيارات المتاحة إمامه ،كما تهدف إلى تحسين المستويات الصحية والثقافية والاجتماعية ،وتطوير معارف ومهارات الفرد ،فضلا عن توفير فرص العمل والإبداع واحترام الذات ،وضمان الحقوق الإنسانية ،وضمان مشاركاته الايجابية في جميع مناحي الحياة[2] .

فالاستثمار في تنمية الموارد البشرية أمر هام وضروري ،كما للموارد البشرية من أهمية قصوى ، فهي الثروة الحقيقية والرئيسة للأمم ،والأمم المتقدمة أيقنت تلك الحقيقة ،فأحسنت التخطيط الاستراتيجي ،ونجحت فيما خططت ونفذت ،وها هي الصين ،صاحبة المليار ونصف المليار من البشر تخطو بخطى ثابتة ومدروسة نحو قيادة العالم من خلال هذه الثروة البشرية الهائلة التي جعلت منها ميزة تميزها عن سائر الأمم ولم تجعل منها عبئا ثقيلا أو شماعة تلقي عليها فشلها كما تفعل كثير من حكومات العالم المتخلف .

ومما لاشك فيه أن الدول التي لا تستطيع –أو تعجز عن– تنمية مواردها البشرية لا يمكنها أن تحقق غاياتها وأهدافها المخططة والمأمولة مهما ابتكرت من وسائل ،وإنما يمكنها أن تحقق هذه الغايات والأهداف عن طريق تضافر جميع عناصر الإنتاج (الأرض ،والعمل، ورأس المال ،والإدارة) .

أن العنصر البشري الذي حباه الله –سبحانه– من عقل وطاقات يمثل عنصرين من عناصر الإنتاج،وهذا التضافر يؤدي بلا ريب إلى النهوض والتقدم المنشود ،واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة الاستغلال الأمثل وفتح الأسواق والقيام بعمليات التبادل التجاري ،فهناك دول تملك موارد بسيطة ومع ذلك فهي دول متطورة كاليابان،وعلى العكس من ذلك تماما دولنا العربية التي تملك مختلف الطاقات والموارد البشرية والمعدنية والطبيعية والاقتصادية وهي عاجزة من اللحاق بدول هي أدنى منها بهذه الموارد والطاقات .

أن تنمية الإنسان العربي مطلوبة اليوم أكثر من أي وقت مضى ،ذلك لسببين ،أولاهما إن سلاح العقل والعلم أصبح اليوم أقوى من السلاح الميكانيكي ،وما نلاحظه اليوم من تبجح الولايات المتحدة الأمريكية ليس بسلاحها الميكانيكي المتطور فحسب ،وإنما هي تغزو العالم بسلاحها الاقتصادي والثقافي والإعلامي والحضاري،وهذا السلاح هو أقوى أثرا علينا من السلاح الأول ،بل هو الذي يعطي للسلاح الأول قوته وتأثيره وما حدث للعراق ليس ببعيد عنا .وثانيهما إن وطننا العربي اليوم مهدد من أكثر من طرف والمشكلة أن هذا التهديد لا ينفع معه السلاح الاعتيادي المعروف الذي سبق وان جرب وباء بالفشل بل أدى فيما بعد إلى الخنوع الممقوت الذي هو علينا الآن[3] .

إذن لامناص أمام العرب سوى سلاح العلم والإيمان وما يتمخض عنهما من اهتمام بالعنصر البشري، وهذا لا يتأتى إلا بسلوك طريق الحق والعدالة وعدم الاستئثار بالسلطة الدنيوية الزائفة وعن طريق إشباع الناس ورعايتهم الرعاية الإنسانية الكاملة لكي يتفرغوا للعلم والابتكار والانجازات الحضارية أسوة بسائر أمم الأرض المتحضرة،ونرى أن ما حدث مؤخراً من ثورات للشباب في بعض الدول العربية ما هو إلا صحوة وان جاءت متأخرة .حينذاك يصبح للعرب الشأن الذي يستحقون، ذلك الشأن الذي ولدوا عليه وترعرعوا إبان بواكير الدعوة الإسلامية وما

بعدها ،وحينما كان العالم المتحضر اليوم يعيش في ظلام دامس آنذاك.ولم يكن لهم شان إلا إن زاد اهتمامهم بالإنسان الذي يبني وينتج ويقاتل ويدافع ،وقد دلت التجارب العالمية بما لا يقبل الشك إن قوة الحاكم هي من قوة شعبه،وقوة الشعب تتوفر حينما يشعر بان مكانته وكرامته وحقوقه مصانة. لذا وجب على المسئولين العرب أن يستنهضوا روح الأمة ،ويبعثوا فيها مكامن القوة لكي تعطي ثمارها ويسهل علينا حينئذ إمكانية اللحاق بالأمم الأخرى أو على الأقل تقليص الفجوة الحضارية التي تفصل بيننا.

أولا: مفهوم التنمية البشرية

تجاوزت التنمية بمفهومها الحديث مفهوم النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية لتأخذ مبدأ يعرف باسم التنمية البشرية ، وهذا المفهوم يعيد ربط العلاقة بين البشر والتنمية ، ليس فقط باعتبار البشر عنصرا من عناصر التنمية بل أيضا باعتبار البشر غاية التنمية،إذ كان مفهوم التنمية البشرية المسيطر على فكر الدول بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى بداية السبعينيات من القرن العشرين مقتصرا على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية (فسيولوجية)أي كلما استطاع الفرد أن يحصل على المزيد من تلك السلع والخدمات كلما ارتفع مستوى معيشته،ومن ثم زادت رفاهيته ،وهنا تتحقق التنمية البشرية.

إلا إن مع توسيع مفهوم التنمية ليشمل العديد من النواحي النفسية (السيكولوجية)مثل الغايات والأهداف الخاصة بالفرد،والتي يحقق معها ذاته وطموحاته ،إضافة إلى الأهداف الاقتصادية،مما أدى إلى تغيير مفهوم التنمية البشرية من مجرد إشباع النواحي الفسيولوجية للفرد كدليل على وصوله إلى مستوى معيشي كريم إلى مفهوم التنمية البشرية الأوسع ،والذي يرتبط بجودة حياة الفرد بإشباع حاجاته الفسيولوجية والسيكولوجية وليس حاجاته الفسيولوجية فقط[4].

أصدرت الأمم المتحدة ضمن برنامجها الإنمائي التابع لها في مطلع التسعينات من القرن العشرين تقريراً حول التنمية البشرية التي عرّفها بأنها (عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها) ويظهر من هذا التعريف بان للتنمية البشرية جانبان ، **أولاهما** يتمثل في تكوين القدرات عن طريق الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب، **وثانيهما** : الاستفادة من هذه القدرات بما يحقق النفع للإنسان ، أي استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج ، لذلك فان جوهر العملية التنموية هو الإنسان الذي يعد مقصد التنمية وإحدى دعاماتها الأساسية .

وللتنمية البشرية مفهوم آخر ضمن توجهات تقرير التنمية البشرية بأنها (توسيع خيارات الناس) وهذه الخيارات من الناحية المبدئية يمكن أن تكون بلا نهاية وتتغير بمرور الوقت ، ولكن الخيارات الأساسية التي لا مناص منها في جميع مستويات التنمية هي:

1- أن تتوفر للفرد فرصة عمل يعيش من خلالها حياة مُرضية وهانئة.

2-أن يحيا الإنسان حياة طويلة وصحية خالية من الإمراض.

3- أن يكتسب المعرفة.

4- أن يشعر بوجوده كانسان فاعل ذا قيمة في الحياة.

ثانيا: معايير التنمية البشرية

تقاس التنمية البشرية بمعامل يطلق عليه : مؤشر أو دليل التنمية البشرية ، والذي صاغه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1996) ويحتوي المؤشر على عدة متغيرات هي: طول الأجل (العمر المتوقع عند الميلاد) ووفيات الأطفال دون الخامسة أو وفيات الأطفال الرضع، أما التعليم فيقاس التحسن فيه بمتغيرين هما : إدراك القراءة والكتابة ، ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية (عام،عالي)، ودالة الرفاهية (مستوى المعيشة) باستخدامات الدخل، الذي يتكون من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الثابتة معدلا بنسبة الاستهلاك العائلي إلى الدخل[5].

ويفترض أن يكون المؤشر يساوي الواحد الصحيح لتساوي قيمة مكونات البسط مع قيمة مكونات المقام ، ولكن يندر وجود دولة يصل فيها المؤشر إلى الواحد الصحيح ، ويعدل هذا بمقدار الانتقاص من بعض مكونات الصحة والتعليم ورفاهية استخدام الدخل .

ولبناء الدليل حددت قيمتان دنيا وقصوى ثابتتان لكل مؤشر من هذه المؤشرات وتحدد ترتيب دول العالم بناء على قمة الدليل.

وبناء على تقرير الأمم المتحدة فانه يتم تبني القيم القصوى والدنيا للمؤشرات المكونة للدليل حسب الترتيب وهي:

1- العمر المتوقع عند الولادة(85 سنة ،25 سنة)

2-الأمية للكبار(100%،صفر%)الإلمام بالقراءة والكتابة كهدف.

3- متوسط سنوات الدراسة (15 سنة ، صفر سنة)

ولذلك يتم تصنيف الدول تنازليا وفق الدليل المحسوب كما يأتي:

- الدول ذات التنمية البشرية العالية من (0.800) فما فوق .

- = = = = المتوسطة من(0.500)واقل من(0.800)

-= = = = الضعيفة تحت(0.500) .

وعند تطبيق هذه المعايير على الدول العربية نجد إن دولنا العربية تقع في مستوى اقل من المتوسط العالمي،غير إن انجازات الدول العربية على صعيد مؤشرات الدخل كانت أفضل منها على صعيد مؤشرات التنمية الأخرى (لعلاقة ذلك بإنتاج النفط وقلة عدد سكان الدولة).

تصنف الدول العربية في ضوء دليل التنمية البشرية إلى ثلاث مجموعات وفق ما حققته من انجازات في مجال التنمية البشرية .تضم المجموعة الأولى وهي المجموعة المرتفعة الأداء إلى أربع دول هي حسب الترتيب :البحرين ،والكويت ،والإمارات ،وقطر . أما المجموعة المتوسطة فتضم 11 دولة هي على التوالي :ليبيا،لبنان ،السعودية،سلطنة عمان ،الأردن،تونس ،سوريا،الجزائر ،مصر،المغرب وجزر القمر.فيما أدرج الدليل ثلاث دول في المجموعة المنخفضة هي :السودان واليمن وموريتانيا[6].

ضم الدليل 18 دولة عربية بعد استبعاد العراق(لظروفه الخاصة) وجيبوتي إضافة إلى الصومال وفلسطين من قبل ،هذا مع التباين بين الدول العربية في مواقعها في دليل التنمية البشرية ،إذ يظهر الفرق الكبير بين أول دولة وهي البحرين وأخر دولة وهي جزر القمر ويبلغ الفرق بينهما 108 مراتب، كما تتوزع الدول العربية من بين دول العالم الأخرى على التصنيفات الثلاثة التي يعتمدها التقرير وهي: تنمية بشرية عالية ،وتنمية متوسطة ،ومنخفضة ،وذلك على النحو الآتي :

أ-تنمية بشرية مرتفعة:

تضم 48 دولة منها أربعة دول عربية التي ذكرت،وهذه الدول حافظت على تصنيفها ضمن الفئة الأولى لكن مراتبها اختلفت ،فقد سجلت دولة البحرين تقدما مقداره مرتبة واحدة ،بينما تراجعت الكويت سبع مراتب وقطر ست مراتب ،وحافظت دولة الإمارات على مرتبتها السابقة

ب-تنمية بشرية متوسطة :

تضم 78 دولة منها 11 دولة عربية تلك التي ذكرت أعلاه.

ج- تنمية بشرية منخفضة :

تضم 36 دولة منها ثلاث دول عربية تلك التي ذكرت أعلاه.

والدول العربية تتفاوت في مؤشرات دليل التنمية البشرية لكن يتمتع معظم الشعب العربي بمعدل توقع للحياة عند الميلاد أعلى من المعدل العالمي البالغ 67 سنة ، وتنفق معظم الدول العربية 4%من الناتج الإجمالي على الصحة ،وهذا اقل من إنفاق الدول ذات الدخل المتوسط التي تنفق 5%،وتؤثر برامج إصلاح القطاع الصحي سلبا على الفئات الضعيفة اجتماعيا ،هذا فضلا عن تدني نسب الالتحاق بالتعليم وضعف الأداء الاقتصادي بشكل عام ،إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي لكل البلدان العربية عام 2005(870)مليار دولار وهذا لا يعادل سوى دخل واحدة من الدول الأوروبية الأقل نموا كاسبانيا مثلا البالغ ناتجها المحلي الإجمالي (700)مليار دولار.

ثالثا: السياسة التنموية في العراق

1- نظرة عامة عن الخطط التنموية في العراق

التخطيط عملية شاملة تمس جوانب المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية، وتستجيب إلى قانون التطور المبرمج والنسبي للاقتصاد الوطني ، وأهمية التوازن بين الفروع الرئيسة للاقتصاد الوطني ، وتقليل اثر التقلبات الاقتصادية غير العادية واختلال التوازن غير الاعتيادي والأزمات. ويستند التخطيط على جملة مبادئ في مقدمتها :

ارتباط الجهة العليا في جهاز التخطيط بأعلى جهة في الجهاز التنفيذي وتضم في عضويتها الخبراء في الميادين السياسية و الاجتماعية والاقتصادية . والتخطيط عملية شاملة ولجهاز التخطيط الأسبقية على أجهزة الدولة كلها ، لا يمكن الحديث عن التخطيط دون المشاركة الحقيقية للجماهير في مناقشة ودراسة أوضاعه وتعقيداته واشكالياته وتوفير مستلزمات نجاحه على أسس طوعية وديمقراطية،وعبر الاحترام الكامل لحقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية واحترام التعددية السياسية والابتعاد عن القهرية الحزبية والتدخل في الحياة الشخصية للناس[7]! إن المصيبة التي تكاد أن تكون معضلة لا حل لها هي عدم الاستماع وغلق الآذان أمام مطالب الشعب وكأن الأمور لا تعني الشعب بل تعني المسؤولين فقط وكأنهم الأكثر إخلاصا من غيرهم .

يعتبر ظهور مجلس الأعمار إلى الوجود بموجب قانون رقم (23) لسنة 1950 اثر ارتفاع حصة الحكومة العراقية من عائدات النفط من اجل تنظيم وتنفيذ الخطط التنموية، يعتبر تاريخ بدايات التخطيط في العراق إلا أن البعض يحلو له اعتبار الخطط والمناهج الاقتصادية بدأت منذ عام 1921 (ثمانية خطط استثمارية مركزية للأعوام 1927 – 1939) والتي رصد لها 42 مليون دينار ونفذ منها ما يعادل 12 مليون دينار فقط تخطيطا أيضا ! قبل تأسيس مجلس الأعمار اتسم الاقتصاد العراقي بهزالة الموارد المالية للدولة وضعف إمكانياتها المادية – التقنية وبالخضوع التام للسياسة الاقتصادية الكولونيالية وبقيت التخصيصات الاستثمارية تتسم بالفوضى.ووضع مجلس الأعمار متردیا خلال مدة نشاطه حتى عام 1959 [8] بحيث أن خططاً ألغيت أحداها قبل المباشرة بالتنفيذ. وقد عبر تأسيس مجلس الأعمار عن انتقال الدولة من إسناد الصناعة العراقية عن طريق المصرف الصناعي إلى تدخلها المباشر في تطور القطاع الصناعي! وتوفير مصادر التراكم للرأسمال الصناعي في القطاع العام !.

تأسس مجلس التخطيط بعيد ثورة 14 تموز 1958 على أنقاض مجلس الأعمار وليضع التخصيصات الاستثمارية الدورية مما عزز من ريادة القطاع العام في الصناعات الارتكازية ، واشرف المجلس على وضع الخطط المركزية وهي: الخطة الاقتصادية المؤقتة 1959 – 1963، الخطة الخمسية الأولى 1961 – 1965 ، الخطة الخمسية الثانية 1965 – 1969 ... خطط التنمية القومية في المدة 1968–1990 .

في عام 1960 صدر قانون جديد للتنمية الصناعية ليزداد عدد المؤسسات الصناعية من 150 وحدة مدة العهد الملكي إلى 480 وحدة صناعية، وكانت الخطة الاقتصادية المؤقتة طموحة بحيث أكدت على أن التصنيع حجر أساس في السياسة الاقتصادية وبدونه لا يمكن البت بثمار الاستقلال الاقتصادي الناجز.

عجلت العائدات النفطية أواسط السبعينات من تنفيذ مشاريع الكهرباء وتبخترت الحكومة بعقودها السخية مع الاحتكارات الغربية لإقامة المشاريع الاقتصادية، وفرغت السياسة الاقتصادية للدولة التخطيط المركزي والتنمية من المضامين التحررية وأحكمت من طوق التبعية للسوق الرأسمالية لتتفشى النزعة الاستهلاكية ويسود التبذير والنشاط الطفيلي . وتوزعت التوجهات الحكومية على عناوين أساسية منها : قانون مشاريع التنمية الكبرى رقم 157 لسنة 1973 ، التنمية الانفجارية ، مشاريع البناء الجاهز وتسليم المفتاح، الخصخصة، إجازة اتحادات المقاولين وأرباب العمل والمصالح وتحجيم العمل التعاوني.... الخ.

يتعارض التخطيط مع ما جاء به الحاكم العسكري الأمريكي في العراق برا يمر(سيء الصيت) بعد سنة 2003 ،وشروطها لتحقيق النمو الاقتصادي :إعادة توزيع إجمالية للموارد والأفراد بإبعادهم عن سيطرة الدولة إلى المؤسسات الخاصة، تعزيز التجارة الخارجية، تحشيد الرأسمال الوطني والأجنبي، وتشجيع بريمار للقطاع الخاص على إعادة توزيع الموارد وتقليص وحتى إلغاء الدعم للقطاع العام والسلع الاستهلاكية والضرورية للمواطنين بهدف زيادة الضرائب ورفع الأسعار وخفض القدرة الشرائية للمواطنين، وإطلاق حرية السوق، وإقحام اختراق الرأسمال الأجنبي لزيادة أرباحه وبالتالي خلق الخلل في الميزان التجاري لصالح الاستيراد على حساب التصدير وإلغاء دور السلطة في توجيه الاقتصاد ، وإفقار الشعب ، وإلغاء دور الطبقة الوسط، وإرساء أسس سيطرة حفنة من الأثرياء على مقاليد الأمور.

هدفت سياسة برايمر تحويل العراق إلى سوق حرة مفتوحة و بيعه بالخصخصة أي ليس أعمارا (إعادة البناء) أو تخطيطا بل نقض بناء وتخطيط مسخ وفوضى دائمة بناءة! .فسياسة برايمر باختصار رهن وبيع لممتلكات الشعب العراقي و مستقبل العراق للشركات الأمريكية أو لعراقيين يعملون كواجهة لشركات أمريكية،وتسمح سياسة برايمر بامتلاك الشركات الأمريكية ل 100% من قيمة المشروع وحق الشركات الأمريكية في تحويل 100% من أرباح المشروع خارج العراق، بينما تستخدم البنوك الأمريكية ودائع العراقيين لتسليف الحكومة العراقية و جني الأرباح و الفوائد.

الخطة الاستثمارية ليست تخطيطا لأنها عملية تنسيق المشاريع المختلفة وبالأخص في القطاع العام ، وحساب تكاليفها المالية ، وأساليب انجازها ، ومتابعة مراحل تنفيذها ، دون أن

يرتبط ذلك بآثارها على مجمل الاقتصاد الوطني وآفاق تطوره من حيث الدخل القومي ومستوى الأسعار ومستوى المعيشة وتوفير لفرص العمل والتوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

2- الوضع التنموي الحالي في العراق

إن التنمية الاقتصادية الجادة هي التي تهيئ فرص عمل حقيقية لامتصاص البطالة من خلال انخراط العاملين بأنشطة منتجه فعلا وليس استيعابهم بفرص عمل زائفة ما يؤل إلى تبديد جزء من موارد النفط بشكل نفقات عامة في غير محلها.

يتطلب التشغيل الكفء للقوى العاملة تفعيل القطاعات الإنتاجية المهمة ومنها قطاع الطاقة والموانئ والسكك والزراعة كما يسمح بتحقيق الرفاه المستديم للشعب العراقي،لم يشهد العراق نموا في الصناعة خلال الربع الأخير من القرن العشرين بل تراجعت في زمن الحصار كما تدهورت إمكانات الإنتاج الزراعي.

وبعد العام 2003 واجه العراق تركة المديونية والعقوبات الدولية ورافقها تخلي الدولة من القطاع العام في سياق التحول نحو نظام الاقتصاد الحر ،كما تحولت المنشات الاقتصادية العامة إلى عبء أضافي على موازنة الدولة ،ولم يتمكن القطاع الخاص العراقي والأجنبي من ملء الفراغ.

وعن الحلول البديلة فان الأوضاع السائدة في العراق لا يمكن معها أن نتوقع تحقيق تشغيل سلمي للقوى العاملة لان نمط التشغيل هو انعكاس للبنية الاقتصادية القطاعية والخصائص التقنية والتنظيمية للاقتصاد الوطني. إن التحدي الحقيقي هو كيف يمكن تشغيل ثلثي السكان في سن العمل بإنتاجية عالية ونامية تسمح بمستوى معيشي لائق ومستقر، وهذا يتطلب ضمان مستويات مرتفعة من الاستثمار تقترب من 35 بالمائة من الدخل الوطني مما يتطلب تخصيص 45 بالمائة من موارد النفط للاستثمار ومغادرة أسلوب التوجه الاستهلاكي عبر تخصيص موارد النفط للاستهلاك العام تحت تأثير الالتباس في فهم معنى نظام الاقتصاد الحر في العراق[9].

وتقع على الحكومة المسؤوليات الاقتصادية في دعم وتفعيل الري والزراعة والطاقة والبناء التحتي للمدن ،لأنها الملاذ الآمن لتحقيق استقرار التشغيل ،وان مشكلة التشغيل في العراق هي اكبر من مشكلة البطالة ،إذ جسد نمط التشغيل السائد الطابع اللانتاجي للاقتصاد العراقي.وان سكان العراق في العام 2011 بلغ 33 مليون نسمة وينمو بمعدل سنوي مركب يقارب 3%واستقر متوسط حجم الأسرة عند 6.9 فرد من مدة طويلة ما يرجح استقرار معدل نمو السكان.وان المرحلة الحالية تحتم على الجميع التزام التقدم الاقتصادي وحمل أعباء ومسؤوليات التحول إلى امة صناعية وشعب منتج ،ويتطلب ذلك أيضا تأسيس قاعدة المعلومات وشبكة

اتصالات كافية وقادرة للوصول إلى الفقراء وتقديم الإعانة الكافية عبر انجاز الملف الاقتصادي والاجتماعي للعائلة العراقية لتوحيد سياستي الضرائب والإعانة بما يضمن تحقيق العدالة والاستدامة وينهي حالة التفاوت في الشمول لكليهما.

ويمكن القول إن جميع الأسر التي يعمل اثنان من أفرادها في الدولة بغض النظر عما يدخلها من المصادر الأخرى تتمتع بمستوى معيشي مرض، لكن الفقر يتركز في الأسر المحرومة على الإطلاق من فرص العمل المدر للدخل.

كما إن الفئة الثانية ممن تعتمد على الأجر المكتسب من العمل لدى القطاع الخاص وبعدها فئة الأسر التي تعتمد على العمل لحسابها الخاص. أما فئة الأسر المحرومة من العمل فتقع في صنفين: حرمان دائم بسبب افتقاد القدرة على العمل نتيجة العجز، وحرمان مؤقت يرتبط بالبطالة، ومن الصعب اعتماد نظام لإعانة البطالة وذلك لان تنظيم الحياة الاقتصادية متخلف ،وهنا تكمن ضرورة إشاعة ثقافة الكفاح من اجل التنمية ولإعلاء قيمة العمل المنتج والإسهام الايجابي من أثراء حياة المجتمع ويتطلب ذلك تغيير بيئة الأعمال في العراق جذريا والعنصر الأهم على الإطلاق الالتزام بالضوابط المثلى المنظمة لسلوك جميع الأطراف ذات العلاقة والتحريم القطعي عمليا لمختلف أشكال الخيانة والفساد حتى يستتب الأمن الاقتصادي للجميع ويتحرر المستثمر من رعب المخاطرة.

رابعاً :مؤشرات التنمية البشرية في العراق

تشهد معظم الدول العربية بما فيها العرق انخفاضا بطيئا لمعدل الخصوبة وانخفاضا سريعا لمعدل الوفيات مما يؤدي لزيادة الفئة العمرية ممن هم أقل من15 عاما داخل الهرم السكاني لهذه الدول، وبالرغم من انخفاض معدلات الخصوبة من المتوقع استمرار ارتفاع معدل الإعالة وارتفاع نسبة المسنين.

ازدادت إشكاليات القوى العاملة بعدم كفاية تشغيلها وضعف كفاءتها ونقص الكفاءة في إدارة التشغيل أو بما في سوق العمل من بطالة بمختلف أنواعها هذا يؤدي إلى :

1-انخفاض معدل استيعاب العمالة في القطاعات الإنتاجية .

2-انخفاض قدرة القطاع الحكومي والقطاع العام على استيعاب العمالة مع الخصخصة.

3- زيادة كبيرة في التوظيف داخل القطاع الغير رسمي نتيجة لمحدودية معدلات الاستيعاب ، يمثل القطاع الغير رسمي المصدر الأول لامتصا ص الداخليين الجدد في السوق.

4- ضعف الحراك المهني بالنسبة للعاملين من كبار السن وارتفاع معدل النمو الداخلي للشباب.

5- ضعف الارتباط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل ، ما زال النظام التعليمي لا يستطيع أن يخرج العمالة المناسبة لاحتياجات سوق العمل يرجع ذلك لنقص التدريب ونقص الموارد المالية والبشرية وارتفاع معدل التسرب في الاقتصاد.

انعكس الوضع الأمني المتدهور في العراق سلبا على التنمية البشرية وبخاصة انعدام فرص العمل لتوقف الحياة تقريبا في هذا البد ، وبعد مرور تسعة سنوات على الاحتلال الأمريكي تجد مؤسسات الدولة نفسها مثقلة بأعباء سطوة الاحتلال وهي خارجة من عبء سنوات طويلة من الحروب والعقوبات الدولية ونقص الموارد والفساد الإداري والبيرو قراطية وتراجع الأنظمة التعليمية وتقويض الصحة والتغذية وإعاقة النمو الاقتصادي .

حتى أن تقرير التنمية البشرية لعام2009 طالب إلى تقديم المعونات من قبل المجتمع الدولي إلى الدولة التي تعاني من حالة هشاشة الأمن والفوضى التي عمت مختلف مفاصل الدولة . ويمكن تصور حالة التنمية البشرية في العراق من خلال استعراض لبعض القطاعات المفصلية الأساسية التي لها تماس مباشر مع المواطن في العراق وكالآتي :

1- الفقر والبطالة

تزداد الفجوة في بنية الاقتصاد العراقي بين التوسع في الأنشطة المالية والتجارية من ناحية، والركود في مجال الأنشطة الإنتاجية والتصديرية، من ناحية أخرى، وانعكس ذلك بدوره على مستوى توزيع الدخول والثروات، ليزداد الفقراء فقرا، نتيجة ضعف فرص التوظيف المنتج وخفض مستويات الدخل والادخار للغالبية العظمى من السكان ،وليزداد ثراء ورفاهية الطبقة المرتبطة بأنشطة التجارة والمقاولات والمضاربات العقارية ، والخدمات المالية والوكالات التجارية والحصرية والأنشطة الفندقية واقتصاد الصفقات – السمسرة في الصفقات وعقود التوريد – (الكومبرادور) والتهريب ، والمرتبطة بالرأسمال التجاري والمضارب ذي الطابع الطفيلي المرتبط بوشائج مختلفة بالرأسمال الأجنبي وهي تقبع على قمة توزيع الدخول والثروات في العراق. وتكافح الطبقة المتوسطة للحفاظ على مستوى معيشي محترم والتمتع بالحد الأدنى من الحياة الكريمة، بينما تستجد ظاهرة الاستقطاب الحاد بين الأغنياء والفقراء لأن الفقر المدقع هو الوجه الآخر للعملة، أي الثراء الفاحش. واستنادا إلى تقارير الأمم المتحدة فان ما يقارب أربعة ملايين مواطن لازالوا يعيشون دون المستوى المعاشي المحدد عالميا.

تبلغ نسبة الفقر اليوم في العراق 20% من إجمالي عدد السكان ،وان حوالي مليوني أسرة تعيش دون مستوى خط الفقر وفق الأسس التي تحددت بدولار للفرد الواحد على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 1985!. انخفض متوسط دخل الفرد من 29659.6 دينار سنة 1980 إلى 14067.7 دينار سنة 2003 بالأسعار الثابتة لسنة 1993 وبمعدل تدهور مركب بلغ 3.19%،وقدرت وزارة التخطيط نسبة البطالة ب 28.1% سنة 2009 ،إذ يقع العراق ضمن

الدول الأسوأ في "دليل نوعية الحياة" الذي يعتمد على ثلاث مؤشرات فرعية هي(نقص التغذية ووزن ولادي متدن وارتفاع وفيات الرضع) .ومع ارتفاع معدلات الفقر ازدادت معدلات عمل الأطفال وتورطهم بالجرائم،خاصة الجرائم المنظمة والأعمال اللااخلاقية(Juvenile Delinguency)، وتفكك الحياة العائلية وتهشم النسيج الاجتماعي، بينما بلغ عدد الأطفال الذين أحيلوا إلى الطب العدلي في بغداد وحدها من قبل المحاكم في العقد التسعيني حوالي 34 ألف طفل[10].

إن حوالي(10%)من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين(5 – 14) هم من الأيدي العاملة ، ويجري تشغيلهم وفق شروط مجحفة للعمل وبأجور زهيدة جداً ، وازدادت بينهم حالات الجنوح وممارسة الجريمة والتسول بما يتنافى واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (38) لعام 1973 واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (182) لعام 1998 للقضاء على أسوء أشكال عمل الأطفال!. فيالق التسول تزدحم بها أزقة المدن لأنها مهنة رابحة! وتعكس هذه المعدلات المرعبة انعدام حقوق الطفل في العراق والاضطهاد النفسي والجسدي الذي يعاني منه و استمرار مأساته، وطحن عظامه وطعن شخصيته،وقد أسهم الاحتلال وتسلط العقلية البطريركية في تكبيله ومضاعفة همومه داخل العائلة والمدرسة والمجتمع، أسوة بما كان يعانيه سابقاُ.

أما عن تأثير هذه الظاهرة على ارتفاع نسبة البطالة يأتي من خلال مزاحمة هؤلاء لمن هم في سن العمل ،وبالتالي فان 10% من البطالة سببها دخول الأطفال إلى مجال العمل بشكل غير مشروع.

ويحجم الآباء الذين يشعرون بقلق إزاء الحالة الأمنية العامة عن إرسال أطفالهم، ولا سيما الفتيات إلى المدارس،وتأسيسا على ذلك سيظل الأطفال بانتظارنا نحن الكبار حتى يتم إقامة مجتمع متمدن يقر بحقوقهم، حتى يزاح طغيان السياسة والدين والشعوذة عن حياتهم، إذ ينتشر اليوم في العراق التنجيم والغيب وقراءة الطالع ،ومهنة العرافون والعرافات،وقراءة الفنجان والكف والأحجار والمرايا،والسحر والشعوذة ! أن نسبة 90% من الأطفال المتسولين شرعوا بالتسول بعد الاحتلال وان 70% منهم هم من تاركي المدارس.

ارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة خاصة بين الذكور، لقد بلغت نسبة البطالة لدى الفئة العمرية 15 سنة فما فوق 28 % ، لكن هذه النسبة تصل إلى 50 % حسب تقارير بعض المنظمات الدولية مما يؤشر الأبعاد المقلقة للمشكلة ويفرض وضعها في أولويات اهتمام الحكومة وسياستها وإجراءاتها الاقتصادية والاجتماعية ، ثم أن معدل البطالة بين الشباب الحاصلين على التعليم الإعدادي والجامعي يصل إلى حوالي 40 % ،ومع الوضع الأمني المتدهور يترك العديد

مـن العـراقيين أعمـالهم الأصـلية لينخرطـوا فـي النشـاط الواسـع غيـر الإنتـاجي بينمـا يـدفع المتخصصين والمتعلمين للهجرة[11].

وارتباطا بالمعدلات العالية للبطالة، والتضخم الواسع المفرط وانعدام السياسة الحكومية اللازمة لمعالجة الفقر يتأكد يوما بعد يوم بلوغ معدلات الفقر في العراق مستويات كارثية لقطاعات عريضة من الشعب العراقي، وتعتمد الغالبية العظمى من أبناء الشعب على الحصة التموينية الشهرية لبرنامج النفط مقابل الغذاء، يتلقى أفقر 20 % من السكان أقل من 7 % من إجمالي دخل الأسر العراقية ، في حين يتلقى أغنى 20 % ما نسبته 44 % من الدخل، أي ستة أضعاف ما تتلقاه الأسر الفقيرة.

لقد باتت البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه العراق اليوم ، فتزايد أعداد العاطلين عن العمل يشكل إمعانا في هدر الموارد البشرية ، مع ما ينجم عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة.

2- قطاع التعليم

تضرر قطاع التعليم بشكل مباشر بعد الاحتلال واتخذ مسارا مخيفا وانحدارا مذهلا في بناه التحتية وتجهيزاته ومختبراته ونقص في عدد المدارس ،حيث ارتفع عدد التلاميذ لكل مدرسة من 500 في عام 1980الى 4500 عام 2004، وفي ذات الوقت تفاقمت ظاهرة التسرب من المدارس وتزايد عدد الأطفال دون سن 12 الذين تركوا مدارسهم لكسب العيش ،ومن المحتمل أن لا يقل خلال السنوات القادمة.

ورغم أن تقارير التنمية البشرية تجاوزت مؤشر نسبة القراءة والكتابة للبالغين إلى استخدام مؤشرات تكميلية مثل عدد العلماء والفنيين لكل 1000 شخص من السكان ،أو نسبة خريجي التعليم العالي كنسبة من الفئة العمرية المقابلة لها،لكننا سنأخذها بالتدريج وكالآتي:

أ-الأمية

الأمية آفة مزمنة تعاني منها الدول المتخلفة والنامية فيما تم رفعها نهائيا من أدبيات ومؤشرات التنمية في الدول المتقدمة ،ولازالت تأخذ مأخذها في العراق استنادا إلى الجدول (10).

ويظهر من الجدول أن نسبة الأمية مرتفعة جداً في العراق مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 20%،ويعود ذلك إلى تدني المستوى المعاشي واضطرار الأسر بدفع أبناءهم للعمل لتوفير لقمة العيش ،فضلا عن ضعف الوعي الثقافي للأسرة ،وتوجت الأسباب الأخرى بتفاقم الوضع الأمني.

جدول 10: نسبة الأمية في العراق بين البالغين والشباب للسنتين 1990و2006 كنسبة مئوية من الفئات العمرية المقابلة لها.

السنة	البالغين 15 سنة فما فوق%			الشباب 15 -24 سنة %		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
1990	48	80	64.3	43.6	75	59
2006	43.4	74.8	58.9	39.1	68.6	53.5

المصدر :التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009،ص280.

أن استفحال ظاهرة الأمية في العراق وترسخها يعود إلى عام 1990- حينما فرضت العقوبات الدولية على العراق -إذ بلغت نسبة الأمية 14.5%بين الذكور و17.7%بين الإناث حسب تعداد عام 1997 في الفئة العمرية 15-24سنة .وبلغت فجوة الأمية (رجال/نساء)44%سنة 1990 وارتفعت إلى 50%سنة 2004.وهذا يعطي مؤشر آخر سلبي إلى أن العنصر النسوي لازال مهملا في العراق [12].

ب-الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي

يستخدم دليل التنمية البشرية نسبة الطلبة الذين يلتحقون بالدراسة ويصلون إلى المرحلة الخامسة من الفئة العمرية المقابلة وصافي القيد في التعليم الابتدائي ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة كمؤشرات لقياس البعد التعليمي ،فقد بلغت نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالمرحلة الأولى ويصلون إلى المرحلة الخامسة 83.7%سنة 1998 كنسبة من الفئة العمرية المقابلة ،ارتفعت قليلا لتصل إلى 88.1%سنة 2002[13].

إما انسيابية الطلبة بين المراحل التعليمية فانه 89.8%ممن هم في السنة السادسة يلتحقون في المدارس الابتدائية ،وصل منهم 90%إلى المدارس المتوسطة و50%إلى المدارس الإعدادية و51.7%إلى التعليم الجامعي للسنة الدراسية 1990-/1991،إضافة إلى 32.7%إلى التعليم المهني و44%في التعليم الفني لتكون نسبة الملتحقين في المدارس الإعدادية والمهنية إلى 82.7%.

وعند مقارنة هذه النسب بالعام الدراسي 2000/1999 انخفضت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى 74.2% يصل ما نسبته 96.1%إلى المدارس المتوسطة ويذهب منهم ما نسبته 69.5%إلى المدارس المهنية و12.3%إلى المدارس الفنية ،إلا أن نسبة الالتحاق في التعليم العالي ارتفعت إلى 90.2%[14]. ويعود تدني النسب إلى ارتفاع نسب الهدر في التعليم الجدول (11)في مراحل التعليم المختلفة.

جدول 11:نسب الهدر في مراحل التعليم الثلاث للسنوات 1991/1990و 1996/1995و 2000/1999.(%)

السنة	البيان	الدراسة الابتدائية	الدراسة المتوسطة	الدراسة الإعدادية والأكاديمية	الدراسة الإعدادية المهنية	الدراسة الفنية	الدراسة الجامعية
91\90	رسوب تسرب	16.2 1.9	30.7 5.1	15.7 1.5	21.1 1.9	25.4 4.8	14.4 1.9
96/95	رسوب تسرب	13.1	34 6.8	22.4 1.7	25.1 2.2	40.1 4.5	19.8 2.9
2000/99	رسوب تسرب	3.1 11.12.3	31.2 5.6	21.8 2	18.2 2.9	29.7 7.4	16.1 4.3

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة الإحصاء الاجتماعي والتربوي ،بيانات غير منشورة للأعوام 91\90 و96\95 و2000\99.

وعند مقارنة فجوه الالتحاق بالتعليم الأساسي (نساءرجال) البالغة 89% سنة 1990\ 1991 مع بعض الدول العربية كالبحرين على سبيل المثال البالغة 100% فان العراق على أساسها يعد من بين الدول الاسوا، أما فجوة الالتحاق بالتعليم الثانوي البالغة 67%للسنة نفسها لتنخفض إلى 66%سنة 1999 وفي التعليم الجامعي بلغت 53%سنة 1999\2000،لظهر مدى التدهور في قطاع التعليم العراقي [15].

ويعد الإنفاق على التعليم الأساس الذي تبنى عليه عملية التعليم برمتها ، ومنه نستدل من الاهتمام بهذا القطاع من عدمه ، ورغم أن الإنفاق متدني في اغلب الأقطار العربية ألا انه في العراق بلغت النسبة 3%سنة 1980 بينما بلغت في مصر 5.7%وفي المغرب 6.1% وفي الاردن6.6%،وقد انخفضت النسبة بشكل كبير في موازنة 2006 إذ بلغت للتربية والتعليم 1.9% من الموازنة العامة للدولة [16].

تجدر الإشارة إلى أن ما ينفق على الجامعات العربية كافة يساوي (6/1) ما تحصل عليه جامعة بركلي من ولاية أريزونا الأمريكية، وان ما ينفق على الطالب العربي يقدر ب 2500 دولار مقابل 45000 دولار للطالب السويسري.

2- قطاع الصحة:

يعاني نظام الرعاية الصحية من تراجع خدماته منذ سنوات بعد ما كان رائدا لها في المنطقة لأكثر من ثلاثين عاما ،وقد انخفضت نسبة النفقات على الخدمات الصحية إلى 90%في العقد الأخير من القرن العشرين،وأصبح الوضع أكثر سوءا بعد عمليات السلب والنهب والتخريب الذي لحق بالمؤسسات أثناء مدة احتلال العراق سنة 2003 .وتشير بعض المصادر غير الحكومية إلى وجود نقص في المستشفيات ،وقلة الميزانية المخصصة للقطاع الصحي، وان أكثر من ستة مستشفيات لم يصلها الماء الصافي للشرب في مدينة بغداد ،وتسرب عدد كبير من الملاكات الطبية والصحية بسبب الوضع الأمني ،إذ ترك أكثر من 5000 طبيب عملهم في المؤسسات الصحية الرسمية وبلغ عدد الأطباء الذين تم قتلهم 70طبيبا ومن وذوي المهن الطبية الذين تم قتلهم حوالي 121 معاون طبي [17].فضلا عن عدم وجود نظام فعال لإدارة العملية الصحية واستشراء الفساد الإداري والنقص الشديد في الأدوية ،وانعكس ذلك كله على تدهور المؤشرات الحيوية الجدول(12).

وكان انعكاسه اكبر على توفر فرص العمل ،خاصة إن الأطباء الذين هاجروا أو الذين قتلوا كانت عياداتهم الطبية تستوعب أعداد غفيرة من الأيدي العاملة تم تسريحها بعد إغلاق عياداتهم ،ومن ذلك نستنتج ضياع أكثر من 6000 فرصة عمل أضيفت إلى سوق البطالة نتيجة لتردي الوضع الأمني.

جدول 12: المؤشرات الحيوية في العراق لسنوات مختلفة.

المؤشرات السنة	العمر المتوقع عند الولادة/سنة	معدل الوفيات لكل 1000 من السكان	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حي	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي
1970	55	15.5	102	127
1990	62	8.5	40	50
2007	69	5.3	36	44.3

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009 ،ص 274.

وبالرغم من الارتفاع المطلق للمؤشرات الصحية الأخرى ،إلا إنها انخفضت كنسبة إلى عدد السكان ،إذ كان عدد الأطباء 9366 طبيب سنة 1990 ارتفع إلى 14704 طبيب سنة 2003 ،ألا أن نسبة طبيب إلى 1000 نسمة انخفضت من 1.91 إلى 1.8 طبيب لكل 1000 نسمة الجدول (13).

وانخفض الأنفاق على الصحة مقارنة مع الدول النامية والبالغة 3%من GDP و4.6 كنسبة من الإنفاق العام ،في حين كانت النسبة 5.4%و15.1% في الجزائر وبلغت في موريتانيا 3.4%و10.3%على التوالي[18].

ومن المؤشرات المستخدمة في مجال الصحة العامة هو مدى توفير مياه شرب آمنة وصرف صحي ملائم . إذ أن أزمة انقطاع التيار الكهربائي وشحه قطع الغيار ،وازدياد تخسفات وتصدعات أنابيب الماء الصافي انعكست على ديمومة ضخ الماء الصالح للشرب إلى المواطنين،الأمر الذي تسبب في تدني حصة المواطن ولجوءه إلى المضخات الصغيرة وما

جدول 13:المؤشرات الصحية في العراق للمدة 1990-2003.

المؤشرات	1990	1995	2000	2003
عدد الأسّرة	31223	32718	33721	31856
عدد السكان /سرير	572	628	625	826
معدل إشغال الأسرة	43.5	44.3	43.8	45.3
عدد الأطباء	9366	9769	11920	14704
عدد السكان /طبيب	1910	2102	1935	1791
معدل طبيب لكل 1000	1.91	2.1	1.9	1.8
عدد أطباء الأسنان	1464	1746	2235	2680
عدد السكان /طبيب أسنان	12220	1176	9127	9828
عدد الصيادلة	147	1594	1957	2309
عدد السكان /صيدلي	12170	12883	10419	11407
عدد المستشفيات	177	197	216	217
عدد السكان /مستشفى	101076	104244	109015	121382
عدد المراكز الصحية	737	881	941	955
عدد السكان /مركز صحي	24275	23310	21119	27581
عدد العيادات الشعبية	133	262	313	402
عدد السكان /عيادة شعبية	134514	78382	62707	65522

المصدر : على إسماعيل عمران،التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة 1990-2000،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة القادسية ،2004،ص15

يرافقها من اضطراب في توزيع وازدياد احتمالات التلوث وانخفاض الكفاءة التشغيلية لمشاريع إسالة الماء إلى اقل من 5%،وتدني نوعية مياه الشرب وانخفاض تركيز مادة الكلور من (5)إلى (1ملغم/لتر)ويشكل تلوث مياه الشرب كارثة حقيقية ،حيث أثبتت الدراسات والتحاليل المختبرية تلوثه بكتريولوجيا في كافة مدن العراق ،بينما يسبب نقصان عنصر اليود تضخم في الغدد الدرقية ،وهذا ناتج طبيعي لاختلال التوازن بين العناصر الطبيعية في البيئة بفعل تعرية التربة وبعض أنواع الصخور وبواسطة المياه الجارية والإمطار مثل الخارصين والكلور والسليليوم.ويوضح الجدول (14)نسبة ما يحصل عليه السكان من مياه مأمونة وصرف صحي ملائم مع فارق الفجوة بين الحضر والريف.

جدول 14: نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة وصرف صحي ملائم للسنوات 1990و2002و2006. (%)

المؤشرات	1990		2002		2006	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
مياه شرب	50	83	50	81	56	77
صرف صحي ملائم	48	81	48	80	69	76

المصدر: - التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2009 و2002 و1990.

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية الألفية،2004،ص16.

3. دالة الرفاهية (مستوى المعيشة)

يعد المستوى المعيشي للأسرة تحصيل حاصل للفرق بين الدخل والإنفاق، فزيادة الأول على الثاني تعني زيادة في الرفاهية والعكس صحيح، لكن الفرق الرئيسي في المعادلة هو أن الدخل غالبا ما يتميز بالثبات فيما تتعدد أوجه الإنفاق ، ويبقى على الأسرة أن تتحكم في دخلها بغية موازنته مع النفقات .

وينتج عن التفاوت بين ركني المعادلة (الدخل والإنفاق)ما يعرف بالفقر وهو حالة تعبر عن النقص أو العجز في الاحتياطات الأساسية والضرورية للإنسان ،واهم هذه الاحتياجات :الغذاء،والصحة،والتعليم والسكن ،وتوفر الاحتياطي لمواجهة الأمور الطارئة أو الأزمات التي قد تتعرض لها الأسرة أو الفرد.

تعتمد أدبيات المنظمات الدولية في قياسها للفقر في الدول النامية مفهومين أساسيين هما [19]:

1- الفقر المدقع : هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية لتامين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة .

2- الفقر المطلق : هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية المتمثلة بالغذاء والمسكن ،والملبس ، والتعليم ،والصحة ،والنقل .

تعكس نسبة الفقر المدقع تدهورا كبيرا في مستوى المعيشة في العراق، فقد كانت منخفضة جدا عام 1988 إذ بلغت 3.9% لعموم العراق ، وكان المستوى متقاربا بين الحضر والريف ،إذ كانت نسبة الفقر المدقع فيهما 3.6% و4.7% على التوالي . ثم تدهور المستوى المعيشي بشكل كبير بعد ثلاث سنوات من فرض الحصار الاقتصادي على العراق،فقد ارتفعت نسبة الفقر المدقع الى21%وتبع ذلك تدهور كبير في مستوى الفقر المطلق إذ قدر ب 72% وهذا يعني أن ثلاث أرباع سكان العراق كان يعاني من نقص أو عجز في تامين الاحتياجات الأساسية كالغذاء والمسكن والملبس والتعلم والصحة والنقل . إما المؤشرات المقدرة عام 2009 فقد عكست تحسننا نسبيا في نسبتي الفقر المدقع والمطلق ، إذ انخفضت الى9% و 40% على التوالي، أي أنها حققت تحسننا نسبته 50%تقريبا مما كان عليه خلال الحصار ، غير أن هذا التحسن وان كان يبدو كبيرا إلا انه يعكس أن تلك النسبة ما زالت تزيد على ما كان عليه الحال قبل فرض الحصار بنسبة 100% تقريبا .

تشير نتائج المسح السريع لميزانية الأسرة المنفذ عام 2005 إلى إن وسيط دخل الأسرة الشهري بلغ 325000 دينار ، إما المتوسط العام لدخل الأسرة الشهري بلغ 449290 دينار إذ يلاحظ إن وسيط دخل الأسرة اقل من متوسط دخلها ،ذلك لان المتوسط يتأثر بالقيم المتطرفة لا سيما الدخول العالية ، أما الوسيط فهو يعتمد المستوى الذي يتوسط القيم ولا يتأثر بالقيم المتطرفة ، أما من حيث مصدر الدخل فان الدخول المتأتية من الأجور والرواتب المستلمة من كافة القطاعات (عام +حكومي+خاص) ساهمت بنسبة46% من مجموع الدخول، ويعود سببها الرئيس إلى تحسن رواتب وأجور العاملين في أجهزة الدولة ،إذ لم تزد هذه النسبة خلال الثمانينات والتسعينات عن 25%.

وبالمقارنة مع وسيط الأجرة لعام 2003 البالغ 185833 دينار ولعام 2004 البالغ 211000 دينار ، يلاحظ انه ضعف زيادة نسبته عام 2005 قدرها 75% عن سنة 2003 و45% عن سنة 2004 .

احتلت نسبة الأنفاق على المواد الغذائية المرتبة الأولى حيث بلغت 46.8% من مجموع الأنفاق العام . أما الأنفاق على النقل فاحتلت المرتبة الثانية إذ بلغت 18.5% وهي مرتفعة

مقارنة بنسبتها للأعوام 1993 و2002 البالغة 5% و 4% على التوالي ، وارتفعت نسبة الأنفاق على التجهيزات والمعدات المنزلية بنسبة 9.6% مقارنة بمثيلها في عام 1993 البالغة 4% .

وتشير نتائج المسح بان الفئات التي تحصل على متوسط دخل شهري يقل عن 120 ألف دينار تشكل الأسر فيها نسبة 7.6% من مجموع الأسر ، لكنها تتسلم 1.3% من أجمالي دخول الأسر ،في حين أن الفئات التي يتراوح متوسط دخلها الشهري ما بين 1.1–1.8 مليون دينار فأكثر تشكل 3.9% من مجموع عدد الأسر لكنها تتسلم 21.5% من إجمالي دخول الأسر في الحضر والريف .

وظهر من المسح أيضا بان أدنى 10% من الأسر تتسلم 1.9% فقط من إجمالي دخول الأسر ، وان أعلى 10% من الأسر تتسلم 32.6% من إجمالي دخول الأسر في العراق ، وان ادنى50% من الأسر تتسلم 22.4% في حين أن أعلى 50% من الأسر تتسلم 77.6% من أجمالي دخول الأسر في عموم العراق [20] .

ويتميز توزيع الدخول في العراق بصفة عامة بان التفاوت فيه منخفض نسبي وان دخول الفئات الدنيا أكثر تأثرا بمستوى الأسعار من فئات الدخول العالية وبالتالي يقلل من أهمية الدخل بشكل أو بأخر .

4. نوعية الحياة:

يعتبر مفهوم نوعية الحياة (Quality of Life) من المؤشرات الحديثة والتي بدأ استخدامها في النصف الثاني من القرن العشرين لقياس انعكاس التنمية الاقتصادية والاجتماعية على زيادة الرفاه الاجتماعي للإنسان في المجتمع.

ويعدد الباحث محمود عبد الفضيل[21] عدد المؤشرات التي استخدمت في تركيب مؤشرات نوعية الحياة في المجتمعات المختلفة لتشمل (استهلاك الغذاء ،والسكن ،والصحة،والتعليم،والكساء،وحماية المفكرين والعلماء، وتشويش الحياة الاجتماعية بكثرة الأيتام والأرامل ،والترويح، والاتصالات والنقل ،والمؤشرات الخاصة بالبيئة المادية والبيئة الاجتماعية المحيطة).

إذ أوضحت وزارة التخطيط ضمن خطتها الإستراتيجية إلى تدهور جميع مؤشرات التنمية البشرية مقارنة بأساس عام 1980 .وأشارت إلى أن نتائج المسح التي نشرت مؤخرا أظهرت مدى التراجع الكبير في نوعية الحياة للأسرة العراقية ،متمثلة بعدم ضمان تجهيز الكهرباء لأكثر من 3.2مليون أسرة وتردي نوعية الماء لأكثر من 76%من إجمالي الأسر العراقية إضافة إلى الانخفاض الكبير في كميات المياه الذي وصل إلى نسبة من 60–90%من مجموع سكان المدن .كما أشارت إلى التراجع في خدمات الصرف الصحي لأكثر من مليون ونصف المليون من السكان ،وتدني مستوى السكن لأكثر من 45%من الأسر العراقية ،وأشارت خطة التنمية

الإستراتيجية إلى التدهور الكبير في النظام الصحي بما يتجاوز نسبة 30% ،وارتفاع نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل يفوق الدول المجاورة .إذ أن اغلب حالات الولادة تتم في البيوت ،وان عدد العراقيين الذين يعانون من أمراض مزمنة يفوق المائتي ألف مريض.
وسوف نعرج إلى بعض هذه المؤشرات ذات العلاقة بنوعية الحياة للمواطن العراقي.

أ-الإسكان:

تقدر نسبة الأسر التي تمتلك داراً سكنية ملكا لها ب 75% لكن 25%منها تعرضت للدمار في حقبة ما بعد التاسع من نيسان 2003،لاسيما في المناطق الساخنة من البلاد كالفلوجة والنجف والرمادي والديوانية وسامراء وبعقوبة،وحسب بيانات وزارة الإسكان فان هناك أكثر من 45000 عائلة بدون سكن في العراق[22].
وانخفضت إجازات البناء من معدلات تجاوزت 100000 عام 1987 إلى بضعة آلاف في عام 2007،وساء الوضع تأزما بعد ارتفاع بدلات عقود الإيجار إلى مئات المرات بعد عملية التهجير القسري ،في الوقت الذي ازدادت فيه نسبة البناء غير الشرعي وما يرافقها من تجاوزات في توريد الخدمات .
وتواجه الإستراتيجية الإسكانية في العراق صعوبات جمة تتمحور حول التقادم الإنشائي وتآكل المواد الإنشائية مع تقدم الزمن بغياب الإدامة والصيانة والتحديث.هذا إضافة إلى تعرض المشاريع التي تروم وزارة الإسكان والتعمير انجازها إلى التخريب بفعل الهجمات العسكرية للقوات الأمريكية على المسلحين أو تدميرها على أيدي الجماعات المسلحة ،وبالتالي يمكننا القول أن أزمة السكن لم تجد لها مخرجا على الأقل في السنوات القليلة القادمة.
ومما يزيد من الأمر سوءاً إن مدينة بغداد شهدت هجرة واسعة إليها -قبل عملية التهجير القسري-فضلا عن الأسر العراقية المغتربة سابقا والتي عادت فزادت من تضخم مشكلة السكن فيها.

أن مشكلة السكن في العراق قديمة وتعود إلى فشل الحكومات من عدم تبني إستراتيجية فاعلة لمعالجة هذه الأزمة ،إذ لا يزال البناء الأفقي هو القائم في العراق والذي أدى إلى ترهل المدن والإضعاف من قابليتها في إيصال الخدمات إلى السكان وعجزها في تلبية احتياجات المساكن من البني التحتية بسبب الامتدادات غير المبررة للمدن على حساب هذه الخدمات،فضلا عن عدم تبني اختيار الاستثمارات في البناء بكل أنواعه سواء الاستثمارات العربية أو الأجنبية في وقت كانت فيه الدولة متوقفة عن البناء بسبب الحروب التي كان

منشغل بها بالعراق .إذ لا يمكن لهذا الجانب أن يعطي ثماره إن لم يكن للدولة ممثلة بقطاعها العامة دوراً فيه.

وتأسيسا على ذلك يمكننا أن نستنتج كم عدد العمالة التي ستجد لها فرصة عمل في ما لو تم اعتماد تخطيط بناء الوحدات السكنية في العراق مهما كان نوعها وطريقة بناءها والشركات التي تقوم بذلك ،فإنها في جميع الأحوال تستطيع أن تقضي بشكل شبه كامل على ظاهرة البطالة من خلال فرص العمل التي توفرها.

ب-قطاع الكهرباء:

الانقطاعات في التيار الكهربائي ظاهرة بدأت بعد حرب الخليج الثانية نتيجة لما تعرضت له منشاتها من دمار شبه كامل ،وتفاقمت هذه الظاهرة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ،إذ انخفض معدل الطاقة الكهربائية إلى اقل من 10%عما كانت عليه قبل الغزو ،وذلك لأسباب كثيرة منها العمليات العسكرية التي دمرت (70-80%)من منشاتها في عموم العراق ،والنقص الكبير في الخبرات الهندسية بسبب الأوضاع الأمنية التي ترك على أثرها الاختصاصيين عملهم،وتعرضت الشبكة الكهربائية إلى أكثر من 1200 عملية تخريبية في السنوات 206-2007 ،وظاهرة الفساد المالي والإداري الذي كان وراء 30%من الخلل الذي أصاب منظومة الكهرباء ،فضلا عن عمليات النهب والسلب وقلة التخصيصات المالية [23].

ولعل أكثر القطاعات تأثرا بالكهرباء هي مضخات إسالة المياه ومحطات تكرير النفط ومحطات الصرف الصحي ذات العلاقة المباشرة بحياة الناس اليومية.إذ أن حاجة المواطن إلى النقل والتدفئة تعد حاجات أساسية وهي مرتبطة بالطاقة الكهربائية ،وبالتالي فان رحى النفط ومشتقاته والكهرباء تعتصر مواطني البلاد بلا استثناء،وان من المشكوك فيه من قبل المواطن أن هذه الأزمة مفتعلة والقائمة على حجة الوضع الأمني بدلالة أن المناطق الشمالية من العراق تعد آمنة منذ سنة 1991 ولم يتم معالجة أزمتها الكهربائية ،وان المناطق الجنوبية عاشت بأمان منذ2003 لغاية 2006 قبل الإحداث الأخيرة في البصرة والتي لا تعيق عمل الشركات أن توفرت الإرادة والتصميم .ثم أن بإمكان القوات العسكرية التي تجوب البلاد ليل نهار أن تؤمن للشركات الحماية لغرض إصلاح أو نصب محطات كهربائية جديدة ، من جهة ثانية يطرح تساؤل مهم :ألم تتعطل الكهرباء تماما في نيويورك عام 2008 وهي اكبر من سكان العراق وتم إصلاحها خلال 30 ساعة !

وحسب مكتب محاسبة الحكومة الأمريكي ،فان العراق لا يزال بعيدا عن تحقيق الأهداف في قطاعي النفط والكهرباء ،وان هذين القطاعين بحاجة إلى ما يقرب 50 مليار دولار لتغطية الطلب في البلاد ، 27 مليار دولار منها للطاقة الكهربائية.

تجدر الإشارة إلى أن هناك ارتباط وثيق بين عملية التنمية التي تعتمد بشكل رئيس على الكهرباء وتوفير فرص العمل ،فالحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كلها متوقفة بسبب ضعف التيار الكهربائي ،وان انعكاس ذلك على العمل والفرص المتوفرة منه كبيرة جدا.

ج- سوء التغذية:

أدت آلية توزيع الحصص التموينية وفق برنامج النفط مقابل الغذاء إلى انحسار كامل لمنافع الشعب العراقي بسبب تدخل جهات مختلفة غير حكومية وتحكمها بالبطاقة التموينية ومفرداتها،منها حجب مفردات كثيرة من البطاقة كالنفط والغاز ،وزيادة ثمنها بعشرة أضعاف فضلا عن صعوبة الحصول عليها .ورغم ذلك فان باقي مفردات البطاقة شبه مقطوعة خلال عام 2007،فضلا عن رداءة جودتها.

وكشف مؤخرا تقييم سريع لوضع التغذية أجرته اليونيسيف(UNICEF) في بغداد بعد الاحتلال[24]أن سوء التغذية الحاد أو الهزال الذي يقاس بمقارنة وزن الطفل مقابل طول قامته قد تضاعف تقريبا من نحو 4%عام 2006الى نحو 8%عام 2007،جدير بالذكر إن الهزال لدى الأطفال لا يرجع فقط إلى كمية الأغذية التي يتناولها الطفل،بل إلى قدرة الجسم على الاحتفاظ بما يأكله الطفل .وقد اظهر التقييم السريع أيضا إلى أن سبعة أطفال من بين كل عشرة يعانون بدرجات مختلفة من الإسهال ،إذ أن الإسهال يفضي إلى استنزاف المواد الغذائية من الجسم ويؤدي بالتالي إلى الجفاف وفي أكثر الأحيان إلى الوفاة أذا لم يعالج بصورة صحيحة وسريعة.

وتشير المعلومات المتوفرة عن جمعية الصليب الأصفر الدولية في فيينا والمختصة برعاية الطفولة إلى أن عوامل ثلاث تقف وراء تفاقم خطر موت الأطفال في العراق هي: نقص التغذية ،ونقص الرعاية الطبية والأدوية،والاضطرابات الأمنية والأعمال الإرهابية ،فضلا عن عواقب استخدام الأسلحة المشعة والأسلحة الكيماوية وربما الجرثومية أيضا [*].

ولم يقتصر الم الجوع والحرمان على الصغار فحسب بل أن كبار العمر من الرجال والنساء هم الضحية الأخرى للحرمان في وقت لم تكن هناك مراقبة صارمة للسوق ،إذ إن أسعار المواد بمختلف أنواعها تخضع لضمير التاجر فقط ،هذا إن توفرت ،فضلا من إن المواطن يعاني اليوم من حرب أخرى هي المواد الغذائية الفاسدة التي تصدر له من قبل دول مجاورة! والتي غالبا ما تفلت من الرقابة الحدودية وبالتالي يتلقفها المواطن بشغف مميت دون دراية.

تجدر الإشارة إلى أن هناك فرق بين الإشباع والتغذية ،إذ أن الإشباع هو عملية حشو للبطن بدون أن تتوفر في الغذاء قيمة نوعية من السعرات الحرارية،على العكس من الغذاء الذي يتغذى عليه الجسم للحصول على ما يحتاجه من المواد المغذية من فيتامينات وكربوهيدرات ونشويات وسعرات حرارية أخرى،وعليه فان أكثر من نصف المجتمع العراقي لا يحصل على ما يحتاج جسمه من القيمة الغذائية المطلوبة.

د- الفئات الأضعف اجتماعيا(الأيتام والأرامل)

تشكل هاتين الفئتين من الناس كابوسا اجتماعيا وعبئا نفسيا وحاجزا قويا أمام نزوع الشعب العراقي نحو الفرحة والاستبشار ، ذلك لان القيم الاجتماعية والوازع الديني لا يزالان يشكلان ثوابت راسخة لدى نفسية المواطن العراقي ، خاصة وان هنالك خمسة منظمات دولية رشحت العراق لتصدر قائمة نسبة الأرامل والأيتام في العالم .

ويخشى متخصصون في علم الاجتماع من أن تؤدي أعمال القتل جيل ينزع إلى(الجريمة والعنف والعدوانية) خصوصا أن نسبة اليتم بلغت 5 ملايين يتيم من سكان العراق ، ويرى المتخصصون في ذلك خطرا يهدد المجتمع العراقي في السنوات العشر أو الخمسة عشرة المقبلة وكانت منظمة اليونيسيف أكدت أن حصيلة العنف في العراق بلغت أكثر من5ملايين و700 ألف طفل يتيم حتى عام 2006 نتيجة اغتيال آبائهم أو أنهم قتلوا في حوادث التفجيرات والمداهمات المسلحة أو القتل الطائفي ، أما عدد الأرامل فكان وفق تقرير أجرته الأمم المتحدة ومراكز أبحاث أخرى بلغ مليون امرأة ، وبهذا يبلغ عدد الأرامل والأيتام في العراق 6 ملايين شخص يشكلون نسبة 20%من المجتمع العراقي البالغ 30 مليون نسمة [25] .

و-خدمات النقل

اختفت خدمات النقل الحكومي المجاني وشبه المجاني بشكل كامل بعد سرقة أسطول نقل الركاب داخل المدن بعد الغزو أو استيلاء البعض على الناقلات وتشغيلها لصالحه أمام أنظار السلطات فقد كان يعمل في مدينة بغداد وحدها 418 باص لنقل الركاب يطلق عليها"باص المصلحة الحكومية"[26] وهذا يعني إضافة 418 عنصر عمل إلى سوق البطالة بعد أن كانوا يعملون كسواق في هذه الباصات! يضاف إليهم 418 عاملا كمساعدين لهم لجباية الأجور من الركاب،هذا إلى جانب الهيئات الإدارية المسؤولة عن تسيير الرحلات داخل المدينة ويبلغ عددهم 200 عاملا ليصبح عدد العاطلين عن العمل في مدينة بغداد وفي قطاع النقل الحكومي فقط 1036 عاملا أي إضاعة 1036 فرصة عمل في هذا القطاع فقط بعد سنة 2003 .

فيما تتردى خدمات النقل العام في الدوائر الحكومية عموما ،أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد أُثقل بأعداد هائلة من السيارات المستوردة والتي أغرقت الشوارع في جميع مدن العراق وتحولت إلى عبء كبير تنوء به الشوارع وأثرت بشكل كبير على حركة السير داخل المدن،وتضاعفت على أثرها الأجور وازداد الوقت المستغرق للوصول وبالتالي اثر على إنتاجية المواطن وعلى صحته ونفسيته بسبب التوقف الطويل في الشارع نتيجة الازدحام الشديد وتأخره عن عمله وكذلك

على زمن العودة إلى منزله ، فضلا عن آفة التلوث الناتجة عن هذا الكم الهائل من السيارات ،وكل ذلك يشكل كوابح رئيسة للتنمية بكل أنواعها.

ز- اغتيالات العلماء

تعرض علماء العراق من اكاديميين وأطباء ومهندسين وخبراء إلى حملة تشبه الإبادة الجماعية ،ويقف وراء ذلك أطراف عديدة يجمعها هدف واحد هو قتل الحياة في العراق ومنعه من التقدم والازدهار،أو لأسباب تاريخية وحداثوية نتيجة لمواقف العراق القومية والوطنية ،ويشير الدكتور إسماعيل الجليلي في تقرير قدمه إلى مؤتمر مدريد للمدة 23-24 نيسان عام 2006حول اغتيال 730 عالم عراقي مستندا في ذلك على تقرير نشره مركز المعلومات الفلسطيني بتاريخ 2005/6/14 والذي أعدته وزارة الخارجية الأمريكية لاطلاع الرئيس الأمريكي بوش إلى قيام عناصر من الموساد الإسرائيلي وقوى أجنبية أخرى أرسلت إلى العراق وقامت باغتيال 530 عالما عراقيا وأكثر من 200 أستاذا جامعيا وأشار التقريرالى أن (303) هجمات مسلحة دبرت بقصد قتل الأكاديميين والأطباء ،بلغت نسبة الاغتيال 74%أما من تمكنوا من النجاة فيمثلون 26%،ويمثل الذكور من بين هؤلاء95% فيما كانت نسبة النساء 5% [27].

وكانت حصص الجامعات من نسبة الاغتيالات حسب الترتيب:بغداد ،البصرة ،المستنصرية ،الموصل ،الانبار ،تكريت ،النهرين ،ديالى،بابل ،القادسية،الإسلامية،التكنولوجية ،الكوفة. أما من حيث التخصص العلمي فتوزعت نسب الاغتيالات كالآتي:العلوم 31%،الطب 23% الإنسانيات 21%،غير معينة 13%،العلوم الاجتماعية 12%.وكان اغتيال الأكاديميين حسب مراكزهم في الجامعات على النحو الآتي:أستاذ وأستاذ مساعد59%،مراكز أخرى 13%عميد ومعاون عميد11%،رؤساء أقسام 6%،(محاضرون - مدرسون 6%)،طلاب 3%،مستشارون 2%.أما على مستوى المؤسسات كانت نسب الاغتيالات على النحو الآتي :جامعات 80%،قطاع الصحة9%،الخدمات المدنية 7%،قطاعات أخرى 4%.وتعتبر مدينة بغداد من أكثر مناطق العراق تعرضا للاغتيالات ،وان ما يزيد من الأمر خطورة أن هذه الاغتيالات غالبا ما تشمل ذوي القتيل وأقرباءه ومرافقيه أيضا ،تجدر الإشارة إلى إن عمليات القتل والخطف والتهديد بمغادرة البلد لم تتبع أي نمط طائفي .

وان المحاولات هذه لازالت مستمرة فضلا عن التهديدات التي يتلقاها العلماء بمغادرة العراق وخاصة الأطباء ومن ذوي التخصصات الدقيقة، ما يؤكد الهدف من وراء هذه التصفيات،كما إن عمليات القتل لم تتم عشوائيا وذلك من خلال ملاحظة ما يأتي [28] :

1-أن اكبر عدد من حاملي الشهادات هم أصحاب الدكتوراه ،واقلهم حاملوا البكالوريوس.

2-احتلت تخصصات الهندسة والزراعة المراتب الأولى وبنسبة33%و14%على التوالي ثم جاءت بعدها التخصصات الأخرى مثل الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا وبنسبة 13%و10%و7%على التوالي،ذلك لان الهدف هو إضعاف معيشة المواطن العراقي ،فالزراعة هي صانعة الحضارة وهي أساس القوت اليومي للناس ،والهندسة هي صانعة البنيان والتمدن وهما الأساس في قيام أي دولة والقضاء عليهما يعني التخلف والفقر .

3- إن استهداف التعليم والجامعات هو استهداف للعقل العراقي ،يعني نشر الجهل .

4-إن استهداف الصحة والأطباء يعني استفحال المرض.

وهكذا يتكون لدينا رباعي البلاد المستعمرة :فقر+ تخلف +جهل +مرض،وان القضاء على هذه الخبرات يعني تدني البنى التحتية لبناء الإنسان العراقي الذي يظل دونها تحت رحمة (خبرات) الاستعمار.

خامسا- معوقات التنمية البشرية

يمتلك العراق رابع اكبر مخزون للنفط في العالم ، ولديه طاقات اقتصادية كامنة ، وفيه مخزون بشري فعال ، وعلى أرضه يجري نهران عظيمان ، وتربته من أخصب أنواع الترب في العالم ، لكن سوء الإدارة وتبعات الغزو العسكري عام 2003 قد خلّفا البنية التحتية للعراق –بما فيها البنية التحتية لقطاع النفط ، والبنية التحتية للخدمات العامة وتحطيم البنية النفسية للمواطن العراقي ، إذ كان الناتج المحلي الإجمالي العام (حصيلة قيمة المنتجات والخدمات في مختلف القطاعات) يعادل أكثر من 60 مليار دولار عام 1990 ،وهبط في العام التالي للحرب بنسبة 63%،وواصل الهبوط حتى وصل في عام 2011 إلى حوالي 13 مليار دولار فقط.وكان متوسط دخل الفرد العراقي يناهز 3200 دولار عام 1990 ،وهبط في السنوات التالية إلى اقل من ألف دولار سنويا ،،في الوقت الذي تتحدث فيه منظمات حقوق الإنسان إلى أن بعض المناطق يهبط فيها إلى اقل من 10 دولارات في الشهر الواحد ،وعن اجر مالي للعامل العادي دون ما قيمته دولاران شهريا .وكانت نسبة النمو الاقتصادية السنوية في العراق قبل حرب الخليج الثانية في حدود 13% وهي نسبة عالية تتجاوز معظم ما يوصف بالدول النامية الناهضة كدول النمور ،كما تجاوزت الصين الشعبية التي يوصف تطورها الاقتصادي بأنه أشبه بالمعجزة . ويبلغ متوسط النمو الاقتصادي في الغرب في مدد الازدهار حوالي 3%.

ويمكن إدراج معوقات التنمية البشرية في العراق بالنقاط الآتية :

1- عدم وجود إستراتيجية تنمية بشرية ، إذ أن محور التنمية يجب ألا يعني فقط بالنمو في معدلات الناتج المحلي الإجمالي أو التوازن الكافي في ميزان المدفوعات فحسب ، وإنما يجب أن يعني أيضا القضاء على الفقر والبؤس وامتهان الكرامة المقترن بذلك ، وينبغي أن

تتاح للمجتمع فرص العمالة وان يكون للمجتمع نصيب في عائدات الرخاء الاقتصادي ، ويجب أن يكون هناك رؤية خلاقة للعنصر البشري واعتباره أداة التنمية وغايتها ، والاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال.

2- انتشار الفساد الإداري وضيق الهامش الديمقراطي وضبابيته ، فبالإضافة إلى التكاليف والخسائر المادية الكبيرة الناجمة عن الفساد وتعطيل فرص التنمية الاقتصادية ، فان الفساد يقتل روح المبادرة والتنافس العلمي الشريف ويحبط رغبة الأفراد في الترقي في تحصيل العلم والمعرفة ، وهو في نفس الوقت يشوه قيم الثقافة الوطنية المجتمعية ، ويولد بالتالي أفرادا ضعفاء لا منتمين غير قادرين على النهوض بأعباء المشروع التنموي والثقافي ،وهم غير قادرين في نفس الوقت على مواجهة التحدي الذي تفرضه العولمة وتحديات بناء القدرات الذاتية [29].

3- عدم توفر الإرادة السياسية والإخلاص الوطني للعمل على استثمار القدرات البشرية والمعرفة سواء في العراق أو في الدول العربية كافة،خاصة قدرات ومعرفة النساء العربيات.

4- عدم وجود إستراتيجية لإحياء الثقافة الوطنية لإقامة نظام ثقافي مجتمعي ،قادر على توليد ثقافته الوطنية الخالصة ،وان الضعف وانعدام مثل هذه الإستراتيجية حصل الذي حصل في العراق من اقتتال طائفي أساسه ضعف الرابط الوطني وتراجع قيمه الثقافية .

5- أن تحليل التجربة العراقية الطويلة يشير إلى أن: التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، العملية الدستورية ،السياسة النفطية ،تؤسس ثلاثة عناصر مترابطة رئيسة للسياسة الاقتصادية ،فالاستثمارات في البنية الأساسية والفعاليات الإنتاجية عنصر أساس في التنمية ، والإيرادات النفطية محور التحويل والعملية الديمقراطية بضمنها المجتمع المدني توفر المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي الضروري للتنمية ،لذلك فان ضعف متابعة التحرير الاقتصادي وعدم الاهتمام اليقظ من قبل الحكومات أدى إلى عدم تفعيل هذه العناصر على أساس من التنسيق وبالعلاقة مع سياقه الزمني ،بل على العكس كانت الحكومات مسرعة بالجري وراء التحرير الاقتصادي السريع والديمقراطية غير محصنة بأطر علمية وفهم عميق أديا بالنتيجة إلى هزال البناء السياسي وفقدانه لجماهيريته والوقوع في شراك أحبال الاحتلال المزيفة .

6- الإهمال الكامل للتنمية الاجتماعية من خلال الإخفاق في تحقيق التوازن بين مزايا السوق وبين استمرار دور الدولة للتخفيف من أعباء الفقر أو البطالة وتوفير فرص العمل أو تحسين الرفاهية ،إذ تشير التجارب والدراسات صعوبة الأخذ وحيد الجانب بنظام السوق أو تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي ،ففي ظل انفراد السوق تسود نظرية الاقتصاد الجزئي وسوء توزيع الموارد والدخول ، في حين أن تدخل الدولة يقود إلى سيادة نظرية الاقتصاد الكلي والعمل على إعادة توازن الموارد وتقليل فجوة الدخل .

7- يعد المعوق الرئيس للتنمية في العراق هو الاحتلال ، إذ بوجوده لا يمكن قيام حكومة وطنية دستورية تأخذ على عاتقها قيادة البلد ، وبالتالي ادخل الاحتلال هذا البلد في حزمة من الدوامات كلها تعرقل بنيان أساس تنموي ونهضوي بل عطلت حركة الحياة كليا بما في ذلك الاستثمارات الموجهة ،وسبل الاندماج بالتكامل الاقتصادي العربي ، وتعطيل الاستثمار الوطني ، تجدر الإشارة إلى أن الاحتلال أعلن غايته في هدفين أساسيين :نشر الديمقراطية وتثبيت الليبرالية و الرأسمالية. جاء قرار سلطة الاحتلال رقم 29 خلال السنة الأولى بالامتلاك الأجنبي الكامل في كل الصناعات العراقية باستثناء النفط والموارد الطبيعية الأخرى، المفارقة هنا أن هذا التوجه يناقض ما أقرته سلطة الاحتلال نفسها في ألمانيا المحتلة عام 1945 بتحريم الاستثمارات الأجنبية فيها بداية الاحتلال .

8- غياب القانون وعدم تفعيل نصوصه الجزائية وتلكؤ الجهات التحقيقية والقضائية في إصدار الإحكام الرادعة بحق المجرمين المتجاوزين ، وترتب على ذلك فوضى إدارية حالت دون التفكير بالشؤون التنموية والتخطيطية التي يحتاجها البلد .

9- انكماش الرقابة الشعبية في مستوياتها العديدة مثل وسائل الإعلام والتربية والتعليم ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الاجتماعية في تشخيص سلبيات الواقع خشية العقاب بنوعيه الحكومي (الأمريكي) والمنظمات الإرهابية .

10- أن أي إستراتيجية للتنمية في العراق تعد قاصرة إن لم تلتزم بمجموعة من المبادئ تتقدمها : أولوية تنمية الفئات والقطاعات والمناطق الأكثر فقرا(الأقل إنتاجية) وفق مبدأ التنمية من الأسفل إلى الأعلى ، واستمرار تبني الدولة الحد الأدنى لمعيشة المواطنين ، بما في ذلك حاجاتهم الأساسية من خلال توفير فرص للعمل وبخاصة الفئات المعدمة ، وتأكيد احتضان الخبرات والمؤسسات العراقية ، وتسريع تنمية بقية القطاعات غير النفطية باتجاه تحقيق الهدف الصعب وهو إعادة بناء وتنويع هيكل الاقتصاد الوطني .

سادسا- نحو برنامج متكامل لتنمية شاملة في العراق

أن واقع الاقتصاد العراقي في ظل المرحلة الحالية ومعاناة المجتمع العراقي وحالة البطالة والفقر والحرمان وتدمير البني التحتية تتطلب دورا فاعلا ومؤثرا للدولة باتجاه تبني نهج اقتصادي –اجتماعي- سياسي لتحديد المسار العام والخاص والعمل على إيجاد قواعد عامة لكل منهما .

وحتى يمكن ترجمة مجموعة المبادئ التي يمكن اعتمادها في هذا الإطار ينبغي وضع برنامج وطني متكامل لتطوير القطاعات الاقتصادية والخدمية وكما يأتي :

1-وضع معايير للمشروعات التي يجب أن تظل بيد الدولة ولا تخصص لأسباب إستراتيجية أو اقتصادية أو اجتماعية ومن هذه المعايير[30] :

أ- المشروعات ذات البعد الاستراتيجي .

ب-المشروعات ذات البعد الاجتماعي (المؤسسات الصحية والتعليمية مثلا)

ت-مشروعات تحقق أرباحا وتعمل على أسس تجارية خاصة في مجال الخدمات .

2- توفير المناخ الملائم للاستثمار لكلا القطاعين العام والخاص على أن يشمل جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والإدارية والقانونية ،وعلى أن يتضمن ذلك كسب تأييد جميع المجموعات والفئات في الاستثمار والتي تشمل بجانب القيادة السياسية فئات العاملين ورجال الأعمال والمستهلكين .

3- أن تمنح مؤسسات القطاع العام استقلالا إداريا وماليا حقيقيا بسن القوانين واللوائح بحيث يسمح لها باتخاذ القرارات بناء على الاعتبارات الاقتصادية أولا وذلك في كل ما يتعلق بشؤون الإنتاج والتوزيع والتسويق .

4-إبقاء القطاع العام في الموقع المؤثر لإحداث عملية التنمية مع مراعاة إعادة تأهيل وإصلاح القطاع بغية تقليص أوجه القصور وما سيتبعه من استنزاف للميزانية.

5-أن توقف الدولة أو الحكومة أي معاملة تفضيلية تتمتع بها المؤسسات العامة،وكذلك أي دعم مالي مباشر أو غير مباشر سواء كان في صورة إعفاءات ضريبية أو تسهيلات أخرى تتلقاها هذه المؤسسات وان تتعامل على قدم المساواة مع القطاع الخاص ،على أن يشمل ذلك ضمانات للعاملين بها خارج إطار موازنات وإيرادات هذه المؤسسات وذلك حتى يرتبط مصير العاملين بها وبنجاحها وإخفاقها .

6- لابد من استحداث قانون تخضع بموجبه المؤسسات التي تعجز عن المنافسة أو مواكبة السوق لإجراءات الإفلاس والتصفية التي تخضع لها مؤسسات القطاع الخاص ودون أن يتحمل دافع الضرائب أو الدولة أي مسؤولية تجاه العاملين بهذه المؤسسات عن إفلاسها .

7-تفادي المغالاة في الإشراف الحكومي والرقابة المباشرة وهذا لا يعني بأي حال التقليل من دور الحكومة في الإشراف على هذه المؤسسات العامة ،شأنها شأن مؤسسات القطاع الخاص ،وذلك في إطار التوجيه الكلي للاقتصاد لتحقيق الغايات العليا للدولة لانجاز الأهداف الموضوعة لخطط وبرامج التنمية الشاملة .

8-قبول الخصخصة كآلية اقتصادية وإدارية قد تساعد في إعادة تأهيل وتنشيط مؤسسات القطاع العام يجب ألا يلغي أو يوقف أي دراسات أو محاولات لإيجاد وتطبيق نماذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أكثر ملائمة وأكثر انسجاما مع ظروف العراق ،وأكثر دقة على تحقيق غاياتها وطموحاتها وأهدافها في الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار من العدالة الاجتماعية وإنهاء الفقر وإزالة التخلف .ولهذا فان تناول ومعالجة موضوع

الخصخصة يجب أن ينظر إليه في إطار البحث الكلي عن نموذج للتنمية يراعى الخصوصية المجتمعية للاقتصاد العراقي .

سابعا- خلاصة الفصل

تواجه التنمية البشرية في العراق سلسلة من الإخفاقات تتجسد معالمه في كثير من الشواهد لعل أهمها تدهور أوضاع التعليم بكل مستوياته ، إذ لم تكن هناك فلسفة وأهداف وسياسات واضحة المعالم للنظام التعليمي في العراق ، كما أن الأمية تشكل خطرا يهدد مستقبل التنمية التي بلغت نسبتها 60% وهي أعلى من المعدل العالمي البالغ 20%، فضلا عن ارتفاع نسب الهدر والتسرب في مراحل التعليم الثلاث .

وفي المجال الصحي فان الأمر يزداد سوء ، بعد هجر أكثر من5000 طبيب بلدهم والخطورة تكمن في أن المهاجرين هم من ذوي التخصصات الطبية الدقيقة ، ولا يوجد أي مؤشر على تحسن الوضع الصحي بل تدهور العمر المتوقع وارتفعت الإصابات بالإمراض السارية والمعدية

وتعكس نسبة الفقر المدقع تدهورا كبيرا في مستوى معيشة المواطن العراقي إذ ارتفعت النسبة من 3.9%عام 1989 إلى 21% يتبعه الفقر المطلق المقدر ب72% وهذا يعني أن ثلاث أرباع سكان العراق يعانون من فقر مطلق .

هذا فضلا عن تدني نسب مؤشرات نوعية الحياة الأخرى الخاصة بالمسكن والكهرباء والبطالة وسوء التغذية ،وارتفاع أعداد الأرامل والأيتام ليصل الى6 ملايين وبنسبة 20% من سكان العراق،فضلا عن اغتيال أكثر من 730 عالما عراقيا من الأطباء والأكاديميين،ولا زال المسلسل مستمر، إذ ارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة خاصة بين الذكور، فقد بلغت لدى الفئة العمرية 15 سنة فما فوق 28 % ، لكن هذه النسبة تصل إلى 50 % حسب تقارير بعض المنظمات الدولية.

ويكمن الحل في الخروج من هذا المأزق بكسر الحلقة المفرغة بين الأعمار والأمن والوقوف الجماهيري الموحد ، بشكل جاد لمطالبة الحكومة بفك الجدل العقيم والدائر بين الأوساط السياسية حول قضايا ثانوية ،وتحويله لمناقشة قضايا الشعب المصيرية.

وبهذا فان خطط التنمية إن بقت على حالها فان من شأن ذلك أن يقضي على 33مليون مواطن عراقي وما لذلك من انعكاسات خطيرة تهدد مستقبل بلد عربي بكامله،لذا فان الأمر يدعو إلى إعادة تخطيط وهيكلة كل جوانب حياة المواطن ،بدءً بالطبقات الأفقر صعودا إلى الطبقات المتوسطة وبتغيير جذري للقطاعات كافة بما فيها الخدمات العامة ثم البنى الاقتصادية بجوانبها الزراعية والصناعية وبتناسق تتابعي بحيث يكمل احدهما الأخر،بغية الحفاظ على ما يمكن المحافظة عليه في ظل هذا الوضع المزري لهذا البلد ،ومما لاشك فيه أن الدول العربية مدعوة

بقوة لتكن هي المبادرة بهذا المجال لان الأمر يخصها قبل غيرها انسجاما مع روح الإّخوة العربية ووفقا لميثاق التعاون العربي المشترك .

مصادر ومراجع الفصل الحادي عشر

1 –أسامة إسماعيل عثمان،التنمية الحضرية مفهومها –اتجاهاتها،مجلة كلية التربية،الجامعة المستنصرية،العدد الرابع،2008،ص.863

2-المصدر نفسه،ص871.
3-محمد صالح ربيع ،الضوابط الجغرافية للتنمية المستدامة "التنمية الحضرية العربية أنموذجا" وقائع مؤتمر كلية التربية السابع عشر للمدة 5-6 أيار 2010 ،المجلد الثاني،2010،ص421.
4-صفاء جاسم محمد،توجهات التنمية العلمية للتعليم الجامعي في البلدان العربية ومتطلبات العصر،مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ،المجلد 9،العدد(1-2)2006،ص.199
5-علاء محمود التميمي،التنمية والبحث العلمي في الوطن العربي ،دائرة التخطيط ،إمارة أبو ظبي ،الإمارات العربية المتحدة،محاضرة ألقيت في المنتدى الثقافي في إمارة ابوظبي بتاريخ 2002/10/21.
6- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة2009،جامعة الدول العربية ،ص.26
7- حيدر عبد الرزاق كمونه،بعض الملاحظات والمشاكل التخطيطية التي يعاني منها مجتمع مدينة بغداد، ،وقائع المؤتمر العلمي للجامعة المستنصرية للمدة 11-12 أيار 1999،تحت عنوان المنظور العمراني لمدينة بغداد،2000، ص.249
8- فليح حسن خلف ،التنمية في بغداد، وقائع المؤتمر العلمي للجامعة المستنصرية للمدة 11-12 أيار 1999،تحت عنوان المنظور العمراني لمدينة بغداد،2000، ص.219
9- محمد صالح ربيع ،نحو إستراتيجية تنموية مقبولة لعراق ما بعد 2003،الندوة العلمية لقسم الدراسات الجغرافية في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،المنعقدة بتاريخ 5 أيار 2009.ص.21
10- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الموازنة الاستثمارية لسنة 2010 ص.141
11- تقرير الراصد الاجتماعي لسنة 2004،ص112
12- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،مديرية إحصاءات التنمية البشرية ،تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية ،ص15.
13-وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء ،دائرة الإحصاء الاجتماعي ،المؤشرات التربوية والتعليمية ،2001.
14-المصدر نفسه،سلسلة بيانات عام 2000.
15-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009،ص261.
16-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الموازنة الاستثمارية لسنة 2006.
17-علياء كاطع شلتاغ، توزيع عيادات أطباء مدينة بغداد،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة المستنصرية ،2007،ص39.
18-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009،ص263.

19–محمد صالح ربيع العجيلي،ظاهرة الفقر في الوطن العربي –الواقع والأسباب والنتائج–الطبعة الأولى/ بغداد ،دار الشؤون الثقافية العامة ، 2007،ص11.
20–مهدي العلاف ،قياس الفقر في العراق رؤية مبسطة،بحث نشور في صحيفة الصباح في 13 مارس 2005.
21–محمود عبد الفضيل ،تطور مؤشرات نوعية الحياة في الوطن العربي ،المستقبل العربي ،العدد1990،138،ص.62
22–وزارة الإسكان العراقية ،بيانات غير منشورة،2007.
23–لقاء الباحث مع المسئولين في وزارة الكهرباء يتعذر ذكر أسماءهم في أيلول 2007.
24–الأمم المتحدة ،منظمة رعاية الطفولة ،اليونيسيف(UNICEF) 2007.
*هناك ما يقارب 800 موقع خطر في بغداد وحدها اليوم تتعلق غالبيتها بالقنابل العنقودية ومصائد الذخيرة المدفونة ،ويتعرض الأطفال للإصابة والقتل بشكل يومي عندما يلهون بالمعدات التي لم تنفجر .
25– مؤسسة فيشر ،الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها ،منظمة رعاية الطفولة (اليونيسيف)،منظمة الصحة العالمية ،منظمة أطباء بلا حدود.
26– محمد صالح ربيع ،كفاءة أداء خدمات النقل في مدينة بغداد ،مجلة كلية التربية ،العدد الثاني ،2006،ص.77
27–– إسماعيل الجليلي،ورقة قدمت إلى مؤتمر مدريد للفترة 23–24 نيسان /ابريل .2006
28– المصدر نفسه.
29– عبد الوهاب حميد رشيد وللاطلاع أكثر مراجعة الموقع الآتي:www.wahab1940@Hotmail.com
30– كامل عباس مهدي ،سياسات الاحتلال الاقتصادية:دراسة نقدية ،ندوة احتلال العراق،مركز دراسات الوحدة الوطنية ،بيروت ،2004،ص875–888.

الفصل الثاني عشر

جرائم أمريكا البيئية في العراق

استفحلت المشكلات البيئية بشكل ملفت في العالم أثر الاستخدام المفرط للقوة واستخدام السلاح ،الأمر الذي نتج عنه ارتفاع في مستويات التلوث وفقدان الكثير من البشر، وأخذت على أثره المعاهدات والاتفاقيات الدولية على عاتقها معالجة التغييرات التي تحصل في البيئة بسبب التخريب البشري المتعمد فيها بالعمليات العسكرية. ومن المعاهدات الدولية التي تعني على وجه

الخصوص في هذا المجال معاهدة حظر استخدام الوسائل العسكرية أو العدائية لتغيير البيئة بتلويثها، أو تدميرها، أو إلحاق الضرر بها التي دخلت حيز التنفيذ عام (1978). وقد أصبح واضح للعيان أن بعض الدول أخذت بتسييس البيئة وجعلت من تدمير البيئة هدفاً سياسياً واقتصادياً وإعلان الحرب البيئية ،وما عادت تكتفي بان تعمل أسلحة الدمار على التضحية بالإنسان بل أيضا بموارد وإمكانات النظام البيئي المحيط به.

وتعد الحروب الثلاث على العراق منذ عام 1980، والحصار الاقتصادي أسوأ صورة للإيذاء المدمر على البيئة العراقية مقارنة بأي مكان آخر في العالم، فالحروب كانت ذا شكل استثنائي طبقاً لكل قياسات الحروب التي عرفها العالم السابق والحاضر لأن ما تعرضت له البيئة العراقية يعد الأنموذج الأكثر تطرفاً بين كل أشكال التدهور لا بل الدمار البيئي.

أنها حروب بيئية وما تمخض عنها هو انتهاك لكل الاتفاقيات البيئية الدولية، حيث أدى استخدام الأسلحة المحرمة دولياً ومن بينها اليورانيوم المنضب إلى إحداث آثار خطيرة ومباشرة على الصحة والبيئة في العراق أكدتها الدراسات التي قامت بها الأمم المتحدة والدراسات الميدانية المحلية لتقييم الواقع البيئي في العراق وتقدير الملوثات البيئية.

تتمثل في العراق كافة أنواع البيئات الرئيسة المعروفة في العالم، حيث البيئة الجبلية في شماله وما تحتويه من غابات طبيعية وأشجار متنوعة والتي تشكل قرابة 6% من مساحة العراق،مروراً بوسطه حيث يجري نهرين دجلة والفرات وروافدهما في بيئة سهلية (السهل الرسوبي) الذي يشكل 24% من سطح العراق،فيما تنتشر الصحراء على أطرافه الغربية في بيئة قاسية طاردة للسكان وذات نسبة 55% من سطح العرق،بينما تسود بيئة الاهوار في جنوبه التي تعد بحق أروع بيئة في المنطقة من حيث مكوناتها وطبيعتها ،فيما تشكل المنطقة المتموجة التي تفصل بين المنطقة الجبلية والسهلية نسبة 15% من سطح البلد والتي لها صفات مشتركة من كلا المنطقتين.

وهناك خصوصيات لكل من هذه البيئات في العراق في وجود الكائنات الحية النباتية والحيوانية المختلفة، ففي سبيل المثال يزدهر وجود أشجار البلوط والفستق والكرز، وحيوانات كالماعز البري والدببة في المنطقة الجبلية الشمالية التي تتحمل درجة حرارة واطئة في حين توجد نباتات الطرطيع والنخيل وحيوانات كالجمال والجاموس في المنطقة الجنوبية التي تمتاز بظروف بيئية ذات درجة حرارة وملوحة عاليتين ،بينما تسود أشجار الفاكهة والحمضيات وحيوانات كالأغنام والأبقار في البيئة السهلية وسط العراق.

أولاً– مفهوم التلوث البيئي

المفهوم العلمي للتلوث هو حدوث تغيير وخلل في الحركة التوافقية التي تتم بين العناصر المكونة للنظام الايكولوجي، بحيث تشل فاعلية هذا النظام وتفقده القدرة على أداء دورة الطبيعي في التخلص الذاتي من الملوثات وخاصة العضوية منها بالعمليات الطبيعية (Natural Processes) ويحدث هذا التغيير أو الخلل أما نتيجة لإلقاء أنواع من النفايات تتحدى العمليات الطبيعية أو تكون بكميات كبيرة تفوق قدرة هذه العمليات الطبيعية على احتوائها، فمثلاً قد يكون نهر من الأنهار قادراً على التخلص من الملوثات التي يقذفها عدد من السكان من حوله (50،000) نسمة مثلاً بالعمليات الطبيعية ولكن نفايات (100،000) نسمة تصبح من الكثرة بحيث تتلف الدائرة الايكولوجية (The Ecological Cycle) للمياه، ومن ثم يزداد حجم هذه الملوثات تلقائيا وما يترتب على تجميع مثل هذه الملوثات من أضرار بالغة لكل مظاهر الحياة في النهر مما يفقده الكثير من خصائصه وأهميته، وما يحدث في الأنهار يحدث أيضا في المسطحات المائية الأخرى والغلاف الهوائي والأرضي، وقد امتد مفهوم التلوث حتى أصبح زيادة الضوضاء في حياتنا اليومية نوعاً من التلوث للبيئة[1].

وفي العراق، ترتبط القضايا البيئية الخطيرة في المدن الكبرى مثل بغداد والبصرة والموصل وارتباط ذلك بالحروب التي يعود تاريخها إلى أوائل الثمانينات، ومن هذه القضايا الضرر المادي الذي لحق بالبنى التحتية مثل شبكات المياه والصرف الصحي، والتلوث الخطير جراء انبعاث مواد خطرة من البنى التحتية العسكرية والصناعية المستهدفة، وتلوث الهواء بسبب حرائق حقول البترول، والضرر البالغ الذي يلحق النظم الايكولوجية والطبيعية بسبب الأنشطة العسكرية وبخاصة الإشعاعات النووية والكيماوية، وهذا سيزيد الضغوط البيئية المزمنة الأخرى السابقة للنزاعات، مثل عدم كفاية الاهتمام بالنفايات الخطرة[2].

ثانياً:- تلوث بيئة العراق بالمواد المشعة

يكاد ينفرد العراق بمحنة لا نظير لها على مستوى دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ألا وهو استمرار تعرض سكانه للإشعاع منذ 20 سنة، إذ يعيش أبناءه منذ عقدين من الزمن في بيئة موبوءة بسموم أخطر الملوثات، فقد استخدمت الأسلحة الكيماوية في الحرب العراقية – الإيرانية على مدى ثماني سنوات، ونتج عن حرب الخليج الثانية سنة 1991 تلوث إشعاعي خطير نتيجة استخدام القوات الأميركية وحلفائها ذخائر اليورانيوم مما سبب كارثة بيئية وصحية وخيمة كان من نتائجها انتشار أمراض السرطان في العراق خصوصاً في جنوبه على نحو وبائي ،وهذا ما أكدته العديد من الدراسات الأجنبية والمحلية، فقد أوضحت إحدى الدراسات أن استخدام اليورانيوم المستنفد ضد العراق تسبب في ارتفاع حالات الإجهاض لدى الحوامل العراقيات ثلاثة أضعاف عما كانت عليه سنة 1989 وازدياد حالات الإصابة بأمراض السرطان

نحو سبعة أضعاف، والإصابة بسرطان الرئة أربع مرات، وتضاعفت الوفيات بسرطان الرئة خمس مرات، ولم تقتصر الأضرار على الإنسان فحسب بل امتدت إلى ما هو أبعد من ذلك، فأن الفحوص التي أجريت سنة 1996 من قبل منظمات دولية مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الصحة العالمية، أظهرت وجود تلوث أشعاعي في التربة وفي بعض النباتات بتراكيز متباينة، وهذا مع إفراز ظهور حالات مرضية غامضة منها التشوهات الخلقية والاعتلال العصبي والعضلي وزيادة حالات الإجهاض والإمراض السرطانية مثل سرطان الدم والغدد اللمفاوية والثدي، فضلاً عن التلوث الواسع الانتشار في المنطقة، فقد وصلت مستويات الإشعاع في النبات والحيوان سنة 1996 في البصرة 14 مرة أكثر من الكمية المحدودة للسلامة المعتمدة من قبل منظمة الصحة العالمية[3].

وفي دراسة حول الإصابات بمرض السرطان أخذت عينة من الجنود العراقيين تتكون من 1400 جندي من الذين كانوا في أماكن قصفت بشدة قرب مدينة البصرة فظهرت زيادة مطردة بين سنتي 1991 و1996، فمثلا مقابل عشر حالات أصابه بمرض ابيضاض الدم (لوكيميا) في سنة1991 كان هناك 160 حالة سنة 1996، أما الإصابة بسرطان الدماغ فقد ارتفعت من حالة واحدة سنة 1991 إلى 40 حالة في سنة 1996، وقد عثر فريق مركز أبحاث اليورانيوم الأمريكي المشار إليه خلال جولته على حالات من آلام المفاصل والرعاف والتهابات عصبية وآلام في الظهر واضطرابات في النظر وحرقة في البول لدى السكان القرويين من موقع الدروع المصابة، وهي أعراض تشابه حالات التسمم الإشعاعي[4].

أما في الحرب الأخيرة على العراق سنة 2003 والتي استخدمت فيها أسلحة اليورانيوم المنضب (الذي يزيد مستوى أشعاعه 100 مرة من مستوى الإشعاعات الصادرة عن القذائف المضادة للدبابات) استخدم هذا السلاح من جديد وبكميات فاقت ما استخدم سنة1991 إلى ستة أضعاف وبخاصة في مدينة البصرة انظر الشكل (2)، وكان من آثارها إن تفاقمت انتشار الولادات الميتة والتشوهات الولادية والإمراض السرطانية ، وقد أكدت الفرق البحثية لوزارتي الصحة والبيئة العراقية نتائج الدراسة العلمية الميدانية التي قام بها المركز الطبي لأبحاث اليورانيوم (UMRC) وهو مركز أبحاث دولي مستقل يرأسه العالم الأمريكي الكرواتي الأصل (أساف دورا كوفيتش) المتخصص بالذرة والطب النووي وكان عقيداً في الجيش

الشكل2: مواقع في محافظة البصرة تعرضت للقصف باعتدة اليورانيوم المنضب سنة 2003

المصدر: http://iraq10.jeeran.com:

الأمريكي، وقد شملت الدراسة مدن وسط وجنوب العراق وأثبتت الدراسة انتشار التلوث الإشعاعي في أرجاء البلاد وبنسب خطيرة، وقد أعلن مصدر في وزارة الصحة العراقية عن وجود أكثر من 140 ألف عراقي مصاب بالسرطان حالياً، حيث كان يدخل مستشفى الإشعاع الذري حوالي 4000 مريض بالسرطان بالسنة ولكن في سنة 2004 أزداد عدد المرضى إلى7000 مريض سنوياً، وقد سجلت الإحصائيات ارتفاع في معدل التشوهات الولادية من 2-3 حالة لكل ألف ولادة سنة 1990 إلى 22 حالة لكل ألف ولادة في سنة 2004 ، أي بزيادة تقرب من السبعة أضعاف، وارتفاع حالات الإجهاض لدى الحوامل العراقيات إلى ثلاثة أضعاف، كما سجل ارتفاع حالات الإصابة بالإمراض الوراثية نتيجة التغيرات التي طرأت على الكر وموسومات بسبب ازدياد نسب التلوث الإشعاعي ومنها أمراض العيون، فقد سجلت زيادة بنسبة 2.5% وإنجاب الأطفال المنغوليين سجل زيادة بنسبة 6.6% والتغيير في عدد وشكل بعض أعضاء الجسم سجل زيادة بنسبة 1.3% وظهور حالات تقلص في الرأس واختفائه بسبب ضعف الغدد[5].

تجدر الإشارة إلى إن مثل هذه الحالات في بلد يئن تحت وطأة العوز الاجتماعي وشحة الأدوية وهروب اغلب الأطباء الاختصاص بسبب الوضع الأمني ،فضلا عن انخفاض مستوى الثقافة الصحية ،في ظل كل تلك المعطيات فان الأوضاع الخطرة التي لم تعالج فإنها ستنتقل عدواها إلى أفراد أسرة المريض وهكذا دواليك إلى أن تتضاعف خطورة الأمراض يوما بعد يوم وسيزداد عدد المصابين يوما بعد آخر.

وقد أكدت وزارة البيئة وجود 311 موقعاً ملوثاً في العراق باليورانيوم المنضب خصوصاً في الجنوب يحتمل وصول أضرارها إلى 22.5 مليون عراقي في عموم المحافظات ،وأضافت أنه تم اختيار خمسة من المواقع الأكثر تلوثاً وهي مخازن مدينة الصويرة(55 كيلو متر جنوب بغداد) لتلوثها بالمبيدات الزئبقية، وموقع عويريج(غرب بغداد 7 كيلو متر) لتلوثه بالعناصر الثقيلة ومركبات الفينول المتعدد الكلور واليورانيوم المستنفد، وموقع القادسية الملوث بكبريتات الكروم والسيانيد وموقع المشراق الملوث بالكبريت ومركباته وموقع خان ضاري(7كيلو متر شمال غرب بغداد) الملوث بمادة رابع اثيلات الرصاص وتم عرض المواقع الملوثة على برنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرض معالجته وإزالة التلوث منها مستقبلاً، فيما سيكون على عاتق وزارة البيئة العراقية تنظيف بقية المواقع الملوثة.

وأقّر مركز الوقاية من الإشعاع خطة لسنة 2012 و شملت هذه الخطة المسح البيئي الإشعاعي ورسم وتحديث الخريطة البيئية الإشعاعية ومراقبة المنافذ الحدودية ووضع المحددات بنسبة غاز الرادون في بغداد ومحافظات الموصل– البصرة والانبار والنجف، وأن من ضمن محاور الخطة تفريز المختبرات البيئية الإشعاعية وأعداد الدراسات والبحوث وتقويم ضمان الجودة لأجهزة (X-Ray) في المؤسسات المالكة لها ودراسة التأثير البيولوجي للإشعاع لدى العاملين وعموم المواطنين في مواقع منتخبة[6].

أما تأثير اليورانيوم على الجنود الأمريكيين فبعد عودتهم من حرب الخليج بأشهر قليلة إلى قواعدهم في الولايات المتحدة الأمريكية، لوحظ إن هناك إصابات وَرَمّية جرثومية مرضية قد أصابت بضع مئات من الجنود، ومن هذه الأمراض هي: الإجهاد العصبي الحاد، والطفح الجلدي الحاد،وصداع شديد، وألم العضلات والمفاصل،و فقدان الذاكرة وظهور أورام على الجسم، واختلال في التنفس، والإسهال وأمراض المعدة المزمنة،والتهابات الجلد وضمور الخلايا،وألم والتهاب حاد في الصدر، فضلاً من انه لوحظ في ربيع سنة 1992 أن أرقام الوفيات أو المصابين بأمراض وتشوهات كبيرة في الأطفال المولودين حديثاً هم معظمهم من أبناء الذين قد شارك أحدهم في حرب الخليج الثانية!!

لقد كان أول تجريب فعلي لهذا المنتج (اليورانيوم) الفتاك وبصورة ملفته للنظر في إبان حرب الخليج الثانية سنة 1991 (بعد إن أُتخذ العراق كحقل تجارب نووي) ، حيث من صفات هذا السلاح هو الانشطار إلى أجزاء صغيرة جداً تنفجر بعدها مولدة حرارة عالية وأجزاء معدنية متشظية عالية الحرارة ذات قابلية قصوى لأخترق أصلب الأشياء ومُخلِفة بعد الإصابة آثار تدميرية منها تلويث الهدف المصاب نتيجة لاستعمال الفلزات المعدنية السامة جداً في مكوناته، وشعاع اليورانيوم يقدر عمره المتبقي بعد الاستنفاد الذي قد يطول إلى آلاف السنين !!![7].

ثالثاً- الأبعاد البيئية لتدمير المنشآت الصناعية العراقية

نتج عن تدمير المنشاة الصناعية التي تعرضت للقصف المباشر تسرب واحتراق كميات كبيرة من الوقود والمنتجات النفطية والمواد الكيماوية والصناعية والبتر وكيماويات إلى البيئة بشكل مباشر وإحداث تغييرات كبيرة في مكوناتها وكما يأتي:

1-احتراق و تسرب 64.7 مليون لتر من الوقود والمنتجات النفطية إلى البيئة،فالاحتراق يولد الدخان الذي يختلط مع الهواء ،والتسرب على شكل سائل يختلط مع التربة فهو ثنائي التلوث للهواء وللتربة.

2- تسربت كميات كبيرة من المواد الكيماوية الخطرة أو السامة إلى البيئة شملت ما يأتي: 53000 طن من الكبريت السائل و5600 طن من حامض الكبريتيك المركز و5000 طن من حامض الفوسفوريك المركز و700 طن من غاز الامونيا و180 طن من حامض الفلوسليسيك و150 طن من حامض الهيدروكلوريك المركز و95 طن من مبيدات الحشرات و700 طن من المركبات الكيماوية المختلفة.

3- احتراق أكثر من 7000 إطار من إطارات السيارات المنتجة بأحجام مختلفة مما سبب تلوثاً شديداً للهواء.

4- ارتفاع مناسيب المياه في مبازل القصب التابعة للمنشاة العامة للسكر في ميسان مما تسبب تملح التربة في المنطقة بسبب تسرب المياه الصناعية التابعة لهذه المنشاة الصناعية.

5- تقدر كميات المياه الصناعية غير المعالجة التي تسربت اضطراراً إلى الأراضي المجاورة أو المياه السطحية تقدر بحدود 14400 متراً مكعباً باليوم.

6- ومن ملاحظة القياسات لأعمال التلوث الناجمة عن بعض المنشآت الصناعية في العراق يتضح حجم الملوثات المختلفة من خلال جدول رقم (15).

جدول 15: أجمالي التلوث الناجم عن بعض المنشآت لسنة 1990 وسنة 1991 بعد تعرضها للقصف الأمريكي (وزارة الصحة 1992).

أجمالي التلوث مقاس طن/ سنة

الصناعة	BOD5	COD	TSS	TDS	الدهون والشحوم

	1990	1991	1990	1991	1990	1991	1990	1991	1990	1991
مصفى بيجي محافظة صلاح الدين	302	4000	688	8000	716	8000	4776	8000	400078	8000
المنشأة العامة للبتر وكيمياويات محافظة البصرة	–	–	1060	1612	–	–	27500	32731	–	–

– = غير مقاسة

BOD5 = المتطلب الحيوي للأوكسجين

COD = المتطلب الكربون الأوكسجين

TSS = مجموع المواد الصلبة العالقة

T0S = مجموع المواد الصلبة الذائبة

رابعاً– تدمير البنى الارتكازية(التحتية) للمدن وأبعادها البيئية

تعرضت محطات تصفية المياه وشبكات الصرف الصحي في البلاد إلى تدمير كامل جراء القصف العشوائي لها في جميع مدن العرق ،وهذه المؤسسات تعود إلى المنشأة العامة للماء والمجاري التي تقوم بتصريف مخلفات مياه المجاري إلى الأنهار بعد معالجتها والتي تبلغ مجموع

طاقاتها التصريفية (8.055.900) متراً مكعباً في الشهر، وبعد أن تم تدمير محطات توليد الطاقة الكهربائية من جراء الحرب إذ توقفت عن العمل تماماً ،أدى ذلك إلى توقف جميع المحطات الرئيسة والفرعية للمجاري تلك التي تعمل بالطاقة الكهربائية، ومن الطبيعي أن يتم تصريف المياه الثقيلة إلى الأنهار مباشرة بدون أية معالجة،وما لذلك من أضرار بيئية لمياه الأنهار التي يتم تصريف المياه الثقيلة إليها وبالتالي تأثر الأحياء المائية بشكل كبير.

تجدر الإشارة إلى انه أثناء الحروب التي اشتعلت ضد العرق كلها فان جميع سكان العرق بما في ذلك سكان العاصمة بغداد يستخدمون مياه الأنهار لأغراض الشرب وبشكل مباشر دون أي معالجة تذكر وبكل ما تحتويه من المخلفات التي ذكرت أعلاه.

ومما يزيد من تراكم المشكلة في هذا السياق هو حدوث أضرار في المختبرات المركزية في المحافظات، الأمر الذي أدى إلى عدم إمكانية تحديد ومراقبة التلوث الحاصل في الأنهار[8]،ومن ثم فان كمية التلوث ونوعيته وأضراره كلها أصبحت تعد ضمن المجهول،وما يترتب عليه من توقف عملية المعالجة لعدم معرفة نوع الملوث وكميته ومكانه.

خامساً – التلوث البيئي بالنفط ومشتقاته

تعد المنشآت النفطية في العراق من أكثر البنى التي تعرضت للدمار وبخاصة مصافي النفط ، فقد تعرضت أربعة مصافي كبيرة وهي الشعيبة والناصرية والدورة وبيجي التي تقع داخل المدن الرئيسة، كما دمرت محطات الإنتاج ومستودعات الخزن الكبيرة في حقول الرميلة والزبير، ومنشآت الإنتاج والتصفية في كركوك، فضلاً عن محطات الضخ على خطوط النقل ومستودعات المنتجات النفطية ومحطات كبس الغاز وحقن الماء في حقلي الرميلة الجنوبي والشمالي، حيث انتشرت بقع الزيت المتسربة من الحقول البحرية المدمرة على طول 460 كيلو متر أمام السواحل الكويتية والسعودية، وتسبب ذلك في قتل 30 ألف طائر بحري، وأدت الحرائق التي اشتعلت في 613 بئراً للنفط إلى حرق نحو 2.5 مليون برميل من الزيت الخام يومياً، ونحو 35 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي يومياً، وأدى ذلك إلى أطلاق نحو 20 ألف طن من ثاني اوكسيد الكبريت، و1500 طن من الجسيمات العالقة ونحو 250 طن من أول اوكسيد الكربون، ونحو 500 طن من اكاسيد النتروجين يومياً إلى الهواء خلال المدة بين شهري فبراير و مارس من سنة 1991.

وتسبب انبعاث الغازات من حقول النفط المُحرَقَة ،واستخدام نحو 4500 طن مفرقعات من قبل دول التحالف، ونحو 6300 طن مفرقعات من قبل القوات العراقية أبان حرب الخليج 2003 إلى التأثير سلبياً على جودة الهواء ليس في العراق فحسب،وإنما امتد تأثيرها إلى شرق أوروبا

والبلقان وتركيا وبلغاريا واليونان وإيران، بل وصل مداها إلى جبال الهميلايا شمالي هضبة الدكن الهندية[9]،وبالتالي يمكن إدراك هول الكارثة على السكان المدنيين في العراق.

سادساً- تلوث التربة

تعد التربة أساس الإنتاج الزراعي والرعوي إذ أنها تمثل البيئة الصالحة والضرورية لنمو النبات والإنتاج الزراعي، فادى تلوثها إلى تراكم مواد ضارة مثل المركبات الكيماوية السامة والأملاح والمواد المشعة[10]،فان ذلك انعكس بشكل مباشر على الإنسان والحيوان والنبات معاً من خلال السلسلة الغذائية المعروفة،مع العلم إن تأثر الترب أو غيرها بالأشعة في بلد متخلف مثل العرق لا يمكن التعرف عليه أو كشفه مبكراً لعدم معرفة الناس أو إدراك أجهزة الدولة المبكر لذلك إلا أن تظهر آثاره، وحينئذ يكون مفعوله قد أصاب أهدافه في التأثير على الناس وبقية الأحياء ويتم ذلك بعد أن مَّر الزمن المطلوب لهذا التأثير . هذا فضلا عن بقايا التشظي للمفرقعات التي استخدمت في المعارك واختلطت مع التربة (زار احد الجنرالات إحدى القطعات العسكرية إبان الحرب العراقية الإيرانية ومسك حفنة من تراب ارض المعركة ،وحينما أراد القائد الميداني شرح تفاصيل المعركة قاطعه قائلاً: عرفت التفاصيل من خلال حفنة التراب هذه!!!) وهذا يوضح كم من مخلفات المعارك في تربة العراق.

كما دمرت التربة بفعل حركة الآليات العسكرية أثناء العمليات العدوانية التي أدت إلى حركة التربة وزعزعة استقرارها بعد أن كانت القشرة الرقيقة العليا قد استقرت مدة طويلة بكسائها الخضري، وهذا ما ساعد في زيادة كمية الغبار المتصاعد عند هبوب العواصف الترابية وادي إلى زيادة كمية دقائق التراب والرمل في الأجواء في مناطق مختلفة من العراق من جراء تهيج القشرة الرقيقة وأتلافها، ونتيجة لذلك دمرت النباتات من تلك المناطق وقل الكساء الخضري فزاد ذلك من مشكلة التصحر، وخاصة في المنطقة الجنوبية الصحراوية، ونتيجة لهذا بلغت مستويات الأتربة والعواصف الرملية في بغداد وعموم وسط وجنوب العراق سنة 1991 خمسة أضعاف ما كانت عليه من سنة 1990 في الشهر نفسه والتي لها الأثر السلبي على حياة الكائنات جميعاً ومن ضمنها المواطن العراقي،وكشفت الدراسات إلى إن العرق تعرض في صيف 2009 إلى 42 عاصفة ترابية مقارنة ب12 عاصفة ترابية قبل سنة 2003[11]. لاحظ جدول رقم (16) الذي يوضح الحد الأعلى لكمية الغبار المتساقط في محافظات العراق لسنة 2009.

جدول 16:الحد الأعلى لكمية الغبار المتساقط في محافظات العراق لسنة 2009

اسم المحافظة	الحد الأعلى غم / م2/شهر

نينوى	61.5
كركوك	50
صلاح الدين	33.6
ديالى	13
الانبار	9
بغداد	63
بابل	97
واسط	25
كربلاء	83
القادسية	15
النجف	90
المثنى	91
ميسان	85
ذي قار	155
البصرة	168

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات البيئة،تقرير الإحصاءات البيئية لسنة 2009، تشرين الثاني، 2010.

سابعاً- الأمطار الحمضية

نتيجة للقصف المستمر والعشوائي للمنشات المدنية والعسكرية ولمدة طويلة فان كمية كبيرة من الأبخرة والغازات والأتربة تتصاعد إلى الجو حاملة معها كميات كبيرة من المواد السامة والخطرة ، ومن هذه الغازات أكاسيد الكربون واكاسيد النتروجين واكاسيد الكبريت التي عند وصولها إلى طبقات الجو العليا ومع تساقط الأمطار تتحد جزيئات الماء مع هذه الاكاسيد خاصة اكاسيد الكبريت مكونة حامضي الكبريتوز والكبريتيك ولذلك يطلق عليها الأمطار الحمضية التي لها ضرر بيئي على المحاصيل الزراعية.[12] فقد تأثرت بساتين الحمضيات بهذه الأمطار وبخاصة أشجار البرتقال في محافظتي ديالى وكربلاء إلى درجة كبير ،بحيث تقلص إنتاج الشجرة الواحدة إلى النصف تقريبا ،فضلا عن تأثر أشجار النخيل ،إذ أن هذه

الأمطار تؤدي إلى تحلل شجرة النخيل مما تساعد دودة الدوباس التي تصيب أشجار النخيل من زيادة مفعولها في إيذاء هذه الأشجار ،وبالتالي التقليل من إنتاجية التمور في العراق الذي يأتي بالمرتبة الثانية بعد النفط ضمن صادرات هذا البلد[13].

ثامنا- تأثير الحرب على الكساء الخضري

لآلة الحرب أيَّ كان نوعها آثار تدميرية على كل شيء يأتي أمامها ،ولعل الغطاء النباتي من أكثرها تأثراً لتعرضه المباشر لسموم هذه الآلة،أما الآثار غير المباشرة فأنها عديدة ويمكن أن تبقى عدة سنوات، وخير مثال يمكن أن يعطى هنا ظاهرة انحناء قمم النخيل ثم موته في مناطق مختلفة والتي لم تكن منتشرة في السابق بمثل ما ظهرت عليه الآن، فضلا من انتشار آفات أخرى لم تكن مهمة من قبل لكن تفاعلها أصبح اليوم مدمراً. حيث تراجعت أعداد النخيل في العراق من 30 مليون نخلة عام 1980 إلى 12 مليون نخلة عام 2004بسبب الحروب، وأكثر المناطق تأثراً بذلك هي محافظة البصرة حيث اغلب المعارك القديمة والحديثة دارت على أرضها وأحيانا داخلها بين الأحياء السكنية ،واتخذت بساتين النخيل كسواتر للجيوش أثناء القتال ،لذلك فمن الطبيعي أن يكون التدمير فتاكاً لهذه الشجرة.

أن تخريب الطبقة السطحية لقوام التربة التي كانت متماسكة أصلا من جراء الحرب أدى إلى تهيئتها للتعرية الريحية وتكّون الكثبان الرملية المتحركة الذي زاد من ظاهرة التصحر، فضلاً عن تعرض الغطاء النباتي في البيئة الصحراوية إلى التدمير، فضلاً من أن العمليات العسكرية أثرت تأثيراً سلبياً على الأنظمة البيئية للمراعي الطبيعية خاصة في المنطقة الجنوبية عند الحدود مع السعودية والكويت، ويقدر تدمير الغطاء النباتي والعشبي والمراعي الطبيعية في أجزاء كبيرة من المناطق الوسطى والجنوبية نتيجة العمليات العدوانية العسكرية قدرها مليون و935 ألف و48 دونماً.

وتضرر أكثر من 50% من إنتاج المحاصيل الزراعية[14].تجدر الإشارة إلى إن الكثير من المواد المشعة والسامة يبقى تأثيرها طويلا ،لا بل يزداد مع الزمن من خلال تفاعله مع الظروف الجوية.

تاسعاً- تأثر الثروة الحيوانية

تأثرت الثروة الحيوانية بنوعيها البرية والأليفة ،وعن طريقين ؛الأول مباشر عن طريق الاستنشاق والثاني عن طريق السلسلة الغذائية من خلال تأثر الغطاء النباتي التي تتغذى منه ، ولعل أكثر الحيوانات تأثراً هي الثدييات كالغزلان والجمال فضلاً عن الطيور كما في منطقة

الاهوار الذي هلك عدداً كبيراً منها بسبب الانفلاقات والانفجارات وحركة الآليات العسكرية والتلوث الكيماوي للجو والتربة والماء وسيؤثر ذلك حتماً على مجتمعات هذه الحيوانات مستقبلاً.

لقد تناقصت الثروة الحيوانية وتفشت الأمراض البيطرية بسبب نقص المبيدات واللقاحات والأدوية البيطرية ومنع سلطات الاحتلال من استخدام الطائرات المدنية لمكافحة الآفات الزراعية، فقد قل إنتاج الدواجن بصورة كبيرة جداً وكذلك الأسماك واللحوم الحمراء نتج عنه ارتفاع أسعار البروتينات الحيوانية عدة أضعاف يتحمل وزرها المواطن البسيط ،ومما زاد من تفاقم مشكلة الثروة الحيوانية هو قلة مصادر العلف الناتج عن ضعف الاهتمام بالثروة الحيوانية لانشغال البلد بما هو أخطر من ذلك ، وشحة الأدوات الاحتياطية للآلات الزراعية وعطل المكننة الزراعية أو توقفها عن العمل لمدة طويلة وتلاشي المراعي الطبيعية ،فضلا عن قلة المهندسين والخبراء الزراعيين وبالذات في مجال الثروة الحيوانية .

ويمكن أن يقود التغير في النظام البيئي ومكوناته إلى زيادة مجاميع معينة من الحيوانات كالقوارض والتي تسبب مشاكل كبيرة على الصحة العامة بنقل الأمراض فضلاً عن الأضرار بالزراعة، فقد لوحظ إن أعداد القوارض قد أزداد مع زيادة تراكم النفايات خاصة في المجمعات السكنية والعاصمة بغداد خير مثال على ذلك .

كما لوحظ موت الكثير من الأحياء البرية وهجرتها بسبب أعمال القصف وتسرب المواد السامة لبيئة هذه الأحياء، كما لوحظ تغير في كثافة الأحياء البرية وفي هجرة الطيور إلى المناطق المعتادة في العراق.

عاشراً- الحرب والتلوث الضوضائي

تعرف الضوضاء بأنها أصوات غير مرغوب فيها تحدث إحساساً سمعياً مضايقاً للسمع لبعده عن النغمة الموسيقية، وللضوضاء آثار فيزيولوجية إلى جانب آثارها النفسية والعصبية الضارة بالصحة ،وقد أُثبت علمياً في تجارب أجريت في معهد ماكس بلانك الألماني أن الضوضاء لها أثار خطرة على الإنسان فهي تسبب التهاب المعدة والمخ وتقلل من كمية الدم المتدفق إلى مختلف أعضاء الجسم،وللضوضاء تأثير كبير على الغدة الدرقية والتناسلية [15] .

وتعد الضوضاء أسوأ أنواع المضايقات لأنها تقطع علينا حبل التفكير وبالتالي فهي مرهقة للفكر ومقلقة للراحة ،ومن النتائج الفيزياوية والمَرَضِية للضوضاء هي الإرهاق السمعي والصم المهني والصدمات السمعية فضلاً عن الخلل السمعي الناتج عن الضوضاء ومن مميزاته فقدان القدرة على السمع .

وبما أن حاسة السمع عند الإنسان الاعتيادي تتحمل الأصوات التي تتراوح شدتها بين 50-60 ديسبل، ومع ارتفاع هذه النسبة يبدأ تأثيرها على الأعصاب والصحة العامة، فشدة صفارة

الإنذار تصل إلى 150 ديسبل أما الحفارات التي تعمل بضغط الهواء فتقل شدة الضوضاء المصاحبة لها إلى(120)ديسبل والدراجات البخارية (100) ديسبل[16]، فيما بلغت الأصوات الناجمة من انفلاق الصواريخ والقنابل التي قذفت على العراق وكذلك الغارات الجوية 170 ديسبل ،وهذه ولدت تلوثا ضوضائياً كبيراً يفوق في شدته الحد المسموح به عالمياً ويزيد عن تحمل حاسة السمع لدى الإنسان، حيث كان أزيز الطائرات يصل إلى 140 ديسبل.

وقد وجد أن الحيوانات تتأثر بالضجيج أيضا ،وعلى سبيل المثال فان الأبقار التي تعيش في مزرعة قريبة من أرضية المطار، فإنها سوف لا تعطي نفس كمية الحليب التي تعطيها لو كانت بعيدة عن هذا التأثير،فما بال الحيوانات التي عاشت وسط أزيز الطائرات والمدافع والصواريخ لمدد تزيد عن ثلاثة أشهر كما في الحرب الأخيرة التي أفضت إلى الاحتلال.

يذكر أن القوات الأمريكية المحتلة كانت تستخدم أثناء مداهماتها اليومية لدور السكان في المدن والقرى كانت تستخدم متفجرات الصوت لكسر الابوب قبل الدخول إلى المنازل (أي أثناء ما تكون الأسرة في قمة الاسترخاء والراحة في منزلها)ومن الطبيعي أن تكون شدة الصوت اكبر في حالة الغفلة مقارنة من أن يكون المواطن منتبها.هذا فضلا من استخدام القنابل الصوتية لترهيب أو تفريق المواطنين في حالات كثيرة .

إحدى عشر– تلوث الهواء في العراق

يحدث التلوث الهوائي عندما تتواجد جزئيات أو جسيمات في الهواء وبكميات كبيرة عضوية أو غير عضوية وتشكل ضرراً على العناصر البيئية، ويعتبر التلوث الهوائي أكثر أشكال التلوث البيئي انتشاراً نظراً لسهولة انتقاله وانتشاره من منطقة إلى أخرى وبمدة زمنية وجيزة نسبياً ويؤثر هذا النوع من التلوث على الإنسان والحيوان والنبات تأثيراً مباشراً ويخلف آثار بيئية وصحية واقتصادية واضحة[17].

تعتبر الحروب والأسلحة التي استخدمت فيها من أكثر مصادر تلوث هواء العراق خطراً ،حيث أن التردي الحقيقي في نوعية الهواء في المدن العراقية بدأ منذ سنة 1991 أثناء حرب الخليج الثانية نتيجة احتراق المصافي والمستودعات النفطية ومخازن المواد الكيماوية، فضلا من الحرائق والانفجارات التي نتج عنها ارتفاع نسبة تلوث الهواء بالرصاص والكربون والغازات المتسربة إلى الجو الصادر عن المواد الكيماوية وكميات من العناصر المشعة كالكاديوم واليورانيوم المنضب والمستنفد والزنك الصادر عن القنابل والصواريخ التي استخدمت في الحروب (حرب الخليج الأولى والثانية والثالثة)، فقد استخدم في الحرب الأخيرة على العراق أكثر من مئة وخمسين ألف طن من القنابل في عمليات القصف على بغداد والمدن العراقية تعادل قوتها أكثر من سبع قنابل ذرية من تلك التي ألقيت على هيروشيما اليابانية في الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى تسرب

مواد ملوثة من المنشآت الصناعية النفطية مثل الكبريت السائل والحوامض ومبيدات الحشرات وكذلك تلوث الهواء بالغازات والحرائق كازدياد ثاني اوكسيد الكبريت في الهواء لاحظ جدول رقم (17) الذي يبين المعدلات الشهرية للرصاص في محافظة نينوى والمعدل الشهري لتراكيز غاز ثاني اوكسيد الكبريت في هواء مدينة بغداد لسنة 2009[18].

ويقول كلاوس تويفر المدير التنفيذي لبرنامج البيئة في الأمم المتحدة (أن الدخان الأسود الذي نراه على صور الأقمار الصناعية يحتوي مواد كيماوية خطرة يمكن أن تسبب أذى فوري للبشر خصوصاً الأطفال والذين يعانون من مشاكل في التنفس فضلا من تلوث الطبيعة).

إن مستوى التلوث الإشعاعي في مناطق شاسعة من أجواء بغداد ومناطق جنوب العراق قد ارتفع بمعدل 10 أضعاف عن المستوى الطبيعي، والغريب أن القراءات الإشعاعية كانت عالية في الهواء أكثر من التربة ولعل هذا المؤشر يدل على أن الدقائق المشعة التي يحملها الغبار والهواء من النوع الدقيق الذي يسهل استنشاقه وترسبه وبقاؤه في حويصلات الرئة.

كذلك فأن خطر تلوث الهواء لم يصب العراق فحسب بل أمتد إلى دول الجوار فقد أشار معهد الدراسات البيئية في تركيا والذي يدرس التأثير البيئي للحرب في العراق بشكل يومي تقريباً إلى أن النيران في العراق والناتجة عن الانفجارات ينتج عنه ثاني وأول اوكسيد الكبريت واوكسيد النتروجين والسخام الذي ينقل بالريح لذلك فمن الممكن أن ينتشر التلوث بسهولة إلى الدول المجاورة للعراق[19].لاحظ جدول رقم (18) الذي يوضح التلوث الهوائي الذي أصاب العراق من خلال تركيز الدقائق العالقة في هواء مدينة بغداد لسنة 2009.

لقد أوضح الوفد العراقي أمام مجلس الأمن في 15/ 11/ 1992 قيام فرق التفتيش التابعة للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة ب44 عملية تدمير لمنظومات الصواريخ والأسلحة الكيماوية وملحقاتها وما يتبعه من تلوث للهواء من جراء هذه العمليات، وبلغ عدد الفقرات التي تم تدميرها بإشراف هذه الفرق 26865 فقرة تراوحت بين جزء نصف مصنع وصاروخ وقاذفة فضلاً عن المعدات والأجهزة وفوارغ الاعتدة الكيماوية، كما أن الجانب العراقي كان قد قام بتدمير أكثر

جدول :(17) تركز الرصاص وثاني اوكسيد الكربون في هواء مدينتي بغداد والموصل سنة 2009.

الشهر	معدل تركز الرصاص(مايكرو غرام/ م3) الموصل	معدل تركز غاز So2 (جزء بالمليون) بغداد
كانون الثاني	1.77	–
شباط	0.22	–
آذار	0.02	–
نيسان	0.03	0.035
آبار	0.001	0.032
حزيران	0	0.032
تموز	–	0.03
آب	–	0.037
أيلول	0.004	0.03
تشرين الأول	0.09	0.035
تشرين الثاني	0.058	0.029
كانون الأول	0.165	0.039

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات مديرية إحصاءات البيئة، تقرير الإحصاءات البيئة لسنة 2009، تشرين الثاني 2010.

جدول 18:المعدلات الشهرية لتركز مجموع الدقائق العالقة بوحدات (مايكرو غرام/ م3) لعموم مدينة بغداد لسنة 2009.

الشهر	المعدل
كانون الثاني	316
شباط	478
آذار	333
نيسان	629
أيار	544
حزيران	673
تموز	862
آب	769
أيلول	621
تشرين الأول	428
تشرين الثاني	453
كانون الأول	595

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات البيئة، تقرير الإحصاءات البيئية لسنة 2009، تشرين الثاني، 2010.

من 270000 فقرة بين قطعة ومطروقة ومعدة وجهاز فضلاً عن تدمير أكثر من 1500 طن من المواد الأولية[20]. هذا إضافة إلى المخلفات المدنية المطروحة على الأرض والتي تساهم في تلوث هواء المناطق القريبة منها أنظر الشكل (3).

الشكل 3:نسب المخلفات الناجمة عن المدن العراق لسنة 2009 عدا مدينة بغداد.

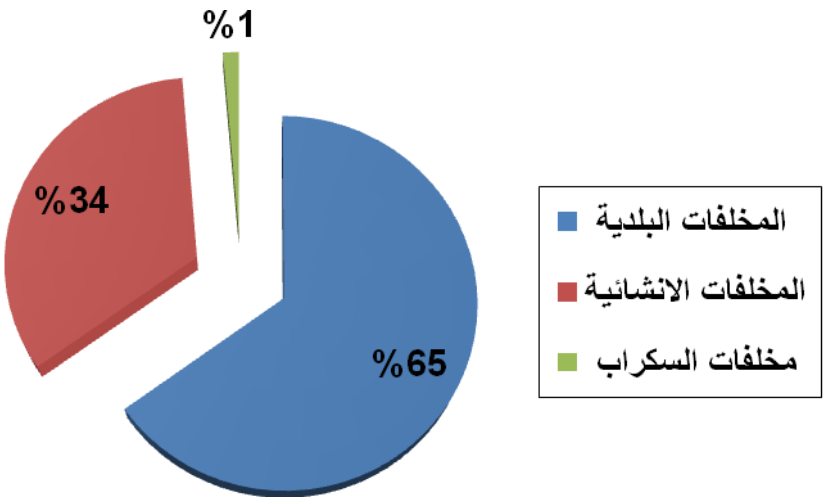

المصدر : بالاعتماد إلى صلاح مهدي و علي فيصل ،أدارة المخلفات الإنشائية،منشورات وزارة البيئة العراقية، 2010،ص 11-12

اثنتي عشر- آلية معالجة التلوث البيئي في العراق

تسعى وزارة البيئة العراقية وبالاتفاق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP لتدريب وتجهيز الوزارة ومركز الوقاية من الإشعاع وتقديم المعدات الضرورية للوقاية من الإشعاع ، ووقعت الوزارة المذكورة عددا من العقود مع عدد من المنظمات الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وعقدت اتفاقيات لمعالجة اليورانيوم المستنفد في عموم العراق، وان الوزارة ماضية في تنفيذ العديد من المشاريع التي تحد من تدهور الواقع البيئي بالتعاون مع عدد من الدول والمنظمات من خلال المنح المقدمة للعراق فضلا من وجود مشاريع تم الاتفاق بشأنها مع منظمات دولية متخصصة ، ومشاريع تقييم حالة البيئة في العراق وتطوير الوعي البيئي والإدارة البيئية الطارئة، فضلاً عن مشاريع مشتركة مع وزارة الصحة العراقية وهناك نحو 15 مشروعاً منها مشروع الأهواز ومشروع معالجة الآثار البيئية الناجمة عن اليورانيوم المستنفد ومشروع تلوث الهواء ومعالجة مياه الصرف الصحي ومشروع التلوث في شط العرب ويوجد حالياً نحو 56 اختصاصيا عراقياً في مجال البيئة ضمن موظفي الوزارة، عدا التعاون الوثيق مع مراكز الأبحاث في الجامعات العراقية [21] .

خلاصة الفصل

نعيش اليوم في بيئة تضم مجالاً فسيحاً من التغيّر والتبّدل ،وتفرض علينا أن ننسلخ فجأة من أنماط الفكر والحكمة كان نؤمن بإمكانية جعل كوكبنا غير صالح للعيش! والبيئيون يعرفون شيئاً مهماً: يعرفون أن الهواء والتربة والماء تشكل نظاماً أو بيئة حية تظم العالم كله ،متماسكة الأجزاء متكاملة الأداء تقيم دعائم الحياة كلها.

ويعرفون – أن استخدام الإنسان المفرط للطاقة بما فيها الطاقة النووية ،هو تعدي على التوازنات البيئية، فضلاً من مداومة الإنسان على إتلاف المجال المائي اللانهائي ،دونما أي فكرة عن قدرة المحيطات على امتصاص كل نفايات الأرض ،ثم أن نسبة مئوية مرتفعة من الفحوم الهيدروجينية المكلورة الطويلة العمر بما فيها مادة ألD.D.T قد امتصت في أحواض طبيعية في البيئة الحية ،وهل هذا جزء من خطر أعظم من خطر الهلاك المترتب على الاستمرار في تزايد كميات الفضلات الكيماوية؟

أن من مقتضيات العلم انه من الميسور أن نخادع بالأخلاق وبالسياسة ونخدع أنفسنا بالأحلام والأوهام ،ولكن لا مجال للمعاتبة مع أشياء كالحمض النووي أو التمثيل الضوئي أو التغذية الصحية ،أو التأثير على الكائنات الحية بالإشعاع الزائد من الشمس والقنبلة الهيدروجينية والإشعاع النووي.

وهذا الخداع هو ما حصل لبيئة العراق بعد أن تحملت مرارة ثلاث حروب تكبلت من خلالها شتى أنواع التلوث ومختلف الايذاءات والاعتداءات على مكوناتها ،بحيث أضحت اليوم عاجزة

تماماً عن تلبية متطلبات أحياءها بما في ذلك الإنسان من أن يشم هواءً نقيا أو أن يشرب ماءً نظيفاً أو أن يرى كما يرى الآخرون في بيئاتهم منظراً خضراً أو سهلا خالياً من النفايات الضارة،كل ذلك كان نتيجة ما أصاب هذا البلد من حروب أشغلته من أن يهتم ببيئته أو الدفاع عنها بعد أن أفلتت من يده عقال التحكم بمفترسات التعديات البيئية والتي أصبحت للأسف بأيد تعد ضمن الأيادي المتقدمة حضارياً لكنها متخلفة أخلاقيا.

وتأسيسا على ذلك خرج البحث بنتيجة واحدة مفادها:

إن البيئة العراقية اليوم في خطر حقيقي ينذر بكارثة إنسانية قد لا تحمد عقباها إن أهمل البلد دون أن يتم التدخل دولياً لإنقاذ سكانه وأطفالهم الذين يولدون الآن والذين يأتون من بعدهم ،ذلك لان مخلفات الحرب أو جزءً منها لازالت مندثرة في تربة البلد وسيظهر تأثيرها لاحقا بعد تفاعلها مع الظروف الجوية!!وان اليورانيوم المنضب الموجودة الآن في 311 موقعاً من العراق ستؤثر ليس على 33 مليون عراقي ممن هم ضمن المحتملين للإصابة بآثارها فحسب ،بل يمتد تأثيرها إلى الحيوان والنبات والتربة ،وقد يتجاوز هذا التأثير حدود البلد السياسية،كما إن التلوث الإشعاعي ارتفع مستواه في مناطق شاسعة من العراق وبخاصة العاصمة بغداد ارتفع عن 10 أضعاف المستوى الطبيعي.

مصادر ومراجع الفصل الثاني عشر

([1]) زين الدين عبد المقصود، البيئة والإنسان علاقات ومشكلات، مصارف الإسكندرية 1998، ص99.

(2) محمد صالح ربيع العجيلي، مخاطر التلوث الصحية في مدينة بغداد ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية العدد63 لعام 2007.

([3]) سلمان شمسه، التلوث البيئي في العراق وضرورة معالجته، شبكة العراق الأخضر .WWW.iraq green . net

([4]) المصدر نفسه.

([5]) نوار جليل هاشم،مشكلة التلوث البيئي في العراق وسبل المعالجة ،مجلة العرب والمستقبل،العدد 19،نيسان 2007، ص124.

([6]) المصدر نفسه، ص125.

([7]) هيثم غالب الناهي، السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، دار العلوم الأكاديمية، الطبعة الأولى، 2005، ص258-259.

([8]) عماد محمد ذياب الحفيظ وحسين علي السعدي، البيئة والغذاء في ظل العدوان والحصار على العراق، بغداد، 1993، ص31-35.

([9]) محمد إبراهيم محمد شرف، المشكلات البيئية المعاصرة، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2009، ص22.

([10]) ماهر جورجي نسيم، تلوث الأرض والماء والهواء، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2007، ص3.

([11]) سحر نافع،قياس كمية العواصف الترابية في العرق،بحث القي في الحلقة النقاشية لقسم الجغرافية في كلية التربية الجامعة المستنصرية بتاريخ 2011/1/9.

([12]) بريستون غرالا، كيف تعمل البيئة، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 1998، ص102.

([13]) ملاحظات الباحث الميدانية لبساتين الحمضيات في محافظة ديالى سنة 2010.

([14]) زامل ليلي تمن ،زراعة النخيل في العرق،رسالة ماجستير غير منشورة،2010،ص75.

([15]) صباح محمود محمد، جغرافية تلوث الهواء، مركز دراسات البحر المتوسط – قبرص، 1999، ص12.

([16]) محمد شيت الأمام،الضوضاء والصحة والمهندس،مجلة المهندس،العدد الثالث،السنة العاشرة كانون الأول،1996،بغداد ص12

([17]) صباح محمود محمد،مصدر سابق،ص21.

([18]) بسام يوسف، جرائم أمريكية مسكوت عنها في العراق، انترنيت 28/ 4/ 2006.

([19]) نوار جليل هاشم، مصدر سابق، ص114.

([20]) عماد محمد ذياب الحفيظ وحسين علي السعدي ،مصدر سابق، ص40-43.
([21]) نوار جليل هاشم ،مصدر سابق، ص125-126

الفصل الثالث عشر

جريمة الاتجار بالبشر

يعد الاتجار بالبشر واحدة من أخطر جرائم عالمنا المعاصر، وان السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين قد شهدت تصاعدًا غير مسبوق لهذه الجريمة،إذ تمثل هذه الجريمة انتهاك صارخ لحقوق الإنسان وكرامته وآدميته، وتمثل ارتداد خارج سياق العصر لممارسات العمل القسري والعبودية والسخرة.

إن الاتجار بالبشر جريمة تحولت إلى ظاهرة عالمية عابرة للحدود تفرض نفسها على الأجندة الدولية وأصبحت موضوعا لمناقشات واجتهادات عديدة حول تعريفها وأشكالها ومسبباتها وسبل الوقاية منها واحتواء تداعياتها والوقوف بجانب ضحاياها.

وظهرت في أيامنا هذه صورة جديدة للعنف أصبحت تهدد المرأة والأطفال في جميع المجتمعات المتقدمة والنامية، وتتمثل في جريمة الاتجار في البشر"،مع اختلاف التعاطي معها بين الشعوب ،فمنها من يعمل بها ومنهم من يروج لها ،فيما يحاربها الآخر بأي شكل من الأشكال خاصة في الدول المتخلفة التي هي مرتع خصب لها.

أولا – مدخل عام

عملية الاتجار تتضمن أعمالاً غير مشروعة كالتهديد أو استخدام القوة وغيرهما من أشكال الإكراه أو الغش،وهذه المشكلة تتفاقم يوما بعد يوم؛إذ إنّ أعداد ضحايا تلك التجارة في تزايد مستمر رغم عدم وجود إحصاءات دقيقة عن ذلك". إلا إنّ أرقام منظمة العمل الدولية تقدر أعداد ضحايا الاتجار بالبشر لأغراض العمل بالسخرة،أو الإجبار على العمل بحوالي أثنى عشر مليونا وثلاثمائة ألف نسمة.

إنّ الأزمة الاقتصادية العالمية أسهمت في زيادة أعداد ضحايا عمليات الاتجار بالبشر ،والتي أصبحت حسب تأكيدهم تجارة رائجة يقوم بها عصابات دولية وتعتمد على مهربين محترفين،وعادة ما يكون الضحايا من أبناء الدول الفقيرة،أو يتم إجبارهن على العمل لساعات طويلة بأجور زهيدة أو بدون أجر على الإطلاق،فإنّ مشكلة الاتجار بالبشر ما زالت اليوم واسعة الانتشار أكثر من أي وقت مضى.

وبالرغم من عدم معرفة الزيادة السنوية في الاتجار بالبشر من عام إلى آخر ،ولكن اغلب منظمات المجتمع المدني تشير على وجه اليقين أنّ أعداد ضحايا الاتجار بالبشر لم تنخفض ؛لذلك فهي تدعو العالم اجمع للعمل لمنع هذه التجارة والتعامل معها .

وعلى سبيل المثال لا الحصر ، أكدت المملكة العربية السعودية إن الاتجار بالبشر في تزايد مستمر ،وقالت وكالة الأنباء السعودية:"إنه بموجب التشريع الذي أقره مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية يواجه التجار عقوبة تصل إلى السجن 15 عاما أو غرامة تبلغ مليون

ريال (266700 دولار أمريكي) أو العقوبتين معا". ويقضى هذا القانون أيضا بإنشاء هيئة لمكافحة الاتجار بالبشر ومساعدة الضحايا على العودة إلى الوطن الأم أو البقاء في المملكة[1].

وأصدرت دول خليجية أخرى مثل سلطنة عمان والبحرين والإمارات العربية المتحدة قوانين لمكافحة الاتجار بالبشر، وهذا الاستغلال يتم من خلال إجبار الضحية على البغاء أو على أي شكل من أشكال الاستغلال،عبودية أو غيرها من الممارسات المقاربة للعبودية. ويعتبر الفساد الحكومي في الدول عائقا رئيسا في مكافحة الاتجار في البشر في عدة دول،ويتراوح نطاق فساد الحكومات الذي يتعلق بالاتجار بالبشر من كونه يمكن احتواؤه،إلى كونه مستفحلا.

ويتعين على الدول التي تواجه مثل هذا الفساد الرسمي،أن تطور أدوات فاعلة تمكنها من معالجة المشكلة،وتشمل بعض الممارسات التي تستخدم للقضاء على الفساد وتعزيز مكافحة الاتجار بالبشر التي تم تطبيقها في دول وسط وشرق أوروبا:"إجراء فحص نفسي للموظفين المسؤولين عن تطبيق القانون بما في ذلك إجراء فحوص على الاستقرار والذكاء والشخصية والأخلاق والإخلاص؛ وتتطلب تقديم إيجاز أخلاقي إجباري؛ وإصدار شارات تعريفية موحدة؛ وإجراء فحوص عشوائية تتعلق بالصدق؛ وتوزيع واستخدام دليل إرشادات عن أفضل الممارسات؛ وإجراء فحص عشوائي لممتلكات الموظفين وأية أموال نقدية بحوزتهم؛ والإعلان عن خطوط ساخنة يمكن استخدامها دون التعريف بالاسم للإبلاغ عن أي فساد؛ وإجراء عملية تغيير وتبديل للموظفين وخاصة على الحدود ذات الكثافة،وزيادة الأجور وتقديم حوافز للأداء الأفضل وتوفير تدريب للموظفين لجعلهم يفهمون عملهم بشكل أفضل، و فرض قسم للخدمة وإجراء فحص أدارى روتيني على سبيل المثال لسجلات المهاجرين.

يدفع ضحايا الاتجار بالبشر ثمنا مخيفا يتمثل في الإيذاء الجسدي والنفسي والأخلاقي بما في ذلك الإصابة بالأمراض،وإعاقة النمو الذي غالبا ما يترك أثرا دائما ويتم نبذهم من قبل عائلاتهم ومجتمعاتهم،وغالبا ما يضّيع ضحايا الاتجار بالبشر فرصا هامة من النمو الاجتماعي والأخلاقي والروحي.

ويكون استغلال الضحايا أحيانا مستفحلا، إذ يتم الاتجار بالأطفال ليعملوا في أعمال معينة ثم يجرى استغلالهم لأشياء أخرى كالتسول والسرقة والرذيلة، ثم إن حقيقة تجارة العبودية المعاصرة البشعة تتمثل في أن جميع الضحايا غالباً ما يتم شراؤهم وبيعهم عدة مرات وفي أسواق خاصة بذلك.

ثانياً- تعريف المتاجرة بالبشر

أدرجت الخارجية الأمريكية في تقريرها عن الاتجار بالبشر في 12 من يونيو عام 2007 بعض الدول على لائحة أسوأ الدول في الاتجار بالبشر ضمن الفئة الثالثة، ومنها المملكة العربية السعودية، وتتهم واشنطن هذه البلدان بالتقاعس عن الوفاء بالحد الأدنى من المعايير الأميركية لمكافحة الاتجار بالبشر، وهذه الدول معرضة للعقوبات الأميركية، بالمقابل فإن إسرائيل والصين والهند ارتفعت في الترتيب، وأصبحت الأقل سوءًا، ضمن قائمة شملت 160 دولة لم تكن أميركا ضمنها على الرغم من وجود مشكلة الاتجار بالبشر على أراضيها!

عرَّف التقرير المتاجرة بالبشر بما نصه: يعرّف قانون حماية ضحايا المتاجرة بالبشر "أشكال المتاجرة الخطيرة" مثل:

أ. المتاجرة بالجنس، حيث تنفذ عملية جنس تجارية بالقوة، أو بالتزوير، أو التخويف، أو أن يكون الشخص الذي أغرِي بالقيام بمثل هذا العمل لم يبلغ سن الثامنة عشرة بعد .

ب. تجنيد أو إيواء، أو توفير حاجات، أو الحصول على شخص من أجل عمل أو خدمات، عن طريق استخدام القوة،أو التزوير،أو التخويف لغاية الإخضاع لخدمة غير طوعية أو سخرة،أو قيد دين،أو عبودية، وليس من الضروري أن ينقل الضحية جسديًّا من مكان لآخر كي تقع الجريمة ضمن هذه التعريفات.

وحيث يكون هناك تساهل بشأن الدعارة، يكون هناك طلب أكبر لضحايا المتاجرة بالبشر، ودائما– تقريبا– تكون هناك زيادة في عدد النساء والأطفال المغرر بهم للوقوع فريسة عبودية الجنس التجاري، إن أعدادًا ضئيلة من النساء يسعين لتعاطي الدعارة، ومعظمهن يحاولن بيأس التخلي عنها، وقد وجدت دراسة علمية [2] أن 89 بالمائة من النساء اللواتي يتعاطين الدعارة يرغبن في التخلي عنها، ولكن ليس أمامهن من خيار آخر للبقاء .

ثالثا –تجاذبات دينية وسياسية حول ظاهرة الاتجار بالبشر

إن الإسلام أول من حارب الاتجار بالبشر، ومما يدل على ذلك ما يأتي:

أ– ما ذكره المفسرون للقرآن : من أن أهل الجاهلية قبل الإسلام إذا كانت لأحدهم جارية أرسلها تزني لتأتي له بالمال، فلما جاء الإسلام كان لعبد الله بن أُبي –وهو رأس الكفر والمنافقين– جاريتان، وكان يُكرهِما على الزنا، ويضربهما عليه ابتغاء المال وكسب الولد، فجاءت الجاريتان تشتكيان لنبي الرحمة محمد ﷺ، فأنزل الله سبحانه وتعالى:﴿ **وَلَا تُكرِهُوا فَتَيَاتِكُم عَلَى البِغَاءِ إِن أَرَدنَ تَحَصُّناً لِّتَبتَغُوا عَرَضَ الحَيَاةِ الدُّنيَا وَمَن يُكرِههُّنَّ فَإِنَّ اللهَ مِن بَعدِ إِكرَاهِهِنَّ غَفُور رحِيمُ**﴾ (النور: الآية 33) ومعنى (لتبتغوا عرض الحياة الدنيا) أي الشيء الذي تكسبه الأَمَة بفرجها، والولد ليسترق فيباع (ومن يكرهن) أي يقهرهن (فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم) [3].

ب–تحريم العضل والعضل هو منع الزوجة من الزواج بالكفء الذي ترتضيه، ومن الأدلة على تحريمه :

- قول الله عز وجل: ﴿ **وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْاْ بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ** ﴾ (البقرة: الآية 232) فإذا طلقت المرأة أقل من ثلاث طلقات،ثم انتهت عدتها،وبانت بينونة صغرى،ورغب زوجها الذي طلقها في العودة إليها بعقد جديد، ورغبت أن ترجع إليه فلا يحل لوليها منعها من ذلك من غير سبب صحيح .ومناسبة نزول هذه الآية كانت في قصة الصحابي الجليل معقل بن يسار رضي الله عنه، حيث إنه زوَّج أخته لرجل، فطلقها زوجها طلقة رجعية وتركها حتى انقضت عدتها وأراد زوجها إرجاعها، فحلف معقل ألا يزوجها، فنزلت هذه الآية، والحديث رواه البخاري رحمه الله، وعند أبي داود هذه الزيادة عن معقل قال :

"فكفرت عن يميني و أنكحتها إياه ."

- ما ثبت عن النبي ﷺ،أنه قال" :**إذا جاءكم من ترضون دينه وأمانته فزوجوه، إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد عريض** ."
- ما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ، قال: "**لا تنكح الأَمَةَ حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن**" .

ج–تحريم نكاح الشغار: والشغار هو أن يزوج الرجل ابنته، على أن يزوجه الآخر ابنته، أو يزوجه أخته، على أن يزوجه أخته وليس بينهما صداق ، ففي الصحيحين عن نافع عن ابن عمر أن رسول صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار .

وفي صحيح مسلم عن ابن عمر – أن النبي ﷺ، قال" :**لا شغار في الإسلام**"، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال : نهى رسول الله ﷺ، عن الشغار والشغار أن يقول زوجني ابنتك وأزوجك ابنتي، أو زوجني أختك وأزوجك أختي، وفي صحيح مسلم عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول :نهى النبي ﷺ، عن الشغار.

د– تحريم بيع الحر ومنع العامل حق

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، قال" :قَالَ اللَّهُ ثَلاثَةٌ: **أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ :رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ."**

فجعل الشارع الحكيم الاتجار بالبشر من أبواب الخيانة والغدر والظلم، والله عز وجل خصم لجميع الغادرين، إلا أنه أراد التشديد على هذه الأصناف الثلاثة، فقد ارتكبوا جرمًا شنيعًا يتعلق بحقوق الإنسان، فأحدهم غدر بأخيه الإنسان، فعاهده عهدًا وحلف عليه بالله ثم نقضه، والثاني باع أخاه الإنسان الحر، والثالث أكل مال أخيه الإنسان الأجير، وهو داخل في إثم المتاجرة بالبشر كالثاني؛ لأنه استخدمه بغير حق، وخالف الأمر النبوي" :**أَعْطِ الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ ."**

وجريمة الاتجار بالبشر –التي حرمها الشرع الإسلامي الفضيل– تتسربل بصور عديدة مارستها المجتمعات الجاهلية في القديم والحديث،فمارستها قبائل العرب ودول الفرس والرومان قبل بعثة النبي الأعظم ﷺ، فكانوا يقطعون الطرق على الأحرار، فيسرقون أموالهم ويبيعونهم في أسواق النخاسة على أنهم عبيد.

وفي العصر الحديث مارس الأمريكان هذا السلوك الجاهلي مع الزنوج، فخصصوا الهيئات التي تبيع وتشتري فيهم، وهم أحرار، ومارسوا أبشع صور التمييز العنصري في حقهم. فضلا عن ظهور جماعات المتاجرة بالأطفال والنساء؛ لغرض الاستغلال الجنسي التجاري، ناهيك عن استغلال هذه الجماعات للكوارث الطبيعية والحروب لممارسة نشاطها، وخير شاهد ما حدث في كارثة تسونا مي، وما أعلنته الصحف عن أرقام مفزعة للنساء والأطفال الذين تم الاتجار بهم في ظل هذه الكارثة الإنسانية، الأمر نفسه حدث مع ضحايا الشعب المسلم في البوسنة والهرسك بعد ما أعمل فيه الجيش الصربي الذبح، فتم بيع آلاف الفتيات والأطفال على مرأى ومسمع من العالم (المتحضر)!! وتحولت البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إلى مراكز كبرى للاتجار بالبشر من جانب العصابات المنظمة التي تحصد سنويًّا ما بين 8 و10 مليارات من الدولارات من الاتجار بالأطفال والنساء، وذلك وفقًا لإحصاءات وزارة العدل الأمريكية[4].

وبعد هذا ما أحوج العالم اليوم لأن يصرخ فيه صارخ المسلمين بالكلمة الخالدة للخليفة العادل عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "**متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ."**

فقد ورد في التقرير الأمريكي ما يأتي: إن القانون الأميركي الذي تسترشد به جهود مكافحة المتاجرة بالبشر، وهو قانون حماية ضحايا المتاجرة لعام 2000، كما عدل، إن الغاية من مكافحة المتاجرة بالبشر هي معاقبة المتاجرين، وحماية الضحايا، ومنع المتاجرة من الحدوث .وإن تحرير أولئك الأشخاص المحتجزين في ظروف شبيهة بأوضاع العبيد هو الغاية القصوى للتقرير– ولسياسة حكومة الولايات المتحدة المناهضة للمتاجرة بالبشر.

كما ذكر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية ما نصه :(إنه وفي تقويمه لجهود الدول الأجنبية، يبرز تقرير المتاجرة بالبشر ثلاثة أهداف هي الحماية، المحاكمة، والمنع). كما ورد في التقرير النص التالي:(إن التقرير يركز على أعمال متماسكة قامت بها الحكومات لمكافحة المتاجرة، خصوصا المحاكمات، والإدانات، والأحكام بالسجن على المتاجرين، وإجراءات حماية الضحايا، وجهود المنع.)

وفي مقابل التقرير الأمريكي وما احتواه من اتهامات للسعودية ،فان العربية السعودية وعلى لسان سعد بن محمد المهنا قال إن جهود بلادنا في منع الاتجار بالبشر من خلال منع المتاجرة وحماية الضحية ومعاقبة المتاجر كثيرة فمنها:

الأنظمة المعمول بها في المملكة، والمستمدة من الشرع المطهر تُجَرِّم من هرَّب البشر أو استجلبهم للأعمال المنافية لكرامتهم، ولم تزل السلطات الحكومية والأجهزة القضائية قائمة بتجريم ومعاقبة كل من رام خرق هذا النظام، كما هو واضح من عمل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعمل إدارات مكافحة التسول، وعمل إدارة الجوازات، وعمل الشرطة، وعمل المحاكم[5].

لقد كان من جملة الإجراءات التي أصدرها مكتب رصد ومكافحة تجارة البشر التابع لوزارة الخارجية الأمريكية عام 2006 و2007 بياناً يتضمن قائمة إرشادات تساعد في التعرف على ضحايا هذه الآفة المنتشرة في بقاع عديدة من العالم، والتي تتمحور حول مسألتين، الأولى :تجارة الجنس، والثانية السُّخرة وتجارة العُمَّال، وجاء في الإرشادات ما يأتي:

تجارة الجنس :

إن ضحايا تجارة الجنس كثيراً ما يعثر عليهم في الشوارع، أو يعملون في مؤسسات تعرض خدمات الجنس التجاري، مثل بيوت الدعارة، ونوادي العراة، والمؤسسات التي تنتج صوراً إباحية. ومثل هذه المؤسسات قد تعمل تحت غطاء ما يأتي :

- صالونات التدليك .
- خدمات المرافقة.
- مكتبات الكتب الإباحية.
- استوديوهات عرض الأزياء.
- الحانات ونوادي العراة.

تجارة العُمَّال:

إن الأشخاص الذين يُرغمون على العمل كمستخدمين مستعبدين يمكن العثور عليهم في :

- أماكن العمل تحت ظروف قاسية .
- المؤسسات الزراعية التجارية،مثل: الحقول، ومعامل تصنيع الأغذية ومعامل التعليب .
- المنازل التي يعمل فيها الخدم المنزلي .

–مواقع الإنشاءات (لا سيّما تلك التي يتعذر على الجمهور دخولها أو الوصول إليها) – المطاعم، ومستخدمو التنظيف.

أما المجال الأول : وهو تجارة الجنس فالشعب برمته يرفض ذلك، ويعتبره عاراً عظيماً والأنظمة تُجَرِّم كل من يتلطخ بهذه الفظائع، فالمملكة أنظف دولة في مجال العفة ومحاربة الدعارة .

.أما المجال الثاني :فإنَ تدين الناس وثقافتهم الاجتماعية ترفضان تعاملات الاستغلال والظلم المشار إليها، ولو وجد شيء من الحالات فهي معدودة مرفوضة من قبل الناس ومن قبل النظام، ويتم تعاطيها بشكل خفيٍّ.

كما أن التظلم والشكاية متاحان لجميع العمال، سواء أمام الشرطة أو القضاء أو حتى سفارات بلدانهم، بل بإمكان العامل مقابلة أمير المنطقة أو من هو فوقه، وعرض شكواه والمطالبة بحقه.

هـ- يعامل المجتمعُ السعودي العمالةَ المنزلية بشكل أفضل مما يعامل فيه بعض المجتمع الأمريكي أبناءه، حيث لا يقوم بعض الآباء في أمريكا بالصرف أو حتى إطعام أبنائهم بعد بلوغهم ثماني عشرة سنة، وهو متوسط العمر الذي عادة ما يتحمل فيه المراهق الأمريكي مسؤولية نفسه، وبالمقابل العمالة المنزلية بالسعودية –ومع ارتفاع المعيشة وغلائها–لا يتم اقتطاع أي مبالغ مالية من الراتب نظير المأكل أو المشرب أو الملبس أو الإقامة، الأمر الذي لا توفره غالبية الأسر الأمريكية لأبنائها ."

و- ورد في التقرير ما نصه: لقد عدل قانون حماية المتاجرة بالبشر القانون الفدرالي بأن جرّم تحديدًا المتاجرة من أجل استغلال جنسي وعمل قسري، مخصصا عقوبة جنائية مماثلة لكل واحدة من جرائم المتاجرة هذه – السجن لمدة تصل إلى عشرين عامًا بينما قد تصل العقوبة في المملكة إلى القتل حدًّا لآية الحرابة .

ز- تحريم العضل :

تقف المحاكم السعودية التي تحكم بالشريعة الإسلامية في صف الفتيات اللاتي يتقدمن بدعوى قضائية ضد أولياء أمورهن في حال عضلهن، وتزوج المحكمة الفتاة إذا ما ثبت لديها أن ولي أمرها قام بمنعها من الزواج، سواء كان المنع بسبب المال أو غيره؛ استنادًا للأدلة الشرعية السابق ذكرها .

ح- إن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية تعتبر من قوانين وتشريعات المملكة العربية السعودية، وذلك بموجب ما نصت عليه المادة رقم (70)، (71) من النظام الأساسي للحكم، وهذا الأمر قد تجاهله التقرير الأمريكي، حيث ذكر أن الإطار القانوني غير متوفر، ومن أمثلة هذه الاتفاقيات ما يأتي:

–الاتفاقية (29) و الاتفاقية (182) ذات العلاقة المباشرة بموضوع التقرير .

–الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري .

- اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، وصدور قرار بتحديد المهن التي لا يجوز تشغيل النساء فيها .
- الاتفاقية الخاصة بالرق لعام 1926 .
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.
- برتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وقمعه.
- إنشاء إدارة رعاية العمالة الوافدة.
- بروتوكول مكافحة المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

ط- لحماية العمالة الوافدة ومنع استغلالها والانتقاص من حقوقها أو الإساءة إليها؛ يتم العمل بتطبيق نظام العمل والعمال، ويكفل هذا النظام حقوق العمالة الوافدة من خلال نظام العمل والعمال، حيث يتضمن هذا النظام بالمملكة العربية السعودية نصوصا صريحة تحمي حقوق العمالة الوافدة، ولا يفرق هذا النظام بين العامل السعودي وبين الوافد، فيما يتعلق بالحقوق والواجبات .

ي-هنالك إجراءات أخرى ترسخ محاربة الاتجار مثل :القرار رقم 1/738 بتاريخ4/7 /2004 القاضي بحظر كافة أشكال المتاجرة بالأشخاص كبيع التأشيرات، والحصول على مقابل لتشغيل العامل، وتحصيل مبالغ منه مقابل تأشيرة الدخول، وتأشيرة الخروج والعودة، ورخصة العمل، ورخصة الإقامة، والإخلال بالالتزامات التعاقدية، والاستخدام غير الإنساني، والمعاملة غير الإنسانية وغير الأخلاقية، وكذلك تشغيل الأطفال واستغلالهم والاستقدام بهدف التسول، ونص القرار على معاقبة من يرتكب أياَ من هذه المخالفات بمنعه من الاستقدام لمدة خمس سنوات، إلى جانب العقوبات المنصوص عليها في الأنظمة ذات العلاقة، وقد تضمن القرار عقوبات إضافية تشمل الحرمان من الاستقدام نهائيا في حال تكرار المخالفة.

ك-توجد دور تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية ومخصصة لإيواء العاملات المنزليات ممن يتعرضن للإيذاء إلى أن تعالج قضاياهن؛ إضافة إلى ذلك تعطي الجهات الرسمية (الإمارات والمحافظات) ترخيصا مؤقتا للعمل لمن يكون لديه قضية مع مشغله (رب العمل)، ويستمر هذا الترخيص المؤقت حتى تنتهي قضيته قضائياَ أو إجرائياَ[6]، وهذا خلاف لما أورده التقرير بما نصه (وفي كثير من الأحيان يواجه العمال الفارون الذين يحاولون تقديم شكاوى إلى الشرطة ضد مستخدميهم الاعتقال لفرارهم من منزل مستخدمهم بدون إذن. وحتى إذا هم أظهروا علامات واضحة على سوء المعاملة فإنهم يعاملون كمجرمين، ويحتجزون في السجون، وفي غالب الأحيان يبعدون – وهي نتيجة قاسية نظرا إلى الاستغلال الذي عانوه،

والدَّين الذي وقع فيه معظمهم للمهاجرة إلى بلد المقصد.وفي بعض الحالات، يرفض المتبنون توقيع أذونات بالخروج تسمح للمهاجرين بمغادرة البلاد، مما يبقي العامل رهينة في ملجأ أو مركز اعتقال – أحيانا لعدة سنوات – إلى أن يسقط شكاوى مدنية أو جنائية ضد المتبني. وفي غضون ذلك تذهب الجرائم التي ارتكبها المتبنون دون عقاب، حيث إن الضحايا لا يعطون حتى الفرصة لتقديم شكوى جنائية قبل إبعادهم).

وهنا يطرح التساؤل الآتي:من الأحق بوصفه المتاجر بالبشر؟

إن الأحق بوصفه من يتاجر بالبشر هو من يتعامل ويسمح بأحد الأمور التالية :

أ–إعداد البيئة الخصبة

يقرر الخبراء أن الدولة تعد متاجرة بالبشر سواء قامت بذلك مباشرة أو تسببت في إيجاد الطلب الذي يحفز غيرهم للاتجار بالبشر كالحروب وإشاعة القلاقل والخوف وانعدام الأمن كما يحصل في أفغانستان من قبل القوات المحتلة الأمريكية .

ب– وجود أنظمة أو أعراف عند بعض الدول الغربية تسهل الاتجار بالبشر وضياع أفراد العائلة، خصوصاً في ظل تجاهل الأب والأم لأولادهم بعد بلوغ الثامنة عشرة، وعدم الصرف عليهم وتركهم يبحثون عن مصدر رزقهم بأنفسهم .

ج– وجود سجل حافل بالمتاجرة البشرية بأشكال أكثر صرامة وسجن جوانتانامو خير شاهد .

د– نشر الإباحية العلنية والإعلامية عالميا عبر القنوات الفضائية و مواقع الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) والمجلات والصحف والأفلام بما تشمله من الشذوذ المباح وانتشار الأمراض الجنسية القاتلة كالايدز؟ بل فيه انتهاك صريح لكيان الأسرة والتي أصيبت بأمراض تعاني منها الدول الغربية من قلة الإنجاب والتطاول على الوالدين وانتهاك حقوقهما والشيخوخة وغيرها ما لا يعد ولا يحصى

هـ– تجاهل التقرير الأمريكي أبرز مكونات عنصر جريمة الاتجار بالبشر وهم طلاب الجنس وعارضوه والباحثون عنه والباذلون أموالهم فيه بيعًا وشراء، وقد أشار التقرير باستحياء ومن دون تجريم إلى أن بعض طالبي الجنس بفعل الفاحشة بالأطفال هم مواطنون أمريكيون، حيث قال: وقد تضمنت حالات من سياحة الأطفال لأجل الجنس اشترك بها مواطنون أميركيون، طبيب أطفال، رقيب متقاعد في الجيش، طبيب أسنان، وأستاذ جامعة. وغالباً ما تستخدم الصور الداعرة في هذه الحالات، كما يمكن أن تستخدم المخدرات لاجتذاب القاصرين أو السيطرة عليهم .

ومما يفسر لنا سبب هذا التجاهل هو أن مواطن الطلب والعرض أغلبها بلاد الغرب، وقد بدأ بعض عقلائهم في المطالبة بإيقاع عقوبة السجن على طالبي الجنس، حيث تدرس وزارة

الداخلية البريطانية عددًا من الاقتراحات حول قوانين "الجنس المدفوع الثمن"، بهدف الحد من ظاهرة الاتجار بالبشر التي تمادت في الأعوام الأخيرة، وجعلت 85 % من العاملات في "سوق الجنس" البريطاني من الأجنبيات.

ومن أبرز المشروعات المقدّمة ما طرحته النائبة عن حزب العمال الحاكم (فيونا ماك تاجارت)، التي دعت لتشديد القوانين المطبقة في البلاد، فبعد أن طالبت بفرض غرامة على"عاهرات الشوارع"، تطالب تاجارات، وهي وزيرة سابقة، بتجريم الرجال الذين يدفعون مقابل هذه الخدمات الجنسية.

وتتوافق المطالبة البريطانية مع الاقتراح الذي تقدمت به الحكومة النرويجية بتغريم زبائن العاهرات، أو سجنهم لمدة تصل إلى ستة أشهر، في محاولة للقضاء على الاتجار بالبشر، وأشارت الحكومة إلى أن القانون سيطبق على النرويجيين داخل وخارج البلاد .

وأظهر بحث للحكومة البريطانية وجود نحو أربعة آلاف ضحية للاتجار بالبشر، بغرض البغاء في البلاد سنة 2003، وهو رقم تضاعف ثلاث مرات عما كان عليه سنة 1998 ، حسبما تشير بيانات وزارة الداخلية،وتمثل اقتراحات الوزيرة السابقة تحولا جذريا عن التفكير السائد في بريطانيا؛ إذ يرغب مؤيدوا معاقبة الرجال الذين يشترون الجنس بتقليص الدعارة، لكن عبر التعامل مع جانب "الطلب" بدلا من "العرض ."

و- قامت جمعية فرنسية تدعى "سفينة الحياة" بمحاولة نقل ما يزيد عن المائة طفل من السودان، وبالأصح من إقليم دارفور على الحدود مع تشاد إلى فرنسا تحت زعم أنهم أطفال أيتام ومشردون، وسوف يحظون بالرعاية وسط أسر فرنسية بديلة تقوم بتبنيهم، والحقيقة الواقعية أنها علاقة السادة بالعبيد؛ لأن هؤلاء الأطفال سيظلون أسرى لبشرتهم السوداء، ولن يعاملوا كأنداد أبدا أو على قدم المساواة مع الأطفال الأوروبيين بيض البشرة، ولن يقف الأمر عند هذا الحد بل سيتعداه كما أكدت التجارب والأدلة إلى مسألة الرقيق بمعنى الاستغلال الجنسي وتشغيل هؤلاء الأطفال في شبكات دعارة الأطفال التي أصبحت الآن واسعة الانتشار في الغرب. وسوف يكون التبني المزعوم مجرد غطاء قانوني يتيح إدخال هؤلاء الأطفال إلى دول الاتحاد الأوروبي ليمكن بعد ذلك تحويلهم إلى مجال العبودية، إما من خلال اتخاذهم كخدم أو من خلال شبكات الدعارة.

ومع الأسف فقد غض المجتمع الدولي الطرف عن هذه الجريمة التي تعد من جرائم الاتجار بالبشر وأفرج عن المجرمين، و لم تسلط أية أضواء على أي منظمات خيرية مزعومة أخرى تقوم بأمثال تلك الأعمال تحت ستار الإغاثة والأعمال الإنسانية .

ز-إن من أباح مسائل التبني التي تجعل ستاراً لبيع الأطفال الذين يستغلهم أرباب الاتجار بالبشر هم أولى بوصف الاتجار بالبشر، بل وصل الحال إلى بيع الأجنة في بطون الأمهات، وقد حرَّم الإسلام كل هذا.

ح- إن الفضائح التي تظهر في الكنائس ثم يسارع إلى دفنها توضح جانباً من الاتجار بالبشر المسكوت عنه .

رابعا-سبل الحد من ظاهرة الاتجار بالبشر

أ- ضرورة الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها في شتى مناحي الحياة، ومنها تحريم الاتجار بالإنسان وإهدار كرامته .

ب-تنمية المراقبة الذاتية ومرتبة الإحسان في الإسلام، وهي أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك.

ج- ضرورة نشر أحكام هذا الدين ومحاسنه للعالمين باللغات الأجنبية .

د-وجوب الالتزام بالمعايير الدولية في استقاء المعلومات والتثبت منها .

هـ- تفعيل أساليب الوقاية وتطويرها .

و- تجريم ومعاقبة عارضي و طالبي الدعارة .

ز- تبادل عقد المؤتمرات والندوات بين المسلمين والغرب؛ لإطلاع الغرب على دور الإسلام وبلاد المسلمين في الوقاية من هذه الجريمة .

ح- التقدم بأطروحات علمية في الماجستير والدكتوراه في الجامعات الغربية عن دور الإسلام وبلاد المسلمين في الوقاية من هذه الجريمة .

ط-تجريم ومعاقبة الدول المتسببة في تهيئة البيئة الخصبة لسماسرة هذه الجريمة من الحروب

ي- دراسة أسباب وقوع الكثير من الفتيات والأطفال ضحية لهذه الجريمة، والحرص على معالجة الأسباب والدوافع.

ك- القضاء على العوامل التي تهيئ المناخ المناسب للاتجار بالبشر من قنوات الدعارة، ومواقعها، وصحفها وقنواتها الفضائية.

خامسا- الاتجار بالبشر وآثارها الخطيرة على المجتمع

الاتجار بالأشخاص وفقاً لأحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال(العبودية المعاصرة) فقد قال الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش عندما سئل عن ظاهرة الاتجار بالبشر فأجاب " أننا أمام أزمة إنسانية حقيقية ". هذا ما قاله، أما ما أغفله أن سياسته نحو الدول الفقيرة شاركت بصورة فعالة في تفاقم هذه الأزمة

الإنسانية، فضرباته العسكرية الإستباقية بحجة " محاربة الإرهاب " خلفت عشرات الألوف من البشر المستعدين لبيع أنفسهم كعبيد لتجار البشر ليتم استغلالهم في أسوء أشكال الاستغلال ،وقد يجندوا للاشتراك في ارتكاب المزيد من العمليات الإرهابية، فقد أثبتت التقارير أن هناك علاقة وثيقة بين تجارة البشر وبين الإرهاب. فكأنما بذلك، عدنا إلى العصور الرومانية عصر الأسياد والعبيد، وأصبحت ظاهرة الاتجار بالبشر، في جوهرها، تشكل اعتداءاً صارخاً على حقوق الإنسان ، وصار عصرنا يعيش حالة من حالات العبودية المعاصرة تنتهك فيه مبادئ عصرنا الحديث : الحرية والإخاء والمساواةEgalite – Fraite nite – Liberte

1- حجم ظاهرة الاتجار بالبشر

إذا أردنا أن نقف على حدود هذه الظاهرة الإجرامية، يتعين علينا أن نتبع المنهج العلمي في علم الاجتماع الجنائي الذي يعتمد بصفة رئيسة على الإحصاءات التي ترصد حجم هذه الظاهرة وتكشف مدى خطورتها والفئة التي ترتكبها نجد أنه : بالنسبة لتجارة العبيد، جاء في تقرير منظمة العمل الدولية (ILO) أن أكثر من 12 مليون شخص يقعون كضحايا للسخرة والعبودية، وبالنسبة لتجارة النساء، تقرير المنظمة الدولية للهجرة (IOM) يقول أن عدد النساء الذين يعملن بالدعارة يقدر بـ 500000 امرأة سنوياً، خلق ما يسمى بظاهرة " الجنس التجاري أو المتاجرة بالجنس ".

أما بالنسبة لتجارة الأطفال، فقد قدرت منظمة UNICEF عدد الأطفال تحت سن 18 المتورطين بالاتجار بالبشر سنوياً بحوالي مليون ومائتي ألف طفل وطفله، إما أن يتم تقديمهم من قبل المستغلين لممارسة الجنس معهم وهو ما يسمى بظاهرة " السياحة من أجل ممارسة الجنس مع الأطفال "، أو يرحلون إلى مناطق المنازعات المسلحة ليتقدموا صفوف الجيوش النظامي كضحايا للألغام ، يسمى بظاهرة الجنود الأطفال، أو للقيام بعمليات انتحارية وهو ما يسمى بظاهرة " الأطفال الإرهابيون " ، فجريمة الاتجار بالبشر صارت اليوم ثالث أكبر نشاط إجرامي في العالم يحقق أرباحاً بعد تجارة السلاح والمخدرات[7].

ومن أجل مكافحة هذه الجريمة أبرم بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والذي أقره مؤتمر باليرمو الدبلوماسي في إيطاليا في المدة من 11-15 ديسمبر 2000 . إن تحليل جريمة الاتجار بالبشر ليس المقصود بها بيان عناصر السلوك الإجرامي الوارد في النص القانوني، وإنما المقصود هو بيان الجريمة كسلوك واقعي يتعين الاهتمام به ودراسة أسباب الجريمة والدوافع الكامنة ورائها. فجريمة الاتجار بالبشر . كغيرها من الجرائم . لها خاصية كشفية تكشف عن :

حالـة مرتكـب الجريمـة، ومـا يشـوب نفسـيته مـن خلـل، إذ يمـتهن تجـارة البشـر، وحالـة ضـحية الجريمة، الذي تدفعه الظروف إلى أن يتحول، في أيدي تجار البشر، إلى بضاعة تباع وتشترى، وحالة المجتمع، إذ تكشف عن وجود عناصر خطرة في المجتمع وعناصر ضعيفة هم الضحايا، وكذلك خللاً في النظام الدولي وجوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما تكشف عن قصور في التشريعات الدولية والوطنية لمواجهة هذه الجريمة .

2- المفهوم القانوني لجريمة الاتجار بالبشر (الوارد بالبروتوكول):

الاتجار بالبشر جريمة متشابكة يبدو ذلك من ناحيتين أساسيتين : الناحية الأولى : هو تشابكها مع الجرائم التقليدية المنصوص عليها في قانون العقوبات كجريمة الاغتصاب وهتك العرض والخطف والحجز بدون وجه حق وقوانين الدعارة والجرائم المنصوص عليها في قانون الطفل من تعريض للانحراف وللخطر وغيرها من الجرائم التقليدية .

الناحية الثانية : الخلط بين جريمة الاتجار بالبشر وبين جريمة تهجير المهاجرين، لذلك، وضع البروتوكول لأول مرة مفهوماً قانونياً محدداً لجريمة الاتجار بالبشر هو قيام جماعة إجرامية منظمة بتجنيد الأشخاص دون رضاء منهم، بالتحايل أو بالإكراه، من " دولة المنشأ " تمهيداً لنقلهم عبر حدود " دولة العبور " وصولاً إلى دولة ثالثة هي " دولة المقصد " وهى الحلقة الأخيرة في رحلة التجارة التي يتم فيها استغلال هؤلاء الضحايا في الدعارة أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، والسخرة أو الخدمة قسراً، والاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد، ونزع الأعضاء من أجل الحصول على أرباح مالية، فالإنسان ذاته هو محل الجريمة إذ يتحول إلى مجرد سلعة تباع وتشترى، لها سوق عرض وطلب؛ المعروض هو الإنسان والطالب هو التاجر والمستغل.

ويقصد بتعبير " جماعة إجرامية منظمة " وفقاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية هو كل جماعة مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لمدة من الزمن وتقوم معاً بفعل مبرر بهدف ارتكاب جريمة واحدة أو أكثر من الأنشطة الإجرامية في هذه الاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو أي منفعة مادية أخرى.

وبالعودة إلى طبيعة التشابك والاختلاف بين جريمة الاتجار بالبشر والجرائم التقليدية ،المشكلة هنا أنه قد يحدث خلط بين جريمة الاتجار بالبشر وبين الجرائم التقليدية التي نعرفها جميعاً كالدعارة والاستغلال الجنسى والاغتصاب وهتك العرض والاحتجاز بدون وجه حق هذا الأمر دفع البعض إلى القول بأن معالجة هذه الأزمة إنما يتم من خلال القوانين التقليدية القائمة، فالدعارة تعالجها قوانين لمكافحة جريمة الدعارة، والخطف والاغتصاب يعالجها قانون العقوبات،

والخدمة قسراً تعالجها قوانين عمل تنظم العمل، حتى الرق فهناك قوانين واتفاقيات دولية تمنع الرق وتجرمه، ولاشك أن هذه معالجة خاطئة، إذ أن القوانين القائمة تعالج صور مظاهر الاستغلال للضحية دون التصدي لجريمة الاتجار بالبشر وهو ذات الخطأ الذي وقعت فيه الاتفاقيات السابقة التي عالجت الرقيق الأبيض والعبودية دون أن تتصدى لجريمة الاتجار بالبشر، والتصحيح إذاً جاء على المستوى الدولي بإبرام بروتوكول دولي عالج لأول مرة جريمة الاتجار بالبشر ووضع لها مفهوماً قانونياً محدداً، فإنه جاء دور التشريعات الوطنية للنظر لجريمة الاتجار بالبشر على أنها جريمة مستقلة عن الجرائم التقليدية المنصوص عليها في القوانين القائمة. فنحن هنا نكافح جريمة الاتجار بالبشر التي يتحول فيها الإنسان إلى سلعة تباع وتشترى على يد شخص يتاجر بكرامة البشرية، هو تاجر البشر.

أما ما يتعلق بالاختلاف بين جريمة الاتجار بالأشخاص وجريمة تهريب المهاجرين يحدث خلط ثان إذ يتصور البعض أن جريمة تهريب المهاجرين هي جريمة الاتجار بالأشخاص ، والحقيقة أن رغم التشابه بين الجريمتين، فإن هناك فارق جوهري بينهما :

- فبينما تبدأ الأولى باستعمال حق مشروع هو حق الهجرة الذي تحميه المواثيق الدولية والدساتير الوطنية، تبدأ الثانية بعمل غير مشروع هو الاتجار بالإنسان كسلعة تباع وتشترى.
- وبينما تتم جريمة تهريب المهاجرين برضاء الشخص، تنتفي جريمة الاتجار بالأشخاص في حالة رضاء الضحية فلا تتحقق هذه الجريمة إذا تمت بموافقة الضحية.
- كما وأنه في جريمة تهريب المهاجرين يدفع المهاجر تكاليف الرحلة، أما الاتجار بالبشر يقبض البائع ثمن البضاعة.
- إن المهاجر بطريق غير مشروع يتم نقله من دولته إلى الدولة التي يقصدها، ثم يترك فيها ليدبر أمره، أما جريمة الاتجار بالأشخاص فإن هناك من يستقبله من أجل استغلاله في نشاط من الأنشطة المنصوص عليها في البروتوكول، فاستغلال الضحية ركن جوهري في جريمة الاتجار بالبشر.
- كما وأن جريمة تهريب المهاجرين . في جوهرها . اعتداء على سلطات الدولة إذ يتم فيها تدبير الدخول غير المشروع على خلاف ما تشترطه سلطات الدولة، أما الاتجار بالبشر فهو في الأساس اعتداء على البشر أنفسهم، وهذا ما جعل اتفاقية الأمم المتحدة تقرر لها بروتوكولاً خاصاً لمكافحة تهريب المهاجرين.

3- خطورة جريمة الاتجار بالبشر

يمكننا أن نلخص الخطورة الإجرامية لهذه الظاهرة في الآتي :

أ- أن هذه جريمة ذات طابع- عبر الوطني- ترتكبها جماعات إجرامية منظمة، لا يمكن لدولة بمفردها مكافحتها، وإنما الأمر يتطلب تعاوناً دولياً لمواجهة هذه الظاهرة الإجرامية، بين ثلاثة دول : دولة المنشأ ودولة العبور ودولة المقصد[8].

ب- أن هذه الجريمة تمس مباشرة كرامة الإنسانية إذ أن جسد الإنسان هو محل الاستغلال فيها وبالتالي فهي تمثل انتهاكاً شديداً لحقوق الإنسان الحق في الحياة والحرية والتحرر من العبودية.

ج- أن هذه الجريمة نتاج استغلال ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية متردية يعانى منها العديد من بلدان العالم الثالث يرجع بنا إلى العصور الغابرة، عصور تجارة الرقيق والعبودية وتفش الدعارة.

د- أن جريمة الاتجار بالبشر تدعم الجريمة المنظمة، وتحول أرباحها إلى نشاطات إجرامية أخرى كجريمة غسل الأموال والإرهاب والمخدرات إذ تقدر واردتها السنوية بمليار دولار أمريكي حسب تقرير وكالات الاستخبارات الأمريكية، وحينما تزدهر الجريمة المنظمة تضعف الحكومات وقدرتها على تطبيق القانون وينتشر الفساد.

هـ- إن اختطاف الأطفال وإجبارهم على العمل سخرة تؤدى إلى حرمانهم من حقهم الطبيعي في التعليم ويعزز دائرة الفقر والأمية مما يؤثر على القوة البشرية وهى خسارة غير قابلة للاسترجاع ،ويعرقل القدرة الإنتاجية لجيل المستقبل، مما يتطلب مراجعة شاملة لسياسات الدول تجاه بعضها البعض للنظام الاقتصادي العالمي الذي خلق الظروف الاقتصادية المهيأة لعودة هذه الجريمة على حساب البشرية وكرامتها وحول الإنسان إلى سلعة تباع وتشترى.

سادسا- الأسباب والعوامل المؤدية للاتجار بالأشخاص

1- العوامل الاقتصادية : لا يمكن أبدا ونحن نعالج هذه الظاهرة من أن نتجاهل العوامل الاقتصادية، ولا يمكن أيضاً أن نتناول الاقتصاد القومي بمعزل عن النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وذراعيه رأسمالية حرة وشركات متعددة الجنسيات ، نشأ عن هذا النظام المزيد من الارتباط والتبعية بين اقتصاديات الدول ، مما أدى إلى تغيير خطير في نمط الحياة وفى حاجات الإنسان وزادت حدة المبدأ الاقتصادي " أن لكل شئ ثمن " [9].

ومع تزايد المعاناة من حالات الفقر في العالم ، تدهورت الحالة المعيشية للفرد ، وبصفة خاصة النساء والأطفال؛ إذا كان طبيعياً ومن المقبول أن الاستهلاك يزيد عند الطبقات الغنية وهو ما يسمى بالاستهلاك التفاخري ، إلا أن طريقة الإنتاج الحديثة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية استطاعت أن تخلق نمطا جديدا من الاستهلاك وجه للطبقات

المتوسطة والفقيرة ، يقوم على فكرة زيادة الإنتاج بأقل النفقات بشرط أن يحدث زيادة في الاستهلاك ، مما أدى إلى الزيادة المستمرة في استهلاك هذه الطبقات بصورة تفوق قدراتها المادية، فازداد الفقير فقراً وازداد الغنى غنا. فإذا أضفنا لهذا العامل عوامل اقتصادية أخرى كزيادة البطالة وقلة فرص العمل المتاحة أمام الأفراد ، نستطيع أن نفهم محنة هؤلاء الأفراد الاقتصادية ، فالخلل هنا ، أن النظام الاقتصادي العالمي بدلا من أن يسعى لتنمية الفرد وقدراته ، غَيَّرَ من نمطه الاستهلاكي فحوله إلى أداة للاستهلاك حتى ولو كان ذلك على حساب إنسانيته، وخلق نوعاً من الارتباط والتبعية بين اقتصاديات الدول بمعنى أنه كان النظام الشيوعي والاشتراكي قد سقط بمفرده، فإن سقوط النظام الرأسمالي سوف يؤدى على انهيار النظام الاقتصادي العالمي بأكمله.

2- ومما يزيد انتشار هذه الظاهرة الإجرامية، منح بعض الدول ما يسمى بتأشيرة الأعمال الترفيهية كما في سويسرا وقبرص واليابان، وتعتبر آلية للاتجار بالنساء، كما هو الحال بين اليابان والفلبين وكذلك روسيا وإسرائيل.

3-هناك أيضاً محنة " إضفاء الصفة القانونية على مهنة البغاء " رغم أن البغاء في الأصل مهنة مُذلة، فإن العديد من المجتمعات تتسامح مع البغاء بل وتضفى عليه الصفة القانونية، كما هو الحال في هولندا، إذ 25% من الدخل هناك قائم على الدعارة فالعصابات المنظمة تعمل بحرية أكبر للاتجار بالبشر، فإضفاء الصفة القانونية على تجارة العبودية الجنسية يجعل من الصعب التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر.

سابعاً- أركان جريمة الاتجار بالبشر

أركان هذه الجريمة كغيرها من الجرائم، ركنان : ركن مادي وركن معنوي.

أ-الركن المادي: يتحقق بانتزاع المجني عليه بالإكراه من بلده التي يقيم فيها وإبعاده عنها بإرساله إلى بلد آخر، ويتحلل هذا الركن إلى أربعة عناصر[10]:

1- النشاط : وهو انتزاع الأشخاص ونقلهم من " دولة المصدر " واستقبالهم وإيواؤهم في "دولة المقصد ".

2- محل النشاط : الإنسان هو محل النشاط الإجرامي.

3- النتيجة : وهو الأثر المترتب على النشاط وهو تحول الإنسان إلى سلعة تباع وتشترى حيث يتم استغلاله في صورة من الصور الواردة بالبروتوكول وهى الدعارة أو سائر أشكال الاستغلال الجنسى، والسخرة أو الخدمة قسراً، والاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد ونزع الأعضاء.

4- التحايل والإكراه : أن يكون المجني عليه ضحية أفعال خداع أو أفعال أعدمت إرادته رضاء المجني عليه، ولنا هنا تحفظ على رضاء المجني عليه، فإننا نعيب على البروتوكول الدولي أنه أعتد برضاء الضحية، بمعنى أنه لو غادر بلده برضاه انتفت جريمة الاتجار، ما لم يكن طفلاً. وهذا يعد إهداراً لحقوق الإنسان، إذ أعتبر حق الضحية في المحافظة على كيانه وكرامته كإنسان حقاً قابلاً للتخلي عنه، وهذا يتنافى مع جوهر النظام القانوني للجماعة الدولية الذي يعتبر حق الإنسان في بدنه وسلامته حقاً غير قابل للتصرف فيه، وغير قابل للتخلي عنه. فالحقوق المالية من الحقوق القابلة للتخلي أما سلامة جسد الإنسان فليس من الحقوق القابلة للتخلي. وهذا ما عالجه العرب حين وضعوا القانون العربي الاسترشادي لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر في جامعة الدول العربية، وأصرت المجموعة المصرية على النص صراحة أنه لا يعتد برضاء الضحية لتحقق هذه الجريمة.

ب- الركن المعنوي: هذه الجريمة عمديه يلزم لكي تقوم أن تتجه إرادة الفاعل إلى فعل الاتجار بالبشر عالماً بكافة عناصر الركن المادي للجريمة، ولكن تتطلب هذه الجريمة قصداً خاصاً هو اتجاه إرادة الجاني إلى استغلال الإنسان محل النشاط الإجرامي في إحدى الصور الواردة بالبروتوكول وهى : الدعارة أو سائر أشكال الاستغلال الجنسى، والسخرة أو الخدمة قسراً، والاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد، ونزع الأعضاء من أجل الحصول على أرباح مالية. أما إذا انتفى القصد الخاص وهو قصد الاستغلال، فلا تتحقق جريمة الاتجار بالبشر، وإن كان يمكن أن تتوافر فيها جريمة تهريب المهاجرين بصورة غير مشروعة.

ضحايا الاتجار بالأشخاص هنا أيضاً قضية في غاية الخطورة، وهى قضية حماية ضحايا الاتجار بالبشر، يظهر فيها الفارق الكبير بين جريمة الاتجار بالأشخاص وبين الجرائم التقليدية، فمثلاً في جريمة ممارسة الفجور والدعارة فإن قانون مكافحة الدعارة يعتبر كل شخص اعتاد على ممارسة الفجور والدعارة فاعلاً أصلياً يعاقب بالحبس، وكذلك في جرائم إبداء أقوال كاذبة أو تقديم أوراق مزورة لتسهيل إقامة أجنبي. أما أحكام البروتوكول تعتبره ضحية يتعين مساعدته وحمايته من بطش التاجر أو إعادته إلى وطنه إذا كان أجنبياً، وإعادة تأهيله إذا كان مواطناً. وفى الولايات المتحدة الأمريكية هناك تشريع لحماية ضحايا الاتجار بالبشر يجرم من خلاله جريمة الاتجار بالبشر يهدف هذا القانون إلى تحقيق ثلاثة أهداف : **حماية الضحايا، ومحاكمة المتهمين، واتخاذ التدابير لمنع وقوع الجريمة**. وحماية الضحية تتم من خلال إنقاذ الضحية من يد التاجر، وتأهيله في دار متخصص، ثم إعادة اندماجه في المجتمع. فالضحية يجرى وراء حلم حياة أفضل

ودخل أكبر في دولة أخرى وهو ما يسمى ب " أسطورة الانتقال أو السفر " ، فإذا وصل إلى دولة المقصد يتلقاه التاجر المستغل ويوقعه على سند مديونية كبير يستعبده به ، وهذا ما يسمى بظاهرة " عبودية الدين " ، أو يستغل جنسياً وهو ما يسمى " بتجارة الجنس " أو يتم توجيه في السياحة وهو ما يسمى " بالسياحة الجنسية " ، وبالتالي فإنه يتعين إنقاذه من أيدي العصابات وإعادة تأهيله.

أخيراً، نستطيع أن نقول، وبحق، أنه من العار على البشرية في هذا العصر الذي بلغ فيه التقدم العلمي والفني مداه من حيث السيطرة على قوى الطبيعة والقدرة على زيادة الإنتاج أن يكون هناك أكثر من ثلثي العالم يعيشون في بؤس وعلى حافة الهلاك جوعا مما يجعلهم تربة خصبة لإنتاج بشر يبيعون أنفسهم كسلعة يدفع فيها المشترى أقل الأسعار وأن المواجهة ليست بالتشريع وحده، فمن يعالج بالتشريع وحدة فكأنما يضرب بسيف لا مقبض له يجرح نفسه قبل أن يجرح الآخرين، وإنما العلاج الناجح يكمن في التضامن الدولي من أجل مكافحة هذه الجريمة من كافة نواحيها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. اليوم، يتعين علينا . أن نظهر عزماً جديداً لمكافحة شر قديم .

مصادر ومراجع الفصل الثالث عشر

1-فهد بن عبد الرحمن السويدان، صحيفة الجزيرة في 10 كانون الثاني/يناير،.2010

2- Journal of Trauma Practice,2003.

3- أحكام القرآن للقرطبي (254/6).

4- مقال للأستاذ محمد سعد ياقوت،صحيفة الوطن،2004.

5-سعد بن محمد المهنا السبت 5 جمادى الأولى 1429 الموافق 10 مايو 2008.

6- هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية.

7- موقع يحيى احمد البنا وكيل إدارة التشريع بوزارة العدل المصرية السابق ورئيس محكمة الاستئناف القاهرة خبير في مجال مكافحة الاتجار بالبشرفى جامعة الدول العربية والمكتب الاقليمى للأمم المتحدة بالقاهرة والمجلس القومي لحقوق الإنسان على الشبكة العنكبوتية في26/ابريل/2010. www.Albana .com

8- المصدر نفسه.

9- المصدر نفسه.

10-للمزيد راجع:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2011/06/20110629160245x0.4987561.html#ixzz1RYDKP5N7

الفصل الرابع عشر

جرائم

المخدرات والخمور

المبحث الأول: المخدرات

يفيد آخر تقرير صدر عن الأمم المتحدة أن عدد الأشخاص الذين يتناولون المخدرات قد بلغ حوالي 185مليون شخص في العالم عام 2003 مقابل 180 مليونا في تسعينات القرن الماضي، يتركز معظمهم في اليمن والصومال وإريتريا وإثيوبيا وكينيا، وأن القنب الهندي هو الأكثر انتشارا بين مختلف أصناف المخدرات بحيث يتناوله150 مليون شخص، وأكد مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في ذات التقرير أن حوالي 38 مليون شخص كانوا يتناولون المخدرات التركيبية (حبوب الهلوسة وحبوب أخرى مركبة) في العام 2002 مقابل 29 مليون خلال التسعينات، فيما بلغ عدد مدمني الأفيون والهيروين 15 مليون شخص. وعدد مدمني الكوكايين 13 مليونا، وأشار التقرير إلى أن القنب الهندي والذي هو أكثر انتشارا في الأقطار العربية وبخاصة الجزائر ،إذ يزرع في أكثر من 140 دولة، وتعتبر المخدرات التي تحتوي على الأفيون لا تزال تمثل أخطر مشكلة يواجهها قطاع الصحة العامة، مع توقع ارتفاع محصوله في أفغانستان لهذا العام بعد أن توقف إنتاج الأفيون تقريبا في هذا البلد عام 2001 بأمر من نظام طالبان الحاكم ما بين 1996–2001 الذي منع زرعه وحرم الاتجار فيه وعودته تعني إغراق العالم بهذه المادة المخدرة وحصد مزيد من الضحايا والمدمنين، ولو وضع القارئ أمام المشهد العالمي قبل الدخول في تفاصيل الوضع الداخلي وبالنسب المئوية فإننا سنجد أن مدمني الهيروين في العام 2003 يشكلون 67 % من الأشخاص الخاضعين للعلاج ضد الإدمان في آسيا و 61 % منهم في أوروبا، بينما تراجع إنتاج الكوكايين بنسبة 18% عام 2003 بالمقارنة مع عام 2003 في كولومبيا الدولة المنتجة الأولى عالميا نتيجة الضغط الدولي وقد شكل القنب الهندي 99 % من كميات المخدرات المضبوطة في إفريقيا.

ولا تقف أزمة المخدرات عند آثارها المباشرة على المدمنين وأسرهم، وإنما تمتد تداعياتها إلى المجتمعات والدول، فهي تكلف الحكومات أكثر من مائة وعشرين مليار دولار، وترتبط بها جرائم كثيرة، كما تلحق أضرارا بالغة باقتصاديات العديد من الدول مثل تخفيض الإنتاج وهدر أوقات العمل وانحسار الرقعة الزراعية المخصصة للغذاء وتراجع التنمية وتحقيق الاحتياجات الأساسية.

ولو استخدمت الإنسانية 20% من الأموال المتداولة بتجارة المخدرات الدولية لاختفت الأمية من العالم ! أما 40% من تلك الأموال فهي كفيلة بمكافحة الجوع نتيجة (التصحر) في كل أرجاء العالم و 60% من تلك الأموال تقضي على الفقر في 27 دولة هي الأكثر فقرا من بين دول العالم .لكن (كارتيلات) تصنيع المخدرات لم تكن أبدا لتنظر إلى حقائق إنسانية ، بل كانت تحرص على جني المزيد من الأرباح والأموال الملوثة بدماء ضحاياها في كل مكان . والمخدرات الصناعية جاءت وبكل أسف لتمثل تحالف العلم مع العقول الشيطانية ، بدلا من تسخير قدرات العلماء لإنتاج أدوية أو أغذية تفيد البشرية ، جاءت تلك المخدرات لتضيف بعدا أكثر مأساوية ولتوقع بالمزيد من الضحايا بصورة قاسية للغاية .

تسبب الخمور و المسكرات و العقاقير المخدرة مخاطر و مشكلات عديدة في كافة أنحاء العالم، وتكلف البشرية فاقدا يفوق ما تفقده أثناء الحروب المدمرة ،حيث تسبب المشكلات الجسمية و النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية و التي تحتاج إلى تضافر الجهود المحلية و الدولية لمعالجتها. فالإدمان لم يعد مشكلة محلية تعاني منها بعض الدول الكبرى أو الصغرى أو بلدان محلية أو إقليمية ، بل أصبح مشكلة دولية ، تتكاتف الهيئات الدولية والإقليمية ، لإيجاد الحلول الجذرية لاستئصالها،وترصد لذلك الكفاءات العلمية و الطبية و الاجتماعية ،لمحاولة علاج ما يترتب عنها من أخطار إقليمية ودولية، و تنفق الأموال الطائلة لتضيق الحد من تفشيها وانتشارها .

والخمور و المسكرات معروفة منذ ما قبل التاريخ ،كما كانت منتشرة في الجاهلية ،فكان من بين تلك النباتات التي أستخدمها الإنسان نبات القنب الذي يستخرج منه الحشيش و الماريجوانا،و نبات الخشخاش الذي ينتج الأفيون و الذي يتم تصنيع المورفين و الهيروين و الكودائين منه حاليا، و بعض أنواع الصبار ونبات الكوكا الذي يصنع منه الكوكايين في العصور الحديثة ، و نباتات ست الحسن و الداتورة وجوزة الطيب و عش الغراب. فلما جاء الإسلام حرم تعاطيها و الاتجار بها ، و أقام الحدود على ساقيها وشاربها و المتجر بها ، و قد أكد العلم أضرارها الجسمية و النفسية و العقلية والاقتصادية و مازال انتشارها ، يشكل مشكلة خطيرة تهدد العالم بأسره.

أولا–تعريف المخدرات

المخدرات **(Drugs)** هي كل مادة طبيعية أو مستحضرة في المعامل ، من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية أو(الصناعية الموجهة) أن تؤدي إلى فقدان كلي أو

جزئي للإدراك بصفة مؤقتة ، وهذا الفقدان الكلي أو الجزئي تكون درجته بحسب نوع المخدر وبحسب الكمية المتعاطاة ، كما يؤدي الاعتياد أو الإدمان بالشكل الذي يضر بالصحة الجسمية والنفسية والاجتماعية للفرد .

وتعرف منظمة الصحة العالمية المخدرات كالآتي " هي كل مادة خام أو مستحضرة أو تخليقية تحتوى عناصر منومة أو مسكنة أو مفترة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان مسببة الضرر النفسي أو الجسماني للفرد والمجتمع "

1-التعريف في اللغة

المُخَدِّرِ بضم الميم و فتح الخاء و تشديد الدال المكسورة من الخدر – بكسر الخاء و سكون الدال – وهو الستر يقال : المرأة خدرها أهلها بمعنى : ستروها ، و صانوها عن الامتهان، و من هنا أطلق اسم المخدر على كل ما يستر العقل و يغيبه والمفتر كما يقول ابن منظور : (هو كل شراب يورث الفتور والخدر ، وهو مقدمة السكر)[1].

أما المُفتّر في اللغة من الفتور: وهو ما يكون منه حرارة في الجسد واللسان وفي الأطراف، مع الضعف والاسترخاء في الأطراف قوة وضعفاً حسب حالة وقدرة الشخص الصحية، فيقال فتر الشيء: أي خف وقلَّ وفلان يفتر، ويفتره فتوراً وفتاراً: سكن بعد حدة، وَلَانَ بعد شدة. والفتر: الضعف، وفتر جسمه: لانت مفاصله وضعف، ويقال أجد في نفسي فترة: كالضعفة، ويقال للمسن:فقد علته كبرة وعرته فترة.

وأفتر الرجل: فهو مفتر إذا ضعفت جفوته وانكسر طرفه،والمفتر: الذي يفتر الجسد إذا شرب، أي يحمل الجسد فيصير فيه فتور، والمُفَتر بضم الميم وفتح الفاء ويجوز تخفيف التاء مع الكسر: هو كل شراب يورث الفتور والخدر في أطراف الأصابع، وهو مقدمة السكر[2].

2-التعريف العلمي

المخدر مادة كيميائية تسبب النعاس و النوم أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم ، و كلمة مخدر ترجمة لكلمة ((Narcotic المشتقة من الإغريقية (Narcosis) التي تعني يخدر أو يجعل مخدراً و لذلك لا تعتبر المنشطات و لا عقاقير الهلوسة مخدرة وفق التعريف ،بينما يمكن اعتبار الخمر من المخدرات.

3-التعريف القانوني

المخدرات مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان و تسمم الجهاز العصبي و يحظر تداولها أو زراعتها أو تصنيعها إلا لأغراض يحددها القانون و لا تستعمل إلا بواسطة من يرخص له بذلك،و تشمل الأفيون و مشتقاته و الحشيش و عقاقير الهلوسة و الكوكايين و المنشطات،

و لكن لا تصنف الخمر و المهدئات والمنومات ضمن المخدرات على الرغم من أضرارها و قابليتها لإحداث الإدمان[3].

ثانيا- أنواع المخدرات

تتعدد المعايير المتخذة أساساً لتصنيف المواد المخدرة تبعاً لمصدرها أو طبقاً لأصل المادة التي حضرت منها ، وتنقسم طبقاً لهذا المعيار إلى :

1- مخدرات طبيعية

2- مخدرات نصف مُصنَّعة كيماويا

3- مخدرات مُصنَّعة

1- المخدرات الطبيعية

عرف الإنسان المواد المخدرة ذات الأصل النباتي منذ أمد بعيد وحتى الآن لم نسمع عن ظهور مواد مخدرة من أصل حيواني،وأهمها وأكثرها انتشاراً : الحشيش والأفيون والقات والكوكا ، وبالدراسات العلمية ثبت أن المواد الفعالة تتركز في جزء أو أجزاء من النبات المخدر فمثلاً:

أ- في نبات خشخاش الأفيون تتركز المواد الفعالة في الثمر غير الناضجة.

ب- في نبات القنب تتركز المواد الفعالة في الأوراق وفي القمم الزهرية.

ج- في نبات القات تتركز المواد الفعالة في الأوراق.

د- في نبات الكوكا تتركز المواد الفعالة في الأوراق.

هـ- أما في جوزة الطيب فإن المادة الفعالة تتركز في البذور.

والمواد المخدرة التي يمكن استخلاصها من النباتات هي:

أ-المورفين (Morphine)

يمكن استخراج المورفين مباشرة من النبات المحصود "قش الخشخاش"، كما يمكن الحصول عليه بطريقة الترشيح، ويكون على هيئة مسحوق ناعم الملمس أو على شكل مكعبات ولونه من الأبيض والأصفر الباهت إلى اللون البني، وقد يكون له رائحة حمضية خفيفة.[4]

وأهم آثار تعاطي المورفين: هي القيء الشديد، والغثيان، وإفراز العرق بشدة، وحكة الجلد، وإطالة مدة الولادة، ويبطئ النبض ويخفض الدم، والمعروف عن المورفين أنه مسكن قوي ومسكر ويسبب الإدمان عند إساءة استخدامه[5].

ب-الكوكايين

هو عبارة عن مسحوق بلوري يستخرج من أوراق نبات الكوكا، ويقول المختصون في هذا المجال عن وصف أثر الكوكايين على المتعاطي: بأنه منبه للجهاز العصبي المركزي وتعاطيه يؤدي إلى حالة سكر خفيفة وزيادة الحركة واختفاء الحياء، وأحياناً هياج حركي وزيادة القوة العضلية، وعدم الشعور بالتعب وعدم الخوف من المخاطر، وتعاطي الكوكايين يقتل من شهوة الطعام فلا يشعر بالجوع، ويؤدي تعاطي الكوكايين إلى توسع بؤرة العين، وتسارع في نظام التنفس وفي ضربات القلب، مع ارتفاع ضغط الدم وارتفاع حرارة الجسم، وتدوم الحالة من ساعة إلى ساعتين، بعد ذلك تختفي النشوة ويظهر تشوش الأفكار وهلوسات سمعية ولمسية ثم يعقب ذلك نعاس [6].

ج-الكواديين

ويستخلص من نبات الخشخاش "الأفيون"، ويتعاطى إما عن طريق الفم أو عن طريق الحقن، ويصنع على هيئة أقراص أو مسحوق أبيض اللون لا رائحة له ولكنه مر المذاق .

وأهم آثار تعاطي الكواديين على المدى الطويل هي: "الاضطراب المزاجي" والعَشَا الليلي "إضعاف الرؤية الليلية"، والإمساك، والاضطرابات التنفسية، وكثيراً ما يحدث عدم استقرار وتوتر وتقلصات عضلية في حالات الإدمان المتواصل [7].

د- القات (Cathaedulis)

يحتوي القات على ثلاثة قلويات هامة وهي : (القاثيين) ، (القاثيدين) ، و (القاتين) وكلها لها تأثير مباشر منبه على المخ والجهاز العصبي وتأثير مباشر يتسبب في ضيق الأوعية الدموية وبالتالي زيادة ضغط الدم .

يمنح القات أثناء التعاطي شعوراً بالسعادة والراحة والتحلل من المسئولية وإحساسا زائفا بالقدرة والرضا ، غير أن الإدمان على تعاطي القات يسبب اعتمادا نفسيا إضافة إلى أعراض صحية أهمها ضعف في حركة المعدة ، سوء الهضم ، الهزال ، شلل الأمعاء ، تليف الكبد والخمول الجنسي .

يعاني المدمنين من اضطرابات في الجهاز العصبي وهم بصورة عامة كسالى ويعانون من تدني مستوى إنتاجيتهم وقدراتهم على العمل .

والإقلاع عن تعاطي القات لا يترك عادة أعراضا إنقطاعية (Withdrawal Symptoms) والقات هو واحد من المواد المدرجة ضمن عقاقير الإدمان وفقا لتصنيف منظمة الصحة العالمية .

هـ- الأفيون ، الخشخاش (Opium)

الأفيون هو العصارة اللزجة المستخرجة من ثمار الخشخاش بعد تشريط جدرانها الخضراء قبل نضجها ، وهذا العصير الأبيض يجفف ليصبح مادة كريهة الرائحة ، شديدة المرارة ، تحتوي على

ما يزيد عن 25 مادة مختلفة أهمها المورفين ، الناركوتين ، الكودايين ، البابا فيرين وأخرى . بيد أن المورفين هو العامل الأساسي في الإدمان والذي ترجع إليه تأثيرات الأفيون المختلفة .

إن تأثير الأفيون يكون عاما على الجسم ويؤثر بصورة أساسية على المخ والجهاز العصبي والعضلات وتظهر الأعراض على متعاطيه ، خلال مدة وجيزة لا تزيد عن نصف ساعة من تعاطيه ، تختلف آثار الأفيون على جسم الإنسان من الناحية الكيمائية ، الفسيولوجية والنفسية تبعا لنوع الأفيون ، درجة نقاوته وتركيزه ، طريقة تحضيره وتعاطيه والجرعة . والأفيون له تأثير عضوي على أنسجة الجسم يدفعها إلى الإدمان بشراسة وعند الانقطاع أو الإقلاع فإن أعراضا قاسية تبدأ بعد مضي 12 – 16 ساعة من آخر جرعة وتسمى بمتلازمة الحرمان (Withdrawal Symptoms) وأهمها التوتر ، تقلصات العضلات ، ارتفاع ضغط الدم ، فقدان التوازن ، ارتفاع معدل السكر بالدم مع إفرازات غزيرة من الأنف والعينين والعرق إضافة إلى التبول والإنماء لا إراديا . ودون التقليل من مخاطر الأفيون الخام ، فإن الأخطار تزداد عند تعاطي مشتقاته المصنعة خاصة المورفين والهيروين .

ينشأ الإدمان على الأفيون عند تناول جرعة منه (مهما كانت صغيرة) لعدة أيام قليلة ، بعدها يبدأ المتعاطي في زيادة الجرعة سعيا وراء الشعور بالنشوة ، وكلما استمر في التعاطي استمرت حاجته إلى زيادة الجرعة وبعدها لا يمكنه التوقف عن التعاطي لفترة تزيد عن 12 ساعة تقريبا ، بعدها يعاني من أعراض التوقف المفاجئ وعادة ما تنتهي حياة المدمن في مصحات الأمراض العقلية أو بالموت في سن مبكرة .

و– الحشيش ، القنب الهندي ، المار يهوانا (Cannabis)

القنب الهندي (Cannabis Sativa)نبات عشبي ينمو فطريا أو تتم زراعته ، يسمونه في الهند (بهانج أو تشاراس) ، ويسميه الصينيون (Ma – Yo) أو الدواء ، بينما يسميه الأمريكيون (الماريهوانا) ومعناها السجن أو العبودية ، ويعرفه العرب باسم الحشيش . وأوراقه مسننة وعدد فصوصها فردى وهو نبات منه نبتة مؤنثة وأخرى ذكرية .

يتم التعاطي عن طريق التدخين (الاستنشاق) سواء من خلال السجائر ، السيجار ، الغليون أو النرجيلة (الجوزة) مخلوطا بالتبغ أو التمباك أو (المعسل) وهو أسلوب خطر للغاية حيث يصل الدخان إلى الرئتين مباشرة ومنها إلى الدم ثم المخ والجهاز العصبي ليبدأ تأثيره خلال دقائق ويمتد لحوالي 3 – 4 ساعات . والخطورة الكبرى تكمن في أن تدخينه يقتضي مواصلة التدخين بسرعة حتى لا يحترق الحشيش في الهواء أو هكذا يحرص المدمنون .

يصف العلماء الحشيش بأنواعه كمخدرات تتسبب في اعتماد نفسي دون عضوي لأنسجة الجسم غير أن مدمن الحشيش عادة ما يلجأ لاستخدام وتعاطي مخدرات أخرى معه أو ما يعرف

(بنظرية التصاعد) ويتفق الأطباء على أن الحشيش لا يتسبب عادة في إصابة المتعاطي بالغيبوبة مثل الكثير من المخدرات الأخرى ، والإقلاع عن تعاطي الحشيش لا يترك أعراضا إنقطاعية أو ما يسمى بمتلازمة الحرمان [8] (Withdrawal Symptoms) .

2- المخدرات نصف المُصنَّعة

وهي مواد حُضَّرت من تفاعل كيميائي بسيط مع مواد مستخلصة من النباتات المخدرة والتي تكون المادة الناتجة من التفاعل ذات تأثير أقوى فعالية من المادة الأصلية ومثال ذلك الهيروين الذي ينتج من تفاعل مادة المورفين المستخلصة من نبات الأفيون مع المادة الكيميائية "استيل كلوريد" أو" اندريد حامض الخليك " مورفين + استيل كلوريد = هيروين ."

3- المخدرات المصنعة كيماويا

وهي مواد تنتج من تفاعلات كيميائية معقدة بين المركبات الكيميائية المختلفة ويتم ذلك بمعامل شركات الأدوية أو بمعامل مراكز البحوث وليست من أصل نباتي ندرجها كالآتي:

أ- الهيروين (Diacetylmorphine)

هو أحد أخطر مشتقات المورفين وأكثر العقاقير المسببة للإدمان شراسة وتأثير ، يتم تحضيره صناعيا من المورفين بعمليات كيميائية ، وفعاليته تتراوح ما بين أربعة إلى عشرة أضعاف تأثيرات المورفين ، وهو عبارة عن مسحوق أبيض عديم الرائحة ، ناعم الملمس ، مر المذاق قابل للذوبان بالماء وجاءت تسميته من كلمة (Heroisch) الألمانية ومعناها الدواء القوي التأثير .

الإقلاع عن تعاطي الهروين يتسبب في أعراض شديدة (Withdrawal Symptoms) لا تترك للمتعاطي أي فرصة للتراجع نتيجة الاعتماد العضوي لأنسجة الجسم ، خاصة وأن تأثيره يبدأ فورا عند تعاطيه ويستمر مفعوله لمدة تتراوح بين 4 – 6 ساعات يجد المدمن نفسه بعدها في حاجة إلى جرعات إضافية . وتقدر السلطات الأمريكية عدد مدمني الهيروين في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 3 ملايين تتراوح أعمارهم بين 20 – 30 عاما وهو رقم معلن رسميا .

إن الصورة المأساوية لإدمان الهيروين تكمن في التبعية الجسدية والنفسية السريعة والقوية ، والتي ترغم المدمن على تناول جرعات متزايدة والبحث بصورة جنونية على تأمين المخدر بأي طريقة ويكون المدمن غير قادر على السيطرة على رغبته مما يدفعه إلى سلوك إجرامي أو عدواني لإشباع حاجته وما لم يتم تدارك تلك الحالات بالعلاج النفسي والاجتماعي والطبي بصورة عاجلة فإن الانتحار عادة ما يكون نهايتها المحتمة ، غير أن علاج إدمان الهيروين باهظ الكلفة ولا

يتوفر سوى في مراكز قليلة متخصصة ، وربما كان ذلك واحدا من أسباب الخطورة البالغة للهيروين .

آثار ومخاطر تعاطي الهيروين

1-أعراض مباشرة مؤقتة

- النشوة والشعور بالاسترخاء والتحليق في وهم وخيال التميز والنجاح .
- فقدان الإحساس بالألم باللمس ، بالسخونة أو البرودة .
- بطأ ضربات القلب .
- انخفاض ضغط الدم .
- ارتخاء جفون العينين وضيق حدقة العين واحتقان الملتحمة .

2-مضاعفات التعاطي وأعراض الإدمان

- خلل في أنشطة المخ والإدراك الحسي .
- الهزال الشديد والضعف العام .
- تدمير خلايا الكبد وتليفه .
- ضعف عضلة القلب .
- اضطراب التنفس .
- الضعف الجنسي .
- الشعور بالنقص والاكتئاب الذي قد يدفع المدمن إلى الانتحار .
- الولادة المبكرة للحوامل المدمنات وإصابة 90% من أطفالهن بضعف المناعة ونقص النمو وتصل نسبة الوفاة بينهم إلى 30 – 70% تقريبا .
- التدهور الاجتماعي والاقتصادي وتدني القدرة على العمل والإنتاج .

ب- السيدول

وهو مزيج من المورفين ومكونات أخرى أهمها السكوبولامين والسبارتين وقد تم تصنيعه كعقار ضد الآلام وقبل العمليات الجراحية وسرعان ما استخدمه المدمنون بطريق الحقن ومع استمرارية تناوله يترك إدمانا وتبعية نفسية وجسدية لدى المدمن وقد سارعت عديد من دول العالم من بينها الكويت إلى تقنين وتنظيم صرف وتناول هذا العقار .

ج- الديوكامفين

وهو مزيج من الكودايين والكافور والبلادونا وبالتالي يرجع مفعوله إلى محتواه من المورفين ، وقد تم تصنيعه كعقار مسكن للآلام ومهدئ للتوتر وسرعان ما عمد المدمنون إلى تعاطيه سواء

في صورة أقراص أو بحقنه تحت الجلد وهو كجميع مشتقات المورفين يترك تبعية جسدية ونفسية لدى المدمن وإن كان ذلك أقل تأثيراً من المورفين.

د- الكراك

في عام 1983 نجح تجار المخدرات في كاليفورنيا في ابتكار الكراك وهو مركب مستخرج كيميائيا من الكوكايين ، والكراك مادة بالغة الخطورة ، مخدر قوي المفعول وقاتل سريع ، تظهر آثاره خلال 10 ثوان فقط من تعاطيه ليمنح المتعاطي شعورا بالنشوة واللذة وسرعان ما يزول ليصاب المدمن بحالة الاكتئاب الشديد .

وهناك أنواع أخرى من العقاقير المصنعة هي:

أ-عقاقير الهلوسة

ويمكن تعيين هذه العقاقير "بأن لها القدرة على إحداث اختلال في الاستجابات الحسية، مع اختلالات في الشخصية، وتأثيرات مختلفة على الذاكرة، وكذلك على السلوك التعليمي وبعض الوظائف الأخرى[9] ومن هذه العقاقير ما ذكرها صاحب مؤلف الكشف عن المواد المخدرة، نذكر منها[10]:

1-داي إيثيل أميد حمض الليثرجيك "أل.أس.دي":

مادة تسبب الهلوسة بدرجة بالغة الشدة، وينتج على شكل سائل عديم اللون والرائحة والطعم، ولكنه قد يوجد على شكل مسحوق أبيض أو شكل أقراص أو حبوب بيضاء أو ملونة.

أما المخاطر الناجمة عن استخدام هذا العقار (ال. أس. دي) هي:

- خوف هستيري: وهو شعور شديد بالخوف يتولد لدى المتعاطي، لعدم تمكنه من إيقاف تأثير العقار، وقد ينسى أن العقار هو سبب التغير الطارئ على تفكيره وأحاسيسه، ويبدأ بالتخوف من فقده لاتزانه وعقله.
- حالة ارتجاع ذهني: وهو حالة تكرار للإحساس بأعراض تعاطي العقار لأيام وشهور بعد تناول آخر جرعة. وقد يكون هذا مخيفاً جداً، مما يؤدي إلى شعور المتعاطي بعدم الاتزان وقد أدى هذا الشعور بالخوف من بعض الحالات إلى الاكتئاب والانتحار.
- الموت المفاجئ: وذلك بسبب تولد شعور خاطئ لدى المتعاطي، كإحساسه بأنه قادر على الطيران مما قد يقوده إلى القفز من شباك عالي مثلاً، أو أنه يمشي أمام السيارات دون انتباه مما قد يؤدي إلى وقوع الحوادث والوفاة.

2- داي ميثيل تربتابين (و.م.ت)، ال داي إيثيل، نربتامين (د.ي.ت):

وتنتج هذه العقاقير بالتحضير في المعامل الكيميائية على شكل مسحوق متبلور، أو مذاب على هيئة محلول، وتأثيره مشابه لتأثير (ال.أس.دي).

3- س.ت.ب (د.و.م):

هناك كثير من المواد التي تحمل هذا الاسم، وتوجد على شكل مسحوق أو أقراص أو كبسولات ذات أحجام وأشكال مختلفة، ولها نفس تأثير (ال.أس.دي).

ب- المهبطات وتشمل[11] :

1-المسكنات المخدرة.

2-المنومات والمهدئات.

3-المذيبات الطيارة.

1-المسكنات المخدرة

ومنها على سبيل المثال: الهيروين:

فالهيروين "أكثر المخدرات فعالية، إذ تعادل فعاليته 5-6 مرات فعالية المورفين، كما أنه يسبب الإدمان بسرعة، ولا يستخدم الهيروين إلا في علاج المدمنين في بريطانيا في تخفيف آلام مرضى السرطان الميئوس من شفائهم.

2-المنومات والمهدئات

أما المنومات فإن لها تأثير على وظائف المخ، حيث تهبط وظائف المخ مثل الخمر فتضعف القدرة على التركيز والانتباه، وتنخفض القدرة على قيادة المركبات بكفاءة والمهارات الحركية الأخرى كالسباحة.

أما المهدئات فتأثيرها أن تجعل الفرد هادئاً، وتخفف من الألم، ويبقى الفرد غير مبال بالمشاكل التي تعترض سبيله، ورغم ما تسببه من اليرقان والالتهابات والهزات العصبية وتنقص المقاومة المرضية وغير ذلك، إلا أنها تسمى في الأسواق حبوب السعادة.

وتشمل المنومات والمهدئات:

-المهدئات العظمى مثل: الأرجاكتيل.

-مضادات الاكتئاب مثل: التربيتزول.

-المهدئات الصغرى مثل: الفاليوم.

3-المذيبات الطيارة (المشتقات):

لقد تم إدراج مجموعة من المذيبات الطيارة ضمن مواد الإدمان، وذلك من قبل هيئة الصحة العالمية، أما عن متعاطي هذه المواد فيكثر في الأحداث، ومنهم في سن الشباب، وذلك باستنشاق الأبخرة المتصاعدة منها ومن هذه المواد:

-الغراء.

-البنزين.

-مذيبات الطلاء.

-سائل القداحات.

سائل تنظيف الملابس (تراي كلورو ايثلين. ت ر م)[12]

ومن تأثير هذه المواد المتطايرة: أن المتعاطي يشعر بالدوار والاسترخاء، والهلوسات البصرية، والغثيان والقيء أحياناً، أو يشعر بالنعاس. ومن أهم المضاعفات ما قد يحدث الوفاة الفجائية نتيجة لتقلص أُذَيْن القلب وتوقف نبض القلب أو هبوط التنفس، كما يكون تأثير هذه المذيبات ذا ضرر بالغ على المخ كتأثير المخدرات العامة[13] .

ثالثاً- أسباب تعاطي المخدرات

قبل ذكر وتحديد الأسباب الكامنة وراء ظاهرة تعاطي المخدرات، لابد أن نذكر الحقائق الآتية:

1- من المعروف أن للصهيونية خطة سرية غايتها الاستيلاء على العالم أجمع والشرق خاصة، وهذا يظهر بجلاء من خلال بروتوكولاتهم التي أنفضح أمرها، وتعمل الصهيونية لذلك بشتى الطرق وكافة الأساليب، فقد عقد اليهود العديد من المؤتمرات في العديد من البلدان، بغرض دراسة الخطط التي تؤدي إلى مملكة صهيون العالمية المزعومة،وقد قدمت تلك المؤتمرات نتائج أبحاثها في شكل تقارير سرية، تضمنت أن الخطر الضخم الذي يواجه الصهيونية يكمن في أن الشعب الذي يقطن المنطقة العربية هو شعب واحد ذو أصل واحد، شعب تجمعه عقيدة واحدة وتاريخ واحد ولغة واحدة، وتلك هي كل مقومات الوحدة والتضامن، كذلك تتوافر لهم كل المقومات المتعارف عليها، والتي من شأنها أن تصنع مجتمعاً قوياً متماسكاً، لذلك ارتأوا وجوب تفتيت هذه المنطقة وإهدار كل القيم الأخلاقية والاجتماعية والروحية لأهلها، وإضعاف قوة الشباب المسلم بها وضياع أمله ورجولته وقتل شهامته، لأن هذه القيم هي التي يكمن فيها عظمة هذه المجتمعات وسر قوتها، ولذلك . فالصهاينة . يعملون لذلك من خلال ما أنشئ لهم من منافذ وقنوات في بلادنا العربية، وللأسف فقد نجحوا في ذلك إلى حد ما، وقد أثبتت التحقيقات وعمليات البحث أن يداً خبيثة تعبث بمصائر الأمم وحياة الشعوب والأفراد، وتحركها بعض المنظمات العالمية المشبوهة، وقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الصهيونية هي السبب الأول والمباشر وراء انتشار المخدرات، وكل السموم البيضاء والسوداء في مجتمعاتنا بشكلها الحالي، بهدف القضاء على ثروة البلاد الحقيقية في شبابها الواعد، لإحداث التفكك الاجتماعي والانحلال الخلقي بين الشباب بخاصة والشعب بعامة، لأن الشباب هم عماد المجتمع وركيزته، ونصف حاضره وكل المستقبل، وإذا فسد الشباب وسُلب العقل والإرادة

أصبحت الأمة ضعيفة الحاضر عديمة المستقبل، وهذا جزء بل أهم جزء من مخطط عدواني خبيث تديره القوى المعادية للإسلام والمسلمين.

2- والحقيقة التي لا يختلف عليها اثنان، أنه منذ بزوغ فجر الرسالة والإسلام يعيش في دورات من الصراع والتداول الحضاري، يواجه التحديات الثقافية والاجتماعية ويتفاعل مع التجارب الإنسانية من حوله، يدفع بالكفر ويدعو إلى تحرير العباد وتنمية الحضارات وتنمية المجتمعات، ويجادل بالحسنى متميزاً بعقيدته وشموخ بنيانه الحضاري المتفرد.

والوقوف على التحديات المعاصرة والمستقبلية يقتضي وقفة مراجعة وتقويم لمواقفنا، سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المؤسسات الثقافية العاملة، فنُظِهر عناصر الإيجاب التي اكتسبتها، وننبه على أوجه السلب والقصور التي لحقت بنا، وبتلك المؤسسات، حتى يستقيم الأمر ويعتدل في وجه التحديات الحضارية المعاصرة.

وإذا كان المسلمون قد عانوا من الغفلة لقرون مضت ثم انتبهوا، فإن الصحوة الراهنة قد جلبت عليهم عداء متصاعداً، وأدخلتهم في دائرة صراع جديد شكلاً ومضموناً، قد يكون مصدر إزعاج وخطر لبعض الدول التي حزَّ في نفسها هذا التأثير والتفاعل، وبرغم تحرر معظم الدول الإسلامية والعربية من ربقة الاستعمار والتبعية بشكلها السابق، إلا أن الدول المستعمرة باتت تعمل على تخلخل البيئات الداخلية لهذه الدول، فلجأت إلى أساليب جديدة عمدت من خلالها إلى إضعاف التركيبة الداخلية لتلك المجتمعات وتقويض مقوماتها الأساسية وإتلاف شرايين الحركة فيها، والمتمثلة في شبابها الواعد الذي ارتأت إن تمت السيطرة عليه ضعف تأثيره، وتبعاً لذلك ضعف تأثير هذه الدول العربية والإسلامية في المجال العالمي، وكانت أهم هذه الأساليب: شغل أوقات فراغ الشباب المسلم بما لا يفيده في دينه ودنياه، كذلك سعت إلى الترويج لكثير من المذاهب الهدامة، وعملت على ترويج المخدرات وانتشارها من خلال عصابات دولية وأنشطة مخططة بطريقة محكمة.

3-كما أدت وسائل الإعلام العالمية بصورة مباشرة، والمحلية بصورة غير مباشرة، دوراً مهماً ومؤثراً في انتشار المخدرات بين الشباب في الدول العربية والإسلامية بعامة، حيث تساهم وسائل الإعلام في عرض صور مضللة للحقائق والمعلومات المتعلقة بتعاطي المخدرات، مما يساعد على بلبلة ذهن المشاهد وعدم وضوح الحقيقة لديه، ولعل أهم هذه الصور ما يأتي:

أ-أن يعرض الفيلم السينمائي أو المسلسل التلفزيوني المخدرات كوسيلة للاستثارة الجنسية، أو الحل الأمثل للتخلص من الهموم والضغوطات النفسية، فليس هذا الكلام للإثارة أبدا، فكم عدد الأفلام التي تُعرض للعوالم والراقصات؟! وكم عدد الأفلام التي تعرض لتصور الفاحشة والانحراف والشذوذ؟! وكم عدد الأفلام التي تُعرض لتعلم أبناءنا الجريمة والانحراف ؟!

أعلنت كل من إدارة قناة **Melody** وقناة **Mazika** وقناة الخليجية وقناة **Etv** تحويل قنواتهم إلى قنوات بث لمقاطع مصورة للإغراءات الجنسية. بدأت هذه القنوات بعرض بعض هذه المقاطع الجنسية عبر أثيرها منذ سنة ونصف تقريبا ببدء بث مقاطع جنس أجنبية مصورة بطريقة الفيديو كليب لاحظت زيادة في متتبعي هذه القنوات فقررت مضاعفة عدد المتفرجين من خلال إنتاج عدد كبير من هذه المقاطع.

فبدأت منذ سنة بإنتاج أول فلم لإحدى الفنانات وكان هذا الفيديو كليب من النوع الخفيف ثم أزداد نشاطها وتبنت فنانة مغربية أخرى في أول أغنية لها ، وعندما لاحظت هذه القنوات عدم مبالاة الشارع العربي من مثل هذه المقاطع ضاعفت إنتاجها وبدأت بإنتاج فيديو كليب آخر للفنانة نفسها وكان مقتبس من فلمها وكان يحمل العديد من المقاطع الحميمة ثم ما لبث أن شاهدنا فنانة جديدة صعدت على عرش الفن من خلال أغنية حطمت مقاييس الجرأة والحشمة والأخلاق فلم يعد هناك فيديو كليب أجرأ من هذا.

شجعت هذه الموجة من عارضات الهوى لفنانة لبنانية ولكنها من أصل أرمني وتتكلم اللغة الأرمينية من إنتاج وتصوير أول فيديو كليب لها وكان له ضجة إعلامية كبيرة بعد أن استحمت بالحليب ووضعت الكورن فليكس فوقها وكان مخرج أغلب هذه الأعمال هو فنان ومغني و ملحن ومخرج ومنتج الذي أنتج لنفسه أغنية التي تحمل في عنوانها رقم جواله وكان يدعو الشباب والشابات العرب لكي يقوموا بممارسة الجنس معه من خلال الأصوات التي أصدرها خلال الكليب.

ب–أن تعرض فكرة أو برنامج إعلامي يحتوي على معلومات غير كافية أو مبتورة عن المخدرات، مما يعطي انطباعاً خاطئاً أو غير صحيح للمشاهد عن سوء استعمال المخدرات.

وقد تكون المعلومة المعروضة على المشاهد صحيحة، ولكنها تعطي تصوراً خاطئاً للمشاهد نتيجة معالجتها بطريقة غير سليمة، فقد تكون المعلومة المقدمة للشباب تحث الشباب عن الابتعاد عن تعاطي المخدرات، ولكنها تقدم بأساليب تساعد على إثارة الفضول وحب الاستطلاع في الشباب المشاهد، فكثير من الدراسات المنشورة التي تناولت تأثير وسائل الإعلام على انحراف الشباب بشكل عام وتعاطي المخدرات بشكل خاص قد كشف عن أمثلة لذلك، ففي إحدى الدراسات ذكر أحد الباحثين أن أفلام المغامرات قد شجعته على الاستمرار في تهريب الحشيش، بما تعرضه هذه الأفلام من مظهر بطولات في عمليات المطاردة والهروب من الشرطة، كما ذكرت نسبة كبيرة من المنحرفين في دراسة ما: أنهم يقلدون بعض المشاهد التي يشاهدونها في الفيلم.

وفي القاهرة ضبط شابان من إحدى الدول العربية بتهمة حيازة المخدرات، وتبين أن هذين الشابين قد شاهدا فيلم الباطنية في بلدهما، وجذبتهما لقطات الفيلم التي تبين مغامرات تهريب واتجار المخدرات، لذا قاموا بالتوجه إلى مطار القاهرة، ومن هناك إلى حي الباطنية، واشتريا ربع كيلو جرام من الحشيش، وذكر الشابان أنهما حضرا إلى القاهرة خصيصاً لزيارة حي الباطنية وشراء المخدرات منه، بعد أن جذبتهما مناظر وأجواء الفيلم[14] .

4-كما يعد التفكك الأسري من العوامل التي ساعدت على انتشار المخدرات بين الشباب في البلاد العربية، حيث أكدت الدراسات المتعددة: أن الأسر التي تعاني عدم الاستقرار في العلاقات الزوجية وارتفاع نسبة الهجر والطلاق، هي من النماذج المميزة للأسر التي يترعرع فيها متعاطوا المخدرات، كما أن تعاطي أحد أفراد الأسرة للمخدرات أو العقاقير الخطرة من العوامل المساعدة على أن يتعاطى الناشئة في هذه الأسرة المخدرات، والأخطر من ذلك أن بعض الآباء المدمنين يشركون أبناءهم في تحضير جلسات التعاطي مما يشجعهم على التعاطي والإدمان.

5-ومن العوامل التي تساعد على انتشار المخدرات هو اعتقاد البعض أن للمخدرات تأثيراً على اللذة الجنسية من حيث الإثارة وإطالة مدة الجماع، وهذا اعتقاد خاطئ يمثل أسطورة اجتماعية في بعض المجتمعات، والحقيقة أنه عندما يتعاطى الفرد المخدر ينتابه السرحان وتبلد المشاعر وعدم الإحساس، ومن هنا يكون الوهم بأن المخدر هو السبب في إطالة مدة الجماع وفي اللذة الجنسية.

هذا وقد أجريت دراسات عديدة تجاه معرفة الأسباب المباشرة لتعاطي المخدرات وانتشارها بين الشباب خاصة، وكانت أهم هذه الدراسات، تلك التي قسمت أسباب انتشار المخدرات طبقاً لثلاثة محاور هي[15]:

-الأسباب الحضارية.

-الأسباب الأسرية.

-الأسباب الخاصة بالمتعاطي.

أما الأسباب الحضارية فهي الأسباب المرتبطة بالبيئة الاجتماعية وأهمها:

1-غياب القيم الأخلاقية الإسلامية.

2-وجود الفراغ الروحي "الغفلة عن الصلة بالله" في المجتمع بصفة عامة.

3-عدم توافر الوعي الاجتماعي الكامل بالأضرار الناتجة عن تعاطي المخدرات.

4-عدم استخدام وسائل الإعلام لدرجة كافية في مكافحة المخدرات.

5-انتشار المخدرات في المجتمع المحيط بالشباب.

6-عدم تطهير البيئة الاجتماعية من عوامل الانحراف وتعاطي المخدرات.

7-غياب جماعة الرفاق الصالحين.
8-غياب وسائل الترويح المناسبة والهادفة في البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد.
9-وجود الإغراءات من مروجي المخدرات بوضع مسميات جذابة لها.
10-تقصير بعض المسؤولين من المؤسسات الاجتماعية مثل المدرسة والجامعة وغير ذلك في دورهم تجاه التحذير من تعاطي المخدرات وكشف أضرارها.
11-تقصير بعض أئمة المساجد ورجال الدين نحو التوعية بأضرار المخدرات في البيئة الاجتماعية.
12-الحملة الشرسة التي يواجهها أعداء الإسلام ضده وضد أبنائه مع قلة جهود التصدي لها.
13- ظهور فئة من المواطنين تبغي الثراء السريع عن طريق تجارة المخدرات.
14-التقليد الأعمى للغرب.

أما الأسباب الأسرية فكانت:

1-عدم وعي الأسرة بخطورة تعاطي المخدرات، وتقصير الأسرة في التحذير منها.
2-وجود الخلافات العائلية والتفكك الأسري.
3-انشغال الأب بأعمال كثيرة خارج المنزل ولمدة طويلة.
4-ارتباط الأم بالعمل خارج المنزل ولمدة طويلة.
5-تعاطي الأبوين أو أحدهما للمخدرات أو المواد المهدئة.
6-قصور التربية الأسرية والدور التربوي الذي ينبغي تأديته في المنزل.
7-عدم قيام الأسرة بدور الرقيب المباشر على الابن، وترك الحرية له كما يشاء، والخروج من المنزل في أي وقت والعودة في أي وقت.
8-استقدام الخدم في البيوت من غير الملتزمين بقواعد الإسلام فهماً وسلوكاً.
9-تكاسل الأسرة في تأدية دورها نحو أمر الابن بالمواظبة على الصلاة في جماعة المسجد.
10-استقدام أفلام فيديو التي تدعو لقيم خبيثة وعرضها باستمرار داخل المنزل.

أما عن الأسباب المتعلقة بالمتعاطي نفسه فكانت أهمها:

1-الرغبة لدى المتعاطي في اقتحام سور الممنوع.
2-عدم الاستغلال الأمثل لوقت الفراغ في ما يفيد الفرد ومجتمعه.
3-التخلف الدراسي وكثرة الرسوب عند الفرد.
4-وجود الاضطرابات النفسية ومسببات القلق النفسي.
5-اطلاع الشخص على المجلات التي تدعو إلى الانحراف والقيم الهابطة.

6-مصاحبة رفاق السوء في كثير من الأماكن العامة والخاصة.

رابعا-ظاهرة تعاطي المخدرات في مجتمعات الخليج العربية

أصبحت ظاهرة تعاطي المخدرات من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تعاني منها مجتمعات الخليج الصغيرة بحجم سكانها، التي أصبح فيها المواطنين والشباب منهم خاصة، مهددين كل يوم بوفاة أحدهم أو أحد أقرباءهم وأصدقائهم.

ومن العوامل التي ساعدت على انتشار المخدرات في دول الخليج العربية بصفة خاصة ما يأتي:

تدل البيانات والإحصاءات المتوافرة عن تعاطي المخدرات وكمية المضبوطات والقضايا الخاصة بالمخدرات في دول الخليج العربية على أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً سواء في التعاطي، أو الحيازة والاتجار، أو الكميات المضبوطة، كما تدل على دخول أنواع جديدة من المخدرات لم تكن معروفة أو مستعملة من قبل بهذه المجتمعات.

والحقيقة أن هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تفشي هذه الظاهرة ويمكن إيجاز هذه العوامل فيما يأتي[16] .

1- التغير الاجتماعي السريع

حيث إن ظهور النفط في منطقة الخليج أدى إلى حدوث تغيرات جذرية في المجتمع أدت إلى تغير واختلال في القيم والمعايير الاجتماعية التي كانت سائدة، وطفحت على السطح العديد من المشاكل والضغوطات النفسية، مثل: النزعة الفردية، والصراع بين القديم والحديث، والتفكك الأسري، والوصول إلى الثروة والغنى بأسرع الطرق، والتكالب على اللذة، ودخول ثقافات مختلفة في المجتمع، وغير ذلك من الظواهر المصاحبة للتغيير الاجتماعي السريع. مثل هذه القيم وفي المناخ السيئ أصيب الأفراد بعامة والشباب بخاصة بتوترات وضغوطات نفسية واجتماعية شديدة انعكست على سلوكهم وتصرفاتهم، وكان ذلك من أهم الدوافع التي دفعت بالشباب إلى البحث عن التعويض والسلوى والهروب من هذا الواقع الأليم، فكان انحدارهم إلى منحدر ومستنقع المخدرات.

كما أنه مع التغير الاجتماعي السريع للمجتمع الخليجي وظهور قيم واتجاهات جديدة، بدأ ظهور التسامح والتساهل إزاء أمور كانت غير مقبولة سابقاً، ففي الماضي لم يكن الشباب يجرؤ على تدخين سيجارة أمام والده، ثم بدأ المجتمع يخفف من درجة الصرامة والتحفظ، وكذلك الحال بالنسبة للمشروبات الكحولية، حيث كان شاربها يتناولها سراً خوفاً من افتضاح أمره بين الناس، أما اليوم فأصبحت جزءًا من العلاقات الاجتماعية الناتجة من تغير ثقافة المجتمع[17].

2-العمالة الوافدة

حيث إنه مع ظهور الثروة النفطية وزيادة عائداتها، والتي ترتب عليها زيادة جهود التنمية في المنطقة، وكان من الواجب لذلك استقدام العمالة الوافدة من الدول الخارجية، حتى أصبح من الظواهر المقلقة في الخليج تغلغل العمالة الوافدة في الأحياء السكنية والمكتظة بالسكان المحليين وتفاعلهم مع الأحداث والشباب في هذه الأحياء، ولا يخلو الأمر من وجود سيئ الخلق والمنحرفين من بين أفراد هذه العمالة، فعملوا على جر الشباب من السكان الأصليين والوافدين الآخرين إلى السلوك المنحرف وتعاطي المخدرات، وقد ساهم ذلك في أن تورط أعداد كبيرة من المواطنين مع هؤلاء العمال الأجانب في الاتجار في المخدرات .

3-المستوى التعليمي والمدرسة

تعتبر المدرسة من أهم المجموعات في المجتمع بعد الأسرة في التنشئة الاجتماعية وبناء شخصية الفرد وتوجهاته المستقبلية،وحيث أن المدرسة تتلقف الطفل بعد الأسرة منذ سنوات طفولته الأولى وتستمر معه في المرحلة الابتدائية ثم الإعدادية فالثانوية وحتى الجامعة حيث يكون لها دور فعال ومؤثر بشكل مباشر في تربيته وإصلاح أية انحرافات قد تنشأ معه لسوء دور الأسرة. حيث يؤدي مستوى الفرد التعليمي في بناء شخصيته ومستوى وعيه وفكره وبالتالي دوره في الإنتاج وتنمية المجتمع ونهضته.

ورغم أن التعليم في البحرين على سبيل المثال بدأ منذ عام 1919 كأول دولة يدخلها التعليم. إلاّ أن الملاحظة السائدة في معظم دول المنطقة هي تدني المستوى التعليمي بشكل عام، وما زال هذا التعليم يعاني الكثير من الإرباكات وسوء التخطيط وأساليب التدريس وضعف مستوى المناهج التعليمية ويعاني من ظاهرة التسرب وارتفاعها وخاصة بين طلبة المرحلة الإعدادية والثانوية التي يضطر الكثير من الطلبة ترك مقاعدهم الدراسية والبحث عن مصدر رزق يقتات منه ويواجه به الوضع الاقتصادي السيئ الذي يعصر عائلاتهم فيصطدم بواقع البطالة وثم الانحراف والجنوح!! فضلا عن استمرار نسبة الأمية المرتفعة التي لم يجد الجهاز التعليمي في كل الدول الخليجية حلا جذرياً لها بالرغم من تاريخ التعليم الطويل في المنطقة!! حيث لوحظ من خلال دراسة ميدانية أجريت على طلبة المدارس في الإمارات وقطر وكما لوحظ أيضاً في البحرين والكويت أن الأغلبية العظمى من المدمنين على المخدرات ومتعاطيها هم من طلبة المرحلة الإعدادية والثانوية أو من هم تركوا الدراسة في هاتين المرحلتين بالإضافة إلى العاطلين عن العمل.

والأخطر من كل هذا فأن المدرسة نفسها أصبحت مكان للتعاطي ومصدر للتعرف على هذه المواد المخدرة بين طلبة المدارس، حيث أشارت نتائج الدراسة التي أجريت على طلبة وطالبات المدارس في الإمارات حول ظاهرة استنشاق الغازات والمواد المخدرة إلى أن 92% من أفراد العينة هم من الذين في سن (10 . 19) سنة وفي إجابتهم على سؤال عن مصدر تعرفهم على

جدول رقم (19)

عدد القضايا والمتهمين في قضايا المخدرات من سنة 1970 حتى سنة 1993في دولة الكويت.

السنة	التهريب والاتجار		الحيازة والتعاطي	
	عدد القضايا	عدد المتهمين	عدد القضايا	عدد المتهمين
1970	23	77	3	4
1971	17	45	1	4
1972	25	42	2	2
1973	21	55	4	5
1974	28	77	4	6
1975	29	72	15	16
1976	41	120	24	36
1977	41	90	22	36
1978	54	127	24	36
1979	46	132	15	19
1980	72	157	26	40
1981	65	161	68	91
1982	60	173	85	98
1983	134	267	97	107
1984	224	343	7	9
1985	154	236	7	9
1986	198	297		
1987	274	376		
1988	241	261		
1989	217	466		
1991-1990	000	**غير متوافرة**		
1992	279	529		
1993	348	814		

هذه المواد، كان جوابهم من أهم مصادرها: المعارف والأصدقاء والزملاء في المدرسة. وتظهر الجداول الآتية ما تم ضبطه من مواد مخدرة والاتجار والتعاطي بها في المجتمع الكويتي ،فقد دخل المجتمع الكويتي ميدان التعاطي والاتجار والتهريب نوعيات جديدة من الشباب والإناث، فقد بلغ عدد المدمنين حوالي 20ألف شخص، بما يعادل 2% [18]من سكان الكويت، وتزايدت كميات المخدرات المضبوطة في السنوات الأخيرة، حيث ضبطت وزارة الداخلية كميات من المخدرات تفوق ما تم ضبطه خلال 35 عاماً[19].

ويلاحظ من الجدول(19) بصفة عامة التزايد المضطرد لعدد القضايا والمتهمين، ففي سنة 1970 كانت عدد قضايا التهريب والاتجار 23 قضية، اتهم فيها 77 شخصاً ، بينما كانت عدد قضايا التهريب والاتجار سنة 1993 (348) قضية اتهم فيها 814 شخصاً.

أما قضايا الحيازة والتعاطي فكانت 3 فقط سنة 1970، اتهم فيها 4 أشخاص، وصلت سنة 1983 إلى (97)قضية اتهم فيها 107 أشخاص.

وبملاحظة عدد قضايا التهريب والاتجار نجد أنها أكثر عدداً من قضايا الحيازة والتعاطي للعام نفسه، ومن الجدول نلاحظ أيضاً أن تجارة المخدرات، هذه التجارة المسمومة آخذة في الزيادة والنمو في المجتمع الكويتي سنة بعد سة.

أما ما يتعلق بالإحداث الكويتيين فالأمر فيه خطورة بالغة لان الأحداث يمكن أن يرسخوا أساس متين للتعاطي يفتح المجال اكبر لاستشراء هذه الظاهرة في المجتمع الكويتي والذي يوضحه الجدول (20).

والجدول (20) يبين قضايا المخدرات المتهم فيها أحداث من الجنسين، وكان عددها 4 حالات من الذكور في سنة1991، وكانت مقتصرة على التعاطي، وفي سنة 1992 كانت عدد الحالات (14) حالة جميعها من الذكور منها (12) كويتياً، وحالتان من غير الكويتيين، وليست الملحوظة هنا زيادة الأعداد فحسب، بل تنوع نوع التهمة والقضية، فالأمر لم يعد مقتصراً على التعاطي، بل اندرج الأحداث إلى جلب المخدرات بجانب السكر والتعاطي.

وأيضاً من الجدول يتضح زيادة الأعداد من الأحداث غير الكويتيين المتهمين في قضايا المخدرات، ففي سنة 1991 لم يكن هناك متهم واحد من غير الكويتيين، ازداد العدد ليصل إلى (14) حالة سنة 1997، وهذا يؤكد أن العمالة الوافدة هي من بين أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار المخدرات في الدول العربية الخليجية ومنها الكويت.

ومن الجدول أيضاً نجد أن الإناث من الأحداث الكويتيات دخلن مجال المخدرات، حيث سُجلت حالتا سكر وجلب، بواقع حالة واحدة في كل من سنتي 1995و 1996.

جدول20 : توزيع حالات الأحداث على قضايا المخدرات والخمور للمدة 1991-1997 في دولة الكويت.

التهمة	كويتي		غير كويتي		مجموع		إجمالي
	ذ		ذ		ذ		
1991 تعاطي المخدرات	4	1		1	4	1	4
1992 جلب مخدرات سكر	1 11		2		1 13		1 13
1993 اتجار بالمخدرات سكر وخمور	2 1				2 1		2 1
1994 سكر وخمور جلب مخدرات	2 9		5		2 14		2 14
1995 سكر وخمور جلب مخدرات	16	1	5 2		21 2	1	22 2
1996 سكر وجلب خمور جلب مخدرات تعاطي مخدرات	9 .2 –	1 – –	5 2 2		14 4 2	1	15 4 2
1997 سكر وجلب خمور جلب مخدرات	3 4	– –	10 4	–	13 8	–	13 8

وبصفة عامة يتضح زيادة عدد حالات الأحداث في قضايا المخدرات والخمور من سنة 1991 حتى سنة 1997، فبينما كان العدد (4) حالات سنة 1991، ازداد ليصل إلى (21) حالة سنة 1997. والأخطر ما في الأمر أن هناك إدمان زائد عن الحد بحيث أدى بصاحبه إلى تعاطي كميات اكبر وصلت إلى حد الوفاة كما يظهره الجدول(21).

جدول21: حالات الوفاة نتيجة الجرعات الزائدة منذ ستة 1992 حتى سنة 1999 في دولة الكويت.

العام	العدد
1992	2
1993	7
1994	7
1995	15
1996	25
1997	28
1998	39
1999	43

المصدر: جريدة الوطن، العدد 2948/8502، بتاريخ 1999/10/15، إحصاءات الأعوام 1992 –1999.

من الجدول رقم (21) الذي يبين عدد حالات الوفاة نتيجة الجرعات الزائدة من سنة 1992 حتى سنة 1999، يتضح أن هناك تزايداً مضطرداً في عدد هذه الحالات، حيث كانت سنة 1992 حالتان فقط، أصبحت سنة 1993 (7) حالات، واستمرت الزيادة حتى وصلت سنة 1999 إلى (43) حالة وهذا من شأنه أن يعطي دلالة على زيادة عدد المدمنين وزيادة نسبة التعاطي والإدمان، مما يستلزم معه زيادة الكمية التي يتعاطها الفرد المدمن حتى يصل به الأمر إلى زيادة الجرعة، وقد تسبب له الوفاة.

أما في البحرين فقد أشارة الأرقام الرسمية إلى ازدياد عدد الأشخاص المتهمين في قضايا المخدرات خلال السنوات 1973–1983. فبينما لا يزيد عن 21 شخص في سنة 1973، نجدهم يصلون إلى 484 شخص في سنة 1983، يشكل الأجانب منهم 9.5%!! (انظر الجدول رقم 22) أي بزيادة قدرها 463 شخص خلال عشر سنوات، متفاوتة في حدة زيادتها من سنة إلى

أخرى، بالرغم من عدم دقة هذه الأرقام التي تحاذر السلطة أن تنشرها . حيث توجد هناك معلومات تشير إلى أن عدد المدمنين في البحرين لا يقل عن 800 مدمن.

جدول22: يبين عدد المتهمون في قضايا المخدرات للمدة ما بين 73 . 1983 في البحرين

العام	المقبوض عليهم في حيازة المخدرات	قضايا المحاكم في جرائم المخدرات
73	21	.
74	47	35
75	32	23
76	96	90
77	87	61
78	106	88
79	108	79
80	115	56
81	236	114
82	300	144
83	484	239

المصدر: النشرة الإحصائية ، إدارة التحقيقات الجنائية بوزارة الداخلية ،البحرين ،1983.

أما في الأمارات فقد ارتفع عدد المتاجرين بالمخدرات إلى نسبة قدرها 317% والذين تم القبض عليهم من 40 شخص سنة 1981 ارتفع العدد إلى 167 سنة 1984. وكما ارتفعت الكميات المضبوطة من 131 كيلو/ سنة 1981 إلى 815 سنة 1984. وارتفعت نسبة الإدمان في المدة ما بين 1976 حتى 1984 إلى حوالي 150%. جدول رقم (23) .

وفي الجزائر فان نسبة السكان ممن هم دون سن الثلاثين يبلغ 70%، وتشكل نسبة الشباب هذه –بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة– خطرا محتملا تجاه زيادة تعاطي المخدرات خاصة في المدن،ووفقا لبعض المعلومات المتوافرة من الحكومة الجزائرية في ندوة تخفيض الطلب على المخدرات التي عقدت في تونس عام 1996، فإن القنب والأفيون و البنزوديازيبين هي أكثر أنواع المخدرات استخداما في البلد،كما يشير التقرير السابق إلى تعاطي الهيروين والكوكايين مؤخرا.

جدول23: قضايا المخدرات وعدد المقبوض عليهم ووزن المخدرات في دولة الأمارات العربية المتحدة

المنطقة	عدد المقبوض عليهم في قضايا المخدرات	حشيش		أفيون		قات		أنواع أخرى	
		غرام	كيلو	غرام	كيلو	غرام	كيلو	غرام	كيلو
أبو ظبي دبي الشارقة عجمان أم القيوين رأس الخيمة الفجيرة	85 119 23 3 . 2 2	691 713 678 . . 6 40	22 86 163	712 986 4 500 . 18 .	2 17 6	250 870	159 63	505 131 10	104 . . . . . .
المجموع	234	128	273	143	27	120	223	658	104

المصدر: ناصر ثابت، المخدرات وظاهرة استنشاق الغازات . دراسة ميدانية في دولة الإمارات ، علم الاجتماع بكلية الآداب . جامعة الإمارات،1985.

وأكد التقرير أن واقع المخدرات في الجزائر أخذ منزلقا خطيرا وأن هذه الآفة تتقدم بسرعة مذهلة حتى أنها انتشرت بين الذكور والإناث من مختلف الأعمار والمستويات والكارثة أنها تمس فئة الشباب، الفئة الأكثر حيوية في المجتمع حيث أن متوسط أعمار المتورطين يتراوح بين 19 و53 سنة وبنسبة 81 % من المتورطين إجمالا وأضاف التقرير: " في الجزائر هناك رواج كبير للقنب الهندي أو ما يسمى بالحشيش أو الكيف وهو يضبط بالأطنان، ففي سنة2002 تم ضبط 6 أطنان ليرتفع إلى ما يفوق 8 أطنان من القنب سنة 2003 بنسبة زيادة وصلت إلى 32 % مع الإشارة إلى أنه يصعب تحديد ما يروج فعلا في الواقع لأن هناك طرق ملتوية عديدة

يسلكها المروجون والتجار لا تطالها مصالح المكافحة، أما الأنواع الأخرى مثل الكوكايين والهيروين فهي تضبط بكميات محدودة لا تتجاوز بعض الكيلو غرامات لخطورتها وغلائها ولا يمكن أن تجد لها سوقا في الجزائر علما أن نسبة ما تم ضبطه بين 2001 و2003 فاقت 65 % وحدد عدد الأشخاص المتورطين بين سنتي 1994 و2001 بـ 59804شخص دون تجاهل المؤثرات العقلية (المهلوسات) والتي يتعاطاها الآلاف غير مشروع وقد تم ضبط 452086 قرص لعام 2002 ووصل عدد الأقراص في سنة 2003 إلى 571138قرص أي بنسبة زيادة وصلت 62 % في حين سجلت وزارة العدل على المستوى الوطني سنة 2002 (4227 قضية) معالجة مرتبطة بجرائم المخدرات، وفي سنة 2003 سجلت 5161 قضية ونسبة الزيادة هنا 22.1 % وكل هذه الأرقام تشير إلى أن الوضع خطير جدا وسيزداد خطورة إذا لم نعط الظاهرة حقها من الاهتمام.

وقد كشف تقرير ميداني للمؤسسة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث العلمي في الجزائر أن الظاهرة لم تعد تختص بفئة الذكور فقط بل تعدتهم إلى الإناث خاصة في الأوساط الجامعية فـ 13 % من الطالبات يتعاطين المخدرات وفي دراسة ميدانية أجرتها المؤسسة وتناولت 1110 من الطالبات المقيمات في الأحياء الجامعية بالعاصمة تأكد أن 22 % ممن شملتهن الدراسة يتناولن المخدرات يوميا وبصورة منتظمة وأن 39 % منهن يفعلن ذلك داخل الإقامة فيما ذكرت أن 56 % يتناولن المخدرات بصفة فردية وضبطت الدراسة نسبة الطالبات اللائي لا يعرفن الكثير عن المخدرات في الوسط الجامعي وكذا الإدمان بـ 20 % ويأتي القنب الهندي على رأس أنواع المخدرات المنتشرة بين الطالبات بنسبة 68 % وتليه الأقراص أو المؤثرات العقلية مثل الفاليوم و أرتان بنسبة 17 % وتشكل المخدرات المصنفة قوية بنسبة 5 %. وفي تقرير مماثل لذات المؤسسة نشر سنة 2003 تبين أن 34 % من تلاميذ الثانويان بالعاصمة يستهلكون المخدرات وأن 28 % منهم إناث وهذه سابقة خطيرة نبهت إليها المؤسسة الوطنية لترقية الصحة وحذرت من أن تتحول الظاهرة إلى وباء حقيقي بين الطلبة في الجامعات وتلاميذ المدارس إذا لم تلتفت السلطات العمومية إلى الأمر بجدية وحزم وإذا لم تتخذ في مواجهته أسباب المكافحة بالطرق العلمية والتوعية المطلوبة كما جاء في التقرير.

خامساً- طرق تعاطي المخدرات

1-الحشيش

أ-عن طريق التدخين (سيجارة، سيجار)، ومن أشهر الدول العربية المنتشر فيها هذا الصنف هي مصر .

ب-أو عن طريق الشراب حيث يقطع المتعاطي أوراق الحشيش وقممه الزهرية ويذيبها في الماء ثم يشربها، وتنتشر هذه الطريقة في الهند .

ج-أو عن طريق الأكل بحيث يخلط الحشيش بمواد دهنية أو بالتوابل ويقطع على هيئة قطع الشك ولاته ويؤكل مع بعض الأطعمة.

2- الأفيون

أ- يستخدم الأفيون في المجال الطبي لتخفيف الألم، ويستعمل على شكل محاليل تؤخذ في الغالب في العضل حتى لا يتعرض المريض لإدمانها، أو أقراص تتناول عن طريق الفم.

ب- وأما التعاطي غير الطبي فيؤخذ عن طريق التدخين ، أو البلع بالماء وقد يعقبه تناول كوب من الشاي، وأحيانا يلجأ المدمن إلى غلي المخدر وإضافة قليل من السكر إليه ثم يشربه.

ج-أو الاستحلاب حيث يوضع تحت اللسان وتطول فترة امتصاصه، أو يؤكل مخلوطا مع بعض الحلويات، أو الحقن، أو يشرب مذابا في كوب من الشاي أو القهوة.

3-القات

تنتشر زراعته وإدمانه في منطقة القرن الأفريقي و السودان و اليمن، وهو عبارة عن نبات أخضر تمضغ أوراقه و تخزن في فم المدمن ساعات طويلة، يتم خلالها امتصاص عصارتها، ويتخلل هذه العملية بين الحين والآخر شرب الماء أو المياه الغازية، وشرب السجائر .

4-المهلوسات

سميت بهذا الاسم لآثار الهلوسة التي تحدثها على شخص المتعاطي، وهي في الغالب تخيلات عن أصوات و صور وهمية، وأهم هذه المهلوسات عقار(L.S.D) و عقار (P.C.P.) وتكون المهلوسات على شكل حبوب تؤخذ عن طريق الفم.

5-المنشطات(الأمفيتامينات)

تنتشر في الوسط الرياضي وبين طلبة المدارس والجامعات، وسائقي الشاحنات على الطرق الخارجية والدولية، وذلك لآثارها المنشطة على الجهاز العصبي، ومن أشهر طرق تعاطيها على شكل حبوب تؤخذ عن طريق الفم.

6-المورفين والهيروين

للمورفين خاصية كبيرة في تسكين الآلام، إلا أنه يسبب الإدمان الفسيولوجي، حيث يؤثر على وظائف خلايا المخ، و الهيروين من مشتقات المورفين ويكثر استعماله عن طريق الشم، ويتم إدمانه بعد أسبوع من البدء في تعاطيه .

7-الكوكايين

يؤخذ الكوكايين بطرق متعددة تتشابه إلى حد كبير مع الحشيش، سواء عن طريق الشم أو التدخين أو الاجترار تحت اللسان أو البلع أو مع بعض الأطعمة والمشروبات.

سادسا- أضرار المخدرات

أ- الأضرار الاجتماعية والخلقية .

1-انهيار المجتمع وضياعه بسبب ضياع اللبنة الأولى للمجتمع وهي ضياع الأسرة .

2-تسلب من يتعاطاها القيمة الإنسانية الرفيعة ، وتهبط به في وديان البهيمية ، حيث تؤدي بالإنسان إلى تحقير النفس فيصبح دنيئا مهانا لا يغار على محارمه ولا على عرضه ، وتفسد مزاجه ويسوء خلقه .

3-سوء المعاملة للأسرة والأقارب فيسود التوتر والشقاق ، وتنتشر الخلافات بين أفرادها .

4-امتداد هذا التأثير إلى خارج نطاق الأسرة ، حيث الجيران والأصدقاء .

5-تفشي الجرائم الأخلاقية والعادات السلبية ، فمدمن المخدرات لا يأبه بالانحراف إلى بؤرة الرذيلة والزنا ، ومن صفاته الرئيسية الكذب والكسل والغش والإهمال .

6-عدم احترام القانون ، والمخدرات قد تؤدي بمتعاطيها إلى خرق مختلف القوانين المنظمة لحياة المجتمع في سبيل تحقيق رغباتهم الشيطانية .

ويمكن أن ندرج حادثتين مروعتين لها علاقة بهذا الموضوع من بين آلاف الحوادث:

أما الأولى :التي يكاد يقف أمامها القلب عاجزاً مشلولاً من الخجل والحياء، فهي قصة شاب من إحدى الدول العربية في التاسعة والعشرين من عمره انهال على أمه طعناً بالسكين حتى مزّق جسدها بخمس وعشرين طعنة، ابن يقتل أمه بسبب المخدرات!

أما الحادثة الثانية: التي نقلتها إحدى الصحف العربية فهي أبشع حادث اغتصاب يصدم الآذان والقلوب، فهذه أرملة عجوز في الستين من عمرها مات زوجها وترك لها الأبناء وأقامت على تربيتهم خير قيام حتى احتلوا جميعاً أماكن مرموقة، وفي ليلة خرجت الأم في التاسعة مساء لتزور أبناءها، وفجأة انشقت الأرض أمامها عن ذئب بشري وقح،أدت المخدرات برأسه فأعمت عقله وقلبه وبصره، فرأى المرأة العجوز شابة فاتنة في العشرين!! وانطلق ذليلاً لنداء الجنس الذي يصرخ في أعماقه، فلم يجد أمامه إلا هذه الأرملة التي راحت تصرخ بأعلى صوتها وتستغيث وُتكّرهُه بأنها أكبر من أمه، ولكن دون جدوى ففعل الفاحشة رغماً عنها وسرق ما معها من مال ثم تركها وانصرف، جريمة قتل..وجريمة زنا.. وجريمة سرقة.. الخ سببها المخدرات!

ب-الأضرار الاقتصادية

1-المخدرات تستنزف الأموال وتؤدي إلى ضياع موارد الأسرة بما يهددها بالفقر والإفلاس .

2-المخدرات تضر بمصالح الفرد ووطنه ، لأنها تؤدي إلى الكسل والخمول وقلة الإنتاج .

3-الاتجار بالمخدرات طريق للكسب غير المشروع لا يسعى إليه إلا من فقد إنسانيته .

4-إن كثرة مدمنيها يزيد من أعباء الدولة لرعايتها لهم في المستشفيات والمصحات ، وحراستهم في السجون ، ومطاردة المهربين ومحاكمتهم .

ج-الأضرار الصحية

1-التأثير على الجهاز التنفسي ، حيث يصاب المتعاطي بالنزلات الشعبية والرئوية ، وكذلك بالتدرن الرئوي وانتفاخ الرئة والسرطان الشعبي.

2-تعاطي المخدرات يزيد من سرعة دقات القلب ويتسبب بالأنيميا الحادة وخفض ضغط الدم ، كما تؤثر على كريات الدم البيضاء التي تحمى الجسم من الأمراض .

3-يعاني متعاطي المخدرات من فقدان الشهية وسوء الهضم ، والشعور بالتخمة ، خاصة إذا كان التعاطي عن طريق الأكل مما ينتج عنه نوبات من الإسهال والإمساك ، كما تحدث القرح المعدية والمعوية ، ويصاب الجسم بأنواع من السرطان لتأثيرها على النسيج الليفي لمختلف أجهزة الهضم .

4-تأثير المخدرات على الناحية الجنسية ، فقد أيدت الدراسات والأبحاث أن متعاطي المخدرات من الرجال تضعف عنده القدرة الجنسية ، وتصيب المرأة بالبرود الجنسي .

5-التأثير على المرأة وجنينها ، وهناك أدلة قوية على ذلك ، فالأمهات اللاتي يتعاطين المخدرات يتسببن في توافر الظروف لإعاقة الجنين بدنياً أو عقلياً .

6-الأمراض النفسية كالقلق والاكتئاب النفسي المزمن وفقدان الذاكرة ، وقد تبدر من المتعاطي صيحات ضاحكة أو بسمات عريضة ، ولكنها في الحقيقة حالة غيبوبة ضبابية .

7-تؤدي المخدرات إلى الخمول الحركي لدى متعاطيها .

8-ارتعاشات عضلية في الجسم مع إحساس بالسخونة في الرأس والبرودة في الأطراف .

9-احمرار في العين مع دوران وطنين في الأذن ، وجفاف والتهاب بالحلق والسعال .

10-تدهور في الصحة العامة وذبول للحيوية والنشاط.

د-الآثار السياسية لتعاطي المخدرات

إن أخطار المخدرات وتعاطيها يزداد يوماً بعد يوم، لدرجة أن أصبحت مواجهة هذه الأخطار معركة حقيقية وشرسة نخوضها مع تجار هذه السموم التي أصبحت على قدر بالغ من القوة والثراء، وتديرها المنظمات والشخصيات الكبرى من دول العالم الثالث ولا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

والأمر بذلك لم يعد مقتصراً على أشخاص فرادى، بل أن هناك منظمات دولية بات خطرها على الصعيد السياسي أمر واضح وخطير، فهناك دولاً بعينها وراء هذا التورط المتزايد في عالم المخدرات، وان هذا التنظيم الدولي يستخدم المخدرات كسلاح من أسلحة الحرب ضد الشعوب المستهدفة، وأنه يرمي إلى زرع الوهن والضعف بين شباب الأمة المستهدفة، والذي سيفقد مع المخدرات كل إرادته وعنفوانه ويستسلم للاضمحلال والتفكك وهو ما تحققه المخدرات أكثر من أي سلاح آخر.

وقد ثبت بما لا بدع مجالا للشك أن الصهيونية العالمية من أخطر هذه المنظمات فمن خلال مالها من أياد مدمرة في أنحاء العالم وقنوات تحميها ومنافذ وعملاء روجت المخدرات وخاصة في دول العالم الإسلامي بهدف القضاء على ثروة هذه البلاد، المتمثلة في شبابها الواعد حتى يتم الانحلال الخلقي فيها، وتشيع الفاحشة ويصبح الشباب في خواء روحي وعقائدي، ويصبح خائر القوى غير مؤثر في الحاضر، عديم التأثير في المستقبل وبذلك تسلب قوى الأمة وتصبح عديمة القيمة، تابعة لا متبوعة مقوده لا قائدة...وتكون نهايتها الهلاك المحتوم.

ويرى المحللون أن الشعب العربي يأتي على قمة الشعوب المستهدفة من قبل المنظمات الصهيونية العالمية، وليست الغاية الكبرى من وراء ذلك هو الانهيار الاجتماعي فحسب، بل الهدف ما يعقب ذلك من انهيار اقتصادي واستسلام الإرادة للدول الخارجية وهذا هو أمر منتهى أي هدف سياسي في أي مكان في العالم على مدى التاريخ[20].

لذا ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا أن المخدرات هي أعظم سلاح بيد الاستعمار يحاول به إبادة الشعوب الضعيفة أو القوية على السواء بهدف إخضاعها له واستسلامها له، وهذه حقيقة أثبتها التاريخ المعاصر، وإن تمكن العدو من نشر مخططاته بأي من الطرق المختلفة التي يتقنها لذهب هذا المجتمع، وذهبت قيمته ومكانته وزال تأثيره وانقضى نحبه تحت الأنقاض، ولذلك فمشكلة تعاطي المخدرات وإدمانها هي مشكلة خطيرة يجب التصدي لها على مستوى كل دولة، ثم على مستوى الدول العربية والإسلامية بعامة، ولذا ينبغي أن تتصدى لها الجيوش العربية بقواتها المسلحة وكل عتادها[21] وهذا الأمر يحتاج إلى اهتمام من أعلى مستوى سياسي عربي، لأنها حرب حقيقية تستهدف القضاء على مقدرات الأمة واغتصابها.

سابعا- طرق العلاج

1- العلاج الدوائي

بعد أن يتم تشخيص حالة المريض وفقاً للأسس العلمية،يوضع له برنامج علاجي حسب الحالة،فإذا كان الحالة مرضاً نفسياً يتم وصف العلاج المناسب له،والذي يمكن صرفه من صيدلية العيادات الخارجية، على أن يتابع المريض دورياً مع طبيبه المعالج حسب المواعيد المحددة . أما إذا كانت الحالة إدمان يتم تقييم المريض من الناحية الطبية ومعرفة نوع مادة الإدمان التي يتعاطاه،والمضاعفات الطبية الناتجة عن التعاطي،من ثم يوضع له برنامج علاجي دوائي حسب نوع المادة المستخدمة ثم يعاد تقييم حالته دورياً لحين اختفاء الأعراض المرضية

2- العلاج النفسي

يقوم الأخصائي النفسي بدراسة الحالة فردية وما يصاحبها من تعقيدات أسرية واجتماعية ليكتشف نوعية الاضطرابات النفسية، والصراعات الداخلية التي يعاني منها المريض،أو تلك الناتجة عن عدم تكيفه مع نفسه ومع المحيطين به، وقد يخضع المريض لاختبارات نفسية تكشف بعض المشاكل لديه ويصعب معرفتها في المراحل الأولى للعلاج .ثم يبدأ في جلسات نفسية لمساعدته في التخلص من الضغوط والتفكير والوساوس والتنفيس عن رغباته الكامنة ،كما يقوم الأخصائي النفسي بعمل جلسات نفسية وجلسات علاجية جماعية (علاج جماعي) وأيضاً يتعرف على سلوكيات وميول المريض من خلال مراقبته في الأنشطة الاجتماعية والترفيهية التي يمارسها.

3- العلاج الاجتماعي

حيث يقوم الأخصائي الاجتماعي بعمل المقابلة الأولية للتعرف على المريض،ويضع بين يديه أنظمة المجمّع وطرق العلاج الذي يحتاجه وذلك كسباً لثقته لبدء العلاج الأساسي ،كما

يقوم بعمل الدراسات الاجتماعية لمعرفة البيئة المحيطة به من أسرة وأصدقاء وتعليم وظروف اقتصادية وما يعانيه من مشاكل اجتماعية قد تكون هي الدافع الأساسي وراء الأمراض النفسية أو الإدمان ، كذلك يؤهل المريض تأهيلاً اجتماعياً ومهنياً من خلال الحفلات والندوات والمحاضرات والأنشطة الرياضية والترفيهية والدورات التدريبية . أيضاً يتم مساعدة المريض لممارسة هواياته للتعبير عن رغباته الكامنة وذلك بغية الوصول إلى التكيف الاجتماعي ،هذا فضلا عن تعليم المريض بعض المهارات والسلوكيات للتعامل مع المجتمع بعد خروجه من المجمّع الطبي.

4- العلاج بالعمل

يخصص للمريض أو المريضة الراغبين في المشاركة،برنامج عملي متكامل يتوافق مع قدراتهم وميولهم المختلفة وفقاً للحالة النفسية والعضوية وحسب ما يراه الطبيب المعالج،ومن ثم يقوم الفريق المعالج التابع للقسم بالتقييم ورصد الملاحظات أثناء مشاركة المريض .

والعلاج بالعمل يأخذ أشكالاً ووسائلاً وطرقاً مختلفة حيث أن أهمية التأهيل وإعادة التأهيل تخضع لقواعد وأسس فسيولوجية وظيفية ونفسية وذهنية واجتماعية مما يجعل الخدمات التي يقدمها القسم للمرضى خدمات أساسية ومكمّلة للوسائل العلاجية الأخرى ويشتمل العلاج بالعمل على الأنشطة الآتية [22]:

أ- يتم اختبار المهارات الفنية للمريض عن طريق تلوين أشكال هندسية متدرجة من شكل بسيط إلى مركب، وبعد اجتياز المريض لهذه المرحلة يتم تعليمه الرسم على الزجاج،والرسم على الحرير، والخط،أما الموهوبين من المرضى فيمنحون الفرصة ليعبروا عما بداخلهم من خلال الفن التشكيلي بتمازج الألوان وتغيير الأشكال ،وكذلك اكتشاف المرضى لأنفسهم من خلال الخط.

ب- النسيج : ومن خلاله يتعلم المريض على الأشغال النسيجية المبسطة حيث يقوم بعمل لوحات بمقاسات مختلفة ويشد عليها قطعة من القماش ثم يرسم عليها مناظر من وحي الطبيعة وواقع البيئة ويلونها بخيوط متعددة الألوان.

ج- الكهرباء : ويتعرف المريض من خلالها على كيفية عمل توصيلات كهربائية مثل المصابيح بأنواعها وتوصيل الجرس والنقاط ومعرفة أجزاء المولد الكهربائي .

د- الأعمال اليدوية : في هذا النشاط يتعلم المريض على أنواع مختلفة من الأعمال الفنية وعمل الإطارات بأشكال مختلفة والقطع الفنية بالحفر على الخشب سهل التشكيل،وكذلك يتعلم كيفية تقطيع الزجاج لعمل أحواض السمك والمرايا.

هـ- الإلكترونيات : وتتركز في كيفية إصلاح أجهزة التسجيل،والتلفزيون والفيديو، وكيفية استخدامها والتعرف على أجزائها والتدريب على إصلاح هذه الأجهزة فضلا عن عملية التسجيل وتسجيل الأشرطة من فيديو إلى فيديو ،ومن تلفزيون إلى فيديو .

و- التدريب على الحاسب الآلي ومهارات المخاطبة باللغة الإنجليزية.

ز- التدريب والمشاركة في أنشطة بدنية داخل المجّمع الطبي وكذلك في أنشطة فكرية وترويحية داخل المجمع وخارجه.

5- العلاج الديني

الإسلام دين ودولة، وعقيدة وشريعة فإنه الواجب على الدعاة إلى الله أن يتعرّضوا لأمراض المجتمع لتشخيص الداء، وتحديد الدواء،لأننا جميعاً ركاب سفينة واحدة .

يتم التركيز في العلاج الديني على تقوية الوازع الديني لدى النزلاء ويكون ذلك من خلال التركيز على الصلاة والصيام، والمحاضرات الدينية،والجلسات الجماعية،والفردية واستضافة العلماء،والدعاة وأيضاً تنظيم رحلات الحج والعمرة والرحلات الترفيهية الأخرى،وكذلك استغلال المواسم (شهر رمضان وأيام الحج) لتدعيم إيمانيات المرضى وزيادة تعلقهم بحبل الله ،فلا شك على الإطلاق أن التدين والالتزام بمنهج الله جلّ وعلا هو عنصر الأمان والسعادة في الدنيا والآخرة. قال تعالى: ﴿ **فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى ، وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ القِيامَةِ أَعْمَى**﴾ (طه: الآية 124).

6- العلاج البدني

أ- البرامج الرياضية

الهدف الرئيسي للعلاج البدني طبي بالدرجة الأولى وهو نشاط بدني ترويحي من خلال الفعاليات والمسابقات الرياضية المختلفة،وفي الوقت ذاته علاجي من خلال التمرينات التي تساهم بمقدار كبير في زيادة كفاءة الجهاز الدوري،والتنفسي، والتركيز على تقوية التوافق العضلي، والعصبي، والحركي والذي يتأثر بصورة مباشرة نتيجة استخدام المخدرات حيث تم توفير الأدوات والأجهزة المناسبة، ويشرف على هذه البرامج مدربين رياضيين متخصصين.

ب- برنامج العلاج بالإبر الصينية : حيث ثبت أن العلاج بالإبر الصينية له أثر جيد في تخفيف حدة التوتر النفسي عند المريض، مثل التي تحدث عند التوقف عن تعاطي المخدرات وهي تساعد المريض على تحمل آثار الأعراض الإنسحابية.

ثامنا- الحكم الشرعي للمخدرات

أجمع علماء المسلمين من جميع المذاهب على تحريم المخدرات حيث تؤدي إلى الأضرار في دين المرء وعقله وطبعه ، حتى جعلت خلقا كثيرا بلا عقل ، وأورثت آكلها دناءة النفس والمهانة . قال الله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الخَمرُ وَالمَيسِرِ وَالأَنصَابُ وَالأَزلَامُ رِجسُ مِّن عَمَلِ الشَّيطَانِ فَاجتَنِبُوهُ لَعَلَّكُم تُفلِحُونَ**﴾ (المائدة:الآية 90).

قال رسول الله ﷺ (**كل مسكر خمر حرام**) ، والخمر هو كل ما خامر العقل أو غطاه أو ستره بغض النظر عن مظهر المسكر أو صورته وكل المخدرات مسكرة ومفترة وهي حرام ، قال رسول الله ﷺ (حرام على أمتي كل مفتر ومخدر) .

والمخدرات تعتبر أكثر ضرراً من الخمور لشدة تأثيرها على العقل، ، يقول سبحانه وتعالى : ﴿**وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ اللهَ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوَاْ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ** ﴾ (البقرة: الآية 195) فالخمور تهلك الإنسان وتميته، ولذلك حرم الإسلام تعاطي هذه السموم لخطورتها على صحة الفرد ونشرها الجريمة بين أفراد المجتمع .

إذن الشريعة الإسلامية تحرم تناول المخدرات منذ فشت ظاهرة تعاطيها، حيث استقرت الفتوى على تحريم القليل والكثير منها بأي طريق، سواء أكان التناول بطريق الأكل، أم التدخين، أم الشراب أم الحقن أم الشم، أم بأي طريق آخر والدليل على التحريم ما يأتي:

ما رواه أحمد في مسنده، وأبو داود في سننه بسند صحيح عن أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت: "نهى رسول الله ﷺ **عن كل مُسْكِرٍ ومُفَتِّرٍ**".

والمخدرات تدخل في عموم المسكرات، لأن كثيراً من العلماء والأطباء أكدوا على أن تأثير المخدرات كتأثير الخمر على العقل من ناحية الإسكار، وقد روي في الحديث الشريف أن "كل مسكر خمر وكل خمر حرام"، وقوله ﷺ : "**ما أسكر كثيره فقليله حرام**"، وقوله ﷺ : "**كل مسكر حرام، وما أسكر الفرق منه، فملء الكف منه حرام**" وغير ذلك.

حتى ولو قيل إنها مفترة وليست مسكرة، فحديث أم سلمه رضي الله عنها "يوضح تحريم كل مفتر" لأنه منهي عنه بنص الحديث، ناهيك عن أن الفتور هو مقدمة السكر، والمخدرات على اختلاف أنواعها تورث الفتور، لأن الفتور هو الأثر البارز لتناولها، والنهي بذلك عن المفتر هو نهي عن المخدر، والنهي عن تناول الشيء يدل على تحريمه، كما تقرر ذلك في علم أصول الفقه، وبذلك يكون تناول المخدرات حراماً لأنها مسكرة وتعد خمراً، وهذا مذهب ابن تيمية وابن القيم والذهبي وابن حجر الهيثمي[23].

تاسعا– مناطق إنتاج المخدرات في العالم

يتزايد في العصر الحاضر انتشار استخدام المخدرة بين مستويات مختلفة اجتماعياً واقتصادياً ، إذا اتسع استعمال الكوكايين في أنحاء مختلفة من العالم ، كما استشرى الإقبال على الهيروين وبخاصة في أوروبا وشمال أفريقيا.

أما في مصر فتشير البحوث العملية إلى أن تعاطي المخدرات غالبا ما ينتشر بين سن 15-17 عاما بين شرائح المجتمع المختلفة ، أي في مرحلة المراهقة- أما بعد سن العشرين فتقل نسبة من يبدءون التعاطي ، ثم تتناقص النسبة تدريجيا بين سن الرابع والعشرين وسن الثلاثين أو أكبر.

كما لوحظ أن أكثر الشباب – ذكورا أم إناثا – الذين يقبلون على تعاطي المخدرات بأنواعها يقعون في فئات الحرفيين والتجار ، ومن يعمل في محيطهم في الريف أو في الحضر ، ولعل من أسباب ذلك هو الارتفاع المطرد في مستوياتهم الاقتصادية.

وفيما يأتي توزيع أنتاج المخدرات على مناطق العالم:

أ-الأفيون والهيروين

أمكن تقسيم مناطق إنتاج الأفيون والهيروين إلى ثلاثة مناطق رئيسة خريطة (7)هي:

1-إقليم الهلال الذهبي ويشمل دول – إيران – باكستان – تركيا – يقدر الإنتاج السنوي 60% من إنتاج العالم " حسب تقدير إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية لسنة1982" .

2-إقليم المثلث الذهبي

ويشمل دول – تايلاند – لاوس – بورما ، ويقدر الإنتاج بنحو 15% من إنتاج العالم ،فضلا عن أفغانستان – إيران – الهند – تركيا – باكستان.

3-المكسيك

تعتبر من الدول الحديثة العهد بإنتاج وزراعة المخدرات ووصل معدل الإنتاج بنحو 25% من إنتاج العالم تقريبا.

خريطة(٧) : مناطق انتاج المخدرات (الافيون والصروين) في العالم

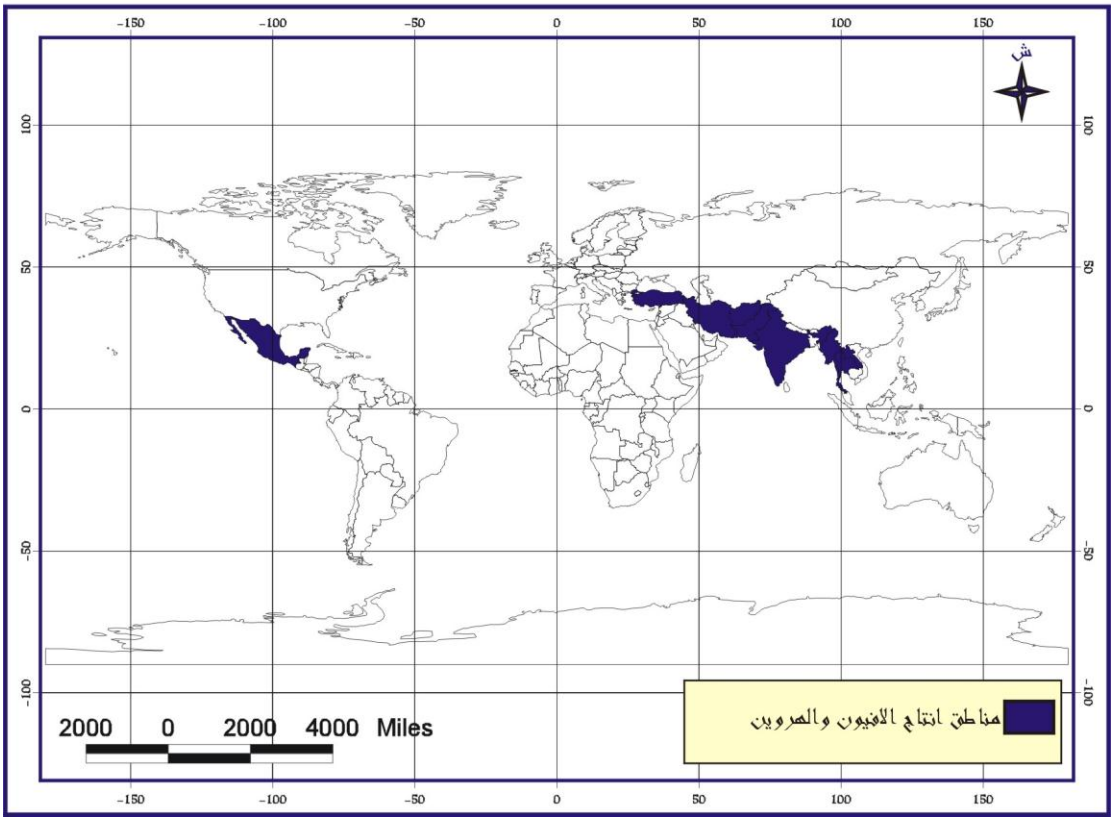

المصدر:

1-U.S.A.National institute on Drug Abuse

2- التقرير العالمي عن العقاقير لعام 2011.الشبكة المعلوماتية.

3-موسوعة مقاتل، قضايا المخدرات وتصنيفاتها في الوطن العربي مديرية الأمن العام، الأردن.

4- المغرب، مركز مراقبة المخدرات في العالم. الشبكة المعلوماتية.

5- الكويت، المجتمع وآفة المخدرات. الشبكة المعلوماتية.

ب –الكوكايين

شهد إنتاج الكوكايين في المدة ما بين(1993/1992 – 1999) انخفاضاً يناهز 20 % عما كانت عليه في الثمانينيات التي شهدت صعوداً هائل في إنتاج وتصنيع هذا المخدر، وقد بلغ إنتاجه العالمي غير المشروع 765طناً سنة 1999، كما تعرضت مساحة الأرض المزروعة به إلى التقلص سنة 1999 بنسبة 14 % عما كانت عليها سنة 1990. والأمر نفسه نجده في الأفيون، إذ انخفض إنتاجه إلى 4.800 طن سنويا سنة 2000 في مقابل 5800 طن سنة 1999. وتقلصت المساحات المزروعة به عام 1999 بنسبة 17% عما كانت عليه عام 1990. وكانت المساحة المزروعة بالخشخاش على نطاق العالم عند أدنى

مستوياتها منذ سنة 1988، كذلك كان إنتاج الكوكا عند أدنى مستوياته منذ سنة 1987. وفي سنة 1999 كان 95% من إنتاج الأفيون يتركز في بلدين فقط هما: أفغانستان و ميانمار. ويكاد ان يتركز ثلثا الإنتاج في جنوب ووسط أمريكا الوسطى وتضم كل من كولومبيا – بوليفيا – بيرو ، ويهرب الإنتاج إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وتنتج كولومبيا وحدها نصف إنتاج العالم من الكوكايين خريطة (8).

خريطة(٨) : مناطق انتاج المخدرات (الكوكايين) في العالم

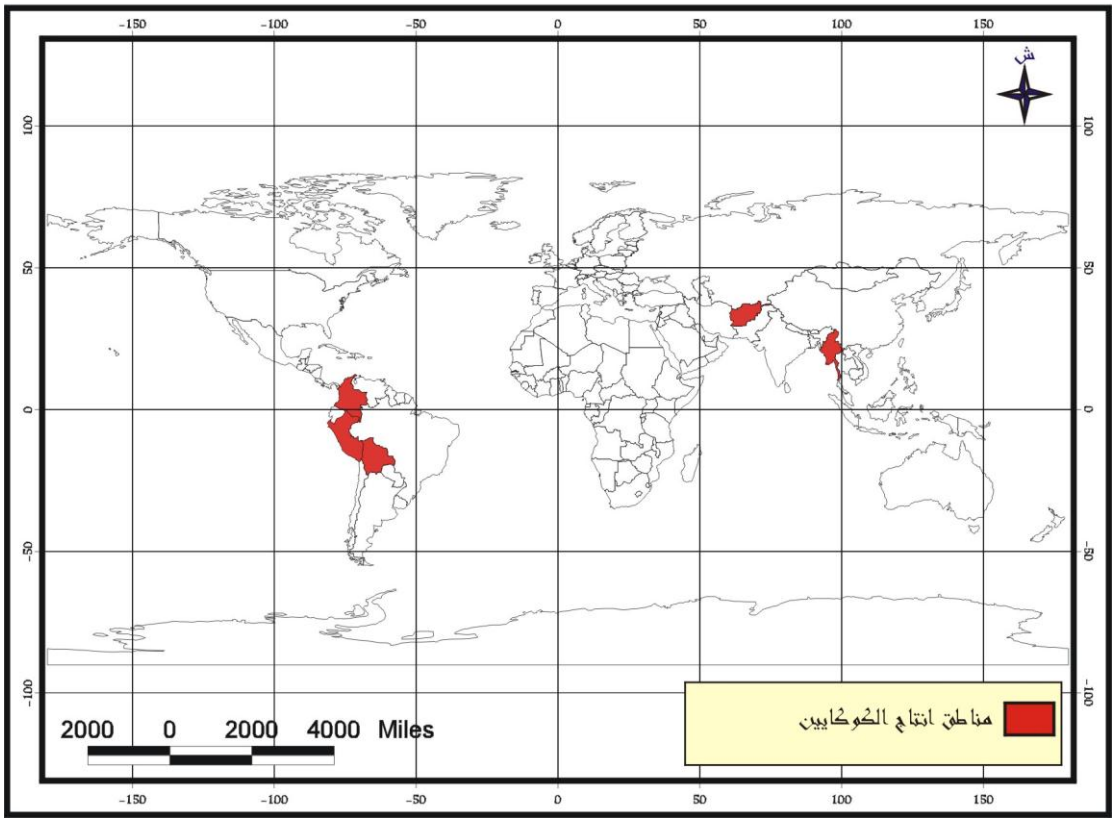

المصدر:

1-U.S.A.National institute on Drug Abuse

2- التقرير العالمي عن العقاقير لعام 2011.الشبكة المعلوماتية.

3-موسوعة مقاتل، قضايا المخدرات وتصنيفاتها في الوطن العربي مديرية الأمن العام، الأردن.

4- المغرب، مركز مراقبة المخدرات في العالم. الشبكة المعلوماتية.

5- الكويت، المجتمع وآفة المخدرات. الشبكة المعلوماتية.

ج- الميراجوانا والحشيش " القنب الهندي"

يزرع القنب الهندي في كولومبيا وجاميكا والمكسيك كما يزرع في لبنان – باكستان – المغرب ، وتأتي باكستان في مقدمة دول العالم إنتاجا للحشيش ويصل إنتاجها إلى 41% من إنتاج العالم. خريطة(9).

خريطة(٩) : مناطق انتاج المخدرات (ميرجوانا) في العالم

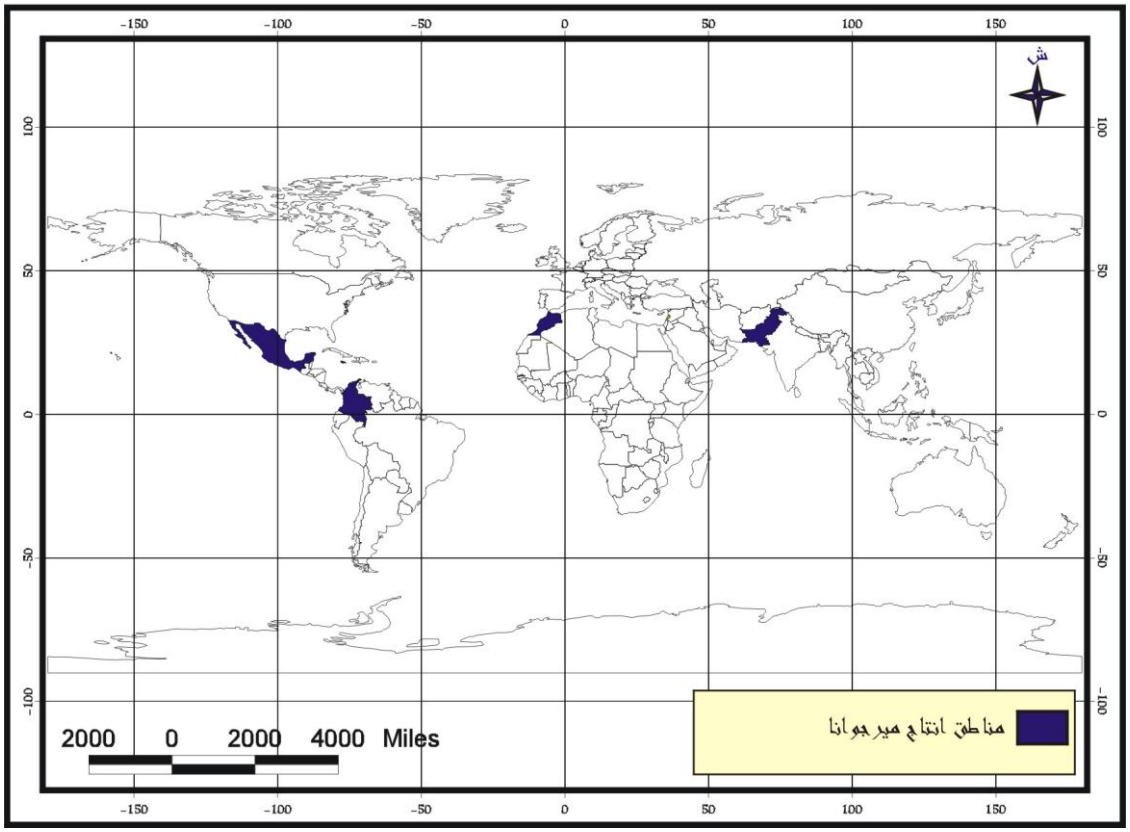

المصدر:

1-U.S.A.National institute on Drug Abuse

2- التقرير العالمي عن العقاقير لعام 2011.الشبكة المعلوماتية.

3-موسوعة مقاتل، قضايا المخدرات وتصنيفاتها في الوطن العربي مديرية الأمن العام، الأردن.

4- المغرب، مركز مراقبة المخدرات في العالم. الشبكة المعلوماتية.

5- الكويت، المجتمع وآفة المخدرات. الشبكة المعلوماتية.

عاشراً–إستراتيجية السيطرة على المخدرات

تؤكد تقارير الأمم المتحدة ومصادر أخرى يُعوّل عليها أن إساءة استعمال مواد الميتامفيتامين ومواد سامة مماثلة، مثل "أكستاسي"، تحولت إلى مشكلة متنامية عبر العالم بضمنها الولايات المتحدة، هذا الإدراك دفع مكتب البيت الأبيض للسياسة القومية للسيطرة على المخدرات (ONDCP) إلى إطلاق، استراتيجية السيطرة على المخدرات الاصطناعية لأول مرة، وفي آذار/مارس من العام 2006، عمل مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون مع لجنة الأمم المتحدة للعقاقير المخدرة بحيث تبنت هذه اللجنة قراراً مصمماً لتحسين الرصد الدولي للمواد الكيميائية الأولية المستعملة في إنتاج المخدرات الاصطناعية والمساعدة في منع تحويلها للاستعمال غير المشروع، في نفس ذلك الشهر، أصدر الكونغرس قانون مكافحة وباء إدمان الميتامفيتامين الذي يعزز الرقابة الأميركية على تدفقه الدولي، وشمل ذلك المصدّرين والمستوردين الرئيسيين للمواد الكيميائية الأولية.

السهولة النسبية لإنتاج الميتامفيتامين، سوية مع هوامش الربح العالية التي تولدها هذه المواد الكيميائية، تجعل من هذا المخدر المُسبب للوهن الشديد، جذاباً بدرجة خاصة للمجموعات الإجرامية.

يتعاون مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون مع دول عديدة لمساعدتها في مراقبة المواد الكيميائية الأولية اللازمة لصنع هذه المخدرات السامة،والعمل جار بوجه خاص، مع جارتا الولايات المتحدة القريبتين، كندا والمكسيك، في هذا المجال الهام .

وفي حين تنصّب معظم جهود الوزارة على قطع إمداد المخدرات، يعمل مكتب شؤون المخدرات الدولية و تطبيق القانون أيضاً مع حكومات ومنظمات خاصة أجنبية لمساعدتها في معالجة مشكلة إساءة الاستخدام المحلي للمخدرات، والتي نمت بسرعة في دول كانت تعتقد في السابق على أنها حصينة ضد إغراءات المخدرات. تُركّز هذه البرامج على مشاطرة أفضل الممارسات، وهذه تُنقل عبر شبكات رسمية وغير رسمية واسعة جداً تربط الحكومات والمنظمات الأهلية، وتتضمن عدة مئات من المنظمات الإسلامية المضطلعة بتثقيف الناس حول أضرار المخدرات، ووقايتهم منها، ومعالجة المدمنين عليها.

كانت مسألة المخدرات صعبة المعالجة، لكن المجتمع الدولي أوجد فرقاً في هذا السياق، على سبيل المثال، نُشير إلى أن تايلند، وباكستان، ولاوس أصبحت من الدول الخالية تقريباً من زراعة نبات الأفيون، كما نشير إلى تنفيذ خطوات واسعة مهمة ضد زراعة النباتات المحرمة في منطقة

الأنديز؛ وإلى ارتفاع عدد عمليات إلقاء القبض، والتوقيف، والإدانة ضد العديد من المهربين الكبار؛ وإلى أنه أصبح لدى الشباب عبر العالم فهماً أفضل لمخاطر استعمال المخدرات غير الشرعية وهم يتصرفون على اساس هذا الفهم. مبادرة الانديز لمكافحة المخدرات، مثلها مثل السيطرة على المخدرات في أفغانستان، والجهود المشتركة في محاربة المخدرات من نوع الميتامفيتامين والمواد الكيميائية المرتبطة بها، ان العالم حقق إجماعاً دولياً قوياً يؤكد على أن تجارة المخدرات تهدد كافة الدول، وأن محاربة زراعة النباتات المخدرة، وتهريب المخدرات، وإساءة استعمالها تقع ضمن المسئوليات المشتركة للدول. عمل مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون مع الكونغرس لرعاية سفر خبراء في السيطرة على المخدرات الكولومبية إلى كابول لمقابلة نظرائهم الأفغانيين بغية مشاطرة خبراتهم في هذا المجال. هذه المشاركة في المعلومات لمساعدة الدول في إطلاق مبادرات سريعة لمواجهة مشاكل مماثلة لتلك الموجودة في غير مكان من العالم، تعتبر جزءاً فائق الأهمية في الجهود الدولية.

وكما دعا إليه تقرير الأمم المتحدة السنوي لعام 2006 حول المخدرات، على دول العالم العمل لخفض التهديد الذي يطرحه الإنتاج الدولي للمخدرات، وتهريبها، وإساءة استعمالها. وفي هذا السياق،يؤدي مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون في وزارة الخارجية الأميركية دوراً أساسياً ، ضمن نطاق محاربة الجريمة الدولية المنظمة، ولابد من فتح الطريق لتنفيذ سياسات وبرامج تجعل من السهل على مسؤولي فرض تطبيق القانون التعاون فيما بينهم، ومشاطرة المعلومات، وإعاقة عمل الشبكات الدولية.

ليست هناك أية دولة أو أي مجتمع في العالم يمكنه أن يبقى محصناً ضد تهديد المخدرات وهكذا، أصبحت محاربة هذه التهديدات مكوناً أساسياً للأهداف المشتركة ذات الأهمية المماثلة، كالأمن، والصحة العامة، والإنماء الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص، نمو الديمقراطية الشرعية واحترام حقوق الإنسان. .

إن قضية السيطرة على المواد الكيميائية الأولية والمنبهات من نوع الامفيتامين هي المجال الثالث الأكثر أهمية الذي يعالجه مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون، وذلك استجابة للنمو السريع على مستوى العالم لمشكلة إساءة استخدام الأمفيتامين. كما يوجه المكتب اهتماماته نحو مسألة خفض الطلب على مثل هذه المواد، نظراً لكونها مشكلة متعددة الأوجه.

1- مبادرة الأنديز لمكافحة المخدرات

جميع كميات الكوكايين تقريباً، كما معظم كميات الهيروبين التي تدخل بصورة غير قانونية إلى الولايات المتحدة، تأتي من منطقة جبال الانديز في أميركا اللاتينية، ومبادرة الانديز لمكافحة المخدرات هي حملة على مستوى المنطقة بأكملها لخفض إنتاج وتهريب هذه المخدرات، ويتركز اهتمامها على كولومبيا، والبيرو، وبوليفيا، والإكوادور، والبرازيل، وباناما، وفنزويلا. والأمر الذي يُعقَّد عملية محاربة هذه المخدرات هو العلاقة التكافلية بين مهربي المخدرات والمنظمات الإرهابية الدولية التي نجحت في السيطرة على مناطق داخل أراضي دول ذات سيادة ما فتئت تكافح من اجل توسيع نطاق سيادة القانون لديها، وقد ظهر تقدم بارز في هذا السياق رغم هذه المشاكل الخطيرة.

ومن أجل تأمين النجاح، لابد من تحقيق توازناً دقيقاً بين التثقيف المضاد للمخدرات، والقضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة، والحظر وفرض تطبيق القانون، والوقاية والمعالجة، علاوة على سبل عيش بديلة لمزارعي نبتة الكوكا. تشير التجربة إلى أن برامج تطوير سبل العيش البديلة تنجح بشكل أفضل عند دمجها مع جهود الاستئصال القاسية، والتي تُطبق إمّا

قسرياً أو اختيارياً. زودت الولايات المتحدة، في السنوات القليلة الماضية، حوالي 280 مليون دولار كمساعدات إنمائية بديلة إلى كولومبيا بمفردها، التي تنتج نسبة 90 بالمئة من كميات الكوكايين التي تدخل الولايات المتحدة في منتصف التسعينات من القرن العشرين، كانت كولومبيا على وشك الانهيار الاقتصادي نتيجة حملة عنف شنتها كارتلات المخدرات، ومجموعات إرهابية بعضها شارك أيضاً في تهريب المخدرات،وعلى امتداد السنوات القليلة الماضية، استقر إنتاج الكوكايين عند المعدل الذي كان قد بلغه وتقلصت عمليات العنف السياسي، وتحسنت ظروف الأمن العام، ونهض الاقتصاد الكولومبي من عثرته، ووصل إلى نقطة وصفها البنك الدولي بمناخ جذاب للاستثمار، وهذا ما شكّل انقلاباً رئيساً.

لكن الحرب لا زالت بعيدة عن وضع أوزارها، فرغم تقديرات الأمم المتحدة التي تشير إلى أن كولومبيا، والبيرو، وبوليفيا خفضت زراعة نبتة الكوكا لديها على امتداد السنوات الخمس الماضية، يبقى على دول منطقة الانديز أن تعمل بجهد أكبر لتحقيق تخفيضات دائمة في إنتاج المحاصيل غير مشروعة في المنطقة، تشير الاتجاهات الأخيرة، بالأخص في بوليفيا، إلى أنه من المحتمل أن يتعرض النجاح الذي تم تحقيقه لخطر التراجع، فالولايات المتحدة تعارض جهود إدارة الرئيس مورالیس لإيجاد ما يسمى باستعمالات تجارية للكوكا غير المشروعة، الأمر الذي يتعارض مع التزامات بوليفيا بموجب المعاهدات الأساسية للأمم المتحدة حول المخدرات، الهاجس الدولي يقوم على أن زراعة مساحات أكبر من نبتة الكوكا سوف يعني، بدون أدنى شك، أن كميات أكبر سوف تنتج من الكوكايين.

2- مواجهة نبتة الأفيون(إنتاج الهيروين) في أفغانستان

أفغانستان هي الدولة المنتجة الرئيسية في العالم للمواد الافيونية غير المشروعة، وتُنسب إليها نسبة تصل إلى 92 بالمئة من الإنتاج العالمي لهذا النوع من المخدرات التي قُدرت قيمتها التصديرية في سنة 2006 بحوالي 3.1 مليار دولار، أو حوالي 50 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي لأفغانستان، القيمة السوقية للهيروين والأفيون في الشارع هي بالتأكيد أعلى من ذلك بأضعاف، تمثل مشكلة الأفيون الأفغاني اكثر بكثير من مجرد مشكلة مخدرات للعالم باسره. وكما هو حاصل في كولومبيا، تشكل زراعة وإنتاج وتهريب المواد الافيونية تأثيراً يزعزع استقرار البلد، كما أنه يُشكِّل خطورة بنوع خاص على ديمقراطية ناشئة كأفغانستان التي تكافح لتأمين الاستقرار، إن استمرار الدعم لجهود مكافحة المخدرات في أفغانستان أصبح مكوناً أساسياً للسياسة الإجمالية الأميركية والدولية في أفغانستان، والمرتبطة مباشرة بنجاح التنمية الاقتصادية

للبلاد، وإرساء حكم القانون، والإجراءات الديمقراطية، وقطع الطريق بوجه استعادة حركة الطالبان لنشاطها مما قد يثير عدم الاستقرار الإقليمي.

في كانون الأول/ديسمبر، 2005، وضعت الحكومة الأفغانية أساساً قانونياً لمحاربة المخدرات غير المشروعة، من خلال إصدار قانون شامل ضد المخدرات، يجرّم هذا القانون كافة أشكال تهريب المخدرات، بالإضافة إلى العديد من الجرائم المتعلقة بالمخدرات، كتبييض الأموال، والفساد، وجرائم العنف. كما يوفّر هذا القانون إطار عمل لأتباع إجراءات حديثة في التحقيق والمقاضاة اللازمة لمكافحة تهريب المخدرات في أفغانستان. يتطلب تطبيق هذا القانون تعاوناً دولياً مع الحكومة الأفغانية لتطبيق وشحذ إستراتيجية من خمس دعائم لمحاربة المخدرات، وهذه الدعائم تشمل:

أ- نشر المعلومات الفعالة لدى عامة الناس.

ب- سبل عيش بديلة لخلق بدائل اقتصادية عن زراعة نبتة الأفيون.

ج- فرض تطبيق القانون وإصلاح النظام القضائي لدعم الجهود الأفغانية في إلقاء القبض على، ومقاضاة، ومعاقبة المهربين المدانين، والمسؤولين الذين تثبت عليهم تهمة الفساد.

د- الحظر والمصادرة.

هـ- استئصال زراعة نبتة الأفيون بضمنها عدم تشجيع زراعتها في أول المطاف،إذ تدعو خطورة مشكلة زراعة نبتة الأفيون غير المشروعة إلى قيام التزام طويل الأمد من جانب المجتمع الدولي.

إحدى عشر-الفرق بين الإدمان والتعود على المخدرات

عرفت منظمة الصحة العالمية مصطلح الإدمان: "بأنه حالة من التخدير المؤقتة أو المزمنة التي تنشأ عن تكرار تعاطي مادة مخدرة طبيعية أو مصنعة[24] ،ونظراً لتفشي ظاهرة تعاطي المخدرات في العديد من المجتمعات العربية والإسلامية، أصبحت ظاهرة إدمان أفراد المجتمع للمخدرات "خاصة الشباب" ظاهرة أخطر من الغزو الثقافي، ذلك لأن الغزو الثقافي إنما يستهدف العقول للنيل منها والسيطرة عليها، بينما الإدمان وترويج المخدرات بين الشباب إنما يهدف إلى القضاء على عقول الشباب وأبدانهم في آن واحد، والقضاء عليهما معاً، وهذا أمر إن تمكن من نشب أظفاره في شباب المجتمع وأفراده عامة ، ذهب هذا المجتمع وضاع مستقبله؛ ولذلك أصبحت ظاهرة إدمان المخدرات من أخطر المشكلات التي تشغل بال المسؤولين في جميع أنحاء العالم، وخاصة عالمنا الإسلامي.

والمخدرات في مجملها تؤثر على المخ وهذا سر تأثيرها والكثير منها يتسبب في ضمور (موت) بعض خلايا الجزء الأمامي لقشرة الدماغ (Cortex) .

وهناك مخدرات تسبب اعتمادا نفسيا دون تعود عضوي لأنسجة الجسم أهمها : القنب (الحشيش) ، التبغ ، القات ، وعند توفر الإرادة لدى المتعاطي فإن الإقلاع لا يترك أي أعراض للانقطاع .

وبالمقابل هناك مخدرات تسبب اعتمادا نفسيا وعضويا أهمها : الأفيون ، المورفين ، الهيروين ، الكوكايين ، الكراك وكذلك الخمور وبعض المنومات والمهدئات والإقلاع عن تعاطي تلك المخدرات يتسبب في أعراض انقطاع قاسية للغاية تدفع المتعاطي للاستمرار بل وزيادة تعاطيه . لذلك فإن الانتباه لعدم الوقوع في شرك المخدرات هو النجاة الحقيقة ، و يجب المبادرة إلى طلب المشورة والعلاج مهما كانت مرحلة الإدمان حيث تتحقق المكاسب الصحية لا محالة .

أ- مراحل الإدمان

يمر المدمن أو من يتعاطى المخدر بصورة دورية بثلاثة مراحل هي[25] :

1.مرحلة الاعتياد أو التجريب(Habituation)

وهي مرحلة يضطر أو يتعود فيها المرء على التعاطي دون أن يعتمد عليه نفسيا أو عضويا وهي مرحلة مبكرة ، غير أنها قد تمر قصيرة للغاية أو غير ملحوظة عند تعاطي بعض المخدرات مثل الهيروين ، المورفين والكراك .

2.مرحلة التحمل (Tolerance)

وهي مرحلة يضطر خلالها المدمن إلى زيادة الجرعة تدريجيا وتصاعديا حتى يحصل على الآثار نفسها من النشوة وتمثل اعتيادا نفسيا وربما عضويا في آن واحد .

3.مرحلة الاعتماد ، الاستعباد أو التبعية (Dependence)

وهي مرحلة يذعن فيها المدمن إلى سيطرة المخدر ويصبح اعتماده النفسي والعضوي لا إرادي ويرجع العلماء ذلك إلى تبدلات وظيفية ونسيجية بالمخ . أما عندما يبادر المدمن إلى إنقاذ نفسه من الضياع ويطلب المشورة والعلاج فإنه يصل إلى مرحلة الفطام (Abstentious) والتي يتم فيها وقف تناول المخدر بدعم من مختصين في العلاج النفسي الطبي وقد يتم فيها الاستعانة بعقاقير خاصة تمنع أعراض الإقلاع (Withdrawal Symptoms).

والخطورة في تعاطي المخدرات للمرات الأولى، لا ترجع لما تحدثه من آثار سيئة على صحة الفرد وعقله فحسب، بل إن مَكْمَن الخطورة في الانزلاق إلى دائرة الإدمان، الذي يصعب الخلاص منها، لأن الأنسجة والخلايا عند تناول المخدرات في بادئ الأمر تستجيب للتغير الذي يحدثه المخدر، ثم يقل التجاوب بالتدريج، وتقل الاستجابة لمفعول المخدر، مما يضطر المدمن إلى الإكثار من كميته للحصول على التأثير المطلوب، إلى أن تغدو المادة المخدرة للمدمن كالماء

للإنسان السليم. وهكذا تصبح حالة المدمن شديدة، حيث يصعب عليه التوقف عن تعاطي المواد المخدرة، بل يتناول هذه المواد بشكل لا إرادي، ليس ذلك فحسب، بل ويضطر لزيادة الجرعة التي يتناولها بشكل مستمر.

وبالتالي فان الفرق الظاهر بين ظاهرتي الإدمان والتعود ؛ حيث إن التعود ظاهرة نفسية مزاجية تنشأ عن رغبة إرادية واعية في الحصول على الأثر الناجم عن التعاطي، أما الإدمان فهو ظاهرة بدنية تنشأ عن رغبة لا إرادية في تعاطي المخدر بسبب حدوث ما يسمى بالتواكل البدني على هذا العقار[26].

اثنتي عشرة- المخدرات والجريمة

ذكرنا سابقا أن المدمن ، تسيطر على خلايا مخه آثار المخدرات حتى يصبح معتمداً عليها، وتختل وظيفة المخ، وهنا يأتي خطر المدمن على المجتمع عندما تأتي اللحظة التي تطلب الخلايا العصبية في الجسم هذه المادة المخدرة، فإذا لم يتناولها المدمن ينقلب من إنسان إلى وحش في حالة تشبه الجنون، يمكن أن يقتل أو يسرق في سبيل الحصول على المال اللازم لشراء هذه المادة المخدرة وهنا سر البلاء، حيث يتجه المدمن لاقتراف أي سلوك شاذ أو محرم أو محذور، وبذلك طبقاً لتعريف الجريمة يكون المدمن بذلك مجرماً.

وتناول المخدرات لا محالة يؤدي إلى ضرر بالغ بالفرد والمجتمع، وتسوق شاربها إلى ارتكاب كثير من الجرائم في حق نفسه وجميع من حوله، فمتعاطي المخدرات يخالف القانون والشريعة وبذلك فهو يشجع نفسه وكذلك الآخرين على مخالفة قوانين أخرى، وكثيراً ما تجد العصابات الخطيرة المتعاطين صيداً سهلاً للعمل معهم في حقل نشاطهم الإجرامي كالدعارة أو الاتجار بالمخدرات فكثيراً ما يستغل مهربو المخدرات وتجارها المتعاطين في المعاونة في التهريب وبذلك ينتقلون من مرحلة التعاطي إلى مرحلة أشد خطورة وأشد جرماً وغير ذلك من الأفعال في مجال الجريمة مثل المتعاطي ذو الدخل المحدود، الذي غالباً ما يلجأ إلى سلوك غير مشروع مثل السرقة أو النصب أو الرشوة للحصول على النقود اللازمة لشراء المخدرات[27] .

وهكذا نرى أن جريمة تعاطي المخدرات ليست لذاتها فحسب، بل إنها تتسبب في كثير من الجرائم الأخرى ونحن لا نتصور أن هناك خطر يهدد سلامة أي مجتمع وأمنه واستقراره يثير المخاوف حول مستقبله، كما تفعله المسكرات والمخدرات ذلك لأنها تنشر الأمراض وتشيع في الأرض الفساد وتقتل فيمن يتعاطها طاقات النشاط المنتج وتشل حركة التفكير المبدع وتدفع المجتمع إلى مهاوي التخلف والضياع.

وبذلك فالنظرة إلى الإدمان على أنه ظاهرة إجرامية وليست ظاهرة مرضية هي نظرة صائبة تؤيدها الأديان السماوية بل ويؤكدها الدين الإسلامي بوجه خاص حيث أوجب الحفاظ على النفس وجله في مرتبة الحفاظ على الدين، والمدمن يعتدي على نفسه ويدمر ذهنه وقدراته ويحرم

المجتمع منها، ويورد أولاده وأهله مورد الهلاك، ويروع الآمنين، ويشيع الفاحشة ويرتكب المنكرات، وكل ذلك من السلوكيات المحظورة طبقاً للشريعة الإسلامية والقانون ولذلك فهو مجرم، في حق نفسه وفي حق أسرته ومجتمعه، ولا يستحق بذلك الرحمة، بل إن الرحمة والشفقة بالمجتمع أولى من الرحمة والشفقة بالمدمنين.

وتكون وقاية للمجتمع من مشكلة تعاطي المخدرات بمثابة وقاية له من اقتراف كثير من الجرائم، حيث تدل كثير من الإحصائيات الجنائية في كثير من البلدان ومنها الكويت على سبيل المثال على أن الجرائم التي يرتكبها مجرمون يكونون تحت تأثير تعاطي المخدرات، تكون في الغالب من جرائم العنف والاعتداء على الأشخاص والجرائم التي يرتكبها أشخاص تحت تأثير تعاطي المخدرات، تكون في الغالب من الجرائم المخلة بالشرف وخيانة الأمانة وتكون ضد الآداب العامة وجرائم الإهمال والتشرد وغير ذلك من الجرائم[28].

المبحث الثاني :الخمور

أولا– ما هي الخمر؟

وصفت على لسان النبي (ﷺ) بأنها "**أم الخبائث**" في حديث أخرجه النسائي، وتذكر بعض المراجع العلمية أن العرب هم أول من قام بتحضير الغول (الكحول) المادة المسكرة في جميع أنواع الخمور، ويقال: إن العالم الكيميائي "جابر بن حيان" كان أول من حضَّرها عام185 هـ ، والخمر هو الاسم الجامع لكل ما أدى إلى السكر، سواء كان مصدرها الفواكه، مثل: العنب، والتمر، والزبيب، أو من الحبوب: كالحنطة، والشعير، والذرة.. أو العسل، والبطاطس، والنشا والسكر. والمركب الرئيسي في الخمر هو الكحول الإيثيلي (C_2H_5OH) أو الإيثانول (Ethanol) الاسم العلمي للكحول – وهو سائل طيار عند الحرارة العادية، أقل كثافة من الماء ويذوب بسهولة فيها، كما أنه لاذع الطعم قابل للاشتعال. وسميت خمراً: لأنها تخمر العقل وتحجبه وتستره، قال ابن الأعرابي سميت الخمر خمراً لأنها تُرِكت "فاختمرت"، واختمارها: تَغيُّر ريحِها، وقيل سميت بذلك لمخامرتها العقل، والخِمِّير: الدائم الشرب للخمر، والخمار: بقية السكر، ويقال رجل "خمر" "مخمور" إذا سكر[29].

عملية تكوين الكحول تحدث نتيجة تخمر المادة السكرية عادة في الفاكهة والخضر في عملية تسمى بالتخمر (Fermentation) أي تحول السكر إلى الإيثانول بخميرة ميكروسكوبية في غياب الأكسجينO_2 ، وتتكون خلطة التخمر الرئيسة من 3 إلى 5% إيثانول في البيرة، و12 إلى 15% في الأنبذة، أما المشروبات الأكثر قوة مثل المشروبات الروحية المقطرة Spirits لا يمكن الوصول إلى تركيزاتها بالتخمر فقط، فيتم غلي الإيثانول مع الماء للحصول على إيثانول أكثر تركيزًا في عملية تسمَّى بالتقطير (Distillation)حيث إنه عند الغلي يتبخر الإيثانول أولاً عند درجة حرارة 78.3ْ، فيفصل عن الماء الذي يغلي عند درجة حرارة 100ْ.

وتحضر البيرة عن طريق عصير الشعير أو بعض الحبوب الأخرى، ومن أنواعها : الجعة(Lager)، والمزر(الحنطة Ales)، وستاوت(stout) ، كما يصنع "السيدر" عن طريق تخمر التفاح، أما النبيذ فينتج بتخمر عصير العنب وأنواع النبيذ : الشمبانيا، والشيري Sherry والبورت .Port أما المشروبات الروحية المقطرة، فمنها: الفودكا(Vodka) ، والسكوتش(Scotch)، والبراندي (Brandy)والويسكي (Whicky)، والروم(Rum) ، والجين(Gin)، وهناك المسكرات المحلاة(liqueurs)وهي التي تزاد إليها نكهة إضافية.

كما أن هناك أنواعًا غير مشروعة مثل ويسكي ونشن (moonshine)الذي قد تصل نسبة الإيثانول فيه إلى 95%، ولنا أن نتخيل كيف يمكن أن تنتج الشركات مئات الأنواع من البيرة، والأنبذة، والروحيات باللعب في تركيزات الإيثانول، وهو الذي كلما زاد تركيزه زادت قوة المشروب وتأثيره، وتتفنن هذه الشركات بوصف منتجاتها بأنها الأكثر صحية والأجود نوعًا، ولا يهمها في الواقع إلا جذب المستهلك الغافل، وكما يقول النبي (ﷺ): "**ليشربنّ أُناس من أمتي الخمر ويسمونها بغير اسمها**" رواه أحمد وأبو داود.

ومع هذا يعتبر الكحول من المواد الضعيفة إذا قورن بغيره من المواد المخدرة التي تسبب الإدمان؛ حيث إن عددًا من الجرامات من الكحول تحتاج لاستخدامها لتحقيق نفس الأثر الذي يحققه مليجرام (1/1000جرام) من أي مادة مخدرة أخرى، ومع ذلك فإن الآثار الطبية والنفسية والاجتماعية لإدمان الكحول شديدة وضخمة على المجتمع.

ثانيا–آثار شرب الخمر

أ– الآثار الاقتصادية

تتعدد خسائر المجتمع من جرَّاء الخمر والتي يمكن إدراجها بالاتي[30]:

1–تقدر منظمات الصحة العالمية خسائر الخمور إلى 166 بليون دولار سنويًّا.

2–ثلث أسرّة المستشفيات في الدول الصناعية يشغلها مرضى الخمر.

3–تصرف دولة مثل بريطانيا 164 مليون جنيه إسترليني سنويًّا لعلاج مرضى الخمر، حيث يقبع في المستشفيات العقلية والنفسية في إنجلترا ما يقرب من العشرين إلى الثلاثين ألف شخص بسبب الخمر، ويُعَدّ هذا ضعف القدر الذي تكسبه من جراء بيع الخمور،و في أيرلندا 40% من زوار المستشفيات من مرضى الخمر.

4–في روسيا يقتل ما يقرب من 47.000 شخص، و40% من الأمراض الخطيرة كانت بسبب تناول الخمر والذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحوادث الطرق، والغرق، وأمراض القلب. وصل بحسب إحصائية في أوائل التسعينيات عدد مصحات علاج إدمان الكحوليات في بلد كألمانيا إلى 9 آلاف مصحة، ويحذر الخبراء أن الأمر يزداد سوءاً، وأن المجتمع مهدد بقوة بسبب الخمر.

ب– الآثار الاجتماعية

أما المشاكل الاجتماعية الناتجة عن تناول الخمور ندرجها كالآتي:

1-في دراسة اجتماعية حديثة عن المجتمع الأمريكي ظهر أن الطلاق بين الزوجين الذي يعاني أحدهما من شرب الخمر يزيد ثلاثة أضعاف احتمالات الطلاق العادي.

2- ظهور مشاكل كبيرة بين أفراد الأسر التي تشرب الخمر؛ لضعف الاتصال فيما بينهم، ولضعف قدرتهم على حل واستيعاب المشاكل.

3- من بين مليون طفل أمريكي تعرضوا لسوء المعاملة، يأتي 81% ضحايا بسبب الخمر.

4- وأوضحت دراسة أمريكية أن الكحول هو مفتاح لـ 86% من القتل غير العمد،و 54% من القتل المتعمد والشروع فيه، و 62% من حوادث الاغتصاب، و48% من وقائع اللصوصية، و44% من السطو على المنازل، و66 %من المدمنين يستخدمون المخدرات الأخرى.

5- ومن الأضرار الأدبية أنها تذهب بالحشمة والوقار واحترام الأهل والأبناء والأصدقاء، فوق التوارث لرجسيتها بين الآباء والأبناء والأحفاد،وسوء تعامل المدمنين على المخدرات مع الآخرين ،إذ تتغير حياة المدمن رأسًا على عقب: خلافات لا تنتهي مع العائلة والأصدقاء، علاقات متوترة مع رؤساء العمل بسبب الإهمال، فقدان القدرة على الإنجاز، وهو ما يؤدي عادة إلى البطالة، كما يصبح شخصًا منبوذًا مسببًا للأضرار ومتصفًا بالعنف، ويساعد في ذلك ما تسببه أعراض الخمر من إحباطات، وقلق، وعزلة، واكتئاب. وتزيد نسبة الانتحار بين المدمنين بثمانين ضعفًا.

6-أما الأطفال المعاقون والذين يشكلون عبئًا على المجتمع، فترتفع نسبتهم يومًا بعد يوم نتيجة لشرب المرأة الحامل الخمر، وهو ما يسبب للجنين مرض ("FAS" Fetal Alcohol Syndrome)الذي ارتفعت نسبته إلى 6% في النساء الشاربات للخمر، ويعاني هذا الطفل من مشاكل في التعليم، والسلوك، فضلا عن تخلف عقلي مزمن.

7-ظهور أمراض عديدة وسط الشباب ناتجة عن تناول المخدرات، وقلَّ معدل ولادة الأطفال للمدمنين عليها كما ذكر في تقرير ظهر في الرابع عشر من شهر مارس 2002. فقد أجمع الأطباء على أن للخمر كثيراً من الآثار والأضرار الصحية في الكبد والمعدة وسائر الأجهزة، مما تؤدي إلى إصابة الإنسان بالعديد من الأمراض الفتاكة والتي تشمل تأثيرات على الجهاز الدوري والقلب والجهاز الهضمي والجهاز التنفسي والرئتين والغدد الصماء، وأمثلة لهذه الأمراض: ارتفاع ضغط الدم، زيادة ضربات القلب، التهاب المريء، الكحة المزمنة، اضطرابات في الدورة الشهرية بالنسبة للنساء مع تغيرات في الوزن.

ومن العجيب أن الكحول يسري في أجيال العائلة الواحدة بسبب الجينات وبسبب البيئة، وإذا تخطى جيلاً فقد لا يتخطى الجيل التالي، ويتكلف علاج الأطفال الذين شبوا في أسر شرب الخمر أكثر من الطفل العادي بـ 32%، وهم على أقل تقدير 28.6 مليون طفل في أمريكا وحدها (بحسب إحصائية في 1991)، فقد تعرض|43 % من الأمريكان إلى السكر في عائلتهم خلال مدة الطفولة.

ج- الآثار النفسية

تشمل الآثار النفسية لإدمان الكحول كلاً من القلق والاكتئاب والمخاوف المرضية والأفكار الانتحارية، وبنسبة أقل الهلاوس والضلالات والانتحار، وهذه الأعراض تكون عابرة ومؤقتة في البداية، ولكنها تتحول إلى أعراض مستمرة وباقية في مدة شهور.

د- تأثيرات الخمر على الجهاز العصبي

1- تعتبر الخلايا العصبية أكثر عرضة لتأثيرات الغول السمية، وللغول تأثيرات فورية على الدماغ بعضها عابر وبعضها غير قابل للتراجع ، وتؤكد الدراسات أن تناول كأس واحد أو كأسين من الخمر قد تسبب تموتاً في بعض خلايا الدماغ وهنا نفهم الإعجاز النبوي في قوله (ﷺ)**ما أسكر كثيره فقليله حرام**.

2- والسحايا قد تصاب عند المدمن عندها يشكو المصاب من الصداع والتهيج العصبي وقد تنتهي بالغيبوبة الكاملة.

3-كما أن الأعصاب كلها معرضة للإصابة بما يسمى "باعتلال الأعصاب الغولي العديد أو المفرد[32] ."

4-أما الأذيات الدماغية فيمكن أن تتجلى بداء الصرع المتأخر الذي يتظاهر عند بعض المدمنين بنوبات من الإغماء والتشنج والتقلص الشديد .

هـ- تأثيرات الخمر على القلب

يصاب مدمن الخمر بعدد من الاضطرابات الخطيرة والمميتة التي تصيب القلب منها:

1-اعتلال العضلة القلبية الغولي: حيث يسترخي القلب ويصاب الإنسان بضيق في النفس وإعياء عام وتضطرب نظم القلب وتضخم الكبد مع انتفاخ في القدمين، والمريض ينتهي بالموت إذا لم يرتدع الشارب عن الخمر.

2-قد يزيد الضغط الدموي نتيجة الإدمان.

3-يؤثر الخمر على أعصاب القلب فيؤدي إلى سرعة دقاته مما يؤدي إلى ضعف القلب نتيجة إنهاك قوته بسبب ما تضطره إليه من زيادة العمل .

4-داء الشرايين الإكليلية: الغول يؤدي إلى تصلب وضيق في شرايين القلب تتظاهر بذبحة صدرية.

و- تأثير الخمر على الكبد

1-للكبد وظائف هامة فهي المخزن التمويني لكافة المواد الغذائية وهي تعدل السموم وتنتج العصارة الصفراء والغول سم شديد للخلية الكبدية وتتشغل الكبد من أجل التخلص من الغول عن وظائفه الحيوية الأخرى، ويحصل فيها تطورات خطيرة نتيجة الإدمان، ففي فرنسا وحدها يموت سنوياً أكثر من 22 ألف شخص بسبب تشمع الكبد الغولي وفي ألمانيا يموت حوالي 16 ألف، كما أن الغول يحترق ضمن الكبد ليطلق كل 1غرام منه 7 حريرات تؤدي بالمدمن إلى عزوفه عن الطعام دون أن تعطيه هي أي فائدة مما يعرضه لنقص الوارد الغذائي.

2-تشحم الكبد: يتشحم الكبد حيث يتشبع بالشحوم أثناء حرق الغول وتتضخم الكبد وتصبح مؤلمة .

3- التهاب الكبد الغولي: آفة عارضة تتلو سهرة أُكثر فيها الشارب من تناول الخمر وتتجلى بآلام بطنية وقيء وحمى وإعياء وضخامة في الكبد .

4-تشمع الكبد (liver cirrhosis): حيث يحدث خراب واسع في خلايا الكبد وتليف أنسجته وصغر حجمه ويصبح قاسياً وعاجزاً عن القيام بوظائفه .

5-يشكو المصاب من ألم في منطقة الكبد ونقص في الشهية وتراجع في الوزن مع غثيان وقيء ثم يصاب بالجبن أو باليرقان وقد يختلط بالتهاب الدماغ الغولي ويصاب بالسبات أو النزف في المريء، و كلاهما يمكن أن يكون مميتاً.

ثالثا- الإدمان على الكحول

يشعر شارب الكحول العادي في البداية ببعض الانبساط، ثم بدرجة من عدم التوازن مع صعوبة في المشي، مع عدم التركيز وضعف مستوى الأنشطة العقلية، وعند مستوى أعلى يتوقف الشخص عن الحركة تمامًا، وقد يصبح مخدرًا تمامًا.

ومع زيادة الكمية المستخدمة يدخل المتعاطي في حالة التسمم الكحولي (السُّكر)؛ حيث تظهر متغيرات سلوكية ونفسية غير سوية مثل السلوكيات الجنسية والعدوانية مع تقلب المزاج، وعدم القدرة على الحكم على الأمور مع تدهور في العلاقات الاجتماعية والأداء الوظيفي، ويصاحب ذلك بعض الأعراض التي تسهّل التعرف على هذا الشخص مثل تقطع الكلام، والمشي غير المنتظم، وفقدان الاتزان مع اضطراب الانتباه والذاكرة، وقد تكون الغيبوبة الكاملة هي نهاية المطاف إذا كانت كمية الكحول المتعاطاة كبيرة بما يكفي لحدوث ذلك.

أ- دلائل حدوث الإدمان

تمثل المقدمة أعلاه صورة المتعاطي في البداية، أو صورته بعد الإفراط الشديد في الشرب، والتي تمثل الخطوات الموصّلة بعد ذلك للدخول في دائرة الإدمان، تلك الدائرة الجهنمية التي ينكرها الكثير من المدمنين؛ واصفين أنفسهم بالمتعاطين أو المفرطين، رافضين وصف الإدمان؛ لذا فإننا سنعرض هنا دلائل حدوث الإدمان حتى يواجه بها الشخص نفسه، وحتى يتعرف أهل المدمن عليه أيضًا حتى يدركوا خطورة المشكلة ومدى تفاقمها:

1- الاحتياج المتزايد لزيادة كمية الكحول المتعاطاة من أجل الوصول لحالة السكر أو ضعف تأثير الكمية المأخوذة مع استمرار استخدام نفس الكمية .

2-حدوث الأعراض الانسحابية، وهي عبارة عن مجموعة التغيرات السلوكية والنفسية والمعرفية التي تحدث عندما تقل كمية الكحول التي يتعاطاها المدمن والتي تعوّد عليها لمدة طويلة، وهنا يلجأ المدمن إلى استمرار الحصول وتعاطي الكحول من أجل تقليل أو تجنب حدوث هذه الأعراض، متعاطيًا للكحول طوال يومه، ابتداء من بعد تيقظه من النوم مباشرة.

3- يتعاط مدمنُ الكحول، الكحولَّ بكميات أكبر ولمدة أطول مما يحتاجه أو يقرره من أنه سيكتفي بكمية محدودة.

4-يتحدث المدمن عن رغبته الدائمة في التوقف أو في تنظيم تعاطيه، ولكنه غالبًا يفشل في تقليل الكمية أو التوقف عن التعاطي.

5- يقضي المدمن وقتًا طويلاً من حياته للحصول على الكحول ولتعاطيه وللإفاقة من أثره .

6-تتمحور أنشطة المدمن اليومية حول تعاطي الكحول، بحيث إن الأنشطة الاجتماعية والوظيفية للمدمن تقل بسبب التعاطي، بحيث ينعزل المدمن عن الأنشطة العائلية وعن هواياته من أجل تعاطي الكحول، سواء كان وحيدًا أو مع ندماء .

7- بالرغم من إدراك المدمن لدور الكحول في مشاكله النفسية والعضوية؛ فإنه يستمر في تعاطيه، بالرغم من كل الدلائل التي تشير إلى أن سبب المشاكل هو التعاطي.

ب-علاج الإدمان

قصة تحريم الخمر أمر حسمته في مجتمعاتنا الإسلامية ؛ حيث كان يمكن وصف المجتمع الذي نزلت في آيات تحريم الخمر بأنه مجتمع مدمن، فقد كانت الخمر جزءًا من حياتهم واهتماماتهم التي كانوا لا يتصورون أن يتخلوا عنها؛ ولذا كان الأمر الأول في العلاج الرباني هو التهيئة النفسية، ويبدأ بتكوين موقف مضاد من هذه العادة الاجتماعية القبيحة؛ حيث إن أضرارها أكثر من منافعها، ثم اعتبارها أمرًا لا يصح أن يقابل به الإنسان ربه؛ فجاء الأمر بعدم قرب الصلاة لمن هو في حالة السكر، فبدأت تدرك النفوس أنها بصدد أمر لا يحبه الله ولا يحبذ العبد أن يلقاه وهو عليه، بل وأصبح أمر التحريم القاطع مطلبًا نفسيًّا تتحدث به الألسن وتتمناه القلوب، فإذا ما جاء الأمر الإلهي بالتحريم طفت دور المدينة فوق بحيرة من

الخمر الذي أراقه المسلمون إعلانًا لقبولهم الأمر الإلهي الذي جاء دافعًا لإرادتهم أو تقوى منهم أو تحديًّا لكل الأعراض الانسحابية التي تنتج جرّاء البعد، والتي قد تضعف نفوسهم أمامها في حالة عدم حسم الأمر الإلهي؛ ليأتي التحريم القاطع للنفوس المؤمنة؛ فيخرج أحسن ما فيها، وليمتنع المجتمع كله بين عشية وضحاها عن الخمر تمامًا بدون تسويف أو إبطاء أو أعذار أو ادعاء مرض أو محاولة لبحث عن أسباب وراثية لإدمان الكحول أو غيره[31].

وهذا المنهج الرباني في علاج مجتمع المسلمين الأول من هذا الداء هو المنهج العلمي الحقيقي الذي يُستخدم اليوم في علاج الإدمان بصورة عامة ، وعلاج إدمان الكحوليات بصورة خاصة ، وهو يعتمد على تغيير طبيعة حياة المدمن كلها بصورة شاملة، وليس امتناعه عن تعاطي الكحول أو المادة المخدرة فقط؛ حيث نؤمن أن الإدمان هو "نمط حياة"؛ لذا فإن الإقلاع عنه لن يتم إلا بتغيير نمط حياة الإنسان وطريقة تفكيره، ونظرته للأمور وتعامله مع مشاكله وكل أمور حياته، بدون ذلك لا يمكن الإقلاع عن المادة المخدرة أو الكحول؛ لأن تعاطي المادة المخدرة بما فيها الكحول إنما هو ذروة التعبير عن منهج حياة يعتمد على الهروب من مواجهة المشكلات، وتغيب العقل في مواجهتها بدلاً من إحضاره، إذا أدرك المدمن ذلك تكونت له الإرادة الحقيقية في الإقلاع عن الكحول والمخدرات، ليس لأضرارها فقط، ولكن لأنها تعوقه عن أن يكون إنسانًا سويًّا كما ارتضاه الله صاحب عقل يَقِظ هو مناط التكليف، بحيث يتعجب من نفسه وهو يُغيّب عقله، تلك النعمة التي كرمه الله بها على كل المخلوقات.

إذا توافرت هذه الإرادة في الإقلاع عن الكحول والمخدرات في إطار هذا التغيير الشامل لطريقة الحياة والنظر إليها، وكل ما يحدث- سواء من دخول لمصحّة أو مستشفى لعلاج الأعراض الانسحابية أو الحصول على الدعم النفسي من أجل القدرة على العودة إلى الحياة الطبيعية- يتحول إلى مسألة وقت يحتاجه الفرد حتى يتخلص تمامًا من هذه العادة السيئة، لا يوجد أي أصل علمي أو شرعي لاستحالة علاج الإدمان أو عدم القدرة على التخلص منه، ولكنه الفشل في فهم المشكلة والتعامل مع الأعراض دون التعامل مع المشكلة الأصلية وأسبابها الحقيقية، ذلك هو سبب تفاقمها والفشل في علاجها.

إن فرصة المجتمعات الإسلامية في التخلص من مشاكل الإدمان تعتبر كبيرة إذا عولجت الأسباب التي أدت إلى توجه الشباب من فراغ روحاني ونفسي أو إحباط نتيجة لما يعيشونه من أوضاع، مع وضع البرامج الجادة لتغيير حياة هؤلاء الشباب، حتى يجدوا البديل عن رغبتهم في إلغاء عقولهم، فلا يفكرون فيما يعانونه أو يرونه .

رابعا- موقف الأديان من الخمر

1- موقف الإسلام من الخمر

قال الله تعالى: ﴿ **يا أيُّها الَّذين آمَنُوا إنَّما الخَمرُ والمَيسِرُ وَالأنصَابُ وَالأَزلَامُ رِجسُ مِن عَمَلِ الشَّيطانِ فَاجتَنِبُوهُ لَعَلَّكُم تُفلِحُونَ * إنَّما يُرِيدُ الشَّيطانُ أن يُوقِعَ بينَكُم العداوةَ والبَغضَاءَ فِي الخَمرِ والمَيسرِ ويَصُدَّكم عَن ذِكرِ الله وَعَنِ الصَّلاةِ فَهَل أَنتُم مُّنتَهُونَ**﴾ (المائدة:الآية 90- 91)

الخمر والميسر والأنصاب والأزلام، عيدان في حزمة واحدة، تربطها النتائج المشتركة التي تصدر عنها، وهي أنها تؤدي جميعاً إلى الفجور وإفساد بنية المجتمع، وقد بدأ الإسلام بكسر هذه العيدان بشكل منهجي، فغزا القلوب وطهرها أولاً من رجس الشرك؛ باجتثاث جذور الجاهلية الفاسدة، الاجتماعية منها والاقتصادية والأخلاقية، ثم نقَّى تربتها من رواسب الشيطان، وغرس فيها بذار عقيدة التوحيد الطيبة، فحل بذلك عقدة الشرك، ومنع كل ما من شأنه أن يشكل رابطة بين الإنسان والوثنية وما يتصل بها لحكمة لا تخفى على كل ذي لُبٍّ، وأهم أشكال هذه الوثنية كانت الأنصاب والأزلام.

فالأنصاب هي الحجارة التي كان الجاهليون يذبحون ذبائحهم عليها وينضحونها بها، وهي الرمز الأهم للوثنية. وأما الأزلام فهي قطع رقيقة من الخشب بهيئة السهام كانوا يستقسمون بها على سبيل التفاؤل والتشاؤم، وهذا مناقض لما يؤمن به المسلم من أن القضاء والقدر هما من أمر الله وحده، وأنه لا دخل لأيَّة قوّة في تسييرهما أو تحويل مجراهما نحو النفع أو الضرر، وأن علم الغيب من اختصاص الله لا يعلمه إلا هو، فلا يعلم القسمة إلا من قسمها. وبالقضاء على الأنصاب والأزلام انتهت المعالم الأخيرة لعبادة الأصنام، وتحررت قلوب المؤمنين من قيود الوثنية، وانطلقت من أسر الخرافات والأضاليل والأوهام.

وبعد مرحلة الإعداد النفسي والروحي للمؤمنين، بدأ تشريع التكاليف المتعلقة بالشعائر التعبدية وبالحلال والحرام، فلاقت في هذه القلوب الطاهرة خصوبة وسرعة استجابة، وتنافساً على الطاعة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشرع الحنيف جعل الأصل في الأشياء الإباحة، إلا ما نص على حكمه وبيَّنه؛ بدليل قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرضِ جَمِيعاً..** ﴾ (البقرة: الآية 29).

لقد أحلَّ الله تعالى لعباده جميع الطيبات من الرزق من مأكل ومشرب، إلا أنه جل وعلا استثنى منها ما فيه ضرر للإنسان وأنزل فيه نصاً خاصاً، كما هو الحال بالنسبة للخمر والدم والميتة ولحم الخنزير. وقد حرَّم الله تعالى الخمر والميسر في هذه الآية الكريمة، وشدَّد على ذلك تشديداً بالغاً، لما فيهما من ضرر كبير وخطورة عظيمة تهدِد الأمة والمجتمع وتقوض دعائم الحياة السليمة.

وقد أثبت الطبُّ الحديث ضرر الخمرة الفادح، فقال أحد أطباء ألمانيا: (اقفلوا الحانات أضمَنْ لكم الاستغناء عن نصف المستشفيات والمِصحَّات العقلية والسجون.)

أما من الناحية الدينية والاجتماعية، فإن غيبوبة العقل بأي مسكر تنافي اليقظة التي يطلبها الإسلام من المسلم ليكون متصلاً بالله في كل لحظة، مراقباً له في كل خطوة، ليؤدي دوره الموكول إليه في هذه الحياة، وهو القيام بالتكاليف تجاه ربه أو نفسه أو أهله أو مجتمعه أو إخوته في الإنسانية .ثم إن الغيبوبة التي ينشدها مُعاقِر الخمر ما هي في الواقع إلا محاولة فاشلة للهروب من مشاكله ومسؤولياته، والإسلام ينكر عليه هذه الطريق، ويريد منه أن يكون قوياً صلباً في مواجهة الواقعات والأحداث، لأن مواجهتها هي مِحَكُّ العزيمة والإرادة، أمَّا الهروب منها إلى تصورات وأوهام، فهو طريق التحلل والانسلاخ عن الواقع،الَّذي يفقد صاحبه هويته ومقومات شخصيته، ويعطل دوره الإنساني .وأما إذا كان ينشد ما يسمونه النشوة، فإن كل لحظة منها ستكلفه من سوء السمعة وفساد الصحة ما لا يقدر بثمن.

من أجل ذلك كله شدد الإسلام العقوبة على شارب الخمر، وأمر أن يُجْلَد ردعاً له وإنقاذاً لروحه؛ أخرج أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن النبي(ﷺ)أنه قال :"**من شرب الخمرة فاجلدوه، قالها ثلاثاً، فإن شربها الرابعة فاقتلوه**». وفي صحيح مسلم أن عثمان رضي الله عنه قال: (جَلَدَ النبي شارب الخمر أربعين جلدة وكذلك فعل أبو بكر). وعن الإمام علي كرَّم الله وجهه قال: (إذا شرب الرجل سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افترى، وعلى المفتري ثمانون جلدة) (رواه الدارقطني). واجتناب الشيء لغة يعني الابتعاد عنه، والاجتناب للخمر لا يعني فقط الامتناع عن شربها؛ وإنما الابتعاد عن كل ما يمت لها بصلة، وعن كل تعامل معها بأي شكل كان، بدليل ما رواه ابن عباس رضي الله عنه قال: سمعت الرسول (ﷺ)

يقول: «**أتاني جبريل فقال :يا محمَّد إن الله لعن الخمر وعاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة إليه وبائعها وساقيها ومسقيها**» (أخرجه الحاكم وصححه البيهقي.)

على أن تحريم الخمر في الإسلام لم يأت دفعة واحدة، بل جاء عبر مراحل وخطوات تمهيدية، لعلاج الأمراض الناجمة عنها، والمتغلغلة في حنايا النفوس وخلايا الجسد. وهذا من الحكمة التي انتهجها الإسلام في معالجة الأمراض الاجتماعية، فقد سلك بالناس طريق التدرُج في تشريع الأحكام، حتى تتهيأ لها النفوس، وتصبح قادرة على تطبيقها، بقناعة فكرية وقبول نفسي، فبدأ بتنفير الناس من الخمر بطريق غير مباشر، كخطوة أولى، وذلك حين أنزل الله تعالى: ﴿ **وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالأَعنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنهُ سَكَراً ورِزقاً حَسَناً..** ﴾ (النحل: الآية 67) وهي تتضمن تلميحاً إلى ضرره مع وجود منافع اقتصادية للنخيل والأعناب، حيث ذكر أنهم اتخذوا من ثمراتها سَكَراً ورزقاً فوصف الرزق بأنه حسن وسكت عن السَّكَر لِيَفهمَ السامعَ أنه قبيح ثم تبعتها الخطوة الثانية، وهي تحريك الوجدان الديني في نفوس المسلمين، وتنفيرهم بشكل مباشر من الخمر؛ عن طريق الموازنة بين نفعها المادي الضئيل، وضررها الجسدي والروحي الكبير؛ بنزول الآية الكريمة: ﴿ **يَسأَلُونَكَ عَنِ الخَمرِ وَالمَيسِرِ قُلْ فِيهِما إِثمٌ كَبِيرٌ وَمَنافِعُ لِلنَّاسِ وإِثمُهُما أَكبَرُ**

مِن نَّفعِهِمَا.. ﴾ (البقرة :الآية 219) وفي هذا إيحاء بأن تركهما هو الأَوْلى مادام الإثم أكبر من النفع، إذ أنه قلما يخلو شيء من نفع، ولكن الحِل والحرمة ترتكزان على غلبة الضرر أو النفع، فما غلب نفعه حل وما رجح ضرره حرم.

ثم كانت الخطوة الثالثة، وهي التحريم الجزئي للخمر في أوقات الصلاة، لما لها من أثر سيء على العقل والتفكير، فهي تفقد شاربها القدرة على التركيز والتوجه أثناء إقامة فريضة الصلاة، فنزلت الآية الكريمة: ﴿ **ياأيُّها الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنتُم سُكَارَى حَتَّى تَعلَمُوا مَا تَقُولُونَ..** ﴾ (النساء :الآية 43) وفي هذا تقليل لفرص المعاقرة العملية للشراب، وكسر لسلطان عادة الإدمان، بتدريب الجسم على ترك الخمر في أوقات معينة، تساعده في النهاية على تركها نهائياً. فكأنما حرم الخمر في هذا النص سائر النهار، ولم يبق للمولعين بها إلا الليل من بعد صلاة العشاء، وفي هذا التضييق على شاربي الخمر، إعداد لهم وتأهيل، لاستقبال الحكم النهائي بالتحريم القطعي لها.

ثم جاءت الخطوة الحاسمة، وهي التحريم القطعي للخمر، وفي جميع الأوقات، بعد أن تهيأت النفوس والأجساد لها؛ فصدر الأمر الجازم في قوله تعالى: ﴿ **ياأيُّها الَّذين آمَنُوا إنَّما الخَمرُ والمَيسِرُ وَالأنصَابُ وَالأَزلَامُ رِجسٌ مِن عَمَلِ الشَّيطانِ فَاجتَنِبُوهُ لَعَلَّكُم تُفلِحُونَ**﴾(المائدة:الآية 90) ، وكان جواب المؤمنين هو السمع والطاعة. جاء في مسند أحمد وأبي داود والترمذي: أن عمر رضي الله عنه كان يدعو الله تعالى (اللهم بيِّن لنا في الخمر بياناً شافياً) فلما نزلت آية البقرة قرأها عليه النبي (ﷺ)، ظلَّ على دعائه، وكذلك لمّا نزلت آية النساء، فلما نزلت آية المائدة دُعي فقرئت عليه، فلما بلغ قوله تعالى: ﴿ **فَهَل أَنتُم مُنتَهُونَ**﴾ قال: انتهينا، انتهينا. ونلاحظ في قوله تعالى: ﴿**فَهَل أَنتُم مُنتَهُونَ** ﴾استفهاماً خرج عن معناه إلى معنى الأمر، أي انتهوا؛ وهذا أسلوب للنهي بألطف الوجوه وأشدِّها تأثيراً في النفوس.

2-الخمر في الديانة اليهودية

إن الشريعة اليهودية التي سنها موسى، سيما شريعة المسموحات والمحظورات من الطعام والشراب، هي مذكورة في سفر اللاويين وفي سفر تثنية الاشتراع[33]، ولا يوجد ذكر للخمر فيها، إلا أن التشريع منع من نذر نذرًا للرب خلال مدة نذره في شرب الخمر، أو من نذر حياته بكاملها له، الكهنة مثلاً، طوال مدة حياتهم، أو خلال مدة الصوم، وسوى ذلك لا يوجد(تحريم) للخمور بل هناك عدة آيات تدل على أن الشعب اليهودي قد اعتاد شرب الخمر، خصوصًا في احتفالات عيد الفصح اليهودي.

3- الخمر في الديانة المسيحية

لا تحرم المسيحية أي نوع من الطعام أو الشراب[34]، وفيما يخص الخمر، نرى أن السيد المسيح نفسه(عليه السلام) وتلاميذه قد شربوا الخمر، وكانت أولى العجائب التي اجترحها المسيح حسب الأناجيل، أنه قد حوّل الماء إلى الخمر عندما نفِذ في عرس قانا الجليل، وفي اليوم الأخير من حياته الأرضية، أخذ كأس الخمر وقدمها للتلاميذ قائلاً، هذا هو دمي، وهذا أساس القداس الإلهي الذي لا يزال المسيحيون يقيمونه إلى يومنا هذا؛ لكن المسيحية حذرت بشدة من الانغماس في الشهوات، ومنها الانغماس في شرب الخمر أو السُكر، بل نرى بولس الرسول ينصح تلميذه باستعمال القليل من الخمر كدواء للمعدة؛ أما فيما يخص رجال الدين، فقد حرمت الكنيسة الأرثوذكسيّة على رجال الدين شرب الخمر، استنادًا إلى نظرة العهد القديم (التسمية المسيحية للتوراة اليهودية) حول الموضوع، بينما يسمح الكاثوليك وأغلب البروتستانت بذلك، استنادًا إلى توصيات الأناجيل فيما يخص الرعاة والكهنة، إذ يطلب من الراعي أن لا يكون مدمنًا للخمر، وليس غير شارب له؛ غير أن بعض الكنائس الراديكالية البروتستانتية في الولايات المتحدة، تحرم الخمر أو تدعو للابتعاد عنه.

ولربما يسيء البعض للديانة المسيحية على أنها ديانة المستبيحات فلا رادع لتناول الخمر بدليل أن الدول المسيحية تبيح بيع وشراء وتداول الخمر بشكل علني ومسموح به،هذا غير صحيح ، **حيث كان يوصف قليل منه كدواء كما ورد على لسان بولس الرسول عندما قال لتلميذه تيموثاوس: "استعمل خمراً قليلاً من أجل معدتك وأسقامك الكثيرة" (1تيموثاوس 5:23)**.

1- ورد في سفر الأمثال ما يلي: "الخمر مستهزئة، المسكر عجاج، ومن يترنّح بهما فليس بحكيم" (أمثال20:1).

2 – وورد عن الخمر أيضاً في سفر الأمثال ما يلي: "لمن الويل، لمن الشقاوة، لمن المخاصمات، لمن الكرب، لمن الجروح بلا سبب، لمن ازمهرار العينين، للذين يدمنون الخمر الذين يدخلون في طلب الشراب الممزوج. لا تنظر إلى الخمر إذا احمرت حين تظهر حببها في الكأس، وساغت مترقرقة، في الآخر تلسع كالحية وتلدغ كالأفعوان" (أمثال 23:29-31).

3 – وورد في سفر إشعياء النبي: "ويل للأبطال على شرب الخمر، ولذوي القدرة على مزج السكر" (إشعياء5:22).

خامسا-ترتيب دول العالم من حيث كمية احتساء الخمر

بحسب تقرير منظمة الصحة العالمية في عام 1996 والذي أجري على ما يقرب من 154 دولة حول العالم جاءت سلوفانيا على رأس دول العالم شربًا للخمر (15.15 لتر/ شخص) ثم تلتها كوريا بمعدل (14.40 لتر /شخص) وجاءت إندونيسيا آخر هذه الدول بنسبة (0.13

لتر/ لشخص). بينما احتلت بريطانيا المركز الثلاثين بنسبة (9.41لتر/ شخص) وأمريكا المركز الثاني والثلاثين بنسبة(8.9 لتر/ شخص) وكانت أول دولة أفريقية تظهر في الجدول هي جنوب أفريقيا في الترتيب الواحد والخمسين بنسبة(7.72 لتر/ شخص).

إن جمهورية جنوب أفريقيا ذات الأقلية البيضاء، التي تقدر بأربع ملايين نسمة، من بين مجموع السكان البالغ عددهم أربعين مليون نسمة. فيها حوالي ثلاثمائة ألف مدمن خمر ، يسمونهم (الكحوليين). وتظهر الإحصائيات أن عدد مدمني الخمر من الملونين في جنوب أفريقيا يوازي خمسة أضعاف عدد مدمني الخمر ضمن أي جنس آخر ويذكر المبشر الانجليزي جيمي سوا جرت في كتاب له بعنوان (الخمر) : أن أمريكا فيها احد عشر مليون مدمن، وأربعة وأربعين مليون من المفرطين في شرب الخمر.

أما الدول العربية التي زادت فيها الخمر بنسبة كبيرة في السنوات الماضية فكان ترتيبها في نفس الإحصائية كما في الجدول رقم (24) والموضح في الشكل (1).

جدول 24: ترتيب الدول العربية من حيث كمية احتساء شعبها للخمر.

الدولة	المجموع لكل فرد/لتر	البيرة	المشروبات المقطرة	النبيذ
لبنان	5.43	0.52	3.10	1.81
الأمارات	3.06	1.20	1.70	0.61
العراق	061	0.30	0.32	–
المغرب	0.58	0.25	0.05.	0.28
مصر	0.53	0.05	0.47	0.1
الجزائر	0.27	0.15	0.02	0.5
سوريا	0.21	0.07	0.14	0.01
اليمن	0.15	0.11	0.04	–

المصدر :http://www.islamtoday.net/hk/

الشكل (١) :ترتيب الدول العربية من حيث كمية استهلاك شعبها للخمر .

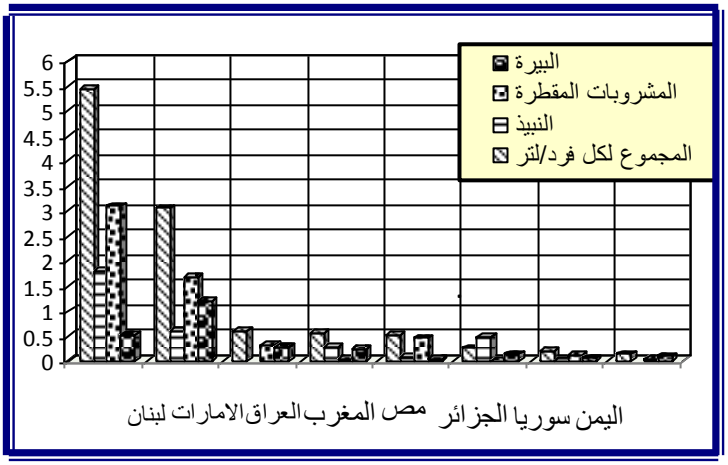

المصدر: جدول (٢٤)

المبحث الثالث :التدخين

التدخين آفة قديمة مضى على اكتشافها حوالي ألف عام، وتزايد الإقبال على ممارسة آفة التدخين بعد اختراع آلة لف السجائر وظهور شركات صناعة السجائر التي أصبحت شركات ضخمة لها نفوذها مثل شركات:فيليب موريس (36%)، سيتا (31.1%)، روثمان (15.5%)، رينولدز (15.5%)، غالامير (3.1%)، امبريال(2.8%)، تاباكاليرا (1.1 %)، بات(0.18).%.

وقد زاد معدل استهلاك الفرد للسجائر زيادة كبيرة من 40 سيجارة للفرد الواحد في السنة سنة 1880 إلى 12854سيجارة للفرد الواحد في السنة سنة 1977 ولم ينتبه الناس إلى ضرر تدخين السجائر إلا في مطلع القرن العشرين، حيث تبين بشكل واضح علاقة التدخين بالعديد من الأمراض وبخاصة مرض السرطان.

أولا- المدخنين في العالم

يبلغ عدد المدخنين في العالم: حوالي (1.1) مليار مدخن منهم 47% رجال و12% نساء. فيما تبلغ حجم تجارة السجاير في العالم سنويا:(407 مليار دولار)، وعلى مستوى الدرجة الحضارية فقد بلغت نسبة المدخنين في العالم للجنسين كالآتي: في العالم الصناعي: الرجال: 42%، النساء 24% في العالم النامي: الرجال: 48%، النساء: 7%.

ويظهر من معطيات منظمة الصحة العالمية أنه في السنوات الأخيرة، ارتفعت نسبة النساء المدخنات، وأن نسبتهن تتواصل وبازدياد طوال الوقت، في الوقت الذي لم ترتفع نسبة الرجال المدخنين منذ مدة طويلة.

ويظهر أن نسبة الشابات المدخنات هي أيضا آخذة بالارتفاع نسبة للشبان، وبحسب معطيات 151 دولة، ظهر أن 7% من الشابات بجيل المراهقة يدخنّ السجائر مقارنة مع 12% من الشبان بجيل المراهقة (علما أن هذا المعطى لم يتغير منذ سنين). في بعض الدول حتى قد تتساوى النسبة بين الشبان المدخنين والشابات المدخنات.

من جهته يقول الدكتور موشي زلوتشوبر، طبيب كبير من معهد الاندوكرينولوجيا، السكري والأيض، في قسم النساء والوالدات، في القرية الطبية رمبام، أن التدخين لدى النساء يؤدي إلى الشيخوخة المبكرة، والى احتياج حبوب منع الحمل بوتيرة وتركيز اكبر،فضلا عن ارتفاع احتمال خطر الإجهاض.

وفي الصين أفادت إحصاءات نشرتها صحيفة صادرة في شنغهاي أن التبغ فتك في العام 1999 بثمانمائة ألف شخص في الصين، ما يعتبر رقماً قياسياً في بلد يعول 320 مليون مدخن، أي اكبر نسبة مدخنين في العالم. وقد أعلن عدد ضحايا التبغ نائب رئيس جمعية التبغ

والصحة زهانغ يفانغ أثناء اجتماع حذر فيه من أن هذه الآفة ستزيد خطورة، إذ يتوقع أن يتضاعف أربع مرات بحلول سنة2050 إذا لم تتخذ الإجراءات الضرورية.

وتفيد نتائج تحقيق اجري أواخر العام 1998، أن قرابة المائة مليون صيني قد يموتون بسبب التدخين من الآن وحتى سنة 2050. وارتفع استهلاك السجائر السنوي في الصين من مائة مليار في بداية الخمسينات، إلى خمسمائة مليار في الثمانينات ليبلغ 1800 مليار حالياً. وارتفع معدل الاستهلاك اليومي للسجائر لدى المدخنين الذكور في الصين من سيجارة واحدة في اليوم في سنة 1952 إلى أربع سجائر يومياً في سنة 1972 و10 في سنة 1992. وجاء في استطلاع شمل عينة من 50 ألف شخص بين أيلول وتشرين الثاني في 48 مدينة كبرى، أن 93.7 في المائة من المدخنين هم من الذكور. يشار إلى أن التبغ يخضع كلياً لرقابة الدولة وهو قطاع اقتصادي رئيسي جنت منه مصلحة الضرائب الصينية العام 2006 حوالي 18 مليار دولار مقابل 10 مليارات في سنة 1996.

ثانيا– المدخنين في الوطن العربي

أما على مستوى الوطن العربي ووفق تقرير لمنظمة الصحة العالمية نشره موقع مأرب برس عام 2009 بلغ عدد السجاير التي يدخنها اليمنيون (6.4)مليار سيجارة سنوياً، أي ما يعادل 317.5 مليون علبة سجاير، وبواقع 870 ألف علبة يومياً. ووفقاً للدراسة التي أعدها احمد حسين الحداء، المدير التنفيذي لصندوق رعاية النشء والشباب، فان ضخامة حجم استهلاك التبغ تصل إلى 508 آلاف كيلومتر، إذا ما قمنا برمي السجاير المستهلكة سنوياً في شريط واحد ومتصل، وهو ما يساوي طول قطر كوكب الأرض 18 مرة.

وحسب الدكتور أبو بكر الغربي، رئيس الجمعية اليمنية لمكافحة التدخين فان الدراسات الميدانية، كشفت أن نسبة عدد المدخنين في اليمن تعد من أعلى النسب عالمياً، وبلغة الأرقام فإن (85.7 %) من الرجال مدخنون و(30.2 %) من النساء مدخنات، وهناك(3.4)مليون مدخن على مستوى البلاد،(29.2 %) منهم من أصحاب الفئة العمرية من 17 إلى 24 عاماً، موضحاً أن إنفاق اليمن على التبغ بلغ سنة 2009 (21.3) مليار ريال، كما ازدادت المساحة المزروعة بالتبغ كلياً بنحو الضعف.

ولفت رئيس الجمعية اليمنية لمكافحة التدخين إلى أن ما تتقاضاه الدولة من ضرائب على صناعة وتجارة التبغ لا يكفي بأكثر من 10 في المائة من الأضرار الناجمة عن التدخين الذي يعد واحداً من أهم ثلاثة أسباب للموت في اليمن، إلى جانب حوادث المرور وإطلاق الأعيرة النارية.

وفي مصر أعلن وزير الصحة المصرية إسماعيل سلام أن آخر الإحصائيات تفيد بان مصر تستهلك ستين مليار سيجارة في السنة، وفي محاضرة حول مكافحة التدخين قال الوزير أن (هذا الرقم ارتفع إلى 85 ملياراً في سنة 2000).

وتقول الإحصائيات أن مصر التي تشهد ارتفاعاً بنسبة اثنين في المائة سنوياً في عدد المدمنين على التدخين من بينهم نصف مليون من الأطفال. ودعت وزيرة البيئة نادية مكرم عبيد من جهتها إلى تطبيق قانون البيئة الذي ينص على فرض غرامة قيمتها عشرون ألف جنيه مصري(ستة آلاف دولار) على كل رب عمل يسمح بالتدخين في مكان العمل.

من جانب آخر وجدت دراسة من إعداد منظمة الصحة العالمية أن تونس تحتلّ المرتبة الأولى على الصعيد العربي في كثرة المدخنين، إذ يشكلون 3.5 ملايين شخص أي ثلث مجموع السكان البالغ عددهم 10.5 ملايين نسمة. ونقلت صحيفة الصباح التونسية عن الدراسة وبيانات إحصائية للمعهد الوطني التونسي للإحصاء أن "تونس تتقدم الدول العربية في نسب المدخنين، إذ جاء رجال تونس في المرتبة الأولى في عدد المدخنين العرب، يليهم رجال اليمن، وكان رجال سلطنة عمان الأقل استهلاكاً للسجائر." وبينت الدارسة أن "نسبة المدخّنين في تونس بلغت 50% لدى الذكور و10% لدى الإناث". وأوضحت الدراسة أن 65% من التونسيين الذين تتجاوز أعمارهم 25 عاما هم من المدخنين، منهم 7% من الإناث، وأن معدل الاستهلاك الفردي للتبغ في تونس وصل إلى 17 سيجارة يومياً ولفتت الدارسة إلى أن "أكثر من 5580 رجلا و850 امرأة يتوفون سنويا في تونس بسبب التدخين، خاصة لدى الفئة العمرية بين 35 و69 عاماً."

وذكرت أن المواطن التونسي ينفق معدل 90 دينارا (64.74 دولارا) سنويا على السيجارة بينما ينفق 25 مليما فقط على شراء الكتب. ونعتقد أن هذه النسبة تنسحب على جميع الدول العربية وليس على تونس لوحدها. وللأمانة ولكي لا أتهم بغض النظر عما تنفقه دول عربية أخرى، فاني لم أعثر على إحصائيات في بقية الدول العربية، ويشار إلى أن السلطات التونسية قد أعلنت عام 2009 سنة مكافحة للتدخين، وأقرّت حملة وطنية للتخفيض من نسبة المدخنين للوصول بها إلى نسبة 10% من عدد سكان البلاد على مدى خمس سنوات.

وفي السعودية، ينفق سكان مدينة الرياض وحدها 200 مليون ريال سنويا لشراء وحرق 170 ألف علبه سجائر ، وهناك نسبة 70 % من المدخنين أعمارهم من 20 إلى 30 سنه. وكشفت منظمة الصحة العالمية أن مواطني دول مجلس التعاون الخليجي ينفقون حوالي 800 مليون دولار على استهلاك التبغ سنويا .

وفي العراق، بلغ عدد المدخنين 7.5 مليون مدخن رغم الأحوال الاقتصادية السيئة التي يعيشونها، أما في لبنان، فان أكثر من نصف السكان أي نسبة 57 % مدخنون . وينفق اللبنانيون على استهلاك السجائر 400 مليون دولار سنويا، و يقتل الدخان سنويا 3500 لبناني.

ووفق الإحصائيات فقد احتل رجال تونس المرتبة الأولي في عدد المدخنين العرب يليهم رجال اليمن بينما كان رجال سلطنة عمان الأقل استهلاكا للدخان.

وفي ما يتعلق بالنساء، فقد احتلت اليمنيات المرتبة الأولى في هذا المجال بنسبة 29.% وتبلغ نسبة تدخين الرجال إلى النساء في اليمن(2– 1) وفي الإمارات (24 – 1)وفي البحرين(22– 1)وفي الكويت(12– 1) وفي سلطنة عمان(16– 1)وفي المغرب(10– 1).

وتؤكد أحدث أرقام منظمة الصحة العالمية ارتفاع أعداد المدخنين بين الأطفال العرب في الفئة العمرية من 13 – 15 سنة ، حيث بلغت نسبة المدخنين بين الأطفال في هذه المرحلة العمرية 22 % ، بينما ارتفعت إلى 30 في المائة في العراق وفلسطين، نتيجة لاضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية في كلا البلدين. كما تؤكد الأرقام ارتفاع معدلات التدخين بين الفتيات في ذات الفئة العمرية، حيث بلغت 6 في المائة في مصر وبعض دول الخليج.

وإذا افترضنا أن نسبة المدخنين العرب هي بحدود 30 % من مجموع السكان البالغ 330 مليون نسمة حاليا فإن ذلك يعني أن هناك نحو 100 مليون مدخن عربي. وإذا ما افترضنا أيضا، أن كل مدخن عربي يدخن 20 سيجارة في المتوسط يوميا، ويدفع في المتوسط أيضا دولارا ونصف الدولار كمتوسط سعري لـ أل 20 سيجارة فإن مجموع ما يدفعه العرب يوميا على التدخين يبلغ 150 مليون دولار. أما شهريا فان العرب ينفقون 450 مليون دولار على التدخين . وسنويا فهم ينفقون 5 مليارات و400 مليون دولار. بالطبع هذه أرقام ليست بحاجة إلى تعليق. لكن هناك أرقام أخرى، في مصر، ينفق المصريون 20 % من متوسط دخلهم على السجائر . ويبلغ عدد المدخنين المصريين 17 مليون شخص يزدادون بنسبة 9 %سنويا. كما أن 70 % من المدمنين على المخدرات في مصر بدأوا بسيجاره ، وينفق المصريون ، وفق إحصائيات عام 2004 (454) مليون دولار سنويا على تكاليف علاج أمراض ناجمة عن التدخين.

وطالما أننا في خضم لعبة المقارنة بالأرقام فإن غالبية الدول العربية تتجاهل تعليم الطفل في المرحلة التحضيرية، كما أن 40 % من الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين السادسة والخامسة عشرة لم يلتحقوا بمقاعد الدراسة. وتنفق الدول العربية مجتمعة أقل من 4 % من دخلها القومي على التعليم . وكشفت منظمة الصحة العالمية أن مواطني دول مجلس التعاون الخليجي ينفقون حوالي 800 مليون دولار على استهلاك التبغ سنويا.

وتأسيسا على ما تقدم فانه من الضرورة بمكان وجود قيادات جماهيرية مساندة وفعالة تساهم في نشر الوعي من مضار التدخين، وذلك من خلال إقامة مشاريع وبرامج توعية في المدارس والمراكز الجماهيرية، مثل الحملة التي قام بها تلاميذ المدارس بمناسبة اليوم العالمي " يوم بلا تدخين" ورفع الشعارات التي تدعم الإقلاع عن التدخين ومحاربته. يجب أن يبدأ مسار التوعية من الصغر، لأنه ووفقًا للإحصائيات هنالك الكثير من تلاميذ المرحلة الابتدائية مدخنين.

ثالثا-أسباب التدخين

يختلف الأشخاص من حيث قوة انجذابهم إلى ممارسة هذه العادة السيئة ،كما أن للظروف البيئية التي تحيط بالفرد من الأسرة والشارع والمدرسة وأصدقاء السوء دور أكبر في ذلك ،هذا فضلا عن العوامل الآتية:

1-الدعاية وإظهار المدخن بصورة البطل، أو الرجل المكتمل الرجولة.

2- تسليط الأضواء على المدخنين من الشخصيات المرموقة في المجتمع وتقليد الصغار للكبار المدخنين.

3- وكذلك الهدايا والجوائز المغرية التي تقدمها شركات التدخين لشراء السجائر والتبغ بأنواعه.

4- المشاكل التي يمر بها الفرد والتصور الخاطئ في أن الدخان يريح أعصاب الفرد.

5- الجهل بأضرار الدخان في بادئ الأمر وقلة التوعية الصحية .

6- تكالب الشركات المنتجة للدخان على مستوى العالم واستخدامها الأعلام والأفلام والدعاية بمختلف أنواعها الجدول (25) تعد من الأسباب التي تستقطب الشباب نحو ممارسة التدخين.

جدول 25:منتجو الدخان الرئيسيون في العالم بالطن

الدولة	طن من الدخان

الولايات المتحدة	735.781
الصين	2.524.500
زيمبابوي	212050
البرازيل	442.500
تركيا	266500
اليونان	132000
اندونيسيا	175631
ملاوي	142300
ايطاليا	132000
الهند	635000
باكستان	90.450
كندا	69.300
تايلاند	68.600
اليابان	67.100
بلغاريا	9.000
بولندا	44.700
الأرجنتين	117.300
الفيليبين	67.500

المصدر :منتديات مشرق: www.AL-Maisraik.com

رابعا-أضرار التدخين

1- الأمراض الناتجة من التدخين

بينت الإحصاءات الرسمية أن التدخين هو أكثر سبب للوفاة من بين الأسباب التي يمكن تجنبها وهي تسبق في ذلك الموت بحوادث السير كسبب للوفاة، فضلا من كون التدخين مسؤول عن 30% من الوفيات بمرض السرطان، بمعنى أن المجتمع إذا خلى تماما من المدخنين، فان الوفيات بسبب السرطان ستنخفض بمعدل الثلث تقريبا،هذا إذا علمنا أنه في عام 1995 كان عدد الوفيات التي تسبب في حدوثها التدخين بلغ 2.5 مليون وفاة. ولا ينحصر ضرر التدخين بكونه سببا أكيدا لإحداث السرطان بل أنه سبب أكيد أيضا لأمراض كثيرة منها:

الأمراض الرئوية مثل التهاب القصبات المزمن ، انتفاخ الرئة، التهاب الرئة الجرثومي، وحسب الإحصائيات الرسمية كان التدخين السبب الرئيس للوفيات بسبب أمراض رئوية حيث تسبب في 84000 حالة وفاة سنة 1990 في الولايات المتحدة الأمريكية. ويسبب كذلك التدخين تصلبا في الشرايين في جميع أنحاء الجسم ، ويكون سببا أكيدا لانسداد شرايين في أعضاء مهمة ، فإذا حدث الانسداد في أحد الشرايين التي تغذي عضلة القلب أدى

إلى حدوث الجلطة القلبية التي قد تؤدي إلى موت جزء كبير أو صغير من عضلة القلب، مما قد يؤدي إلى ضعف خطير في قوة القلب أو إلى الوفاة المفاجئة. أما إذا حدث الانسداد الشرياني في أحد شرايين الدماغ ، أدى ذلك إلى الفالج أو الشلل النصفي الذي قد يكون دائما. وكثير من المدخنين يصابون بتضييق أو انسداد في شرايين الأطراف السفلية مما ينتج عنه العرج المتقطع أو الغرغرينا التي قد تستدعي بتر الساق المصابة. وفيما يأتي بعض الإحصاءات الخاصة بأضرار التدخين:

أ-عدد السنوات التي يفقدها المدخن من عمره تبلغ 8 سنوات .
ب-عدد الأشخاص الذين تقتلهم السجاير سنويا: 3.50.000
ج-عدد الأشخاص الذين يقدر أن السجاير سوف تقتلهم سنة 2015: 11.000.000
د-عدد الموتى بسرطان الرئة بسبب التدخين في كل العالم: 1.200.000

2- الأضرار الاقتصادية

فضلا عن ضرر التدخين بالصحة فالتدخين يؤثر على الناحية الاقتصادية للفرد والمجتمع، فالمدخن هو في الحقيقة إنسان مدمن بكل معنى الكلمة حيث أنه مستعد لشراء التبغ لإشباع الرغبة الجامحة لديه إلى التدخين مهما كان وضعه المادي، وقد يضحي بالحاجات الضرورية له ولأسرته في مقابل شراء التبغ. فضلا من أن الدولة تنفق على علاج الأمراض التي يسببها التدخين مبالغ هائلة، إضافة إلى الخسارة الناتجة عن تعطيل الإنتاج بسبب الإجازات المرضية أو حالات الوفاة المبكرة قبل سن التقاعد بسبب الأمراض التي يسببها التدخين.

3- الأضرار الشخصية

يسبب المدخن الضرر لنفسه كما أنه يسبب الضرر لمن حوله واللذين قد يكونون من أقرب الناس وأحبهم إلى قلبه. حيث أن استنشاق الدخان الذي ينبعث من اشتعال السجائر وما فيها من التبغ والورق (فيها أكثر من 4700 مادة كيماوية و43 مادة مسببة للسرطان) إضافة إلى أن الدخان الذي يخرجه المدخن مع هواء الزفير، إن استنشاق هذا الدخان من قبل إنسان لا يدخن بل يجبر على استنشاق هذا الهواء الملوث بحكم مجاورته إلى أن يصبح خطر الإصابة بسرطان الرئة يعادل 80 %بعد العيش مع مدخن لمدة 20 سنة، إضافة للأخطار الأخرى مثل أمراض الشرايين التاجية للقلب وأمراض الرئة. وأمام كل هذه الأخطار فعلى كل فرد مسؤولية في حماية نفسه ومن حوله من أخطار التدخين وذلك بتوعية أولاده حتى لا يصبحوا أسارى لادمان التدخين. وكلمة نقولها للمدخنين بأن كل يوم يمضي بدون تدخين هو مكسب للصحة ، فكلما زادت المدة

التي يعيشها المرء بعد إيقاف التدخين فانه يبتعد تدريجيا عن المخاطر التي يسببها التدخين. والتخلص من آفة التدخين ممكن بصدق النية والعزيمة، ومن الممكن أتباع نظام خاص للتخلص من آفة التدخين في خلال خمسة أيام.

خامسا–موقف الدين من التدخين

صدرت أخيرا عدَّة فتاوى بتحريمه، قياساً على تحريم الدم والخمر ولحم الخنزير، لثبوت ضرره بالدَّلائل العلمية القطعية، حيث أن مادَّة النيكوتين الموجودة في التبغ تتسبب في مقتل الجينات الناظمة لتكاثر الخلايا في جسم الإنسان، مما يؤدي إلى الإصابة بالسرطان الذي هو تكاثر فوضوي غير منضبط للخلايا، وقد اعترفت الشركات المصنعة للتبغ بأضراره، ووضعت التحذيرات الصحية على كل علبة لفائف (سجائر أو سيجار).

ثبت مما قرره الفقهاء الأقدمون وأيده الطب الحديث وعُرِف بالمشاهدة الملموسة ضرر هذه المخدرات على العقل والجسم والخلق والمال، وخطرها الذريع على الأفراد والمجتمعات.

حيث إنه من والمعروف للناس جميعاً: أن الدخان أياً كان نوعه له من المضار الصحية والأدبية والاقتصادية والاجتماعية لانها من الخبائث، ولذلك كان من الضروري حرمتها في نظر الإسلام، إن لم يكن بحرفية النص، فبروحه ومعناه، وبالقاعدة العامة التي هي من القواعد التشريعية في الإسلام وهي: **دفع المضار، وسد ذرائع الفساد.**

فالمقرر في الشريعة . أخذاً من النصوص الكثيرة من الكتاب والسنة . تحريم كل ضرر يصيب الإنسان في عقله أو نفسه أو دينه أو ماله، ولذلك يكون تعاطي الدخان محرماً للضرر الناشئ عن تعاطيه[35] سواء كان على الجسم أم العقل أم النفس أم المال أم الدين أم المجتمع أم الأسرة ، فالمقاصد الخمسة التي جاءت بها الشريعة الإسلامية هي: حفظ الدين والنفس والعرض والعقل والمال، وهي من الضروريات التي حرص الإسلام على المحافظة عليها، وفي سبيل ذلك حرم كل الموبقات والمهلكات التي تلحق الضرر بأي من هذه الضروريات.

وحينما نصف أمراً بأنه حلال، وآخر بأنه حرام، فإننا نعطي بذلك حكماً شرعياً هو الحِلّ أو الحُرْمة، ونحن بذلك لا ننشئ حكماً بأفكارنا وعقولنا بعيداً عن الأصول الإسلامية، فالحكم كله لله. ويعرف الحكم الشرعي بأنه: هو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخييراً أو وضعاً، كما يطلق الحكم على الخطاب يطلق على أثره.

والحكم التكليفي ينقسم إلى خمسة أقسام هي[35]:

1–الوجوب: وهو ما كان الأمر به جازماً، ويثاب المرء على فعله ويعاقب على تركه كالصلوات الخمس.

2- الحرمة: وهو ما كان النهي عنه نهياً جازماً، ويثاب المرء على تركه ويعاقب على فعله كالقتل.

3-الندب: وهو ما كان الأمر به أمراً غير جازم، ويثاب المرء على فعله ولا يعاقب على تركه كالسواك.

4-الكراهة: وهو ما كان النهي عنه نهياً غير جازم، ويثاب المرء على تركه ولا يعاقب على فعله، كرفع البصر إلى السماء أثناء الصلاة.

5-الإباحة: وهو ما لم يؤمر به ولم ينه عنه، ولا يثاب المرء على فعله ولا يعاقب على تركه كالمشي والنوم.

وعند وضع أي حكم شرعي لا بد من معرفة الفروق الدقيقة بين هذه الأقسام، حتى لا يكون هناك خلط في الحكم وجدال لا طائل تحته.

وللحكم الشرعي أساليب محددة جاءت بها النصوص القرآنية التي يستدل منها على الأحكام التي لا تلتزم صيغة واحدة، فقد يصاغ الأمر بالشيء بأسلوب الإنشاء مثل: ﴿ **وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ** ﴾ (البقرة : الآية 43).

وقد يصاغ بأسلوب الخبر مثل: ﴿ **إِنَّ الصَّلاَةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَّوْقُوتا**﴾ 103 (النساء : الاية103).

وقد يصاغ النهي بأسلوب الإنشاء مثل: ﴿**لاَ تَأْكُلُواْ الرِّبَا** ﴾(آل عمران : الآية 130).

وقد يصاغ بأسلوب الخبر مثل: ﴿ **وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا** ﴾ (البقرة : الآية 275)

ومن صيغ النهي عبارة "**اجتنبوا**" كما في قوله تعالى: ﴿ **فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ**﴾ (الحج : الآية 30) .

مصادر ومراجع الفصل الرابع عشر:

[1]- ابن منظور: لسان العرب، المجلد الرابع، ص .232

[2]- عصام أحمد محمد، جرائم المخدرات فقهاً وقضاء، القاهرة، د.ت، 1983،ص .16

[3]- حامد جامع ومحمد فتحي عيد، المخدرات في رأي الإسلام، مجمع البحوث الإسلامية، سلسلة البحوث الإسلامية، الكتاب الأول، س19، القاهرة،1988، ص12-.16

[4]-صلاح الدين البرلسي: مرجع سابق، ص33.

[5]-عبد المجيد سيد أحمد منصور،الإدمان: أسبابه ومظاهره-الوقاية والعلاج، مركز أبحاث الجريمة، وزارة الداخلية، الرياض، 1985 ،ص.173

[6]-مركز أبحاث مكافحة الجريمة، المخدرات والعقاقير المخدرة، سلسلة كتب مكافحة الجريمة، الكتاب الرابع، وزارة الداخلية، المملكة العربية السعودية، الرياض،ص .14

[7]-صلاح الدين البرلسي، الكشف عن المواد المخدرة بالوسائل العلمية، وزارة الداخلية، الرياض، 1983، ص.45

[8]-مركز أبحاث مكافحة الجريمة، مرجع سابق، ص.130

[9]-سليمان الجندي، ظاهرة إدمان العقاقير في خطر واقع وخطر يتوقع، بحث مقدم إلى الندوة العربية حول ظاهرة تعاطي المخدرات، المنعقدة في (4-10) مايو 1971، المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي، القاهرة، ص.302

10 -صلاح الدين البرلسي، مرجع سابق، ص77.

11- -مركز أبحاث مكافحة الجريمة، مرجع سابق، ص ص 129-.143

12- صلاح الدين البرلسي، مرجع سابق، ص89.

13- مركز أبحاث مكافحة الجريمة، مرجع سابق، ص.144

14- عبد الرحمن مصيقر، الشباب والمخدرات في دول الخليج العربي، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 1985، ص57-.60

15-ناصر علي البراك: دور الأسرة في الوقاية من تعاطي الأحداث للمخدرات من منظور التربية الإسلامية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، 1991، ص102-103.

16- عبد الرحمن المصيقر، الشباب والمخدرات في دول الخليج العربية، مرجع سابق، ص 129-.143

17-نفس المصدر، ص56

18- جريدة الرأي العام، العدد11968، بتاريخ 2000/3/28

19-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، أضرار المخدرات، سلسلة رسالة الإمام، ع7،فبراير 1986، القاهرة ص.81
20- مركز الأهرام للترجمة والنشر، كارثة الإدمان، تحرير إبراهيم نافع، القاهرة، 1989،ص171.
21-المرجع السابق،ص90.
22- حمد الزيد، المخدرات، أضرارها ومخاطرها الاجتماعية، مجلة الرابطة، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، ع274، جمادي الأولى، 1987 ص51.
23-أحمد فؤاد كامل، السموم البيضاء والنتائج السوداء، مجلة الكويت، ع 80، س8،نيسان/ أبريل 1989، ص .15
24- مركز الأهرام للترجمة والنشر، مرجع سابق، ص 44.
25--محمد الخطيب، المخدرات وأخطر الحروب في العالم المعاصر، مجلة الهداية، وزارة العدل والشئون الإسلامية، البحرين ن ع 148، س13،كانون أول/ يناير 1990، ص24.
26- حامد جامع ومحمد فتحي عيد، مرجع سابق، ص2-24.
27- ناصر علي البراك، مرجع سابق، ص2
28- مختار الصحاح، ص189.
29- إبراهيم إمام، المخدرات أخطر تحديات العصر، مجلة التضامن الإسلامي، وزارة الحج والأوقاف، مكة المكرمة، ج1، س45، رجب1410هـ 1990،ص54.
30- انظر: http://www.islamtoday.net/hk
31- I.B.I.D.
32- تثنية الاشتراع 14/ 3-27
33- الرسالة الأولى إلى كورنثس 10/ 23-25
34- حامد جامع ومحمد فتحي عيد، مرجع سابق،ص44.
35- عطية صقر، الإسلام والتدخين، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، هدية مجلة الأزهر، عدد المحرم 1412هـ، ص14-17.

نبذة عن المؤلف:

*الأستاذ الدكتور محمد صالح ربيع العجيلي

*تولد: 1960 محافظة ديالى.

*شهادة البكالوريوس من كلية الآداب جامعة بغداد عام 1983.

* شهادة الماجستير من كلية الآداب جامعة بغداد عام 1989.

* شهادة الدكتوراه من كلية التربية جامعة المستنصرية عام 1995 .

*حصل على لقب الأستاذية عام 2006.

*نشر للمؤلف الكتب الآتية:

1-دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافية السياسية،مركز الدراسات الإستراتيجية ،أبو ظبي،.2000

2-مدن الموانئ العربية تحليل جيواستراتيجي،دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد، .2001

3-ظاهرة الفقر في الوطن العربي الواقع والأسباب والنتائج، دار الشؤون الثقافية العامة ،.2007

4-طرائق التفكير العلمي ، دار الكتاب ،بغداد،2009.

5-جغرافية المدن (كتاب منهجي) ،دار الكتاب ،بغداد ،2010 .

6-معجم المصطلحات والمفاهيم الجغرافية(الجزء الأول) دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2012.

7- معجم المصطلحات والمفاهيم الجغرافية(الجزء الثاني) دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2012

8- التعليم العالي في الوطن العربي –الواقع والاستراتيجيات- دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2012

9- مثلث الرعب العالمي -الجزء الأول- الجريمة،دارمجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان،2013.

10- مثلث الرعب العالمي -الجزء الثاني- الجريمة،دارمجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان،.2013

11- مثلث الرعب العالمي -الجزء الثاني- الجريمة،دارمجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان،2013.

*كتب 47 بحثا منشوراً ضمن اختصاصه في الجغرافية منها 17 بحثاً في مجلات عربية .

*شارك في 19 مؤتمراً علمياً وندوة علمية داخل العراق وخارجهِ .

*أشرف وناقش العشرات من اطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير.

*عضواً في العديد من اللجان العلمية والامتحانية في كلية التربية ومستشاراً علميا في لجنة تسمية شوارع مدينة بغداد.

*عضواً في الجمعية الجغرافية العراقية .

*عضواً فخريا في جامعة لاهاي الدولية –أمستردام-هولندا.

* رئيس قسم الدراسات الجغرافية في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية للمدة 1997- 2000.

*أستاذا في جامعة درنة-ليبيا-للعام الدراسي 1999-2000.